مختارات اسرائيلية



السنة الخامسة عشر. العدد ١٨٠ ديسمبر ٢٠٠٩ Dec. 2009



ترجمات عبرية

- بنود خطة موفاز للتسوية السياسية
- تقرير جولدستون... العالم في مواجهة إسرائيل
- الرؤية الأوروبية للاعتراف بالقدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية
- الكنيست تؤيد الفصل بين الرجال والنساء أثناء ممارسة التمرينات الرياضية..!!
- إسرائيل تحتل المرتبة رقم ٩٣ على مقياس حرية الصحافة

رؤية عربية

- التوجهات السياسية لليهود الشرقيين

مختارات إسرائيلية

مجلة شهرية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
العدد ١٧٩ ـ نوفمبر ٢٠٠٩

مؤسسة الأهرام ـ شارع الجلاء ـ القاهرة ـ جمهورية مصر العربية
ت:٢٥٧٨٦١٠٠/ ٢٥٧٨٦٢٠٠/ ٢٥٧٨٦٣٠٠ فاكس ـ ٢٥٧٨٦٠٢٣٢

المحتويات

مقدمة

الدولة الفلسطينية مؤقتة الحدود

في منتصف شهر نوفمبر الماضي، حفلت وسائل الإعلام الإسرائيلية بأنباء كثيرة تتحدث عن خطط يعدها عدد من الساسة الإسرائيليين لتنشيط المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، فقد ذكرت أن شاؤول موفاز يعد خطة لتسوية سياسية مرحلية مع الجانب الفلسطيني، وبعد ذلك بأيام نشرت تفاصيل خطة يعمل على بلورتها الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس ومعه وزير الدفاع الحالي، رئيس حزب العمل، إيهود باراك، مفادها إقامة دولة فلسطينية مؤقتة على ٥٠٪ من مساحة الضفة الغربية إضافة إلى قطاع غزة.

وقد جرى الترويج لهذه الخطة من خلال التركيز على أن الدولة الفلسطينية سوف تقام على مساحة تعادل مساحة الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حرب يونيو ١٩٦٧، وهناك من ذهب إلى التأكيد على أن هذه الخطة تنطوي على مكاسب كبيرة للجانب الفلسطيني، فسوف يحصل الفلسطينيون على دولة بحدود مؤقتة، وفي غضون عامين على الأكثر ستبدأ مفاوضات تنتهي بدولة فلسطينية، وجرى التأكيد إسرائيليا على أن كافة أشكال الاستيطان سوف تتوقف بمجرد التوصل إلى هذا الاتفاق. وجرى التركيز على أن الأفكار الواردة في هذه المبادرة تمثل فرصة تاريخية للتوصل إلى تسوية سياسية للقضية الفلسطينية.

يكشف تحليل بنود هذه الخطة أنها تتضمن سقفاً يقل كثيراً عن الأسقف التي تم طرحها في السنوات الماضية، بما في ذلك ما جرى في مفاوضات كامب ديفيد الثانية التي جرت في يوليو من عام ٢٠٠٠ بين رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، إيهود باراك، ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية الراحل ياسر عرفات، فالحديث كان يدور في ذلك الوقت عن دولة فلسطينية على حوالي ٩٢٪ من الضفة الغربية مع تعويض الفلسطينيين مساحة تعادل ما ستضمه إسرائيل إليها من أراضي الضفة الغربية، وهي الأراضي المقام عليها المستعمرات اليهودية في الضفة الغربية، كما كان الحديث يدور عن حلول وسط في القدس الشرقية بحيث تضم إسرائيل فقط الحي اليهودي من البلدة القديمة، ويصبح باقي المدينة عاصمة الدولة الفلسطينية مع ترتيبات خاصة للأماكن المقدسة. أيضاً في كامب ديفيد الثانية كان الحديث يدور عن عودة نحو مائة ألف لاجئ فلسطيني إلى داخل إسرائيل مع حق الباقي في العودة إلى الدولة الفلسطينية الوليدة أو الحصول على التعويضات المناسبة. وفي نفس الوقت كان الحديث يدور عن اتفاق نهائي يجري توقيعه دون مراوغة أو مناورة عبر الإحالة إلى جداول زمنية لم توضع إلا من أجل أن تنتهك كما كان الحال في اتفاق أوسلو الذي كان مفترضاً أن ينتهي بدولة فلسطينية في أواخر عام ١٩٩٨.

القراءة التحليلية للمشهد السياسي الذي طرحت في سياقه الخطة يقول لنا إن إسرائيل في مأزق مركب تتنوع عناصره، فمن ناحية تم المس بقوة بالأساس الأخلاقي لإسرائيل كدولة أقيمت على خلفية جرائم الهولوكوست، فالدولة التي أقيمت لحماية من تبقى من اليهود الناجين من إبادة النازي، باتت دولة عنصرية تمارس أعمال القتل والإرهاب، تشن العدوان وتقتل المدنيين، وترتكب جرائم حرب وجرائم بحق الإنسانية، وهو ما جسده تقرير جولدستون الذي أخذ طريقه إلى مجلس الأمن بصرف النظر عن مروره من عدمه. ومن ناحية ثانية هناك مؤشرات قوية على أن العلاقات مع واشنطن لم تعد كما كانت.

ولعل السبب الأبرز والمباشر لمبادرة "بيريس- باراك" هو الحديث عن خطة فلسطينية للتوجه إلى مجلس الأمن الدولي من أجل استصدار قرار بإقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي التي احتلت في عدوان يونيو ١٩٦٧.

المؤكد أن فكرة التوجه إلى مجلس الأمن لاستصدار قرار بإعلان الدولة الفلسطينية دفعت الحكومة الإسرائيلية إلى التصرف بقدر كبير من العجلة، وفي سياقه جاء بيريس إلى القاهرة، وسوف تتكرر ردود الفعل في الفترة القادمة، ونأمل أن يجري التحرك الفلسطيني والعربي بقدر كبير من الجدية على طريق إحالة الملف إلى مجلس الأمن حتى لو اقتضى ذلك حل السلطة الوطنية وخروج شخوصها وترك الشعب الفلسطيني يعمم تجربة المقاومة السلمية.

د. عماد جاد

◆ دراسات ◆

١

نقطة اللاعودة
الاستخبارات الإسرائيلية فى مواجهة إيران وحزب الله
القسم السابع: الحـرب

بقلم: رونين برجمان - ترجمة وإعداد: محمد إسماعيل

(١)
صاحب البيت أصابه الجنون

ربما فاجأ الجيش الإسرائيلى حزب الله فى رده الحاد على خطف جنود الاحتياط إيهود جولدفاسر وألداد ريجيف. وكان أداؤه أثناء الحرب مدهشاً للعالم كله. ومر بثمانى مراحل.

اتسم التعامل الغربى بصفة عامة والإسرائيلى بصفة خاصة مع التهديد الإيرانى، بسلسلة من الاخفاقات الاستخبارية والسياسية الدولية. معظم هذه الاخفاقات، كما أوضحنا فى الصفحات السابقة، كانت هادئة وسرية كتلك التى تلاشت خفية داخل ظلمات الوكالات المجهولة ولم تتشكل لها لجنة تحقيق، حتى لا تتحدث عن دروس مستفادة. كما أن الاخفاقات المدوية، مثل قضية إيران جيت أو اختفاء رون آراد بلا رجعة، تعتبر، كاشفة فى حينها، لأحداث مفصلية، منقطعة الصلة بالصورة العامة. وطوال ٢٧ عاماً منذ قيام الثورة الخمينية، و٢٤ عاماً منذ تأسيس حزب الله كان المسدس موضوعاً على الطاولة.

وفى ١٢ يوليو ٢٠٠٦ أطلق المسدس النار.

١. الاختطاف:

كان اختطاف الجنود على ما يبدو حدثاً محورياً، ولكنه لايصلح لتجسيد الفجوة بين الطرفين فيما يتعلق بالاستعداد للمواجهة بينهما.

ككل عام أقام حزب الله فى ٢٥ مايو ٢٠٠٦ «احتفال المقاومة والتحرير»، وهو الاحتفال السنوى بخروج الجيش الإسرائيلى من لبنان، بسلسلة من المهرجانات الشعبية، والمواكب، والخطب بل وحتى الصواريخ النارية فى ساحة الحصن فى جنوب لبنان.

وفى خطاب حماسى ألقاه أمام اللجنة المركزية ذكر نصر الله أن إسرائيل دولة ذات جيش قوى واقتصاد قوى، تدعمها الولايات المتحدة، لكن إسرائيل كذلك لديها نقاط ضعف، والجغرافيا هى إحداها. المعطيات الجغرافية تمنح اللبنانيين ميزة فى القتال ضد إسرائيل، نظراً لأن المنطقة الشمالية حيوية لإسرائيل من الناحية الاقتصادية (سياحة، موانئ، مصانع، زراعة) ومن الناحية العسكرية (قواعد عسكرية ومطارات).

وقال نصر الله، إن تنظيم حزب الله لديه قدرات ميدانية تمكنه من مساعدة الجيش اللبنانى الضعيف وخلق توازن رعب أمام إسرائيل: «إن المقاومة تملك أكثر من ١٢,٠٠٠ صاروخ (وربما ١٣,٠٠٠)، لذلك أقول إن شمال فلسطين المحتلة بأكمله يقع فى مدى صواريخ المقاومة. وهذا هو الحد الأدنى بطبيعة الحال. أما بالنسبة لما هو أبعد من الشمال (ما وراء حيفا)... سنُبقيه سراً... واليوم عندما أظهر على شاشة التلفزيون وأقول لسكان المستعمرات فى شمال فلسطين المحتلة باسم حزب الله «أنصحكم بالتوجه خلال ساعتين إلى الملاجئ» فإنهم جميعاً سيُهرعون إلى تل أبيب».

بعد يومين على هذا الخطاب، فى ٢٧ مايو، فى تمام الساعة العاشرة والنصف، خرج كل من محمود المجذوب، وعمره ٤١ سنة، وكُنيته أبو حمزة، القائد الميدانى للجهاد الإسلامى فى لبنان، وشقيقه نضال، حارسه الخاص، من مكاتب المنظمة بقلب صيدا ليستقلا سيارتها الفضية. بمجرد أن فتح نضال باب السائق دوى صوت انفجار شديد. انطلقت شحنة ناسفة وُضعت فى باب السيارة، ويبدو أنه حدث بالتحكم عن بُعد. لم تعلق إسرائيل على عملية التصفية، لكن الجهاد الإسلامى وحزب الله لم يكن لديهما شك فيمن يقف وراء الحادث. ورد حزب الله (بمساعدة الجبهة الشعبية) بقصف وحدة المراقبة الجوية التابعة لسلاح الجو فى جبل ميرون. لقد أرادت المنظمة أن تُثبت لإسرائيل أن أهدافها الاستراتيجية ليست ببعيدة عن قبضتها. وردّت إسرائيل بقصف أهداف للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جناح أحمد جبريل. هدأت الجبهة لساعتين، لكن نصر الله اختار الاستمرار. وفى الجيش الإسرائيلى قرروا وضع حد للمواجهة والقيام بقصف مكثف على كل القطاع، بأربعة عشر غارة جوية من سلاح الجو.

فى الساعة ١٧:٠٠ أوقف حزب الله اطلاق النار. بعد حوالى ربع ساعة أصدر رئيس الأركان دان حالوتس أمراً للجيش بالتوقف. وتوج الجيش الإسرائيلى معارك هذا اليوم بنصر كبير. وصرح ممثلوه أن حزب الله تلقى ضربة موجعة وسلّم أولاً. فى اليوم التالى نشرت وسائل الإعلام فى عناوينها الرئيسية تفاخر الجيش الإسرائيلى الواهية، وكأنه دمر الخط الأمامى لمواقع حزب الله. والانطباع الذى تركه فى الجيش والمجتمع ذلك اليوم الضارى من المعارك الذى لم يعرف القطاع اللبنانى مثيلاً له منذ انسحاب إسرائيل، هو إمكانية هزيمة حزب الله دون الحاجة إلى عمل برى، بل فقط باستخدام سلاح الجو والمدفعية.

بعد شهر بالتمام والكمال من خطاب نصر الله، فى ٢٥ مايو، الساعة ٠٥:٤٠ خطفت منظمة حماس مقاتل المدرعات جلعاد شاليط فى عملية كوماندو نوعية فى قطاع غزة. وإثر عملية الاختطاف رُفعت درجة الاستعداد فى قيادة المنطقة الشمالية إلى مستوى (+٤). وتلقت القيادة الشمالية إنذارات كثيرة عن نية حزب الله تنفيذ عمليات اختطاف. وأعلن نصر الله فى أكثر من مناسبة أنه يعتبر مثل هذه العمليات جزءاً من النشاط المشروع لحزب الله. وخلال العامين السابقين على حرب لبنان الثانية وقعت على الأقل خمس محاولات لخطف جنود من الجيش الإسرائيلى. كانت أبرزها فى قرية رجر فى ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٥. كان رجال الوحدة الخاصة، الدورية التابعة لتشكيل 'ناصر'، اللواء الجنوبى لحزب الله، قد دخلوا إلى الجزء اللبنانى من القرية المقسمة، وتحت ضباب الشبورة الصباحية تسللوا إلى الجانب الإسرائيلى فى مركبات بيضاء، بدت وكأنها تابعة للأمم المتحدة. وكانت لدى الاستخبارات بالفعل إنذاراً باختطاف مُتوقع فى المنطقة، لكن الاستخبارات العسكرية فشلت فى معرفة الموقع السرى الذى تسلل منه المخربون، أو تمركز الإنذار. فقط بفضل تمركز قوة نشطة تابعة لقيادة فصيل مظليين، وحسن تصرف جنودها الذين اشتبكوا مع العناصر المتسللة، فأُصيب عناصر حزب الله وعندما بدأ إطلاق النار قُتل أربعة منهم. فشلت المحاولة، ولكن نجح رجال حزب الله خلالها فى إطلاق أكثر من ٣٠٠ صاروخ مضاد للدبابات من أنواع مختلفة على القوات الإسرائيلية، ومنها طرز حديثة صناعة روسية حصلت عليها المنظمة من سوريا. ووُجد فى جيب ملابس أحد القتلى شفرات اتصال تخص الجيش الإسرائيلى - بها علامات تحدُث مُشفرة على شبكة الاتصال، لرصد تحركات الجيش الإسرائيلى على المحاور القادمة من القرية والذاهبة إليها. مع الاتصالات التى جرت باللغة العبرية، مع انطباع مؤكد لدى أحد المقاتلين بأن هناك رصد لشبكة الاتصال التابعة للجيش الإسرائيلى لرصد حركة الجيش على المحاور المؤدية إلى القرية والقادمة منها. وكانوا فى شعبة الاستخبارات العسكرية يدركون إلى أى مدى تطورت قدرة حزب الله على تعقب نشاط الجيش الإسرائيلى. وكما فى المرات السابقة قرر رئيس الوزراء أريئيل شارون عدم الرد بحدة. وشارون بالذات، الذى لم يكن معروفاً عنه أبداً بأنه يخشى المعارك، وضع ضوابط للجيش الإسرائيلى وحدّ جداً من قدرته على الرد. وبعد فترة وجيزة يقول رئيس لجنة الخارجية والدفاع عضو الكنيست د. يوفال شتاينتس بأن انطباعاً تولد لديه مفاده أن شارون لا يثق فى قدرة الجيش الإسرائيلى على هزيمة حزب الله. وأقوال مشابهة

ذكرت فى حينه من رئيس الوزراء رابين ومدير مكتبه إيتان هابر.

جرت الاستعدادات للهجوم فى ١٢ يوليو بمنتهى الدقة، وتعلم حزب الله بدأب الدروس المستفادة من اخفاقاته السابقة. فى يوم الاختطاف، ولسبب لم يتم توضيحه بما فيه الكفاية، أنزل قائد المنطقة الشمالية درجة الاستعداد فى القطاع إلى ٢، وهى الأقل خلال العامين الأخيرين. وكان لتخفيض درجة الاستعداد أثر كبير من وجهة نظر كتيبة 'يوآف'، كتيبة الاحتياط التى تم حشدها على خط النار فى تلك الأسابيع. وكانت هذه الكتيبة تتكون من أفراد احتياط من تشكيل المظليين، جميعهم متحمسون للمهام، ولديهم دوافع للخدمة. وكان مشاركاً أيضاً فى عملية 'الجدار الواقى' فى المناطق، وبعض المقاتلين لقوا حتفهم أو أصيبوا. قبل تخفيض درجة الاستعداد تلقى رجال الكتيبة أكثر من مرة تحذيرات خطيرة بإمكانية خطف جنود.

أحد قادة التشكيلات، نقيب (احتياط) درور ليفنا يقول: «رُفعت حالة الاستعداد فى أعقاب خطف جلعاد شاليط. كان واضحاً أن حزب الله يريد أن يشارك فى الاحتفال وذهبنا ونحن نمص إبهامنا. وفى هذا المستوى تقل الدوريات بصورة تامة تقريباً. وقبل عملية الخطف بيوم هبطت درجة الاستعداد إلى المستوى الثانى ٢، بناءً على تقدير الاستخبارات التابعة للقيادة الشمالية، هذا ما أوضحوه لنا. وبسبب هبوط مستوى الاستعداد تجددت الدوريات. وفى المكان الذى حدث فيه الاشتباك فى نهاية الأمر تحركت الدورية فى محور ممنوع التحرك فيه عندما تكون حالة الاستعداد ٣ فأكثر».

كان هذا اليوم قبل الأخير من نهاية فترة احتياط كتيبة 'يوآف'. وفى المساء أعدوا احتفالاً مزدوجاً: بمناسبة انتهاء فترة الاحتياط وكذلك لتعيين قائد جديد للكتيبة، إيهود جولدفاسر وتم تصوير الحدث بالفيديو. الجميع كان يبتسم.

بعد وقت قصير من انتهاء الاحتفال، فى تمام الساعة ٣:٠٥ صباحاً، وعند نقطة ١٠٥، بين شتولا وزرعيت، أطلق الجدار الفاصل الاليكترونى 'علامة حمراء'، ومعناها: وقوع احتكاك فى منطقة النقطة ١٠٥. وأضاءت لمبات قيادة المجموعة، ولكن بسبب الخوف من خطف الجنود، كما هو الحال مع إنذارات كثيرة سابقة، لم يتجرأ أحد على التوجه ليتفقد ما حدث.

لم يكن تخطيط حزب الله بخطف الجندى عند هذه النقطة وليد يوم ١٢ يوليو. هذه النقطة، التى يقترب فيها الطريق الحدودى من طريق غير محدد الملامح ومن الجدار الفاصل، عُرفت منذ وقت طويل لدى الطرفين بأنها النقطة الضعيفة. وفى هذا المكان يبدو أن الاستقبال بالنسبة لأجهزة الاتصال والتليفونات المحمولة سيئا، ولا يحظى بمراقبة من مواقع الجيش الإسرائيلى ولم توضع فيه كاميرات، سوى واحدة فى زرعيت، لا يمكنها أن تُغطى إلا جزء منه فقط وهو حتى الجزء البعيد. الطريق نفسه متعرج للغاية، وفى عدة نقاط مرتفعة من داخل الأراضى اللبنانية هناك خط إطلاق نار مباشر باتجاه الطريق. ولسبب ما لم يضع الجيش الإسرائيلى بطاريات مدفعية فى كل هذه المنطقة، وعرفوا فى حزب الله أن شيئاً لن يعوقهم من الانسحاب بعد الهجوم. وكانت تعليمات التحرك فى هذه المنطقة واضحة ـ يُسمح بالتوجه إليها فى مركبات مصفحة، وضمن قافلة منظمة وليس فى وقت رفع درجة الاستعداد. وبسبب حساسية النقطة تمركزت بالقرب منها دبابة مركافا مع معدات رؤية ليلية وقذائف 'فلاشت'، التى تحوى مكونات نصف صلبة صغيرة مخصصة للقتال فى حرب العصابات. وفى ١٠ يوليو صدرت تعليمات للدبابة بالتحرك من هناك.

وفى ضوء تحقيق لجنة ألموج، فقد قام قائد المنطقة الشمالية عميد أودى آدم وأبناؤه قبل عملية الاختطاف بأسبوعين من وقوع الحادث بالتجول فى المكان بسيارة غير محصنة، وحذا حذوه أيضاً ضباط كبار آخرون، جميعهم يمثلون نموذجاً متميزاً للجنود فى كيفية التصرف. وعند هذا المحور، القريب جداً من طريق العمليات فى النقطة ١٠٥، كان هناك واقع غريب: مواطنون كثيرون، خاصة من سكان المنطقة، اعتادوا التحرك فيها دون أية مشكلة، بينما فُرضت على قوات الجيش ضوابط صارمة هناك. وكان باستطاعة حزب الله اختطاف أو قتل الكثير من المواطنين من خلال فخاخ أو عبر المواقع التى أقامها على امتداد المحور، لكنه لم يشأ أن يفعل ذلك. بالمناسبة، بعض المواطنين الذين استخدموا هذا الطريق، ومنهم منسقون أمنيون فى المنطقة، أبلغوا الجيش الإسرائيلى قبل عملية الاختطاف بوقت قصير أن حزب الله أقوى من قواتنا بكثير فى موقعه عند النقطة ١٠٧ (القريبة من النقطة ١٠٥). ولم تغير هذه التحذيرات شيئاً.

مع قلة حيلة الجيش الإسرائيلى تعلم حزب الله، بالطبع من محاولات الخطف الفاشلة منذ شهر أكتوبر. ومن وراء التلة الصخرية التى تحد من الجانب اللبنانى نقطة ١٠٥ أقام مقاتلوه، تحت جنح الليل، خندقاً كبيراً وواسعاً، يمكنه احتواء عشرات المقاتلين، ووسائل قتالية وقنوات اتصال. وشبكة من الكابلات ربطته بقيادة المنظمة فى بيروت. هذا الخندق الذى تم بناؤه فى غفلة من إسرائيل، تم التمويه عليه بشكل كامل بمجموعة من الحفر الصغيرة حول التلة. كان الإخفاء مكتملاً لدرجة أنه لم يُكتشف طوال أيام القتال فى لبنان، رغم أن القوات الإسرائيلية سيطرت على هذه المنطقة منذ اليوم الأول. ولحسن الحظ لم يستخدم مقاتلو حزب الله هذا الخندق لضرب الجنود الإسرائيليين منذ عملية الاختطاف. وفى اليوم الأخير من حرب لبنان اكتشفه بالصدفة أحد جنود كتيبة الصاعقة التابعة للمظلات أثناء ذهابه للتبول.

فى الشهرين اللذين سبقا عملية الاختطاف عمل مقاتلو حزب الله سراً لتدعيم خندقهم بنقاط تُشرف على المحور، وملأوه بالأسلحة. على قمة التلة، بالقرب من الطريق الإسرائيلى، وضعت المنظمة كمية كبيرة أخرى من الأسلحة جاهزة للعمل ومُغلفة فى خيام بلاستيكية، حماية لها من الرطوبة. وفوق التلة تحدد أيضاً مكان لنصب مدفع ثقيل. وأثناء الاختطاف ترك مقاتلو حزب الله، الذين تمركزوا فقط فى منطقة تواجد المخطوفين، هذه الأسلحة. المدفع الثقيل الذى تركوه خلفهم بعد أن انتهى دوره فى الهجوم كان من انتاج الصناعات العسكرية الإسرائيلية. كان هذا من بين الأسلحة التى أمدت إسرائيل بها إيران أثناء حربها مع العراق وأنقذت نظام الخمينى. ويبدو أنها ليست مجرد صدفة أن يقرر حزب الله أن يترك بالذات هذا المدفع وراءه.

مجموعات أخرى من الأسلحة وُضعت على طول النقاط المشرفة على الطرق القريبة من النقطة ١٠٥. لتُستخدم كبؤر قطع ومنع إيصال أى مساعدة من الجيش الإسرائيلى إلى هناك. وقامت طواقم الإمداد التابعة لحزب الله ليلاً بشق مسارات لشبكة تليفونات سلكية من انتاج بانسونيك بين المواقع المختلفة، لمنع تنصت الجيش الإسرائيلى.

وطبقاً للمعلومات التى بحوزة الجيش الإسرائيلى، يبدو أنهم فى حزب الله قد علموا، اعتماداً على تجربة سابقة وتنصتهم على اتصالات الجيش الإسرائيلى، أن كتيبة 'يوآف' توشك أن تُنهى فترة الاحتياط الخاصة بها فى ١٢ يوليو وستحل محلها 'الكتيبة الدرزية'، التى يعتبر مقاتلوها على أعلى مستوى من التدريب والصلابة. وفى حوالى الثالثة صباحاً وصل مقاتلو حزب الله إلى الهدف، فى صمت مطبق. انقسم أعضاء الوحدة الخاصة التابعة لكتيبة ناصر إلى مجموعتين: الأولى أحاطت الموقع المختفى فى المنطقة المشرفة على الطريق، والثانية انتشرت فوق التلة. جلسوا، واختفوا وانتظروا دورية الجيش الإسرائيلى. وخطط حزب الله بإلقاء وابل من القذائف على طول الخط الفاصل فور إتمام عملية الاختطاف. تقرر أن تبقى كل القوات فى أقصى حالات الاستعداد، الأصابع فوق الزناد، وما هى إلا ثوان قبل إطلاق النار تنتقل الإشارة المتفق عليها عن طريق شبكة الاتصال التليفونية، كلمة واحدة فقط، معناها أن تبدأ العملية. وفور سماع إطلاق النار من ناحية النقطة ١٠٥ يبدأ الباقون فى أداء أدوارهم.

حسين سليمان، مقاتل حزب الله الذى سقط فى الأسر، قال للمحققين فى الوحدة ٥٠٤ إنه خلال محاولة الخطف التى وقعت فى نوفمبر ٢٠٠٥ فى قرية رجر، التى شارك فيها، أطلق بضعة صواريخ مضادة للدبابات من طراز فاجوت على دبابات إسرائيلية لمنعها من التحرك للمساعدة. وفى ١٢ يوليو كان دوره مُشابهاً. أثناء حرب لبنان سمح الجيش الإسرائيلى بنشر مقطع فيديو للتحقيق مع سليمان، فى محاولة لتحقيق بعض الأهداف وإحراج حزب الله. لكن النتيجة كانت بالعكس: كان وجه الأسير مسروراً ورابط الجأش، كلامه متزن وواعى وسنه الصغير أثارت لدى المشاهدين مشاعر التقدير تجاهه.

لقد حذر تقرير مراقب الدولة وزارة الدفاع منذ مارس ٢٠٠٦ أن «هناك فجوات هائلة فى الاستخبارات الميدانية فى القطاع الشمالى». ولم يجد التقرير آذاناً مصغية. فجميع استعدادات حزب الله للخطف عند النقطة ١٠٥، بما فى ذلك كل عمليات الاستطلاع، ونقل الأسلحة، وإدخال المقاتلين، وتنسيق الهجوم المتزامن، واستخدام أجهزة الاتصال، وشفرات وخطة الهجوم كانت غائبة تماماً عن الاستخبارات الإسرائيلية.

الاستطلاع الذى بدأ به حرب لبنان فى ٨:٤٥ لم يكن مُعداً. فقد توجهت إلى الطريق كجزء من دوريات روتينية أقرها القادة الميدانيون، بالمخالفة للإجراءات. كانت الأجواء غير مريحة. تسجيلات اتصال الكتيبة فى ذلك اليوم، تكشف عن التراخى فى الانضباط والاستعداد. ومن البحث فى المستندات المحظورة التى جُمعت فى ملف 'حادث زرعيت'، ومن تصوير ما حدث فى إدارة حصر المفقودين، اتضحت الصورة التالية:

كان يستقل السيارة الهامر الأولى السائق، ر. وإلى جواره يجلس قائد الدورية، إيهود جولدفاسر. خلفه يجلس ألداد ريجيف وإلى جواره تومار فاينبرج، جندى آخر. وُضعت بين فاينبرج ورجاف رُزمة من التجهيزات، ضمت خرائط وصور جوية، وشفرات الأحاديث عبر وسائل الاتصال وغير ذلك. وفى الهامر الثانية كان السائق وسيم نزّال ومعه شينى ترجمان وآيل بنين. تحركت الخلية من زراعين إلى شتولا فى الطريق الذى يمر عبر النقطة ١٠٥.

مقاتلو حزب الله، الذين علموا أن القافلة بها سيارتان توقعوا أن تعبر السيارة الأولى المنحنى وتستمر على الطريق، ومقدمتها تتجه إليهم. وانتظروا بجلد حتى دخلت الهامر الثانية أيضاً فى مدى رؤيتهم وبعد بضعة أمتار، باتت مكشوفة لهم. وفى تمام الساعة ٠٩:٠٣ أرسل أحد المقاتلين الشيعة الشفرة المتفق عليها من خلال الاتصال، وفى لحظة واحدة اشتعلت المنطقة.

الكاميرا التى وُضعت فى زراعيت انتهى أمرها فى تلك اللحظة. ففى الفيلم ظهر صاروخ (آر. بى. جيه) ينطلق من وسط الأحراش، ويأخذ طريقه إلى الكاميرا، وعندئذ أظلمت. وفى اللحظة ذاتها أبطلت جميع الكاميرات الأخرى فى القطاع. لقد نسفتها جميعا صواريخ حزب الله.

مقاتلو حزب الله فى الموقع الأعلى أطلقوا وابلاً من صواريخ (آر. بى. جيه). على سيارة الهامر الثانية. تسعة صواريخ منها

اخترقوا السيارة. أحد الجنود لقى حتفه فى مكانه. الاثنان الآخران نجحا فى الخروج، فقط ليلقيا حتفهما من جراء قذائف مدفعية من انتاج الصناعات العسكرية. كان تأثر محققى الجيش الإسرائيلى فى الحادث واضحاً لأن الخاطفين لم تكن لديهم النية منذ البداية فى الوصول إلى الهامر الثانية، إلا للتأكد من أن أحداً لن يخرج منها حياً.

وفور رؤيته لحجم الضرر الذى لحق بالهامر الثانية التقط إيهود جولدفاسر مايك جهاز الاتصال وصرخ «اشتبكنا». تم التقاط النداء بالصدفة بواسطة أحد جنود الكتيبة، فأبلغ بذلك قائده عن طريق التليفون المحمول. وقد تصرف قائد الهامر الأولى بعكس التعليمات التى تقضى بالاستمرار فى التحرك عند الهجوم بصواريخ، فأوقف السيارة، وقفز منها، فأصيب إصابة خفيفة واختبئ وراء الأشجار.

خرج مقاتلو حزب الله من مكمنهم وتوجهوا إلى الهامر الأولى. كان صاروخ (آر. بى. جيه) قد أصاب الباب الأيمن واخترقه وأشعل النار بداخلها. أدى ذلك إلى إصابة جولدفاسر وريجيف، الذى كان يجلس خلفه. تومار فاينبرج، الجندى الذى كان يجلس خلف ريجيف، نجح فى النجاة من السيارة بدون إصابة، ولكنه أصيب بشظايا واختبأ بين الأشجار. وقام مخربو حزب الله بنسف البوابة الفاصلة بينهم وبين إسرائيل عنهد نهاية الطريق وهجموا مُترجلين.

حاول ريجيف المصاب بجرح نازف الخروج من الباب الأيمن، لكن الإطار الكاوتش المحيط بالباب كان محترقاً. فانبعج الباب وأصبح من الصعب فتحه. القى ريجيف إلى الخارج رزمة التجهيزات من الجهة اليسرى وسحب نفسه إلى خارج السيارة. عندما نجا كان المخربون على مقربة منه. حاول ريجيف (ويبدو أنه نجح) فى إشهار سلاحه وإطلاق النار عليهم، حتى أصيب مرة أخرى بطلق نارى فى كتفه، فانسحب إلى الخلف باتجاه السيارة المحترقة.

فتح مقاتلو حزب الله الباب الأمامى من الناحية اليمنى للسيارة وأخرجوا جولدفاسر المصاب. وسحبوا الجنديين ٣٥ متراً من السيارة الهامر المحترقة، وترك المصابان أثر الدم ورائهما. جرد الخاطفون جولدفاسر وريجيف من متعلقاتهما العسكرية وأدخلوهما إلى محفات اسعاف خاصة صُنعت من أكياس النوم وتم نقلهما إلى سيارة عبرت بدورها الحدود ودخلت لبنان. وعلى بُعد بضعة مئات الأمتار فى العمق اللبنانى كانت تنتظرهم سيارة إسعاف فى مزرعة ومن هناك بدأت رحلة شاقة إلى داخل لبنان.

استمر ضوضاء وشغب حزب الله، ورد الجيش الإسرائيلى بقصف أهداف المنظمة على طول الحد الشمالى. وفى غضون وقت قصير وصلت إلى النقطة ١٠٥ قوات للجيش الإسرائيلى، حيث أدركوا أن مجموعة جولدفاسر انقطع وجودها عن شبكة الاتصال. وتم الإبقاء على كتيبة 'يوآف'، التى كان من المقرر أن تُسرّح فى نفس اليوم، ليوم آخر ضمن الاحتياط واشتركت فى القتال.

حتى كتابة هذه السطور لم يتوصل مسئولو الاستخبارات الإسرائيلية إلى رأى نهائى فى ما إذا كان هجوم حزب الله فى ١٢ يوليو ٢٠٠٦ جزء من مخطط إيرانى لصرف الانتباه العالمى عن مشروعها النووى، وتغيير جدول أعمال مؤتمر مجموعة الثمانى دول الصناعية الكبرى، التى اجتمعت فى نفس اليوم. واعتقد مسئولون كبار بقسم الأبحاث فى الاستخبارات العسكرية بأنها مجرد صدفة. حزب الله، كما يعرفون ذلك، أعلن بل وحاول أكثر من مرة خطف جنود عند الحد الشمالى. حاول وحاول حتى نجح فى النهاية. ويدعى نفس المسئولين، أن رد الفعل العدوانى والمفاجئ لإسرائيل على خطف الجنود جاء من وجهة نظر إيران قبل أوانه بكثير. وتبعاً لهذه النظرية، فإن الإيرانيين يحتفظون بحزب الله لوقت الأزمة الحقيقية فى علاقاتهم مع المجتمع الدولى بشأن المشروع النووى. وقت الأزمة هذا، كما يعتقدون، ما زال لم يأت بعد. فنصر الله، تقول نفس المصادر، يعمل بالفعل كقائد للجنوب الإيرانى، لكن «الإيرانيين يعتبرون نصر الله طفلاً كبيراً يوفرون له نافذة من الفرص يمكنه من خلالها القيام بما يريد».

ومقابل هذا الموقف هناك من يعتقدون، وقد وصلت إلى إسرائيل معلومات تدعم هذا الافتراض، أن إيران كانت لها مصلحة واضحة ووحيدة فى إشعال الحدود الإسرائيلية اللبنانية بالضبط فى الوقت الذى كانت فيه الدول الصناعية الثمانى على وشك أن تقرر فرض عقوبات ضد إيران. وطبقاً للمعلومات المتوفرة، فإن المسئول من قِبل إيران عن العمليات الخاصة لحزب الله، د. صادق طباطبائى، الرجل الذى نسق شحنات الأسلحة من إسرائيل إلى إيران خلال الثمانينات، وأشرف على نجاح نفس المخطط، تولى سلسلة من المهام المحورية وكان مسئولاً عن تنسيق العمليات ونقل الأسلحة إلى 'جهاز الأبحاث الخاصة' الذى يُشرف عليه مُغنية ووحدات النخبة الأخرى فى حزب الله. وبناءً على تعليمات من طهران، كان طباطبائى هو الشخص الذى سارع واقترح عملية خطف الجنود فى موعد قريب قدر المستطاع من مؤتمر الدول الثمانى الصناعية الكبرى.

لم يحسم الجدل بين الموقفين. ويكشف وجود هذا الجدل بحد ذاتهعن مدى جهل إسرائيل والغرب بعملية اتخاذ القرارات فى حزب الله. على أية حال، حتى لو لم يتنبأ حزب الله وإيران برد إسرائيل، فقد حققت لهم المناورة أكثر من المتوقع. لقد تغيرت

الأجندة الدولية بالفعل، وبعد النتائج المحزنة لحرب لبنان ضعف للغاية التحالف الدولى ضد المشروع النووى الإيرانى.

٢. الخاطفون:

بعد اختطاف الجنود بوقت قصير بدأ تحقيق شاق لوحدة تحديد موقع الغائبين فى قيادة الشمال، بقيادة المُقدم إيلى سندروبيتش، للحصول على أكبر قدر من معلومات عن وضع المخطوفين ومكان وجودهم المحتمل داخل لبنان.

ثارت لدى سندروبيتش ورجاله مخاوف شديدة على مصير الجنديين المخطوفين. الأدلة الأولية التى جُمعت من مكان الحادث تشير إلى ضرر بالغ لحق بسيارتى الهامر. فيما بعد بساعات كان الجيش الإسرائيلى قد أعلن خطأ أن أحد المخطوفين درزى. وخلال الارتباك الذى ساد فى ذات اليوم اعتقدوا فى الجيش أن جولدفاسر قُتل وأن المخطوف هو أحد القتلى، رقيب ونيس نزال، من قرية ينوح. ويرجع سبب قلق وحدة تحديد موقع الغائبين إلى أن نصر الله 'بلع' هذا الخبر الكاذب وسارع إلى زعيم الدروز فى لبنان وليد جنبلاط، وأن يعده بأن الجندى الدرزى فى آمان. لكن لم يكن لديه أى جندى درزى. ومسألة أصل الجندى يمكن حلها بسؤاله، على فرض بالطبع أن الجندى فى وعيه ويستطيع الرد.

طوال أيام القتال أمطر حزب الله بوابل من النيران أيضاً النقطة ١٠٥، التى حاول أفراد وحدة تحديد موقع المفقودين، أكثر من مرة، الوصول إليها لجمع معطيات مهمة عن عملية الخطف. وعبثاً طلب أفراد الوحدة المساعدة – طائرة مقاتلة، مروحية تُطلق صاروخاً، أو حتى قذائف مدفعية على مصادر النيران، أو أى شئ يُسكت قليلاً نيران حزب الله فيمكنهم العمل. لم يكن هناك من يتم التحدث معه. وهنا بدأ أفراد الوحدة يدركون أنها حرب أخرى. بعد ذلك بقليل اكتشفوا أن رجال حزب الله، عند هروبهم مع المخطوفين، تركوا ورائهم كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة. وطالب المقدم سندروبيتش كل من قابله فى القيادة باستقدام وحدة خبراء ألغام ولإخلاء هذه الأسلحة، وكرر النداء قائلاً: «سيرسلون إلينا وحدة أخرى وسيضربوننا من جديد فى نفس النقطة». (يقصد حزب الله) ومرة أخرى لم يكن هناك من يتحدث معه.

وتحت النيران الكثيفة واصل أعضاء وحدة تحديد موقع المفقودين محاولة فهم كيف وقعت عملية الاختطاف وماذا كانت النتائج. من ذلك، على سبيل المثال، جمعوا من مكان الحادث عينات من معادن، وتربة ورماد ودماء. وتم فحص السيارتين الهامر اللتين كانت تستقلانها مجموعة الجنود فحصاً دقيقاً وخضع الناجون من الحادث للتحقيق وكذلك جنود آخرون كانوا فى المنطقة. ومن بين الخبراء الذين استقدمتهم وحدة البحث عن المفقودين إلى المكان أو تم استدعائهم لفحص المستندات كانوا رجال الأدلة الجنائية بالقيادة القطرية للشرطة الإسرائيلية، وخبراء معادن وفلزات، وخبراء أسلحة من وحدة التجارب الصاروخية، ورجال القتال الالتحامى وأطباء. وقد أخلت وحدة البحث عن المفقودين حجرة كبيرة فى مكاتبها بتل أبيب وأقاموا مجسماً رملياً على مائدة لموقع الاختطاف، بكل تفاصيله، بما فى ذلك مجسمات صغيرة للجنود، والسيارات، ومسارات الأسلاك. وبعد عدة أيام من التحقيق والتقصى توصلوا فى وحدة البحث عن المفقودين إلى استنتاج أولى بأن هناك شك كبير فى أن يكون أحد الجنود على قيد الحياة وهناك خوف بالغ بالنسبة لوضع الجندى الثانى.

بإشراف من وحدة البحث عن المفقودين تم تنفيذ أثناء الحرب فى لبنان فى وحدة التجارب الصاروخية بوسط إسرائيل تجارب كثيرة لتحديد ما الذى حدث بالضبط عند خطف الجنود فى ١٢ يوليو. أطلق المحققون الكثير من صواريخ الآر بى جى على سيارة هامر مصفحة بهدف فهم كيف ومن أية زاوية اخترقت الصواريخ إلى الداخل. أعادت وحدة البحث عن المفقودين بواسطة الكمبيوتر تصور ما حدث داخل السيارة التى كان يستقلها ألدد ريجيف، وإيهود جولدفاسر والجنديان الآخران. تم تجميع النتائج فى حزمة من التقارير انكبوا عليها فى وحدة البحث عن المفقودين. قائدة وحدة البحث عن المفقودين، العميدة أورلى، سمعت فى نفس اليوم من قريبة أحد المفقودين أنها لو تأكدت أنه ليس حياً، فهى تعتقد ألا ندفع ثمناً مقابله ضمن صفقة تبادل.

وفى نفس اليوم أيضاً وصلت إحدى الشخصيات البارزة فى عالم القضاء الإسرائيلى للتباحث سراً مع أولمرت. وقدم الرجل لرئيس الوزراء اقتراحاً: «الأمر يتعلق بأحد أفضل العملاء وأفضلهم خبرة فى التعامل مرات عديدة مع الاستخبارات الإسرائيلية». وأشار الرجل إلى اسم وألقاب العميل، الذى استقال منذ فترة ويقيم فى أوربا. وذكر المسئول القضائى لرئيس الوزراء أنه اتصل صباح يوم أمس بهذا العميل المتقاعد فعرف منه أن لديه علاقة معتبرة مع أحد الحلفاء المقربين من نصر الله. وقد قال إنه مستعد للتوجه فوراً إلى بيروت لحث هذا الصديق بشأن المخطوفين. فقال أولمرت إنه سيدرس الأمر على الفور وسيعمل على توفير الظروف العملية المطلوبة. وبعد عدة أيام أبلغ أولمرت المسئول القضائى أن الموساد رفض العرض. لقد قالوا له «سنتولى الأمر بمفردنا، لسنا بحاجة للمساعدة».

بعد أسبوعين من العمل الشاق تجمعت نتائج محققى وحدة البحث عن المفقودين فى عدة تقارير. والمحصلة النهائية لها جميعاً كانت كئيبة للغاية. آثار دماء الجنود المخطوفين المخطوفين موجودة فى موقع الحادث. وقد أثبت تحليل دى. إن. إيه. ذلك بما لا

يدع مجالاً للشك. ومن فحص كل النتائج والتجارب، بالاشتراك مع أعضاء وحدة الصدمات التابعة للسلاح الطبى، بقيادة عقيد دكتور أمير بلومفيلد، ظهرت نتيجة واضحة: أن أحد المخطوفين ليس على قيد الحياة. المخطوف الثانى إصابته خطيرة، على الأقل، ولم يكن لديه فرصة للبقاء دون علاج طبى فورى، وفره إذا كان تلقاه، نظراً لحاجة رجال حزب الله إلى الفرار من موقع الحادث. صحيح من المحتمل أن يكونا الاثنان قد تلقيا علاجاً طبياً استغرق حوالى ساعة، لكن أعضاء السلاح الطبى قرروا أن ساعة لا تكفي لتلبية الحاجة إلى استقرار حالتها، وبالتالى يجب النظر إلى ذلك باعتباره أيضاً يحمل دلالة سلبية للغاية. ومن المهم التأكيد على أن هذه النتائج ظرفية فحسب. فهى غير قائمة على معلومات استخبارية، بل على أدلة مادية جُمعت من موقع الحادث وحللها خبراء.

على أية حال، هناك من قرر فى الجيش الإسرائيلى عدم إبلاغ رئيس الوزراء بالنتائج الصادمة، واستمرت الحرب دون أن يكون لدى القيادة العليا لإسرائيل أى علم بوجود تقرير بشأن مصير المخطوفين أو استنتاجاته، رغم أن هذا كان سبب اندلاع الحرب. كذلك لم تُرسل النتائج لبعض قادة الجيش الإسرائيلى.

بعد فترة حاول أولمرت تبرير قراره بوقف القتال فى لبنان عندما أشار إلى أن هناك خوف شديد على حياة المخطوفين وليس واضحاً كم ضحية أخرى يمكن أن تسقط باسمهم. وقد نشر ديوان رئيس الوزراء توضيحاً وكأن أقوال أولمرت لم تُفهم فى سياقها، وأن الفرضية التى تم التحرك على أساسها وما يزال أن الإثنين على قيد الحياة. على الرغم من ذلك، فى اللحظة الحرجة لم يتمكن أولمرت من الربط بين التقديرات بشأن مصير المخطوفين وبين القرار بإنهاء الحرب، لسبب بسيط: أنه عندما وافق على وقف إطلاق النار لم يعلم رئيس الوزراء بتاتاً بوجود التقرير السرى الذى وضعته وحدة تحديد مكان الغائبين ونتائجها الحساسة. ولم يسعى الجيش إبلاغه بذلك. فقد أحيط رئيس الوزراء علماً بوجود التقرير ومضمونه بعد يوم من موافقته بالفعل على وقف إطلاق النار، فى ١٣ أغسطس، فى تمام الساعة ١٢:١٥ بالضبط، عن طريق أحد ضيوفه الذى ليس من وزارة الدفاع.

وأعرف، أننى كنت أنا هذا الضيف.

يجب التنويه أنه يُحسب لأولمرت أنه أمر على الفور بتقديم أساسيات التقرير إلى أسر المخطوفين. وحتى عندئذ أبلغوهم نتائج التقرير بشكل مُشوه ومُبتسر، وبلغة غير واضحة.

لماذا لم تُنقل المعلومات إلى ديوان رئيس الوزراء فى الوقت المناسب، ومن المسئول عن ذلك..؟ تقول أطراف فى الدائرة لاتخاذ القرار فى الجيش الإسرائيلى إن المعلومات لم تُنقل عمداً فى البداية. ويقول أحدهم: «لم يرغبوا فى أن يُزعج رئيس الوزراء نفسه بمسائل لا مبرر للانزعاج منها». لكن نفس المصدر يرفض إعطاء دليل واحد على صحة هذا الإدعاء الخطيرمن الصعب أن نُقرر ما هو الأخطر: المؤامرة أم مجرد الإهمال. من الصعب ألا نشعر بالأسى إذا راودتنا فكرة أنه لو رئيس الوزراء الإسرائيلى عرف مبكراً، فإن الخاطفين، الذين خاضت بسببهم إسرائيل أشد الحروب بؤساً، ما بقوا على قيد الحياة. إنه سؤال مهم، متعدد الأوجه. ما الذى يبت، أنه لم تُتح الفرصة لأولمرت ليتكبد المشقة.

◆ دراسات ◆

٢

كتاب "إسرائيل على جبهة الخليج العربي" (المدخل)

تأليف: سامى ريفيل – ترجمة وإعداد: محمد البحيري

* تقديم:

يعد الخليج العربى جبهة رئيسية لمواجهة الأخطار المتوقع أن تؤثر على مستقبل الشرق الأوسط، بل وعلى استقرار العالم كله. وينبع التهديد المركزى من ناحية جمهورية إيران الإسلامية، التى تسعى إلى فرض هيمنتها الإقليمية، وتمد يدها إلى دول أخرى فى المنطقة، بينما تواصل هى تطوير برنامجها النووى. ويحمل طموح النظام الإيرانى فى طياته أيضا احتمال تزايد التوتر بين المسلمين الشيعة والسنة. وفى نفس الوقت تتواصل التناقضات الداخلية، من تحت الارض، فى دول شبه الجزيرة العربية، بين من يتمتعون بالثراء الذى لا يمكن تصديقه وزخم التنمية الذى أتى به النفط والغاز، وبين أولئك الذين لم تتحسن اوضاعهم بنفس الدرجة. والى جانب المطالبين بالتمسك بالإسلام الأصولى وتراث الماضى القبلى، هناك جهات مهتمة باعادة رسم المنطقة وفقا للتوجه الإسلامى الراديكالى الذى يحركها. ويعد تنظيم «القاعدة»، الذى يتزعمه أسامة بن لادن، ابن الاسرة الثرية السعودية، هو الابرز بين تلك الجهات.

وتقع إمارة قطر، مثل بقية امارات الخليج، فى عين العاصفة، ولكنها تحاول ان تشق لنفسها طريقا خاصا لمواجهة التحديات الماثلة امامها. ورغم الضغوط الواقعة عليها، من جانب جاراتها فى الخليج العربى، اقامت قطر علاقات رسمية مع دولة إسرائيل عام ١٩٩٦، وسمحت بفتح مكتب لتمثيل المصالح الإسرائيلية على اراضيها. وفى نفس الوقت، وطدت هذه الإمارة الصغيرة علاقاتها مع إيران التى تقاسمها الحدود البحرية وحقول الغاز الواقعة تحت الارض. كما وطدت علاقاتها مع النظام السورى ومنظمات إسلامية متطرفة مثل حركة حماس وحزب الله. وقد عبرت هذه السياسة الاستثنائية عن نفسها عبر البرامج المثيرة للجدل التى تبثها قناة «الجزيرة» الفضائية، التى انشئت بمبادرة من حكام إمارة قطر وبتمويل منهم، فلفتت الكثير من الانتباه إلى ما يحدث فى قطر. وقد كتبت هذه السطور فى باريس، التى اشغل فيها منصب وزير مفوض فى سفارة إسرائيل. ولكننى شهدت خلال الشهور الاخيرة عمق التحول الذى طرأ على مكانة قطر فى الشرق الأوسط، بل وفيما هو ابعد من ذلك. فقد رفرف علم قطر فوق مبنى السفارة الفاخرة بالميدان الذى يقع فيه قوس النصر فى حى الشانزليزيه، بينما كان القصر الرئاسى فى باريس يفتح ابوابه بمزيد من الوقار والاحترام، فى بداية شهر يوليو ٢٠٠٨، امام امير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثان، الذى كان يرتدى عباته البيضاء الموشاة بالخيوط الذهبية. وكان الامير وقرينته، الشيخة موزة آل مسند، التى تحولت إلى واحدة من أكثر النساء تأثيرا فى العالم العربى، فى بؤرة الاضواء الكاشفة فى مدينة اعتادت استقبال الشخصيات رفيعة المستوى. ويرجع هذا الاستقبال الحار، فى جزء منه، الى مصالح اقتصادية وصفقات ضخمة بين قطر وفرنسا، ولكنه يرجع أيضا إلى الدبلوماسية القطرية. وقد ساهمت هذه الدبلوماسية فى حل الازمة السياسية الداخلية فى لبنان، بعد التوقيع على «اتفاق الدوحة» فى شهر مايو ٢٠٠٨، الذى ادى إلى انتخاب ميشيل سليمان رئيسا للبنان وعودة حزب الله إلى الحكومة. وقد شجع هذا التطور اسماعيل هنية، رئيس حكومة حماس فى قطاع غزة، إلى دعوة قطر للتوسط أيضا من اجل انهاء الازمة السياسية بين التيارات الفلسطينية، كما فعلت فى الساحة اللبنانية. وعندما خرجت إسرائيل إلى عملية «الرصاص المنصهر» ضد حماس فى غزة، استضافت قطر، فى يناير ٢٠٠٩، قمة عربية طارئة، طالبت بممارسة الضغط على إسرائيل. وأعلنت قطر فى ذلك الاطار عن تجميد علاقاتها مع إسرائيل حتى

تتحسن فرص السلام. وبفضل خزانتها الممتلئة وجراءة قادتها تحولت قطر إلى لاعب هام فى المنطقة، بما يتجاوز ابعادها الجغرافية وحجمها السكانى.

من الصعب إغفال التغيير الكبير الذى حدث منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين، فى تلك الأيام التى بدأت فيها العلاقات بين إسرائيل وقطر. فى تلك الأيام كانت تلك الإمارة الصغيرة مازالت مجرد لاعب ثانوى، مع صورة دولة لا تحظى بنظام حكم مستقر واقتصادها لم يحقق كامل قوته الكامنة فى موارد النفط والغاز الموجودة تحت أرضها. أما اليوم، وفى المقابل، فقد تخطى الثراء القطرى كل حدود الخيال، وتحولت العاصمة الدوحة، التى كانت قبل عقدين فقط مجرد شاطئ صغير للصيد، الى مدينة عصرية تنتشر المبانى الرخامية المهيبة فى كل أرجائها وتجرى فى شوارعها سيارات فاخرة ولامعة.

هناك مصلحة واضحة لإسرائيل فى أن تعتلى القوى المعتدلة قمة السلطة فى دول الخليج العربى، وان تجد طريقا يجمع بين التحديث والديموقراطية والعلاقة الوطيدة بالإسلام والتقاليد. إن الفسيفساء المركبة للواقع الذى شاهدته بعينى خلال فترة خدمتى كرئيس لاول مكتب لتمثيل المصالح الإسرائيلية فى قطر، لها تداعيات ذات مغزى على قدرة دولة إسرائيل على العيش بسلام مع جيرانها وإقامة علاقات جوار طيبة مع العالم العربى المحيط بها. ومع ذلك فان الفسيفساء بطبيعتها تتركب من عدد كبير جدا من الاجزاء الصغيرة التى تختلف كل منها عن الأخرى: أحداث سياسية عاصفة، مؤتمرات حاشدة، عناوين فى وسائل الإعلام، اتفاقات اقتصادية وعلاقات شخصية. وينبغى ان نضيف إلى ذلك التحدى الخاص بالحياة اليومية لاسرة إسرائيلية فى دولة عربية بعيدة، بينما كان أطفالنا «نيطع» و«تومر» و«يوفال» مازالوا صغارا. كل هذه الأمور جعلت الإقامة فى قطر ذكرى محفورة بعمق فى ذاكرتى وحاولت ان اصفها هنا.

لم يكن الامر ممكنا لولا الصداقة والمساعدة من جانب أولئك الذين عملوا على بلورة العلاقات بين إسرائيل وقطر. وكان على رأس هؤلاء عدد من الشخصيات الرئيسية فى قصر الامير، ووزارة الخارجية القطرية وكبرى الشركات القطرية. وأريد أن اتوجه بشكر خاص إلى أولئك الذين فتحوا لنا بيوتهم وخيامهم عملا بالتقاليد البدوية. وللاسف لن اتمكن من ذكر اسمائهم بسبب الواقع المحيط بنا والذى يتواصل فيه الضغط على كل من يقيم علاقات صداقة مع إسرائيل. ولكن تأييدهم واستعدادهم للخروج عن الخط اثبت ان هناك طريقا آخر يمكن معه ان نأمل ان يقودنا ذات يوم إلى السلام والازدهار فى المنطقة.

وقد لعب مسئولو وزارة الخارجية الإسرائيلية دورا رئيسيا فى شق هذا الطريق الذى أتاح بناء العلاقات (الإسرائيلية) مع قطر. ومن بينهم مديرا العموم فى وزارة الخارجية فى تلك الفترة التى شهدت بناء الاسس الاولى لهذه العلاقات: أورى سافير وايتان بنتسور. وكان هناك دور هام أيضا لادارة الشرق الأوسط ومسيرة السلام فى وزارة الخارجية، وكذلك لـ«يوآف بيران» الذى ترأس هذه الادارة. واريد أن اشكره على مساعدته لنا. واتوجه بجزيل الشكر إلى نائب المدير العام رافى باراك الذى كانت مساندته ضرورية لإقامة مكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية فى الدوحة، فضلا عن صداقته التى ساعدت فى التغلب على العوائق التى واجهتنا أيضا فى الاوقات الصعبة.

كما أتوجه بالشكر إلى «ب» الذى لا استطيع ذكر اسمه كاملا، والذى يواصل العمل من اجل دفع العلاقات بين إسرائيل ودول الخليج العربى. واشكر بالطبع اعضاء مكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية فى الدوحة، وعلى رأسهم نسيم بلومو، الذين عكفوا على اداء عملهم اليومى لبناء العلاقات مع قطر.

وأدين بشكر خاص إلى محرر الكتاب «رامى طال»، الذى فضلا عن أعمال التحرير والمراجعة اللغوية ساعدنى فى وضع الترتيب الصحيح والمتوازن الذى اتاح نسج قصة ارتباط العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وقطر مع قصة حياتنا الشخصية كأول اسرة إسرائيلية ذهبت لتعيش طوال ٣ سنوات فى الإمارة الصغيرة، فى قلب الخليج العربى. وأشكر أيضا مدير عام دار نشر «يديعوت سفاريم» دوف ايخنولاد، وفريق الانتاج بقيادة «كوفى تامير».

كما اشعر بالشكر العميق تجاه اسرتى، واولا وقبل كل شيء تجاه والداى البروفيسور ميشيل وكيلر ريفيل، وزوجتى إيسانت التى شجعتنى طوال الطريق كله، خلال فترة عملنا فى قطر وخلال كتابة هذا الكتاب.

*** مدخل:**

أدت اتفاقيات أوسلو، الموقعة عام ١٩٩٣، إلى شق طريق فى علاقات إسرائيل مع العالم العربى. ففضلا عن المباحثات الثنائية مع الفلسطينيين وإنجاز اتفاق السلام مع الأردن، كان هناك زخم متجدد للمباحثات متعددة الأطراف لعملية السلام التى بدأت بمؤتمر مدريد (أكتوبر ١٩٩١)، والذى جلست فيه إسرائيل حول مائدة واحدة مع دول عربية لا تقيم علاقات دبلوماسية معها. وبحث المشاركون فى تلك المباحثات أوجه التعاون فى قضايا المياه والاقتصاد ومراقبة التسلح والامن الإقليمى. بل وطرأ تقدم باتجاه إقامة مؤسسات إقليمية مشتركة فى الشرق الأوسط مثل بنك التنمية الإقليمى. كما اقيم مؤتمر القمة الاقتصادى لدول

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى مدينة الدار البيضاء بالمغرب فى نهاية شهر أكتوبر ١٩٩٤. وإلى جانب زعماء من المنطقة ومن خارجها، شارك فى المؤتمر الالاف من كبار رجال الاعمال من الدول العربية وإسرائيل ودول أخرى. وبحثوا إقامة مشروعات مشتركة وفرصا تجارية واستثمارية.

فى تلك الفترة، التى كانت عملية السلام فى بدايتها، بدأ نسج علاقات اولية واضحة مع عدد ضئيل من الدول العربية فى «الصف الثاني» التى تقع خلف الدول المحيطة بإسرائيل. وكانت ابرز هذه الدول: المغرب وتونس فى المغرب العربى، وسلطنة عمان وقطر فى الخليج العربى. وكان المنطق الحاكم لسياسات هذه الدول ألا تجلس جانبا فى انتظار نتائج جهود الدول الموجودة فى الدائرة المباشرة للصراع الإسرائيلى العربى، وانما عليها ان تحاول التاثير والمساهمة بدورها فى جهود تغيير وجه المنطقة.

وكان نشاط وتحركات زعماء هذه الدول العربية بمثابة بشرى على بدء الانفصال عن المنطق القائل «اجلس ولا تفعل» الذى فرض نفسه، على مدى السنين، على سياسة دول مركزية فى العالم العربى. وكان ذلك أيضا بشرى على تبنى رؤية العمل الفعال فى اتجاه واقع افضل كثيرا.

حتى تلك الفترة تميز الموقف العربى العام بقالب واحد يقول ان إقامة علاقات بين الدول العربية وإسرائيل مشروطة اولا وقبل أى شيء بحل جميع المشاكل بين إسرائيل والفلسطينيين. وكان تدشين عملية السلام فى ١٩٩٤ اشارة على بدء ادراك ان العلاقات المتبلورة مع تلك الدول العربية بإمكانها ان تساعد على التقريب بين جميع الأطراف.

وبالنسبة لإسرائيل كان ذلك فرصة استثنائية لتغيير على المدى البعيد فى مكانتها بالمنطقة، وفى السياق، خلق أجواء أفضل لتحقيق تقدم فى مسيرة السلام. وفى أعقاب الخطوات الاولية التى تم اتخاذها، لم تعد إسرائيل والدول العربية تدير حوار الطرشان فيما بينهما، بل انها اقامت قنوات اتصال مباشر فيما بينها، تلتها لقاءات متتابعة، ثم علاقات اقتصادية وتجارية وثقافية اولية. فى هذه المرحلة البكر من العلاقات، وعندما لاح فى الافق إمكانية خلق شرق اوسط جديد، كانت الفكرة المتبلورة هى ان المشروعات المشتركة ستخلق مزيجا من الفهم المتبادل والمصالح المشتركة مع العالم العربى، بما يمكن استخدامه كنواة هامة وذات مغزى لوضع أسس السلام والاستقرار فى الشرق الأوسط.

واكتسب هذا الهدف الاولى للعلاقات مع الدول العربية أهمية إضافية فى عام ١٩٩٥ وبداية العام التالى، فى مواجهة موجة المعارضة المتزايدة من جانب عناصر متطرفة. وجاء مقتل رئيس الوزراء اسحاق رابين والعمليات الإرهابية القاتلة التى نفذتها حركة حماس الفلسطينية فى المدن الرئيسية بإسرائيل وتزايد التوتر فى لبنان، جاء كل ذلك ليدخل المنطقة كلها فى حالة من الفوضى التى ألقت بظلالها الثقيلة على إمكانية استمرار التقدم على المسار السياسى. فى ذلك الوضع الناشئ جاء استعداد دول عربية معينة لاستمرار محادثاتها مع إسرائيل بل والتضامن معها فى صراعها ضد الإرهاب، ليكون بمثابة بصيص ضوء خافت اتاح نافذة امل فى المستقبل.

فى ذلك العام كانت قطر فى ذروة تغير داخلى بعيد المدى، جذب انتباه الرأى العام الدولى. فى يونيو ١٩٩٥ وقع انقلاب فى قصر الحكم بتلك الإمارة الصغيرة الواقعة فى قلب الخليج والغنية بالنفط والغاز، حيث أطاح الشيخ حمد بن خليفة آل ثان بوالده من سدة الحكم، واستولى على منصبه كحاكم للدولة. هذا الانقلاب الذى يضاف إلى سلسلة طويلة من الانقلابات الداخلية التى وقعت خلال القرن العشرين داخل العائلة الحاكمة المتمثلة فى قبيلة آل ثان، جاء ليبشر بتحول ذو مغزى فى سياسة قطر.

وتم استشعار هذا التحول بسرعة داخل قطر، عندما قام امير قطر الجديد والمقربون منه بعدة إجراءات لتحقيق الاصلاح الداخلى، فور استقرار الحكم. وكان هدف هذه الإجراءات التدريجية والحذرة هو وضع نهاية لفترة طويلة من «المراوحة فى المكان» ووضع قطر على طريق التقدم السياسى والاقتصادى والاجتماعى. فقد تم، على سبيل المثال، تخفيف الرقابة، ومنح المواطنين حقوقا سياسية محدودة، بما فى ذلك إجراء انتخابات محلية ديموقراطية، حصلت فيها النساء على حق الترشح والانتخاب لاول مرة فى تاريخ الخليج. كما انشأت العائلة الحاكمة فى قطر قناة الجزيرة الفضائية التى رغم استخدامها أكثر من مرة كبوق دعائى لمنظمات متطرفة، الا انها بشرت بثورة ليبرالية فى مجال الإعلام بالعالمين العربى والإسلامى. وفوق كل ذلك بدأت مسيرة جريئة من التحديث الاقتصادى، عبر تنمية سريعة لحقول الغاز الضخمة الموجودة فى قطر. وتحققت هذه التنمية بتعاون وثيق مع شركات كبيرة متعددة الجنسيات، لتمنح قطر ثراء فاحشا، بدت ثماره واضحة امام عيون كل من يزور البلاد.

وفى نفس الوقت جاء الطموح المتزايد للقيادة القطرية الجديدة ليعبر عن نفسه بوضوح أيضا على الساحة الدولية. وبدا ذلك واضحا، فى البداية، فى التودد المتكرر لقطر تجاه الولايات المتحدة، بسبب الدور الأمريكى الرئيسى فى ضمان الأمان الطبيعى والاقتصادى لمنطقة الخليج بصفة عامة ولقطر بصفة خاصة. وهو الدور الذى بدا بوضوح فى حرب الخليج الأولى عام 1991، عندما قامت الولايات المتحدة بطرد العراق من الكويت المحتلة. وبدا هذا الاتجاه واضحا فى الحضور المتزايد للشركات الأمريكية فى قطر، خاصة كبريات شركات الطاقة التى دخلت فى مشروعات ضخمة فى مجال الغاز الطبيعى. وهناك وجهة نظر لا يمكن

التقليل من اهميتها بشأن العلاقات القطرية مع الولايات المتحدة الأمريكية تنطلق من انه فى أعقاب صعود الامير الجديد إلى الحكم اصبحت قطر هى المضيف الرئيسى للقوات الأمريكية المتمركزة فى منطقة الخليج، وانضم اليها تلك التى كانت فى المملكة العربية السعودية فى أعقاب الحادث الإرهابى الذى وقع عام 1996 فى المجمع السكنى الخاص بالجيش الأمريكى فى مدينة الظهران، حيث لقى 19 جنديا أمريكيا مصرعهم. ومع ذلك، يؤكد متخذو القرار القطريين علانية فى كل مناسبة على الأهمية القصوى التى يرونها للحفاظ على سياسة خارجية مستقلة، تطمح إلى الحفاظ على علاقات وطيدة مع الدول العربية والإسلامية - بما فى ذلك إيران - إلى جانب تطوير العلاقات مع الغرب.

وبدأت التطورات الهامة فى العلاقات بين إسرائيل وقطر فى نفس الفترة الزمنية التاريخية التى تلاقت فيها الأحداث العاصفة فى إسرائيل ومحيطها مع التغييرات الدراماتيكية التى شهدتها سياسة قطر فى أعقاب صعود الامير الجديد للحكم. وتميزت تلك الفترة بدرجة كبيرة من الشعور بالمبالغة والتهويل فى كل شيء، بما فى ذلك المأمول من العلاقات مع قطر. كان ذلك على سبيل المثال واضحا فى تصريحات حكومة قطر، وفى دوائر رجال الاعمال والإعلام، وفى الحديث عن صفقات بيع النفط لإسرائيل، وعلى إمكانية مشاركة الصناعة البتروكيماوية الإسرائيلية فى مشروعات كبيرة تم التخطيط لها فى قطر، وعن إقامة مزارع مشتركة لزراعة المحاصيل فى اجواء صحراوية، وعن إجراء ابحاث مشتركة فى مجال تحلية المياه، وعن مشروعات فى مجال الطيران والسياحة مع شركة الخطوط الجوية القطرية، وفوق كل ذلك فى الحديث عن إقامة مشروعات الغاز الطبيعى المسال بين قطر وإسرائيل والأردن، الذى قدرت تكلفته بأكثر من 5 مليارات دولار.

فى المقابل وعلى الصعيد الدبلوماسى جرت اتصالات مكثفة مع كبار المسئولين القطريين. ويمكن الاشارة فى ذلك إلى لقاء وزير الخارجية القطرى الشيخ حمد بن جاسم آل ثان مع نظيره الإسرائيلى ايهود باراك فى مؤتمر الدول المانحة للفلسطينيين فى باريس فى يناير 1996. وكان هناك لقاءات أخرى مع صناع القرار القطرى ومستشاريهم المقربين فى الشهور التالية لذلك. وبعد هذه اللقاءات جاء الحديث عن الخطوة التالية وهى إقامة العلاقات والفتح المتبادل لمكاتب تمثيل المصالح، على غرار مكاتب تمثيل المصالح التى افتتحت فى تلك الفترة مع المغرب وتونس وسلطنة عمان. ولكن خلافا لتلك الدول، تعرضت قطر لضغوط هائلة من الدول المجاورة لها فى قلب الخليج العربى، خاصة فى ضوء حجم الجارة الكبرى، السعودية، ومواقفها المحافظة. ولذلك كان من الضرورى انتظار التوقيت المناسب لاتخاذ القرار لدى القطريين حتى تنشأ من وجهة نظرهم الظروف التى تتيح لهم تجاوز الخطوط السياسية واتخاذ خطوة كان من المتوقع ان تضع قطر فى قلب العاصفة.

فى النهاية وبعد حيرة كبيرة، قضى الامر قبل شهرين فقط من 29 مايو 1996، وهو الموعد الذى تحدد لإجراء الانتخابات فى إسرائيل، والتى تنافس فيها كل من شمعون بيريس وبنيامين نتنياهو على مقعد رئيس الوزراء. وسبق القرار القطرى انعقاد مؤتمر قمة فى شرم الشيخ فى مارس من نفس العام بمشاركة الرئيس الأمريكى بيل كلينتون، والذى طالب فيه القطريون بضم صوتهم إلى دول عربية قليلة ادانت بصورة حاسمة الاعمال الإرهابية فى إسرائيل وأعلنت تأييدها لاستمرار عملية السلام. وكتعبير عملى عن ذلك قامت قطر بتوجيه دعوة رسمية إلى رئيس الوزراء الإسرائيلى لزيارتها.

واجرى شمعون بيريس زيارته التاريخية إلى الدوحة فى 2 أبريل 1996، فور زيارته لمدينة صلالة فى سلطنة عمان. وحظى بيريس باستقبال رسمى كامل فى مطار الدوحة، تضمن التحية العسكرية ورفع العلم الإسرائيلى، وعزفت فرقة الموسيقى العسكرية القطرية النشيد الوطنى الإسرائيلى «هتكفا». وخلال هذه الزيارة التى حظيت بتغطية واسعة فى وسائل الإعلام الإسرائيلية والعربية، التقى بيريس مع امير قطر ووزير خارجيته، وبحث معهما مسيرة السلام فى المنطقة وتطوير العلاقات بين الدولتين. وكان هناك تركيز خاص على المجال الاقتصادى، ولذلك شارك فى الزيارة رئيس اتحاد الصناعيين و«دان بروبر» الذى ترأس شركة «أوسم»، (التى كانت من أكبر الصناعات الغذائية). وكان أبرز ما فى الزيارة اجواء حفل الاستقبال الفاخر والرسمى الذى جرى فى قصر الأمير القطرى، بحضور رئيس الوزراء الإسرائيلى ووزير الخارجية القطرى والذى شهد توقيع اتفاق لفتح مكاتب للتمثيل الدبلوماسى تحت مسمى «مكاتب تمثيل المصالح التجارية».

وتركت زيارة قطر انطباعا لا ينسى بين اعضاء الوفد الإسرائيلى، وعلى رأسهم رئيس الوزراء. وكان الاستقبال الحار على افضل ما تقضى به التقاليد فى دول الخليج، والمباحثات التى جرت حول إمكانية تنمية التعاون فى مجالات متنوعة، والاتفاقات الفعلية، وعلى رأسها اتفاق فتح مكاتب تمثيل المصالح، كل ذلك خلق شعورا بوجود إمكانية حقيقية لتحقيق نبوءة الشرق الأوسط الجديد. وفجأة بدا ان السلام والتطبيع بين إسرائيل والدول العربية اقرب من أى وقت مضى.

وكان ذلك نجاحا كبيرا لوزارة الخارجية الإسرائيلية، تحقق بعد فترة طويلة من جس النبض والجهود السياسية على صعيد دول الخليج العربى. وبفضل الاستعداد القطرى للانحراف والخروج عن السياسة التى تبنتها جاراتها تجاه إسرائيل، نشأ مسار جديد ومهم بين المسارات الكثيرة التى فحصتها إسرائيل فى تلك السنوات مع العالم العربى. ولكن من تولوا هذه المهمة، وعلى رأسهم

مدير عام وزارة الخارجية «أوري سافير»، ومدير مكتبه رافي باراك ونائب المدير العام يوآف بيرن، علموا انه لا وقت للراحة أو التمتع بأكاليل الغار. وقد علمنا الماضي ان الشرق الأوسط منطقة حبلى بالكثير من التقلبات والتحولات، ولذلك لا بد من الاسراع بتنفيذ الاتفاق الذى تم توقيعه في زيارة رئيس الوزراء إلى قطر حتى قبل أن يجف الحبر الذى كتب به. وتنفيذا لذلك تركز الاهتمام في الأسابيع التالية للزيارة على ترتيب الاستعدادات لفتح مكتب تمثيل المصالح في الدوحة باسرع ما يمكن.

ومن وجهة نظري الشخصية، ادت هذه الأحداث إلى خروجي مع أسرتي إلى الدوحة لثلاث سنوات، من 1996 وحتى 1999، عملت خلالها كأول مدير لمكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية في قطر. وجاء ذلك بعد ارسالي اولا لترتيب زيارة رئيس الوزراء إلى الدوحة، وكنت مشاركا في الإجراءات والمباحثات التي ادت إلى اتفاق إقامة العلاقات بين الدولتين والذى تم التوقيع عليه خلال الزيارة.

كانت هذه الفترة مليئة بالتحديات، بما في ذلك الصعوبات الكبيرة التي كانت متعلقة بإقامة مكتب تمثيل للمصالح الإسرائيلية في دول عربية بعيدة لم تكن قد اقامت اية علاقات دبلوماسية مع إسرائيل حتى ذلك الوقت. ومع ذلك كان التحدى الاول متعلقا بتحطيم الجدار الزجاجي الصلب الذى واجهنا كأول بعثة تمثل إسرائيل في قطر. فتقريبا في كل مكان كنا نذهب اليه في تلك الفترة ونقدم انفسنا، كانت الانظار تتركز علينا كما لو كنا اناسا هبطوا لتوهم من القمر. ورغم أن بعضهم قرأ في الصحف أو سمع عن افتتاح مكتب لتمثيل المصالح الإسرائيلية في الدوحة، إلا أنهم كانوا يعتقدون أن الحديث يجرى عن أمر نظرى، وليس عن أناس من لحم ودم جاءوا فعلا من إسرائيل.

وقد واجهنا مثالا عمليا لذلك في الأيام الاولى من إقامتنا في قطر، عندما نزلت زوجتي «إيسانت» في ظهر يوم صيفي حار إلى حمام السباحة مع ابنتي وابني اللذين كانا في الخامسة والثالثة من عمرهما آنذاك. فبينما جلست إيسانت إلى جوار حمام السباحة تتحدث إلى الأولاد، توجهت اليها فجأة سيدة أجنبية بدأت في التحقيق معها بلغة إنجليزية جيدة حول موطنها، مشيرة إلى أنها سمعت زوجتي تتحدث إلى الأولاد بلغة لم تميزها. وفور سماع أسئلة السيدة فكرت زوجتي في البداية في ان تنهض وتأخذ الأولاد وتغادر المكان. ولكن بعد لحظات زال شعورها بعدم الثقة. ورغم ان السؤال عن الموطن الاصلي لأى شخص يعتبر أمرا غريبا وسلوكا غير مهذب في كثير من بلدان العالم، الا انه يعتبر سؤالا عاديا في قطر، على أساس أن أغلب سكان الدولة وأغلب الجالسين حول حمام السباحة في الفندق كانوا من الاجانب.

في تلك الاثناء لاحظت السيدة تردد زوجتي، فلم تستسلم وحاولت تلطيف الاجواء، فبدأت في التخمين، وقالت وكأنها تتحدث إلى نفسها: «بالتأكيد لستم من الولايات المتحدة الأمريكية او فرنسا او ايطاليا، لانني كنت سأميز لغتكم حينها.. ولا يبدو لي أن لغتكم أوروبية أصلا». في النهاية بعد ان زادت ثقة زوجتي وافقت على ان تعطيها اشارة ما، فقالت: «انها لغة دولة من دول الشرق الأوسط».

كان يمكن الاعتقاد ان هذه الاشارة ستقود السائلة إلى الاجابة الصحيحة، لكن المدهش ان هذه الاشارة لم تساعدها في شيء. فقد قالت السيدة مواصلة تخمينها: «لا، لم تكونوا تتحدثون العربية.. ربما أنتم من مصر..؟ أو الأردن..؟ لو كنتي سورية كنت سأعرف بالتأكيد فورا.. آه.. أنت لبنانية بالتأكيد». قالت السيدة هذه العبارة بسعادة، بل وحاولت التحدث معها ببعض الكلمات الفرنسية. لكنها عادت لتجيبَ بالنفي وبدت في حيرة شديدة قائلة: «هذا ليس معقولا، فقد ذكرنا كل دول الشرق الأوسط المحتملة».

في هذه المرحلة عمدت زوجتي، التي بدأت تستمتع بالامر، إلى مواصلة اللعبة، وقالت: «مازالت هناك دولة لم تذكريها بعد!». فاجابت السيدة في دهشة: «اية دولة..؟! لا يمكن ان تكون.. إسرائيل..؟!.. ولكنك لا تبدين..!». بدت السيدة كما لو كان لديها قاعدة سابقة تقارن بموجبها.

فجأة انتقل التردد إلى الجانب الآخر. وفقط بعد ان امعنت النظر في اول إسرائيلية تقابلها في حياتها، هدأت السيدة وقدمت نفسها كسيدة سورية متزوجة من رجل اعمال قطرى. وبعد ان مر وقت قصير توصلت السيدة على ما يبدو إلى استنتاج يفيد انه لا يوجد خطر فعلى عليها، وجلست لاول مرة إلى جانب زوجتي. وفي لحظة بدأت الحواجز المتبادلة في الانهيار، وبدأت الاثنتان في التحدث معا لدقائق طويلة، عرفت خلالها السيدة الكثير من المعلومات عن إسرائيل، وطلبت بصفة خاصة معرفة كيف يمكنها شراء ملابس بحر (مايوه) من تصميم (المصمم الإسرائيلي) جدعون أوبرسون في قطر، والتي ذاع صيتها في منطقة الخليج. وعند النظر اليهما من بعيد كانتا تبدوان كأى سيدتين عاديتين، تجلسان على حافة حمام السباحة في حر الصيف وهما تراقبان أطفالهما. فقط عندما نهضت للذهاب اعترفت الصديقة الجديدة لزوجتي بحقيقة مشاعرها حين قالت: «لم يكن بوسعى ان اخمن من اول نظرة انك إسرائيلية».

وتبين هذه القصة حجم المفاجأة التي تلقاها كثيرون من وجود إسرائيليين في قطر في الأيام الاولى من وصولنا إلى هناك. ومع

ذلك، وكما تكشف العبارة الاخيرة التى قالتها السيدة السورية على حمام السباحة، يمكنها أيضا معرفة الصعوبة الكبيرة الموجودة لدى الكثيرين فى قطر، مثل كثير من بقية الدول العربية لاستيعاب اللقاء الاول فى حياتهم مع إسرائيليين. وهذا بصفة خاصة على ضوء حقيقة ان كثيرا من سكان المنطقة، سواء كانوا فى السلطة اولا، مازالوا اسرى الصورة الاشكالية لإسرائيل، والتى ترسخت على مدى سنوات طويلة تعرضوا خلالها لدعاية يومية فى وسائل الإعلام التى تصور الإسرائيليين كابناء شعب محتل وعدوانى. ونتيجة لذلك، كان الناس يندهشون لرؤيتنا، ربما لانهم كانوا يتوقعون رؤية اناس عدوانيين يهددونهم، او على الاقل يحملون بندقية من طراز «ساعر» على اكتافهم.

وكانت السنوات التى عملنا خلالها فى قطر، فترة خلابة لبناء العلاقات بشكل تدريجى. وكانت اللقاءات العديدة مع رجال الحكم القطرى، والمؤتمر الاقتصادى لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذى عقد فى الدوحة عام 1997 بمشاركة المئات من الوزراء ورجال الاعمال من كل انحاء العالم، والتقدم الذى حدث فى المشروعات المشتركة بين شركات إسرائيلية وقطرية، ومشاركة إسرائيل لاول مرة فى معارض تجارية بالخليج العربى، وزيارة وفود إسرائيلية مهمة إلى الدوحة، وفوق كل ذلك العلاقات الشخصية المتبلورة، جاء كل ذلك ليضع حجر الاساس الاول للوجود الإسرائيلى فى قلب الخليج.

عند النظر إلى الوراء، خاصة على خلفية الأحداث التى وقعت فى ذلك الحين بمنطقتنا، يمكن استخلاص التشجيع من هذه الإنجازات. ومع ذلك هناك مكان لطرح تساؤلات غير بسيطة، لاستخلاص الدروس المفيدة من اجل مواصلة الجهود الرامية إلى تنمية علاقات الجيرة الطيبة مع الدول العربية. فى البداية ينبغى ان نسأل: فى ظل الظروف السائدة فى الشرق الأوسط، هل يمكن ان تساعد العلاقات القائمة مع الدول العربية المنتمية إلى «الصف الثانى» وتنمية التعاون الإقليمى، فى خلق اجواء يمكن معها دعم الاستقرار وتزايد فرص التوقيع على اتفاق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين وبقية جيرانها..؟!.

الاجابة فى تقديرى ضرورية بلا شك. فلا يمكن فعلا انكار الصعوبات الكثيرة التى واجهت حتى الان كل الجهود الرامية إلى تنمية العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين إسرائيل والدول العربية. على اساس واقع الصعود والهبوط المتوالى فى عملية السلام وانعدام القدرة على ايجاد من هو قادر على استثمار الفرص التى لاحت فى منتصف سنوات التسعينات من القرن العشرين. ومع ذلك كان من الصعب تصور أى بديل لاستمرار الجهود الرامية الى خلق ائتلاف من الدول القادرة على التكاتف فى جهود دعم التعايش والتسامح والتقدم والازدهار الاقتصادى. وكما علمتنا التجربة أيضا فى مناطق أخرى من العالم، لا يمكن الاكتفاء بالتوقيع على اتفاقات سلام رسمية تمت صياغتها فى غرف مغلقة، فالتعاون الوثيق الذى يتخطى الحدود يمكن ان يكون ضمانا حقيقيا للحفاظ على الامن والسلام.

ومع ذلك من البديهى عدم تجاهل قوة القوى التى عملت ومازالت تعمل لافساد نبوءة السلام والتنمية والازدهار فى المنطقة. فبينما بدأت فى التشكل المسارات والتحركات الايجابية التى اضاءت فى علاقات إسرائيل مع القليل من الدول العربية، وقطر من بينها، كان فى المقابل يمكن ملاحظة اشارات واضحة على تزايد قوة القوى الراديكالية على اتساع الشرق الأوسط، خاصة فى منطقة الخليج.

وكان ابرز المظاهر الراديكالية موجة الإرهاب الوحشى التى تغذت من ايديولوجية الفكر المتطرف الخاص بمدرسة تنظيم القاعدة التى بدأت فى الانتشار بتلك الفترة كالنار فى الهشيم، وانتقلت من عناصر إسلامية وهابية متطرفة داخل السعودية إلى دول أخرى فى المنطقة والى كل انحاء العالم. كانت بداية هذه المرحلة هى العملية التى وقعت عام 1996 ضد القوات الأمريكية فى الظهران بالسعودية، وبعد ذلك سلسلة العمليات التى وقعت ضد السفارات الأمريكية فى أفريقيا عام 1998، وضرب المدمرة «كول» بالقرب من شواطئ اليمن فى أكتوبر 2000. سلسلة العمليات الإرهابية التى وقعت بايعاز من هذه الايديولوجية، والتى تزايدت بمرور السنين، وصلت إلى ذروتها فى أحداث 11 سبتمبر عام 2001 فى نيويورك وواشنطن، التى راح ضحيتها أكثر من 3000 مدنى. وكانت موجة الإرهاب على وشك الوصول إلى قطر عندما وقع اول حادث انتحارى فى الدوحة، فى 19 مارس 2005، والذى راح ضحيته مواطن بريطانى واصيب فيه 16 شخصا آخرين.

كان الهدف الرئيسى للعناصر التى تقف وراء هذه العمليات هى منع ما تعتبره قوى خارجية وقيم ثقافية أجنبية من التسلل إلى المنطقة، والتى تمثلها، برأيهم، الولايات المتحدة اولا، والغرب بصفة عامة، والذى تعد إسرائيل ممثلة له. وبالتالى كان بديهيا ان تؤدى جهودهم لزيادة الاستقطاب والمواجهة بين العالم العربى والاسلامى من جهة وإسرائيل والغرب من جهة اخرى، الى القاء حجر اضافى وهام على إمكانية بناء جسور التعاون والتفاهم.

كما ان التطورات التى شهدتها منطقة الخليج فى السنوات الاخيرة قد تزيد من المخاوف القائمة بشأن الاستقرار الاقليمى. ويجرى الحديث فى الاساس عن التهديدات الصادرة عن نظام حكم آيات الله فى ايران والذى يواصل تطوير برنامجه النووى، ولم يتورع فى السنوات الاخيرة عن التدخل فى الشئون الداخلية لدول اخرى عبر زيادة دعمه لمنظمات متطرفة، وعلى رأسها حزب

الله. ورغم زوال التهديد الذى كان يحوم لسنوات طويلة من جانب نظام صدام حسين فوق دول الخليج، وخاصة الكويت، الا ان الوضع الجديد الذى نشأ فى العراق يحمل فى طياته مخاطر لا يمكن تجاهلها من جانب أولئك الساعين الى اجهاض اية محاولة لاستقرار الحكم الجديد فى العراق، والذى ينسجم مع المصالح الأمريكية، وهو ما قد يشجع برأيهم اتجاهات الاصلاح والتحول الديموقراطى فى الدول العربية المجاورة.

ويشى هذا الواقع بانه فى مواجهة بريق التفاؤل الذى صدر عن قليل من الدول العربية التى بدأت فى إجراءات التغيير الداخلى، وزاد من انفتاحها واستعدادها لتنمية العلاقات ايضا مع إسرائيل، لا ينبغى تجاهل التوتر المتزايد فى العالمين العربى والاسلامى بين تلك العناصر الحريصة على استمرار إجراءات الانفتاح والتقدم بنى أولئك المعارضين لذلك ويدفعون باتجاه الانغلاق والعزلة.

ان إرهاب المستعدين للقتل باسم ايمانهم هو التعبير الأكثر تطرفا لدى الفريق الاخير، ولكنه ليس سوى قمة جبل جليدى، يتوارى اغلبه عن العيون، وهو كالعادة ما تغفل عنه عيون الإعلام والانتباه العالمى. ويشمل هذا الجليد الاعراف القبلية والعائلية التى تخشى من أى تغيير فى التوازن الدقيق القائم منذ مئات السنين. كما يشمل نظام التعليم القائم على التحذير من افساد اخلاق الشباب بسبب «القيم المستوردة من الغرب» والتحريض المتواصل ضد العناصر «الأجنبية» غير المسلمة التى تسعى بكل قوتها للسيطرة على الموارد الطبيعية الموجودة فى المنطقة. ومازال الصراع بين أولئك المهتمين «بحوار الثقافات» وأولئك الذين يؤمنون بحتمية «تصادم الحضارات»، مازال بعيدا عن الحسم، ومازال الجدل مستمرا بكل قوته.

ووفقا لذلك، تبدو قطر كدولة صغيرة على شواطئ الخليج اشبه بسفينة مبحرة فى بحر عاصف. فقد اتخذت فى السنوات الاخيرة عدة خطوات خاصة وجريئة فى مجال السياسة الخارجية، بما عرضها احيانا لمخاطر حقيقية. وقد جذبت هذه الإمارة الصغيرة اهتمام الإعلام الدولى بفضل هذه الخطوات. وتمثل العلاقات مع إسرائيل، والتى تمسكت بها قطر رغم الضغوط الهائلة التى تعرضت لها على مر السنين من جانب المعارضين للتطبيع، نموذجا بارزا لتلك القرارات الجريئة. وكذلك الامر بالنسبة لاستعداد قطر لاستضافة قيادة القوات الأمريكية التى عملت فى العراق لاسقاط نظام صدام حسين فى حرب الخليج الثانية. ولكن تمكنت قطر، شيئا فشيئا، من ادارة شئونها بحذر تجاه جاراتها الكبرى فى الخليج - السعودية من جانب وايران من جانب آخر - التى لم تنظر بايجابية او بعين الارتياح ابدا الى سياسة قطر الخاصة والمستقلة. وقد عبرت هذه الحقيقة عن نفسها بشكل بارز فى الزيارات المتلاحقة التى اجراها قادة قطر الى طهران ومحاولاتهم المستمرة للحفاظ على تفاهم متبادل مع النظام الايرانى. كما بذلت قطر جهودا كبيرة فى السنوات الاخيرة للحفاظ على قنوات مفتوحة ايضا مع المنظمات الإرهابية الاسلامية المتطرفة، وكان ابرز مثال على ذلك هو علاقاتها القوية مع قادة حركة حماس الفلسطينية.

ولم تكن هذه الازدواجية التى لمسناها خلال وجودنا فى قطر كممثلين لإسرائيل، قاصرة على مجال العلاقات الخارجية، وانما كانت موجودة ايضا داخل قطر التى لم يحسم فيها الصراع بعد بين القوى المختلفة. فهناك جزء كبير من سكان قطر، الذين ينتمى اغلبهم الى التيار السنى الوهابى المتشدد فى الاسلام (كما فى السعودية)، مازالوا يعارضون بشدة خطوات التغيير التى حاولت القيادة القطرية اتخاذها، والتى تتضمن الخطوات الاول باتجاه التحول الديموقراطى والانفتاح تجاه النساء. ومع ذلك يمكننا ان نلمس كثيرا من التشجيع من الاصرار الذى يظهره كثيرون آخرون - خاصة فى حاشية الأمير والمقربين منه - والذين بذلوا ومازالوا يبذلون جهودا واضحة للتمسك بالمسار الطموح الذى يستهدف تحقيق التحديث التدريجى لقطر وتزايد انفتاحها الداخلى والخارجى فى وقت واحد. وتجدر الاشارة بشكل خاص هنا الى الاستثمارات الهائلة فى مجال التعليم التى قادتها قرينة الأمير الشيخ موزة آل مسند، والتى تستهدف منح الشباب القطرى كافة الوسائل الضرورية من ناحية التأهيل المهنى والاحترافى للوقوف على قدم المساواة مع نظرائهم فى كل انحاء العالم، ومن خلال ذلك ساعدت فى نشر قيم مثل التسامح والانفتاح.

إن هذا الكتاب يتضمن قصة قطر التى سافرنا اليها، وهى قصة دولة صغيرة فى قلب الخليج تسعى الى ان تكون جسرا بين الحضارات فى بيئة مليئة بالتوترات بين من يتمسك بالتيار المحافظ المتطرف وبين أولئك الذين يدركون ان التنمية والتحديث التدريجى ضرورة لضمان مستقبل الشرق الاوسط. ومع ان قاطرة الشرق الاوسط مازالت فى بداية سرعتها، ولا يمكن معرفة كيف ومتى تصل الى محطتها التالية، الا ان من المفيد معرفة ان هناك من هو مستعد للاستمرار والمخاطرة لمساعدة هذه القاطرة فى الوصول الى بر الامان. ومازالت التجربة القطرية بعيدة عن الحسم لصالح جانب او آخر، ولكن بات واضحا الان ان نتيجتها مهمة لمواجهة متطلبات المستقبل. خاصة ان هذه التجربة يمكنها ان تعلمنا الكثير عما هو متوقع لدى الجارة الكبرى لقطر، وهى السعودية، التى تكبرها كثيرا ولكنها تشبهها فى الخصائص السكانية، وتواجه نفس التحديات الخارجية والداخلية.

ومن المفهوم أيضا أن نجاح العلاقات الأولية بين إسرائيل وقطر، له تداعيات مباشرة على قدرة إسرائيل على إقامة علاقات جيرة طيبة مع دول عربية اخرى. لذلك ورغم أن أغلب أحداث القصة تدور بعيدا عن هنا، إلا أنه يمكن التأكيد على أنها وثيقة الصلة جدا بما هو متوقع فى السنوات القادمة فى المنطقة كلها، وإسرائيل من ضمنها.

◆ دراسات ◆

٣

تقرير «التقييم الإستراتيجى لإسرائيل لسنة ٢٠٠٩»

المصدر: مركز بحوث الأمن القومى الإسرائيليINSS (يونيو ٢٠٠٩)

الجزء الثاني: مسيرة السلام

إعداد: شلومو بروم وعنات كورتس - ترجمة وإعداد: مصطفى الهوارى

(١)

التغير فى مكانة إسرائيل فى نظر العالم العربي

بقلم: إفرايم كيم

أرادت دولة إسرائيل منذ إنشائها أن تقيم علاقات سلام مع الدول العربية المجاورة لها وأن يتقبلها العالم العربى ككيان سياسى شرعى. كانت ترى أن اندماجها فى الساحة الشرق أوسطية ضرورى جداً لتطورها السياسى والاقتصادى ولتقليص مشكلاتها الأمنية وتأمين مستقبلها. لكن حتى سبعينيات القرن العشرين كانت تطلعات إسرائيل تقابل بالرفض من جانب العالم العربى الذى وجد صعوبة فى التسليم بهزيمته فى حرب ١٩٤٨ وكان يأمل فى محو نتائج تلك الحرب. حتى بعد هزيمة العرب القاسية فى حرب الأيام الستة (يونيو ١٩٦٧)، رفض العرب أى محاولة للتسليم بوجود إسرائيل وكان أبلغ تعبير عن هذا هو اللاءات الثلاثة التى صدرت عن مؤتمر القمة العربى الذى انعقد فى الخرطوم فى أعقاب تلك الحرب: لا سلام مع إسرائيل، لا تفاوض معها، ولا اعتراف بها. ورغم قرارات الخرطوم تبين أن حرب ١٩٦٧ كانت هى الخط الفاصل فى نظرة العالم العربى إلى إسرائيل: فمنذ ذلك الحين فصاعداً أصبح الهدف الإستراتيجى لمعظم دول العالم العربى هو إزالة آثار حرب ١٩٦٧، أى استعادة الأراضى التى احتلتها إسرائيل فى عام ١٩٦٧ . أما الهدف المتمثل فى إزالة آثار حرب ١٩٤٨، الشعار الذى كان يستخدمه العرب للقضاء على دولة إسرائيل، فلم يعد يحتل مكاناً كبيراً فى النقاش السياسى العربى. بالتوقيع على اتفاقية السلام مع مصر فى مارس ١٩٧٩، كانت إسرائيل تأمل أن يحقق ذلك هدفين: أن يمتلىء السلام مع مصر بمضامين إيجابية تؤدى إلى ترسيخه وتمنحه إمكانية البقاء، وأن تؤدى هذه الاتفاقية إلى اتفاقيات سلام مع دول عربية أخرى وإلى تطبيع العلاقات بين إسرائيل والعالم العربى والإسلامى. هذا التوقع تحقق بصورة جزئية فقط. صحيح أن السلام مع مصر مستقر منذ ثلاثين سنة، كما أن فترات المواجهات الصعبة بين إسرائيل والفلسطينيين وفى جنوب لبنان لم تؤثر عليه ولم تمس أسسه ودعائمه. فضلاً عن ذلك فإنه بعد ١٥ سنة من توقيع اتفاقية السلام مع مصر وقعت الأردن أيضاً على اتفاقية سلام مع إسرائيل وتقيم بعض الدول

العربية علاقات غير رسمية مع إسرائيل، وما لا يقل أهمية عن ذلك هو أن جميع زعماء الدول العربية، بلا استثناء، يتقبلون اليوم مبدأ وجوب حل الصراع العربى - الإسرائيلى بالوسائل السياسية وليس بالوسائل العسكرية، لكن بالشروط التى يقبلها العرب.

من جهة أخرى فإن السلام مع مصر ومع الأردن، ناهيك عن العلاقات مع باقى الدول العربية، ظل سلاماً بارداً. ففى مصر لم تُبذل جهود حقيقية لتعميق العلاقات وتوسيع التعاون الاقتصادى والتكنولوجى، وفى الأردن هناك خيبة أمل من حجم التعاون الاقتصادى مع إسرائيل، والأهم من هذا أنه لم تُبذل فى الدولتين جهود لتعريف الشعبين فيهما بمعنى السلام الحقيقى وتقليل الكراهية والعداء لإسرائيل. ولا تزال هناك فى الدولتين، كما هو الحال فى دول عربية أخرى، أوساط عريضة، من بينها مجموعات كثيرة من المثقفين والأكاديميين، تظهر العداء لإسرائيل وتتحفظ من السلام معها، ولم تتخذ حكومتا الدولتين الخطوات الواجبة من أجل تغيير هذا التوجه. وعلى الرغم من تقلص نظرة العرب إلى التهديد الإسرائيلى فى الجيل الأخير، فإن معظم دول العالم العربى لا تزال تنظر إلى إسرائيل على أنها مصدر تهديد وأنها خصم بل وعدو. من هذه الناحية، لم تفعل الدول العربية الكثير من أجل الحد من المعارضة الشعبية فيها لتطبيع العلاقات مع إسرائيل وتأكيد المكاسب الكامنة فى هذا التطبيع للعالم العربى أيضا.

* تطبيع العلاقات... صعوبات وعراقيل:

بعد ستين سنة من إقامة دولة إسرائيل وثلاثين سنة من توقيع اتفاقية السلام مع مصر، لا يزال تطبيع العلاقات مع إسرائيل يصطدم أولاً وقبل أى شىء بتلك العقبة الأساسية: فالكثيرون فى العالم العربى يجدون صعوبة فى تقبل إسرائيل كجزء شرعى لا يتجزأ من الشرق الأوسط، ومازالوا ينظرون إلى إسرائيل على أنها كيان غريب، وأنها الدولة غير الإسلامية الوحيدة فى محيط إسلامى، وأنها كيان سياسى زرعته الإمبريالية الغربية من خلال سلب حقوق الفلسطينيين. تضاف إلى هذه الصعوبة النظرة إلى التهديد الإسرائيلى. فأغلبية العرب ينظرون إلى إسرائيل على أنها تسعى إلى التوسع فى المنطقة المحيطة بها بقدر ما تتيح لها قدرتها العسكرية، وأنها تريد ترسيخ تفوقها على الدول العربية، بمساعدة الولايات المتحدة أيضا، وأنها تنزع إلى استخدام القوة العسكرية من أجل تحقيق أهدافها. وهم يعتقدون أن إسرائيل ترغب فى استغلال السلام وتطبيع العلاقات كوسيلة لإقناع العالم العربى بالتسليم بوجودها وباحتلالاتها الإقليمية وبتفوقها العسكرى والتكنولوجى.

هذه الصعوبة اشتدت نتيجة تزايد قوة الحركات الإسلامية الراديكالية فى العالم العربى فى العقدين الأخيرين. من المعروف أن العناصر الإسلامية المتطرفة هى النواة الصلبة جداً لمعارضة السلام مع إسرائيل سواء فى الدول العربية والإسلامية أو سواء بين الفلسطينيين. ومعارضتهم تقوم على أساس مبدئى وهو أن إسرائيل استولت على أراض مملوكة للأمة الإسلامية، وتسيطر على أماكن إسلامية مقدسة وتقمع ملايين المسلمين تحت سلطتها. بموجب ذلك، ونظراً لأن تأييد الكفار أمر يحرمه الإسلام، فإنه لا يمكن قبول حق إسرائيل فى الوجود أو التسليم بها. وهكذا، كان على رأس الرافضين لوجود إسرائيل نظام الحكم الإسلامى الراديكالى فى إيران - غير العربية - الذى ينادى باستمرار الكفاح المسلح ضد إسرائيل. صحيح أن معظم دول العالم العربى تتحفظ من الحركات الإسلامية الراديكالية وتعتبرها خصماً ومصدر خطر يهدد أنظمة الحكم العربية، إلا أن هذه الحركات لها تأثير كبير جداً فى الشارع العربى ولا تستطيع نظم الحكم العربية المعتدلة تجاهلها وتجاهل موقفها المناهض لإسرائيل.

المشكلة التى تجعل من الصعب جداً تطبيع العلاقات بين إسرائيل والعالم العربى هى بقاء قضيتين فى الصراع العربى الإسرائيلى بلا حل: القضية الفلسطينية والقضية السورية. من بين هاتين القضيتين، نجد أن القضية الفلسطينية هى القضية الأخطر والأكثر حساسية فيما يتعلق بمستقبل العلاقات بين إسرائيل والعالم العربى. وللقضية السورية أهميتها أيضا فى هذا الشأن، وتحقيق السلام بين إسرائيل وسوريا يمكنه فى حد ذاته أن يساعد على مزيد من التحسن فى نظرة العالم العربى، لكن المفتاح الرئيسى فى هذا الشأن يكمن فى القضية الفلسطينية لأن الدول العربية ترى أنها ملزمة أولاً وقبل أى شىء بالمساعدة فى إقامة دولة مستقلة للفلسطينيين. كما أن للقضية الفلسطينية جانباً عاطفياً بالغ الأهمية، وهذا الجانب غير موجود فى القضية السورية: فمنذ الانتفاضة الأولى والعالم العربى يرى العديد من مشاهد معاناة الفلسطينيين فى وسائل الإعلام، ولذلك أصبح تضامنه معهم أكثر عمقا. وبناء على ذلك، فإنه مالم يحصل الفلسطينيون على دولة خاصة بهم سيكون تطبيع العلاقات مع إسرائيل فى نظر الكثيرين بمثابة خيانة للقضية الفلسطينية واعترافاً باحتلال إسرائيل للأراضى الفلسطينية ومساساً بآمال الفلسطينيين فى الحصول على حقوقهم بالمفاوضات.

بالإضافة إلى هذا، انتقل الصراع الإسرائيلى - الفلسطينى فى السنوات العشرين الأخيرة إلى مستوى عال جداً من العنف والعنف المضاد، وهو ما تجلى فى الانتفاضتين وفى عملية « الرصاص المنصهر» فى غزة. هذه التطورات تضع مصاعب أمام الدول المعتدلة، وبوجه خاص مصر والأردن، لأن الشعبين فيهما وتحت تأثير المشاهد القاسية فى التليفزيون وتحت تأثير عناصر

إسلامية، يضغطان على نظامى الحكم فيهما لمساعدة الفلسطينيين وقطع العلاقات مع إسرائيل.

* إسرائيل والعالم العربي: تغيرات إيجابية

منذ سبعينيات القرن الماضى، وعلى وجه الخصوص منذ بداية الثمانينات، حدثت تغيرات مهمة فى نظرة العالم العربى إلى إسرائيل. أولاً، توصل معظم الزعماء العرب بصورة تدريجية إلى استنتاج مؤداه أن إسرائيل هى أمر واقع وأنه من المستحيل إزالتها من الوجود سواء بسبب قوتها العسكرية أو بسبب التزام الولايات المتحدة الدائم بالحفاظ على وجودها وأمنها. وعلاوة على هذا، فإن توجه مصر إلى السلام مع إسرائيل وخروجها من دائرة الحرب، ثم اتباع الأردن نهج مصر، وتورط العراق فى الحرب مع إيران وفى حربى الخليج - كل هذه الأمور حالت دون إمكانية تشكيل جبهة عسكرية عربية ضد إسرائيل. أما الضربة القاضية للخيار العسكرى ضد إسرائيل فقد أنزلها انهيار الاتحاد السوفييتى الذى حرم سوريا المساندة الاستراتيجية وأدى إلى أن تصبح الولايات المتحدة - ذات العلاقات الخاصة مع إسرائيل - هى الدولة العظمى الوحيدة. كل هذه الأمور جعلت زعماء الدول العربية يدركون أنه يجب إنهاء الصراع مع إسرائيل بالطرق السياسية لأن الطرق العسكرية ليست عملية ولاتخدم مصالحهم.

ثانياً، فى النصف الأول من التسعينيات بدأت لأول مرة مسيرة سياسية بين إسرائيل والعرب فى مسارين جديدين: المسار الإسرائيلى - السورى والمسار الفلسطينى. وعلى الرغم من أن المسار السورى لم يؤد حتى الآن إلى اتفاقية سلام، وأن المسار الفلسطينى لم يفرز سوى اتفاقات محدودة وصاحبته موجات عنف شديدة بين إسرائيل والفلسطينيين، إلا أن المسيرة فى حد ذاتها أسهمت فى إضفاء الشرعية على الحوار مع إسرائيل وفى إثارة الرغبة لدى الحكومات العربية المعتدلة فى تشجيع هذه المسيرة.

ثالثا، بعض دول العالم العربى تلحظ منذ عدة سنوات استعداداً متزايداً من جانب إسرائيل لدفع ثمن مرتفع من أجل التوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية، وربما أيضا لتسوية القضية السورية. وقد تجلى هذا الاستعداد أساسا فى تأييد معظم حكومات إسرائيل فى العقد الأخير لحل دولتين لشعبين وفك الارتباط مع قطاع غزة. وقد أسهم ذلك فى الجدل الدائر بالعالم العربى بشأن النظرة إلى إسرائيل: فهناك من يقولون إن تطبيع العلاقات مع إسرائيل لن يتحقق إلا بعد انسحاب إسرائيل من جميع الأراضى الفلسطينية وبعد حل مشكلة اللاجئين، وإذا لم يحدث هذا - فإن تغير النظرة إلى إسرائيل سوف يضر بالفلسطينيين وبقدرتهم على المساومة. وهناك من يقولون إن الحوار مع إسرائيل قبل أن تنسحب من المناطق المحتلة هم الذى سيساعد الفلسطينيين لأنه سيتيح إمكانية التأثير على مواقفها والتخفيف من تشددها.

رابعا، ظهرت أمام الدول العربية تهديدات وأخطار أخرى تتطلب معالجة، بعضها طويل المدى والبعض الآخر جديد نسبياً: التهديد الإيرانى، وخاصة احتمال امتلاك إيران لسلاح نووى، والأزمة فى العراق وانعكاساتها على الدول المجاورة، وتنامى قوة المحور الشيعى - الراديكالى الذى يؤدى من إيران - مروراً بالعراق الشيعية - إلى سوريا ولبنان والساحة الفلسطينية، وضرورة مكافحة الإرهاب الإسلامى - الراديكالى، بما فى ذلك التهديد الذى يشكله تنظيم "القاعدة" وفروعه، والمشكلات الاقتصادية - الاجتماعية التى تفاقمت فى عام ٢٠٠٨ بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية. وقد أدت الحاجة إلى مواجهة هذه التهديدات إلى تزايد رغبة العرب فى حل الصراع الإسرائيلى - الفلسطينى اعتقاداً منهم بأن إنهاء هذا الصراع سوف يسهل معالجة المشكلات الأخرى إلى حد ما.

لهذا، كان تنامى قوة حزب الله فى لبنان وتولى حماس السلطة فى قطاع غزة مصدر قلق أيضاً للحكومات العربية المعتدلة. يرى العالم العربى أن هذين التطورين لهما علاقة بجهود إيران لتوسيع نطاق نفوذها فى العالم العربى ولإقامة رؤوس جسور لها فيه على سواحل البحر المتوسط أيضاً. وتثير المواجهات بين حزب الله وحماس وبين إسرائيل قلق الحكومات المعتدلة، لأنها تزيد من الغليان فى الشارع العربى وتعزز التوجهات الراديكالية فيه. لذلك فإنه على الرغم من أن إسرائيل قوبلت باستنكار واسع النطاق من جانب الحكومات العربية، سواء فى فترة حرب لبنان الثانية (يوليو - أغسطس ٢٠٠٦) أو أثناء العملية العسكرية الإسرائيلية فى غزة (ديسمبر ٢٠٠٨ - يناير ٢٠٠٩)، فقد كانت الحكومات المعتدلة تأمل - دون أن تعترف بذلك بالطبع - أن توجه إسرائيل ضربة عسكرية إلى التنظيمين وتضعفهما.

* مبادرة السلام السعودية - العربية:

على هذه الخلفية يمكن أن ننظر إلى مبادرة السلام السعودية - العربية فى سنة ٢٠٠٢. أُعلنت المبادرة السعودية فى فبراير ٢٠٠٢ عندما تحدث ولى العهد السعودى (الذى أصبح ملكا فيما بعد) فى مقابلة صحفية، وكان من الممكن أن يفهم من أقواله أن الدول العربية ستوافق على إقامة سلام كامل مع إسرائيل وعلى منحها ضمانات أمنية مقابل انسحابها إلى خطوط يونيو ١٩٦٧. وأصبحت المبادرةالسعودية هى المبادرة العربية بعد الموافقة عليها مع إدخال بعض التوسعات والتغييرات عليها فى

مؤتمر القمة العربية الذى انعقد فى بيروت فى مارس ٢٠٠٢. وقد عُرضت فى المبادرة صفقة شاملة بين العالم العربى وإسرائيل: أن تنسحب إسرائيل انسحاباً كاملاً من الأراضى العربية التى احتلتها فى ١٩٦٧، بما فى ذلك هضبة الجولان والأراضى اللبنانية التى ظلت محتلة، وأن تعود إلى خطوط يونيو ١٩٦٧، وأن توافق على إقامة دولة مستقلة للفلسطينيين تكون عاصمتها القدس الشرقية فى الأراضى التى احتُلت فى يونيو ١٩٦٧، وأن تتوصل إلى حل متفق عليه وعادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٩. فى المقابل تعلن الدول العربية انتهاء الصراع العربى - الإسرائيلى وتوقع على اتفاقيات سلام مع إسرائيل وتقيم علاقات طبيعية معها وتقدم لها ضمانات أمنية.

تعكس المبادرة العربية تغيراً حقيقياً فى موقف العالم العربى من إسرائيل ومن الصراع العربى الإسرائيلى. إنها لا تتطرق لمسألة حق إسرائيل فى الوجود واعتراف العرب بها - مثلما فعلت قرارات القمة العربية فى الخرطوم عام ١٩٦٧ - بل لمسألة احتلال الأراضى العربية فى ١٩٦٧. وبالتالى فإنه عندما ينتهى الاحتلال ويتم التوصل لحل لمشكلة اللاجئين، سوف ينتهى الصراع. علاوة على هذا، تعرض المبادرة العربية على إسرائيل مقابلاً يفوق المقابل الذى تستطيع الأطراف العربية - الفلسطينيين أو سوريا - منحه لها: سلام وتطبيع علاقات مع جميع الدول العربية.

رغم التغير المهم الذى تضمنته المبادرة العربية فإنها لم تنجح حتى الآن فى دفع مسيرة السلام العربية - الإسرائيلية. فقد كان توقيت إعلانها غير موفق، حيث جاء فى ذروة انتفاضة الأقصى عندما لم يكن لدى إسرائيل والفلسطينيين وقت لمبادرات سلام. وقد تبنى مؤتمر القمة فى بيروت بعض القرارات التى بدت متناقضة مع المبادرة، ولو بصورة جزئية. وأثيرت فى إسرائيل تحفظات على صيغة المبادرة وعلى بعض المطالب الواردة فيها، ورفضتها حكومة إسرائيل برئاسة آريئيل شارون لأنها بدت وكأنها رزمة واحدة غير قابلة للتفاوض وبعض أجزائها غير مقبولة من جانب إسرائيل. وكان من بين جملة الادعاءات التى أثيرت هو أن حل مشكلة اللاجئين وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٩٤ يعنى المطالبة بالاعتراف بحق عودة اللاجئين والتالى يكون هدف المبادرة هو المساس بالطابع اليهودى لإسرائيل عن طريق إعادة اللاجئين إلى أراضيها. كان المقابل الذى عرض على إسرائيل عام وغامض، وكان هناك من زعموا أنها ليست سوى مناورة سعودية دعائية من أجل تحسين صورة السعودية بعد الهجمة الارهابية فى ال-تاسع من سبتمبر ٢٠٠١. كما أعرب الجانب الفلسطينى عن خيبة أمله من المبادرة لأنها لم تذكر صراحة حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، ولم تكن لدى الفلسطينيين أصلاً القوة الكافية للتأثير عليها.

ورغم أن المبادرة العربية لم تحرك المسيرة السياسية مجدداً، إلا أن الاهتمام بها تجدد منذ عام ٢٠٠٧ وأعيدت المصادقة عليها مرة أخرى فى مؤتمر القمة الذى انعقد بالرياض فى مارس ٢٠٠٧. وتحاول العناصر العربية المعتدلة تسويقها للشعب الإسرائيلى: فقد وزعت الأردن صيغة المبادرة باللغة العبرية على أعضاء الكنيست فى ٢٠٠٧. ونشرت منظمة التحرير الفلسطينية الصيغة فى صورة إعلان باللغة العبرية فى الصحافة الإسرائيلية فى نوفمبر ٢٠٠٨. وجددت دوائر دولية اهتمامها بالمبادرة، والأهم من كل هذا هو أن الموضوع بدأ يُطرح فى المحادثات التى تجرى بين مسؤولين حكوميين إسرائيليين وعرب، وأشاد رئيس الدولة شمعون بيريس فى نوفمبر ٢٠٠٨ بالمبادرة رغم أنها غير متكاملة من وجهة نظر إسرائيل، وأبدى رغبته فى دراسة مضمونها وبحث إمكانية التفاوض بشأنها مع وفد من جامعة الدول العربية. نعتقد أن السبب وراء هذه الصحوة المجددة مزدوج: التخوف المتزايد فى المعسكر السُنى المعتدل من تعاظم قوة المحور الشيعى - الراديكالى، وتزايد وتيرة الاتصالات مع إسرائيل سواء من جانب السلطة الفلسطينية أو فى المسار السورى. كما كانت هناك أيضاً نواة أمل: ففى نوفمبر ٢٠٠٧ انعقد مؤتمر أنابوليس الذى يهدف إلى إعادة تحريك مسيرة السلام للتوصل إلى اتفاقية دائمة بين إسرائيل والفلسطينيين وإيجاد آية لتسريع الاتصالات بين الطرفين، إلا أن حماس سيطرت آنذاك على قطاع غزة وألقت بظلال كثيفة على المسيرة، ولم يسمح ضعف الزعامتين، الفلسطينية والإسرائيلية، بالانطلاق فى مسيرة حقيقية، سوى مجرد الاتصالات بينهما فقط.

من جهة أخرى، أضرت عملية الجيش الإسرائيلى فى غزة فى يناير ٢٠٠٩ بالقدرة على تحريك مسيرة سلام على أساس المبادرة العربية، بصفة مؤقتة على الأقل. و كرد فعل على العملية فى غزة، دعت القمة العربية الطارئة، التى انعقدت فى العاصمة القطرية الدوحة، إلى إلغاء هذه المبادرة وأكد الرئيس السورى بشار الأسد أن المبادرة ماتت. ومع هذا، ونظراً لأن هذا المؤتمر لم يكن مكتمل النصاب لأن أكثر من ثلث الدول العربية - ومن بينها دول محورية مثل مصر والسعودية والأردن وكذلك السلطة الفلسطينية - لم تشارك فيه، فإنه لا يمكن اعتبار ذلك بمثابة إلغاء رسمى للمبادرة.

* مكانة إسرائيل فى نظر العالم العربى:

ما الذى يستطيع العالم العربى أن يقدمه لمسيرة السلام، بخلاف دور الطرفين العربيين المعنيين مباشرة بالمسيرة، أى الفلسطينيون وسوريا..؟ ما الذى ينبغى أن تكون عليه توقعات إسرائيل فى هذا الصدد..؟ هل يستطيع العالم العربى مساعدة المسيرة قبل أن تتحقق فيها انفراجة، خاصة وأن الفلسطينيين وإسرائيل غير مهيأين حتى الآن للتوصل إلى تسوية شاملة..؟ وهل يمكن

استغلال المصالح الإقليمية المشتركة بين إسرائيل والدول العربية المعتدلة فى إيجاد تعاون عملى، بما فى ذلك فيما يتعلق بمسيرة السلام..؟. هذه التساؤلات التى تتعلق بنظرة إسرائيل إلى دفع مسيرة السلام تطرحها التغيرات التى طرأت على نظرة العالم العربى إلى إسرائيل فى الجيل الأخير، وبصفة خاصة مبادرة السلام العربية.

لابد هنا من افتراض أن المبادرة العربية تعكس رغبة حقيقية لدى العرب فى الإسهام فى التوصل لتسوية سياسية فى الصراع العربى - الإسرائيلى. والزعم الذى أثير فى حينه بأن المبادرة هى مجرد مناورة دعائية تهدف إلى تحسين صورة السعودية، ليس مقنعاً. فقد أصبحت المبادرة منذ بدايتها مبادرة عربية، وليس مجرد مبادرة سعودية فقط، وهى مطروحة على هذا الأساس. للسعودية تاريخ فى كل ما يتعلق بطرح مبادرات سلام - فهناك مشروع فهد عام ١٩٨١ للتوصل إلى تسوية ساسية بين إسرائيل والفلسطينيين. والأهم من هذا هو أن المبادرة العربية تعبر فى الواقع عن استعداد جميع زعماء الدول العربية لإنهاء الصراع العربى - الإسرائيلى، لاسيما النواة الفلسطينية لهذا الصراع، بالطرق السياسية، وفقاً للشروط التى يقبلها العرب، والمساعدة فى التوصل إلى تسوية شاملة للصراع من خلال الاستعانة بجهات دولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة.

الذين صاغوا المبادرة العربية لم يذكروا بالتفصيل ما الذى تعتزم وتستطيع الحكومات العربية الإسهام به فى مسيرة السلام، فيما عدا تعريف عام لشروط التسوية، لكن يمكن الإشارة إلى بعض الإسهامات المحتملة:

يعرض العالم العربى على إسرائيل مقابلا لا يستطيع الطرفان المباشران فى التسوية - الفلسطينيون وسوريا - عرضه عليها فى إطار تسوية سلمية ثنائية معهما: اتفاقيات سلام وتطبيع علاقات مع جميع الدول العربية، وربما أيضا آليات للتعاون الإقليمى فى مجالات مختلفة. هذا التوسع للتسويات السلمية وإشراك جميع الدول العربية فيها سوف يعطى هذه التسويات بُعداً إضافيا يتمثل فى الاستقرار والقدرة على الاستمرار.

تستطيع بعض الدول العربية أن تمنح إسرائيل مقابلاً حتى قبل التوصل إلى تسويات سلمية بينها وبين سوريا والفلسطينيين، وذلك بهدف مساعدة إسرائيل على اتخاذ قرارات صعبة. وهذا ما قامت به بعض الدول العربية بالفعل وأقامت علاقات غير رسمية مع إسرائيل.

يستطيع العالم العربى تأييد الفلسطينين عندما يكون مطلوباً منهم اتخاذ قرارات صعبة فى المفاوضات مع إسرائيل. وهذا التأييد يمكن أن يؤدى إلى تعزيز وضع الزعامة الفلسطينية وخاصة فى مواجهة المعارضة التى تنتظرها من جانب بعض الفلسطينيين.

يستطيع العالم العربى الضغط على الفلسطينيين، وربما أيضا على السوريين، من أجل إبداء المرونة فى بعض النقاط الجوهرية فى المفاوضات المستقبلية مع إسرائيل، من أجل التوصل إلى اتفاق. هذا الأمر لم يحدث حتى الآن، لكن كانت هناك فى الماضى حالات ضغطت فيها مصر على الزعامة الفلسطينية من أجل إبداء المرونة فى موقفها.

من المحتمل أن تكون الدول العربية مستعدة للمشاركة فى تسويات سلمية - على سبيل المثال بقوات لحفظ السلام أو بترتيبات أمنية. والمثال على هذا هو الاستعداد الحالى من جانب مصر، الذى لا يزال فى حاجة إلى برهان، للمساعدة فى منع عمليات التهريب إلى قطاع غزة فى أعقاب عملية «الرصاص المنصهر».

يمكن أن يؤدى تأييد العالم العربى إلى إضعاف وصد العناصر الراديكالية التى ستحاول منع التوصل إلى تسويات. وهكذا يمكن للتسوية مع الفلسطينيين، وبوجه خاص اتفاقية سلام مع سوريا - إذا تسببت تلك التسويات فى الوقيعة بين إيران وسوريا و إضعاف حماس وحزب الله - أن تسهم أيضا فى تقليص التهديد الإيرانى، أو حتى فى زواله تماما.

لكن لم يكن من قبيل المصادفة ألا تؤدى المبادرة العربية إلى تحريك المسيرة السياسية منذ الإعلان عنها. فإلى جانب المساهمة المهمة المحتملة فى تسويات مستقبلية بين إسرائيل والعرب، واجه تنفيذ المبادرة صعوبات كبيرة، علاوة على تحفظ إسرائيل وبعض العناصر الفلسطينية والعربية عليها أو على بعض أجزائها. وتكمن المشكلة الرئيسية فى أن المبادرة العربية لا يمكنها أن تتقدم من تلقاء ذاتها، بل إن تقدمها مرهون بتقدم المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين أو بين إسرائيل وسوريا. وما لم يحدث تقدم فى هذين المسارين بقواهما الذاتية، لن تستطيع المبادرة العربية المساعدة فى استكمالها. وفى الوقت الحالى هناك إجماع شبه كامل على أن المفاوضات حول تسوية شاملة بين إسرائيل والفلسطينين لا تشهد إنفراجة قريبة، ومن بين أسباب هذا أن الفلسطينيين ليسوا مؤهلين بما فيه الكفاية لإقامة سلطة حاكمة قوية تستطيع التوصل إلى تسوية مستقرة مع إسرئيل، لأن حكم حماس فى قطاع غزة - فى حالة استمراره - يضع حاجزاً حقيقياً أمام تسوية إسرايلية - فلسطينية شاملة، ولأن إسرائيل أيضا تسهم من جانبها فى خلق حلقة مفرغة تتواجد فيها مسيرة السلام. كما أن التسوية الإسرائيلية - السورية، رغم أن التوصل إليها يبدو أسهل من التوصل إلى تسوية إسرائيلية - فلسطينية، ستكون مرهونة أولا وقبل أى شىء بقرارات الطرفين بشأن الموافقة على تقديم التنازلات المطلوبة منهما - وهما لم يصلا بعد إلى هذه المرحلة.

علاوة على هذا، قد يؤيد العالم العربى الفلسطينيين فى اتخاذ قرارات صعبة وربما أيضا يمكنه أن يضغط عليهم للتوصل إلى

تسوية مع إسرائيل، لكن من الصعب الاعتقاد بأن مواقف العالم العربى ستكون أكثر مرونة من مواقف الفلسطينيين أو من مواقف السوريين. وإذا كانت هناك اختلافات بين مواقف السوريين والفلسطينين ومواقف جميع الدول العربية فإنها ستكون فى الأمور الهامشية وليس فى الأمور الجوهرية. فضلاً عن ذلك، سيكون من الصعب إجراء مفاوضات مع جميع الدول العربية أو مع ممثليها - مع جامعة الدول العربية على سبيل المثال - لأن هذه الدول ستجد صعوبة فى التوصل إلى اتفاق فيما بينها، والقاسم المشترك الذى ستتوصل إليه قد يكون متأثراً بالمواقف الأكثر تطرفاً. وهذا هو السبب الذى جعل إسرائيل تفضل على مر السنين إجراء مفاوضات مع زعامات عربية منفردة وليس مع مجموعة عربية.

هناك جانبان آخران للموقف الإسرائيلى، فمن ناحية، ليس واضحاً لإسرائيل ما إذا كانت المبادرة العربية مصنوعة من نسيج واحد وأنها ليست قابلة للتفاوض حول مختلف عناصرها، أم أنها مجرد إطار عام يسمح بالتفاوض حول مضمونه، ومن ناحية أخرى فإنه بعد خيبات الأمل من النتائج الضئيلة التى أسفرت عنها عملية السلام مع الفلسطينيين ومن سلوكهم على مر السنين، ليس واضحاً ما إذا كان المقابل الذى تعرضه المبادرة فى مجال تطبيع العلاقات وجوهر مضامينها مغرياً بما فيه الكفاية فى نظر إسرائيل.

هناك أيضا جانب أكثر اتساعا لمسألة مكان العالم العربى فى إستراتيجية إسرائيل. المعسكر العربى المعتدل وإسرائيل لهما حاليا مصالح إقليمية مشتركة: صد التهديد الايرانى، وإضعاف المحور الشيعى الراديكالى ومواجهة الارهاب الإسلامى. ويمكن أن نضيف إلى هذا أيضا وجود مصالح اقتصادية مشتركة. وعلى الرغم من ذلك، فإنه من الصعب توقع تعاون حقيقى بين هذا المعسكر وبين إسرائيل، سواء لأن الدول العربية سوف تتخوف من العمل المشترك مع إسرائيل فى القضايا العربية الحساسة وسوف تتخوف من رد فعل العناصر الراديكالية، أو لأنها لن تجد مبرراً للسير بعيداً فى خطواتها تجاه إسرائيل قبل حل المشكلة الفلسطينية.

يُستنتج من كل ذلك أن هناك استعداداً فى العالم العربى للإسهام فى دفع حل سياسى شامل للصراع العربى - الإسرائيلى، خاصة الجانب الفلسطينى منه. وهناك أيضا احتمال للتعاون مع المعسكر العربى المعتدل لصد التهديد الراديكالى، لكن على ما يبدو لن تتخذ مثل هذه الخطوات فى المستقبل القريب. يبدو أن مشاركة العالم العربى فى مسيرة السلام لن تتحقق ألا بعد أن تحرز الأطراف المباشرة فى المفاوضات - إسرائيل والفلسطينيون وسوريا - تقدماً حقيقياً بجهودها الذاتية، ثم يستطيع العالم العربى استكمال هذا التقدم بما يقدمه من إسهامات. تجدر الإشارة إلى أن أى تعاون إقليمى ضد التهديد الراديكالى لن يتحقق إلا بعد أن تلوح فى الأفق تسوية شاملة للقضايا المعلقة فى الصراع العربى - الإسرائيلى.

◆ وثائق ◆

النص الكامل لخطة شاؤول موفاز للتسوية السياسية

بقلم: شاؤول موفاز
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٩/١١/٨

* مدخل:

خلال الـ١٦ عاماً الأخيرة حاولنا وجربنا طرق وأساليب مختلفة للوصول إلى تسوية مع الفلسطينيين، حيث إننا منذ اتفاق أوسلو حتى يومنا هذا، نجرب أساليب مختلفة، لم تنجح في إحراز التسوية.

وفي ظل عدم وجود حل، تبادر إسرائيل بأنشطة أحادية الجانب لرسم واقع أمني أفضل. صحيح أن هذه الأنشطة تحسن الوضع الاستراتيجي لإسرائيل، ولكنها لا تعد بديلاً لمسيرة سياسية شاملة لإنهاء الصراع.

لا شك أن الهدوء النسبي السائد منذ عملية «الرصاص المنصهر» هو مجرد هدوء مؤقت، وكل من يتشبث بهذا الهدوء ويستغله كذريعة لعدم البدء في مسيرة سياسية شاملة وجريئة فهو مخطئ ومضلل.

بحسب تقدير الوضع القومي، فإن الوقت ليس في صالحنا، وأن هناك عدداً من نواقيس الخطر تدق بسرعة كبيرة، على النحو التالي:

١- إيران على أعتاب امتلاك قدرة نووية.

٢- العناصر الراديكالية والمارقة تزداد قوة: حزب الله يواصل سباق التسلح، وحماس تواصل استعدادها للجولة القادمة، وتنظيم القاعدة يواصل مساعيه لإيجاد موطئ قدم في منطقتنا، وكل المؤشرات تؤكد احتمال التصعيد. فإذا نجحت إيران في امتلاك قدرة نووية، من المتوقع أن تكثف العناصر الراديكالية أنشطتها تحت مظلة نووية إيرانية.

٣- الميزان الديموجرافي بين نهر الأردن والبحر المتوسط طرأت عليه تغييرات ليست في صالحنا.

٤- الكثير من العناصر في العالم تتجاهل فكرة دولة واحدة مزدوجة القومية كخيار مفضل لحل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

٥- الحرب دائرة في العالم لتكريس نزع الشرعية عن إسرائيل، حيث يتبلور بين الأسرة الدولية موقفاً قائماً على عدم التسامح حيال وضع الاحتلال في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) والبناء في المستعمرات.

ويؤسفنا أننا تعرضنا بسبب عدم وجود مبادرة وخطة سياسية لدى حكومة إسرائيل لوضع تبدو فيه إسرائيل في صورة الطرف الرافض المعارض للتقدم في المسيرة السلمية مع الفلسطينيين. وفي ظل عدم وجود مبادرة إسرائيلية، نجد أنفسنا تحت رحمة ضغوط خارجية وتدخل متزايد من قبل المجتمع الدولي يدفع إسرائيل في اتجاهات غير مريحة لها. وكلما استمر الجمود كلما زادت احتمالية تفجر العنف والإرهاب. ولذا، فقد حان الوقت لاتخاذ قرارات، والمطلوب الآن هو زعامة لديها القدرة على اتخاذ القرار..!!.

* الفكرة السياسية:

تتمثل المصلحة العليا لإسرائيل في الحفاظ على طابع إسرائيل كدولة يهودية وديموقراطية، ولذا فإن الانفصال عن الفلسطينيين ضروري لتحقيق تلك المصلحة.

وفي ضوء صورة الوضع والتوجهات، ومن واقع خبرتي الطويلة ومشاركتي في كافة التحركات السياسية والمراحل

منذ أوسلو حتى يومنا هذا، تعمقت فى دراسة مجموعة من الخيارات العملية المتاحة أمام إسرائيل، واستعنت فى ذلك بمجموعة من الخبراء والعناصر المعنية.

سيداتى سادتى، لا يوجد حل سحرى ولا حلول نموذجية. يتعين علينا اختيار الخيار السليم فى هذا الوقت، والذى يضمن المصالح العليا لدولة إسرائيل، من خلال الحفاظ على أمنها فى مختلف السيناريوهات.

وإننى أوصى بالسعى فى أقرب وقت ممكن لإقامة دولة فلسطينية مستقلة منزوعة السلاح فى الضفة الغربية والقطاع، من خلال وضع حدود تدريجية والوصول إلى تسويات أمنية قبل أى شيء. إلى جانب ذلك، سنواصل المفاوضات حول سائر قضايا التسوية النهائية، وأرى أنه من الأهمية بمكان أن تشارك العناصر المعتدلة بالعالم العربى فى تلك المسيرة، وسنطلب مساعدة العالم العربى إلى جانب الفلسطينيين من أجل الوفاء بالتزاماتهم مع تقديم ضمانات لإسرائيل والتعاون معها.

يتعين على المجتمع الدولى بقيادة الولايات المتحدة الاعتراف بالخطة كوسيلة لحل الصراع، والاضطلاع بدور أساسى فى وضع الإطار والمساعدة وتقديم الضمانات من أجل ضمان النجاح والتقدم فى التسوية السلمية.

وجدير بالذكر أن هناك عدة مزايا بارزة تفتح الطريق أمام فرص أفضل فى المستقبل لإقامة دولة فلسطينية، منها:

١- إقامة دولة فلسطينية مصلحة إسرائيلية لتكريس الاعتراف بأن إسرائيل هى دولة يهودية، وأن الحل الوحيد القابل للتطبيق هو دولتان قوميتان.

٢- نستطيع ضمان الطابع الديموجرافى لدولة إسرائيل، مع تحقيق أغلبية يهودية حقيقية، وبحل الصراع سيزول التهديد بإقامة دولة واحدة مزدوجة القومية.

٣- سيتشكل توجه جديد بأن إسرائيل هى صاحبة المبادرة والريادة، وإننى أرى أن علينا تهيئة الظروف التى تسهل على الطرف الآخر اتخاذ قرارات صعبة، وتحمل مسئولية الأمن، وإقامة نظام حكم قويم، واقتصاد فلسطينى مزدهر.

٤- بشكل واضح وملموس ستنتهى سيطرتنا على شعب آخر مع زوال عبء المسئولية ووطأة الاحتلال من على عاتق إسرائيل.

٥- تحميل الزعامة الفلسطينية المسئولية، والتى ستكون مطالبة بإثبات أنها قادرة وجديرة بالوجود كدولة مستقلة ومسؤولة تعمل بفاعلية، وتقيم علاقات سلام مع جيرانها. كل هذا قبل اتخاذ القرار وتنفيذ الخطوات المؤلمة حيال المستعمرات الجديدة، مع التأكيد على الكتل الاستيطانية فى يهودا والسامرة (الضفة الغربية) والنقب والجليل.

٦- تجديد شبكة العلاقات مع الدول العربية والمجتمع الدولى، وتعزيز شرعية التحركات السياسية الإسرائيلية.

٧- تطبيق نموذج معدل ومحسوب لإقامة دولة فلسطينية، وإدارة مفاوضات التسوية النهائية، والمرحلية مطلوبة لاختبار التنفيذ والوقوف على جاهزية الجانب الفلسطينى، ومدى فاعلية المساعدات الدولية والعربية، كما أن المرحلية مهمة لقبول الإسرائيليين للوضع الجديد، وبناء آلية المساعدة للمستعمرين.

* المشاركة الدولية والعربية فى أربعة مجالات:

أولاً، الأمن: ضمان نزع سلاح الدولة الفلسطينية وتجريدها من القدرة العسكرية وتفكيك البنية التحتية للإرهاب والمليشيات المسلحة بالتعاون مع الجهد الدولى، لاسيما نشر قوة متعددة الجنسيات.

ثانياً، الحكم: إرساء منظومة تشريعية وتنفيذية وقضائية، وإنشاء مؤسسات حكم فاعلة وقويمة على كل أراضى الدولة الفلسطينية.

ثالثاً، التنمية الاقتصادية: المساعدة فى بناء قدرات وبنى تحتية للتنمية الاقتصادية التى ستؤدى بدورها إلى ارتفاع مستوى معيشة الفلسطينيين.

رابعاً، العلاقات الخارجية: تطوير العلاقات الخارجية والمكانة السياسية من سلطة إلى دولة.

** مراحل الخطة:

* المرحلة الأولى:

فى المرحلة الأولى لتطبيق الخطة، تضم الدولة الفلسطينية قرابة ٦٠٪ من أراضى الضفة الغربية (إضافة لقطاع غزة). وتضم الدولة أكثر من ٩٩٪ من السكان الفلسطينيين بالضفة الغربية بشكل يضمن امتداداً إقليمياً فى الضفة الغربية وحرية حركة، وبدون إخلاء مستعمرات إسرائيلية.

١- ستشمل الدولة الفلسطينية قطاع غزة من اللحظة التى يستطيع فيها النظام الفلسطينى المنتخب والشرعى إرساء حكمه للدولة ككيان واحد نظرياً وعملياً.

٢- مع إقامة الدولة الفلسطينية، سيتم الاعتراف بسيادة دولة إسرائيل على الكتل الاستيطانية بيهودا والسامرة (الضفة الغربية) ورسم الحدود الشرقية للدولة كحدود محمية.

٣- إلى جانب ذلك، مع إقامة الدولة الفلسطينية، ستدار مفاوضات على «القضايا الجوهرية»: القدس، اللاجئين، الحدود النهائية، والتسويات الأمنية التى تضمن الاستقرار، وتحول دون تهديد أمن إسرائيل.

٤- الكتل الاستيطانية الكبرى- جوش عتسيون، معاليه أدوميم، المستعمرات المحيطة بالقدس، آريئيل، وغرب السامرة - ستشكل الحدود الشرقية لدولة إسرائيل من أجل السماح بوجود حدود محمية. وسيسرى القانون الإسرائيلى على الكتل الاستيطانية الحيوية فى مقابل إقامة دولة فلسطينية

مستقلة. علاوة على ذلك، مطلوب مهلة مناسبة لإيجاد حلول مناسبة للمستعمرين الذين سيضطرون للرحيل عن محل سكنهم فى أعقاب الاتفاق.

٥- الموضوعات الأخرى مثل: المياه، والطاقة، وجودة البيئة، والبنى التحتية، والمعابر، والجمارك، وغيرها، فسوف يتم تشكيل طاقم فرعى لكل موضوع منها مع بداية المفاوضات، وأى موضوع يتم التوصل لاتفاق بشأنه يطبق فى الحال.

٦- إكمال قانون «الإخلاء - التعويض» فى العام الأول للمسيرة، وتلبية مجمل احتياجات المستعمرين على مختلف الأصعدة بشكل مناسب وعلى نطاق واسع.

* المرحلة الثانية - تطبيق التسوية على القضايا الجوهرية:

تتضمن تلك المرحلة التسوية فى القضايا الجوهرية، ونهاية المطالب والصراع وفتح الطريق أمام تسويات سياسية، وسلام إقليمى.

١- قضية القدس تستلزم الإبقاء على الوضع الحالى لحرية الوصول للأماكن المقدسة، وفى المقابل، يجب التفاوض لإيجاد حلول خلاقة فى إدارة الحياة اليومية.

٢- أراضى الدولة الفلسطينية ستشمل معظم أراضى ١٩٦٧.

٣- التدخل الدولى فى مجالات الدولة الفلسطينية على ثلاثة مستويات - الأمنى والاقتصادى والإدارى - هذا من أجل المساعدة فى بناء دولة فلسطينية تعمل بفاعلية وتؤدى التزاماتها حيال الاتفاق.

٤- حل مشكلة اللاجئين سيكون عن طريق آلية دولية تعمل على إيجاد حلول وتوطين من لا يشملهم حق العودة لحدود إسرائيل.

٥- بلورة خطة رئيسية للسلام الإقليمى تدعم وتصاحب المفاوضات الثنائية، والتعاون من أجل مواجهة المحور الراديكالى.

٦- إجراء استفتاء شعبى قبل تطبيق التسوية فى القضايا الجوهرية.

* المخاطر الكامنة فى تطبيق الخطة:

لا يمكننى تجاهل المخاطر المترتبة على تطبيق خطة إقامة دولة فلسطينية قبل حل كافة قضايا التسوية النهائية.. فمن المتوقع ظهور موقف فلسطينى يعارض إقامة دولة لا يستطيعون فيها ممارسة كافة حقوقهم، لاسيما انطلاقاً من نظرتهم لأن الوضع المؤقت سيصبح دائماً.

ومن أجل تقليل المخاوف الفلسطينية، علينا الالتزام بإنهاء المفاوضات فى القضايا الجوهرية خلال فترة محددة وبالاتفاق بين الجانبين، وكل ذلك مشروط بتحمل المسئولية من قبل الجانب الفلسطينى، فليس فقط الجدول الزمنى هو الحاسم وإنما أيضاً التنفيذ على أرض الواقع.

عدم استقرار السلطة لدى الجانب الفلسطينى قد يؤدى إلى تقوية نظام حماس، وإسرائيل كدولة ديموقراطية ستحترم أى زعامة فلسطينية منتخبة وستجرى مفاوضات معها. وفى حال رفض حماس التفاوض مع إسرائيل، ستحتفظ إسرائيل لنفسها بحق انتهاج أى طريقة للدفاع عن أمن مواطنيها - فمن يرفض أيدينا الممدودة بالسلام عليه أن يعرف أن نفس اليد تستطيع البطش أيضاً.

علينا أيضاً الاستعداد لأسوأ السيناريوهات، مثل قيام دولة فاشلة بجانبنا توجه شعورها بالإحباط ضد إسرائيل، فضلاً عن السيناريو الذى تسيطر فيه حماس بالقوة على الضفة الغربية أيضاً. ولذلك، فإن المسيرة يجب أن تكون تدريجية ومحسوبة ومصحوبة بتدخل دولى عميق، إلى جانب ضمانات عربية إقليمية. وفى حال عدم مساعدة تلك العناصر على تحقيق الاستقرار فى المنطقة، سنضطر للعمل بأنفسنا ضد التهديدات انطلاقاً من حقنا فى الدفاع عن النفس.

** الخلاصة:

* إقامة دولة فلسطينية مستقلة.
* ضمان دولة إسرائيل كدولة يهودية وديموقراطية.
* حدود محمية لدولة إسرائيل.
* المبادرة بدلاً من الانسياق.
* إنهاء السيطرة على الشعب الفلسطينى.
* نهاية المطالب والنزاع.
* تحميل النظام الفلسطينى الحاكم المسئولية.
* السعى لسلام إقليمى.
* كسب تأييد دولى وشرعية للسياسة الإسرائيلية.

فى ضوء ذلك، أدعو حكومة إسرائيل والزعامة الفلسطينية للخروج من الجمود وعدم المطالبة بشروط مسبقة، والعمل بأسرع وقت ممكن من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة وسيادية كمرحلة حتمية فى الطريق للتسوية النهائية. هذا ويتعين على المجتمع الدولى والعالم العربى تأييد هذه الرؤية وأخذها بمحمل الجدية ومساعدة الجانبين للتغلب على الحواجز فى الطريق للحل، وإننى أتوقع انضمام المجتمع الدولى، وكذلك الدول العربية المعتدلة إلى مسيرة تاريخية لإنهاء الصراع الإسرائيلي - الفلسطينى، وتحقيق سلام إقليمى.

بعد ٥٥ عاماً "أمان" تعترف بفشلها فى "فضيحة لافون"

بقلم: عاموس هرئيل
هاآرتس ١١/١١/٢٠٠٩

بعد تأخير استمر ٥٥ عـامـا، اعـترفـت شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) بفشلها فى قضية صفقة العار (فضيحة لافـون)، والتى انتهت بالكشف عن الشبكة الإرهابية السرية التى أدارتهـا الاستخبارات العسكرية بالتعاون مع يهود مصر.



الـــدروس الـتـى تم استخلاصها مؤخرا، عبر شعبة التاريخ وإرث سلاح الاستخبارات، تضع تشريحا ينتقد بشكل لاذع أداء قادة شعبة الاستخبارات العسكرية فى القضية، والذى أدى فى النهاية إلى إقالة رئيس الشعبة وقتها بنيامين جيبلى، واستقالة وزير الدفاع وقتها بنحاس لافون، وبعد ذلك أيضا رئيس الحكومة دافيد بن جوريون.

خلاصة الـدروس المستفادة من العملية نُـشرت فى سبتمبر الماضى ضمن وثيقه جديدة وُزعت على وحدات الاستخبارات العسكرية، وهى متاحة لمعظم جنود وقادة الشعبة. تتضمن الوثيقة تحليلا تاريخيا مقتضبا للقضية وما حدث بها من أخطاء، ويتناول معدوها بالتفصيل الإخفاقات التى وقعت فيها "أمان"، ويشيرون إلى أن ست لجان خارجية على الأقل فحصت القضية، ورغم ذلك فإن الأخطاء لم تحلل ولم يتم التحقيق فيها إطلاقا بشكل منظم داخل "أمان" - وهى الجهة التى كانت تدير الشبكة.

وبينما كان الجدل الشعبى حول القضية - الذى ثار على فترات متواترة فى عقد الستينيات - يُركز على سؤال "من أعطى الأوامر..؟" (أى من أعطى الأوامر لأعضاء الشبكة اليهودية - المصرية للقيام بسلسلة من الاعتداءات ضد أهداف غربية فى مصر..؟)، فإننا نجد أن الوثيقة الجديدة تركز على أخطاء "أمان" والدروس العملية التى من الممكن استخلاصها من تلك الأخطاء.

أعضاء الشبكة - مجموعة من الشباب اليهود المصريين الذين كانوا مفعمين بالحماس الصهيونى - تم تشغيلهم بواسطة الوحده ١٣١ التابعة لشعبة الاستخبارات العسكرية (أمـان)، وقـد جـاء فى وثيقة استخلاص الدروس: "قبل كل شئ، يجرى الحـديـث عـن قصة فشل للاستخبارات العسكرية، بـدءاً من اخـتـيـار الأهــداف للشبكة والتخطيط للعمليات، حيث كان التدريب عليها سطحيا للغاية، ووصولا إلى أسلوب التنفيذ الفاشل الذى لم يحقق الهدف الاستراتيجى منه، وهو عرقلة خطة جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس". وقد اعتقدوا فى إسرائيل وقتها أن خروج البريطانيين سوف يسهل على مصر ممارسة ضغوط على إسرائيل فى المستقبل.

وكتب معدو الوثيقة: "لقد أدى فشل العملية وسقوط الشبكة إلى الكشف عن منظومة علاقات هشة داخل أمان، ومشاكل خطيرة فى الثقة، وتزييف للوثائق الرسمية، واتهامات متبادلة وحتى شهادات باطلة. إن الأوامر التى صدرت للشبكة حددت أنه يتعين على أعضائها القيام بزعزعة الثقة الغربية فى النظام المصرى، من خلال التسبب فى حالة من فلتان الأمن العام، وعمليات تقود إلى اعتقالات، وتظاهرات وعمليات انتقامية، بينما يختفى دور إسرائيل فى تلك العمليات تماماً". ويُذكر أنه تم إلقاء القبض على أعضاء الشبكة فى يوليو عام ١٩٥٤ أثناء محاولة فاشلة للقيام بسلسلة من التفجيرات باستخدام القنابل الحارقة فى محطة قطار، وفى دور سينما فى الإسكندرية والقاهرة.

وفى أعقاب الفشل، تم إقالة رئيس "أمان" وقتها بنيامين جيبلى، وقائد الوحدة ١٣١ موردخاى (موتكا) بن تسور، فيما تم إعدام اثنين من أعضاء الشبكة، هما موشيه مرزوق وشموئيل عيزرا فى مصر، وتم الحكم على ستة من أعضائها

بالسجن المؤبد، ولم يتم الإفراج عنهم سوى عام ١٩٦٨ فى صفقة لتبادل الأسرى فى أعقاب حرب الأيام الستة (١٩٦٧)، وبعد ضغوط مكثفة من قبل رئيس الموساد وقتها ميئير عاميت.

ضابط استخبارات إسرائيلى آخر عمل فى مصر، وكانت له علاقة بالشبكة، وهو العقيد ميئير (ماكس) بينيت، اعتقل وتعرض للتعذيب فى مصر، ثم انتحر كى لا يكشف أسرارا عسكرية. أما رئيس الشبكة، إفرى إلعاد - الذى تم إتهامه فى الماضى بجرائم جنائية ومع ذلك تم تجنيده للعمل لصالح "أمان" فى منصب حساس كهذا - فقد خرج من مصر إلى أوروبا بلا أضرار. والشكوك بأن إلعاد هو من سلم أعضاء الشبكة إلى السلطات المصرية هى شكوك لم يتم التحقق منها رسميا، ولكن تمت محاكمته غيابيا فى إسرائيل وحُكم عليه بالسجن عشر سنوات بسبب علاقته بعميل استخبارات مصرى فى ألمانيا.

وقد جاء فى الوثيقة: "إن إنكار رؤساء الاستخبارات لمسئولياتهم فى العملية أدى إلى عدم بذل أى جهود لسنوات طويلة من أجل إطلاق سراح المعتقلين فى العملية الفاشلة من مصر".

وقد أحصت الوثيقة الفشل الذى حدث فى تشغيل الشبكة، وجاء فيها: "أعضاء الشبكة الذين جاءوا إلى إسرائيل بطرق غير مباشرة وقضوا فيها فترات قصيرة، تلقوا تدريبات سريعة وعشوائية، وفى مرحلة الإعداد تجاهلت أمان إمكانية سقوط الشبكة، ولم يتم تقديم أى صيغة حول روايات التمويه التى من الممكن أن يقولوها فى حال لو سقطت الشبكة، ولم يتم تحديد خطط للفرار، ولم يتم بحث المخاطر الكامنة فى استخدام يهود مصر - والذين تمت محاكمتهم بتهمة الخيانة وليس التجسس فقط - أو الأضرار التى قد تحدث للجالية اليهودية فى مصر بأسرها".

وجاء فى نهاية الوثيقة: "إن صفقة العار والشهادات التى جُمعت بعدها كشفت عن منظومة علاقات هشة داخل أمان، وجسدت المستوى المتردى الذى وصلت إليه العلاقات داخل أسرة الاستخبارات، لاسيما بين أمان والموساد... لم تقم أى جهة خارجية بفحص الافتراضات الأساسية التى قادت إلى تجنيد إفرى إلعاد، والفشل فى مراحل التصديق على خطط تشغيل الشبكة، بدءاً من مرحلة تحديد الأهداف مرورا بعملية التخطيط ووصولا لأسلوب التنفيذ".

شهادات

الموساد زرع برنامج تجسس فى الحاسب الآلى لمسئول سوري

بقلم: عوفير أدرات
هاآرتس ٢/ ١١/ ٢٠٠٩

صحيفة «دير شبيجل» تكشف تفاصيل جديدة عن قصف المفاعل النووى فى سوريا

كشفت أسبوعية «دير شبيجل» الألمانية اليوم الاثنين النقاب عن تفاصيل جديدة وغير معروفة عن تدمير المفاعل النووى فى سوريا فى هجوم سلاح الجو الإسرائيلى قبل سنتين. وحسب التقرير، فإن المعلومات عن نشاط المفاعل جمعها الموساد - الذى زرع برنامج تجسس اسمه «حصان طروادة» فى الحاسب الآلى المتنقل لمسئول كبير فى النظام السورى - والوحدة ٨٢٠٠ الاستخبارتية التى تصيدت المكالمات بين المفاعل فى سوريا والخبراء فى كوريا الشمالية. وقبل نحو شهر من قصف المفاعل، أرسلت وحدة خاصة من الجيش الإسرائيلى إلى الأراضى السورية وجمعت معلومات استخبارية من الميدان.

فى تقرير المجلة الألمانية، الذى نُشر على تسع صفحات، تصف المجلة ما حدث فى ليلة التاسع من سبتمبر ٢٠٠٧ فى الصحراء السورية قرب دير الزور، بأنه «أحد الألغاز الكبرى فى التاريخ الحديث». ويقول مراسلو المجلة إن الاسم الإسرائيلى الذى أعطى لعملية قصف المفاعل هو «عملية البستان».

وعلمت صحيفة «هاآرتس» أن التقرير يعتمد على محادثات أجراها مراسلو «دير شبيجل» مع سياسيين وخبراء كثيرين بينهم الرئيس السورى بشار الأسد، ورئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعى، والمحلل الأمنى الإسرائيلى رونين برجمان، والخبير النووى الأمريكى دافيد أولبرايت. وإلى جانب ذلك، جرت أيضا مقابلات مع مسئولين كبار فى أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية والأمريكية ممن تحدثوا عن الموضوع لأول مرة وظلوا صامتين بسبب حساسية المعلومات، واستمر العمل على التحقيق قرابة سنة، زار خلالها المراسلون إسرائيل، والولايات المتحدة، وسوريا، ومقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وجاء فى مقدمة تقرير المجلة الألمانية: «أمامنا فسيفساء لا يمكن أن تحل كل اللغز، ولكنها تسمح على الأقل بفهم جزئى للصورة، فى محاولة لتقدير العملية التى غيرت الشرق الأوسط، وتبدو موجات صداها ملموسة حتى اليوم».

ويوقع على التقرير مراسلان كبيران من الصحيفة، هما آريك بولات، مراسل الشئون الدبلوماسية الذى يعمل من هامبورج، وهوليجر شتارك الذى يغطى مجال الاستخبارات ويعمل من برلين. وكان بولات قد كشف فى مايو ٢٠٠٩ النقاب عن التقرير السرى للأمم المتحدة الذى قضى بأن اغتيال رفيق الحريرى، رئيس الوزراء اللبنانى الأسبق، لم ترتكبه سوريا بل حزب الله. وكان شتارك هو المراسل الذى كشف مؤخرا النقاب عن حقيقة أن الاستخبارات الألمانية تتوسط فى صفقة تحرير الجندى جلعاد شاليط. وقال الاثنان لصحيفة «هاآرتس» أمس إنه مثلما هو متبع بعد نشر تقارير من هذا النوع، فإنهما غير معنيين بمقابلات صحفية أو تقديم تفاصيل تتجاوز ما كتباه.

وبحسب المجلة الألمانية، عرف الموساد منذ عام ٢٠٠١ بأمر العلاقات بين الأسد وكوريا الشمالية، وبنيته التزود بسلاح نووى، ولكن دون أن يكون هناك إجماع داخل أجهزة الاستخبارات على هذا الموضوع، غير أن الصورة تغيرت فى عام ٢٠٠٤، عندما رصدت «وكالة الاستخبارات القومية» أو ما يطلق عليها «وكالة الأمن القومي» (NSA) الأمريكية اتصالات مريبة بين سوريا وكوريا الشمالية، خاصة بين العاصمة الكورية بيونج يانج ومكان ما فى منطقة "الكبر" السورية. وضع الأمريكيون نظراءهم الإسرائيليين فى صورة المعلومات الجديدة، وطلب من وحدة تصيد الاتصالات فى المخابرات الإسرائيلية (الوحدة ٨٢٠٠) تتبع الاتصالات فى المنطقة المشبوهة بسوريا.

بعد عامين من ذلك، فى أواخر عام ٢٠٠٦، حصل الموساد على أهم معلومة تؤكد وجود مشروع نووى سورى، حيث نجح رجال الموساد فى تعقب مسئول سورى كان يزور لندن، وحصلوا على حاسبه المتنقل - بعد أن تركه فى غرفته بفندق كينجستون حيث كان يقيم - وزرعوا به برنامج تجسس، حصان طروادة، نقل المعلومات مباشرة إلى أجهزة الحاسب الآلى لرجال الموساد.

وتقول "دير شبيجل" إن المعلومات كانت تشمل مئات الخرائط والصور للمنشأة قيد البناء فى "الكبر". وفى إحدى الصور، يظهر شخصان جنبا إلى جنب، قدَّر الموساد أنهما شون شيبو، الخبير النووى الكورى الشمالى، وإبراهيم عثمان، مدير هيئة الطاقة الذرية السورية.

وبعد إطلاع رئيس الوزراء حينها، إيهود أولمرت، على المعلومات الجديدة، سأل رؤساء أجهزة الاستخبارات إن كان المفاعل السورى سيعمل قريبا، فقالوا له إنه من الصعب تقدير ذلك، فطلب أولمرت الحصول على معلومات إضافية لتوضيح الصورة أكثر.

وبينما كان الموساد فى رحلة البحث عن حقيقة الموقع، حدث اختراق مهم فى العاصمة التركية اسطنبول. ففى فبراير ٢٠٠٧، أجرى مسئولون من الموساد والـ(CIA)، مقابلة مع جنرال إيرانى قرر تغيير ولائه، وظهر فيما بعد أنه يمثل صيدا ثمينا جدا. فقد أبلغ على رضا أصغرى (٦٣ عاما)، الذى كان قائد الحرس الثورى فى لبنان فى الثمانينيات، ونائب وزير الدفاع الإيرانى فى التسعينيات، الإسرائيليين والأمريكيين بأن إيران تبنى منشأة تخصيب جديدة، إلى جانب منشأة نتانز، وأنها تمول على ما يبدو مشروعا نوويا سريا فى سوريا بالتعاون مع كوريا الشمالية. ونظرا لأهمية المعلومات التى كانت بحوزته، نُقل أصغرى بطائرة إلى قاعدة سلاح الجو براين ماين، بالقرب من فرانكفورت فى ألمانيا، ثم نُقل بعد ذلك إلى الولايات المتحدة، حيث مُنح هوية جديدة.

وبحسب التقرير، طلب أولمرت الاستمرار فى جمع المعلومات عن المفاعل السورى، وفى مارس عام ٢٠٠٧ عقدا اجتماعا مع ثلاثة خبراء من الجيش والاستخبارات، كان أحدهم يعقوف عميدرور الذى قال له إننا بصدد "تهديد وجودى على إسرائيل". عرض عميدرور على أولمرت تفاصيل عن تورط إيران فى الموضوع: فى عام ٢٠٠٥، زار دمشق المسئول عن برنامج تسليح الصواريخ الإيرانية برؤوس نووية.

وبحسب المعلومات التى تتحدث عنها المجلة الألمانية، فقد خُطط المفاعل السورى ليكون دعما للمفاعل الإيرانى فى آراك فى حالة عدم نجاح الإيرانيين فى تخصيب اليورانيوم هناك.

فى أعقاب هذه المعلومات، أمر أولمرت بإرسال وحدة خاصة إلى أرض العدو لجمع أدلة، وفى إحدى ليالى شهر أغسطس ٢٠٠٧، نقلت مروحيتان مجموعة من مقاتلى إحدى الوحدات النخبوية إلى صحراء دير الزور.

قررت إسرائيل التحرك. ونقلت المجلة عن رونين برجمان قوله إن وحدة خاصة انتقلت فى مروحية إلى منطقة دير الزور، وأخذت عينات من التراب فى موقع "الكبر"، قبل أن تنسحب بعدما اكتشفت دورية سورية أمرها. ومع أن إسرائيل لم تكن تملك الدليل بعد على وجود موقع نووى، إلا أن المسئولين الإسرائيليين قرروا التحرك بناء على ما توافر لديهم من معلومات، خاصة بعدما أبلغوا بأن السفينة "جريجوريو" التى صودرت فى قبرص فى سبتمر ٢٠٠٦، كانت تنقل أنابيب مشبوهة من كوريا الشمالية إلى سوريا، وأن سفينة أخرى رست فى مطلع سبتمبر ٢٠٠٧ فى ميناء طرطوس السورى، وكان على متنها يورانيوم من كوريا الشمالية.

بعد ذلك، قام أولمرت بإبلاغ ستيفن هادلى، مستشار الأمن للرئيس بوش، بنيته قصف المفاعل، وبذلك خرجت "عملية البستان" إلى حيز التنفيذ. وفى الخامس من سبتمبر ٢٠٠٧، وقبيل الساعة ٢٣:٠٠ بقليل، تلقت قاعدة سلاح الجو فى رامات دافيد أمرا بإقلاع عشر طائرات من طراز (إف ١٥ آي) باتجاه البحر المتوسط، وبعد نصف ساعة، عادت ثلاث منها إلى القاعدة، فيما واصلت باقى الطائرات باتجاه الحدود مع سوريا، وقصفوا فى الطريق نقطة رادار سورية. وبعد ١٨ دقيقة، وصلت الطائرات إلى دير الزور وأطلقوا صواريخ أرض- جو من طراز (إيه جى إم ٦٥) وألقت قنابل زنة نصف طن.

وبعد إتمام العملية، هاتف أولمرت رئيس الوزراء التركى، رجب طيب أردوغان، وطلب منه أن ينقل رسالة للأسد مفادها أن إسرائيل لا تريد الحرب، ولكنها لن تصمت إزاء تزود سوريا بسلاح نووى.

سهى عرفات لأبو عمار: "قُم لتهزم شارون"

بقلم: آفي يسخروف
هاآرتس ٩/ ١١/ ٢٠٠٩

بمناسبة الذكرى الخامسة لرحيل زوجها، رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، أدلت سهى عرفات مؤخرا بحديث شامل لمجلة «هي» النسائية العربية، رغم أنها لا تكثر من الحديث لوسائل الإعلام. وتصف سهى فى الحديث علاقتها مع زوجها قائلة: «فى البداية، كنت مشدودة إلى قائد الثورة ورمز القضية .. إلى ذلك الرجل المؤتمن على حلم شعب بأكمله، وبعد معرفتى به، أحببت فيه الشهامة، والبطولة، والرجولة، والعقل الراجح، أحببت عطفه وحنانه ورومانسيته. سرقنى أبو عمار وأنا فتاة شابة حالمة، أخذنى إلى عالمه المليئ بالعنفوان والثورة. لم أغير فيه شيئا، بل هو الذى غيرنى وقلب حياتى رأسا على عقب.. عندما تزوجت أبو عمار كنت أعلم ما أنا مقبلة عليه، كنت أعلم أن حبيبته الأولى هى فلسطين وعاصمتها القدس، ولكن هذا شرف لى أنى كنت الحبيبة الثانية بعد فلسطين».



وتضيف سهى قائلة: «لم أعرف وطنى بدون الاحتلال منذ ولادتى، أمضيت شبابى أقاوم الاحتلال بالمظاهرات والاعتصامات. لقد رضعت لبن النضال منذ طفولتي».

وعن لقائها الأول بعرفات، تقول سهى: «شعرت بالرهبة والخوف، فقليلون هم الرجال الذين يملكون الجاذبية وهيبة السلطة مثله، ولكننى شعرت أيضا بطيبته وحسن استقباله لنا، أنا ووالدتى وإخوتى، وقد قال لى لاحقا إنه أحبنى من أول نظرة».

وتضيف سهى أن عرفات ترك لها ثروة كبيرة، هى على حد قولها «ابنتى زهوة، وتاريخه الحافل المحفور فى قلب وعقل كل فلسطيني ومحب للحرية. لم يترك لى أبو عمار منزلا ولا ثروة». وتقول سهى إن ابنتها زهوة «تشبه أبيها جدا فى عنادها وإحساسها، وحبها للموسيقى، وهى أيضا دؤوبة وتهتم بالتفاصيل».

وعن الأيام الأخيرة فى حياة الزعيم الفلسطيني، تقول سهى: «عند دخوله الغيبوبة التى بقى فيها ١٥ يوما، استنجدت بالأطباء متعلقة بخيوط الأمل، فقالوا لي: 'كررى على مسامعه ما يحب أن يسمعه أو ما يكرهه'. وهكذا عندما كنت معه فى غرفة العناية المركزة، كنت أقرأ عليه آيات من القرآن الكريم وصلوات التراويح. كنت أقول له: 'قم يا أبو عمار، ألا تريد أن ترى زهوة عروسا. قم يا أبو عمار لتهزم عدوك شارون'، ولكن إرادة الله كانت أن يرحل أبو عمار فى ليلة القدر يوم ٢٧ رمضان إلى جنة الخلد إن شاء الله».

تفاصيل جديدة عن محاولة اغتيال خالد مشعل

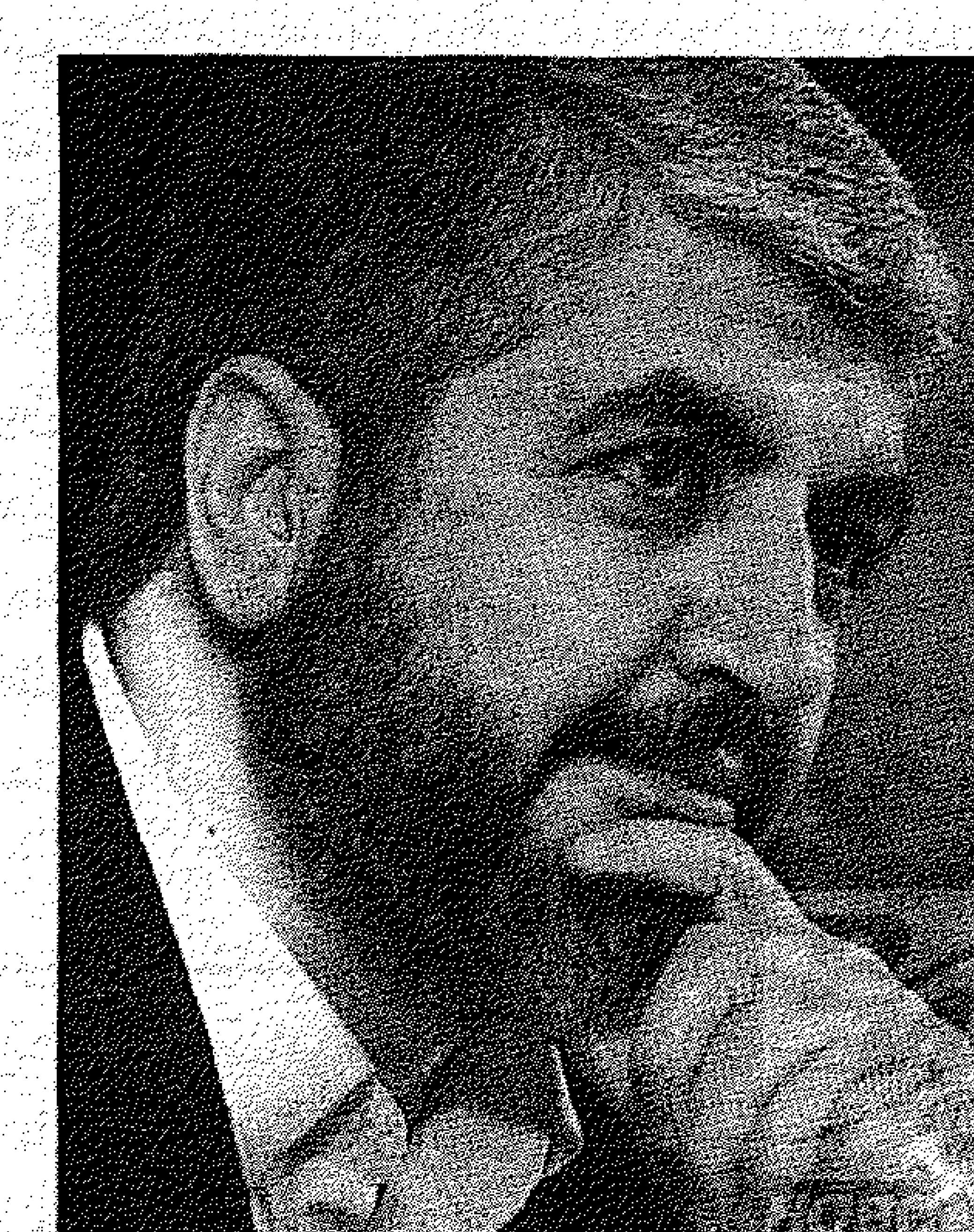
بقلم: جاكي حوجي
معاريف ٣٠/ ١٠/ ٢٠٠٩

قبل أيام من محاولة اغتيال رئيس المكتب السياسى لحركة حماس، خالد مشعل، استضاف الملك حسين فى عمان شخصية إسرائيلية رفيعة المستوى، وهو ديفيد زيلبرج، ممثل أحد الدوائر المهمة فى الموساد، والذى كان مكلفا بملف العلاقات بين الموساد والقصر الملكى الأردنى. فى تلك الأيام، سبتمبر ١٩٩٧، أحاطت بالمجتمع الإسرائيلي أجواء حزينة، حيث كانت إسرائيل فى ذروة العمليات المفخخة التى خطط لها مهندسو حماس والجهاد الإسلامى.

وقبل طرده بإهانة إلى دولة قطر، بعد ذلك بعامين، عمل مشعل ورجاله فى قلب عمان تحت رعاية القصر الملكى

الأردنى. الجيش الإسرائيلى وجهاز الأمن العام (الشاباك) قاما بملاحقة عناصر حماس فى الضفة الغربية وقطاع غزة دون هوادة، مما دفع قادة الحركة إلى البحث عن مخرج. وفى تلك الفترة، اقترح نائب مشعل، الدكتور موسى أبو مرزوق، دراسة ترتيب هدنة مع إسرائيل.

قام الملك حسين بنقل الفكرة إلى زيلبرج لكى ينقلها بدوره إلى المسئولين فى تل أبيب. يومان أو ثلاثة بعد ذلك تفجرت قضية محاولة اغتيال خالد مشعل، والتى كانت من ناحية الأردنيين ذروة التدهور فى العلاقات مع إسرائيل منذ التوقيع على اتفاقية السلام، والتى يمر عليها هذا الأسبوع ١٥ عاما. ولكن شهادات جديدة - بعضها يكشف عنه ملحق «سوف هاشفوع» (نهاية الأسبوع) التابع لمعاريف -، والبعض الآخر يرد فى كتب جديدة صدرت مؤخرا (إحداها هو كتاب صدر بالإنجليزية لآفى شاليم، وهو سيرة ذاتية للملك الحسين، وورد فيه لأول مرة اسم مسئول الموساد زيلبرج) تتيح لنا الصورة الكاملة لاقتراح الهدنة الذى عرضه الملك حسين على إسرائيل، وتجعلنا نتساءل ما إن كان بمقدوره الحيلولة دون هذه الفضيحة أم لا؟



الكشف عن عرض الهدنة هذا ليس بجديد، حيث نُشر قبل ذلك وتم استخدامه لمهاجمة رئيس الوزراء آنذاك، بنيامين نتنياهو، الذى اتُهم بالإهمال لتجاهله اقتراح السلام الذى نقله له صديق مخلص مثل الملك حسين، وضرب به عرض الحائط فى حادثة محاولة اغتيال مشعل البائسة. وقد ادعى نتنياهو فى حينه أنه لم يعلم بالأمر، ولكن روايته كانت محل شك، غير أن الشهادات الجديدة تكشف النقاب عن أن نتنياهو قال الحقيقة. وفى المقابل، كان هناك خلاف بين الإسرائيليين والأردنيين الذين كانت لهم صلة بالأمر حول مدى جدية هذا العرض.

ولكن الأمر المؤكد هو أنه فى الوقت الذى كانت فيه خلية الموساد تتربص بخالد مشعل وتنتظر اللحظة المناسبة لقتله، كان على طاولة عدد من الإسرائيليين اقتراحا أوليا لوقف إطلاق النار مع حركة حماس، غير أن رئيس الحكومة - الذى بقى وحده بعد ذلك فى مواجهة أزمة عنيفة فى العلاقات مع دولة مهمة كالأردن - لم يعلم شيئا عن هذا الاقتراح.

* لقاء، واقتراح ومحاولة اغتيال:

فى الثلاثين من يوليو عام ١٩٩٧، قامت حماس بعملية إرهابية مؤلمة فى سوق «محانيه يهودا» فى القدس، حيث قتل ١٦ إسرائيليا، وأصيب نحو ٢٠٠ شخص. وفى الرابع من سبتمبر، قُتل أربعة أشخاص آخرين فى عملية أخرى فى شارع «بن يهودا» فى القدس، وحينها ضغط رئيس الحكومة وأعضاء المجلس الوزارى المصغر على أجهزة الأمن من أجل إعداد قائمة بقيادات حماس للقيام بعملية انتقامية.

قام الموساد باقتراح ثمانية أسماء فى الخارج، من شأنهم أن يكونوا هدفا للاغتيالات. وقع اختيار المجلس الوزارى المصغر على الاسم الخامس فى القائمة: خالد مشعل، والذى كان وقتها يبلغ ٤١ عاما ورئيس المكتب السياسى لحركة حماس. ومنذ تلك اللحظة، بدأت شعبة العمليات فى الموساد الاستعداد للمهمة.

فى المداولات التى سبقت العملية، والتى شارك فيها رئيس الوزراء، ورئيس الموساد، وأعضاء المجلس الوزارى المصغر، طرحت مسألة العمل السرى داخل الأراضى الأردنية. كان من الواضح للجميع أن فشل العملية سوف يُلقى بظلاله على العلاقات مع الملك حسين، وعليه فقد تقرر تنفيذ العملية فقط إذا كانت هناك تأكيدات بأنها ستنجح على أكمل وجه، وحددت التعليمات الصادرة إلى خلية الموساد إلغاء العملية، حتى فى آخر لحظة، إذا اتضح أن هناك احتمالا للفشل بنسبة ١٪.

كان للغضب الإسرائيلى من تساهل الملك حسين مع مشعل ورفاقه مبررا أخلاقيا بالنسبة لصانعى القرار فى إسرائيل بأنه من المسموح لهم العمل حتى داخل بلاط صديقهم. لم يخش أحد أن تفشل العملية بهذه الصورة الخطيرة، لدرجة أن تتعرض اتفاقية السلام برمتها لمخاطر حقيقية. المعلومات التى جُمعت فى إسرائيل أكدت أن نشاطات مشعل ورفاقه فى الأردن لا تقتصر على العمل الإعلامى فقط، وإنما كانوا بمثابة قادة ميدانيين لعناصرهم فى الضفة الغربية وغزة.

يقول اللواء على شكرى، رئيس مكتب الملك حسين: «هذه العملية دمرت العلاقات الاستخبارية بين الأردن وإسرائيل للمرة الأولى فى التاريخ». أما رئيس الموساد، دانى ياتوم، فقد كان حتى هذه العملية الصديق المقرب للملك حسين، وقبل العملية بشهرين، حل مع عائلته كضيف على الملك حسين فى الأردن. وفى مقابل ذلك، كانت العلاقات بين القصر الملكى ونتنياهو سيئة، وفى عمان كانت هناك آمال فى سقوط حكومة

نتنياهو. وفى محادثات مغلقة، وصف شكرى نتنياهو بأنه «إنسان منفر ومثير للاشمئزاز». وكان نتنياهو قد سرّع وتيرة البناء فى القدس، وعرقل تطبيق اتفاق أوسلو للضغط على ياسر عرفات، ولم يُعر نصائح الملك الأهمية المناسبة، خلافا لسابقيّه شمعون بيريس وإسحاق رابين.

نُفذت محاولة الاغتيال يوم الخميس الموافق ٢٥ سبتمبر، حيث نصبت خلية الموساد فخا لخالد مشعل عند مدخل مبنى إدارى وسكنى فى ضاحية «وصفى التل» فى عمان، ودسوا فى أذنه سما قاتلا، ولكن الخلية اكتُشفت وألقى القبض على أفرادها.

قبل محاولة الاغتيال بأيام معدودة، استضاف الملك حسين زيلبرج. ويقول دانى ياتوم فى كتابه الصادر عن دار نشر يديعوت أحرونوت «شريك فى السر - وحدة الأركان إلى الموساد»، إنه من ناحية زيلبرج، فقد كانت تلك زيارة واحدة من بين سلسلة من اللقاءات: «التقى (د) (الحرف الذى استخدمه ياتوم للإشارة إلى زيلبرج) مع الملك وتحدثا فى موضوعات مختلفة. تحدث الملك ضمن أمور أخرى عن مسيرة السلام، وانتقد نتنياهو والأفعال التى يقوم بها. وفى نهاية اللقاء، قال الملك حسين إنه علم بأن حماس، أو أحد قادة حماس يبدو أنه أبو مرزوق، لديه فكرة لم تتبلور بعد حول هدنة مع إسرائيل، وأكد الملك أنه مازال غير واثق من مدى جدية المعلومات، وأشار إلى أنه مازال فى حاجة إلى التأكد منها».

فى ذلك الوقت، كان المسئولون فى القصر الأردنى لديهم رأى آخر. ويقول على شكرى، رئيس مكتب الملك وكاتم أسراره، إن الاقتراح تضمن هدنة لعشر سنوات. لم يتم تحديد هذه المدة اعتباطا، فمن المعروف أن الهدنة هى مصطلح إسلامى تاريخى، يرمز إلى الهدنة التى أبرمها النبى محمد مع أهل مكة، الوثنيين آنذاك، والذين كانوا يقاتلونه، وحينها لم تكن قوة النبى محمد وأتباعه تتيح له المواجهة، ولذا بادر إلى هدنة لعشر سنوات قَبلها أهل مكة بسذاجة وحسن نية. وفى ختام السنوات العشرَ عندما شعر النبى محمد وأتباعه بأنهم أقوياء بما يكفى، قاموا باحتلال مكة. وتعتبر أقوال النبى وأفعاله فريضة ومنهاجا حتى يومنا هذا لأتباعه. فيجوز للمسلم، بل ويتعين عليه أحيانا، أن يفعل مثلما كان النبى يفعل. الخبراء الإسرائيليون، الذين حذروا طيلة السنين من مبادرات الهدنة التى تطرحها حماس، لفتوا الانتباه إلى هذا العنصر المخادع. فإذا كان النبى قد انتهك الهدنة عندما شعر بأنه قوى، هل حماس لن تفعل الأمر ذاته..؟.

* مشعل يُظهر خطأ مستقلا:

يعتقد البروفيسور آفى شلايم، مؤلف السيرة الذاتية الشاملة عن الملك حسين، أن هذه المبادرة كانت جادة، ويقول فى كتابه إن اقتراح الهدنة الذى نقله الملك حسين كان ينص على أن تستمر ٣٠ عاما، وهو ما يؤكده أيضا الصحفى الأسترالى بول ماكجيف، مؤرخ سيرة مشعل. ولكن ٣٠ عاما لوقف القتال هى فترة طويلة جدا ينبغى التعامل معها بشكوك. وعمليا، الأمر ليس وقف إطلاق نار، ولكنه أيضاً تخلى عن الكفاح المسلح، وهى خطوة امتنعت حماس عنها فى تلك الفترة.

ولكن هذا لم يمنع رئيس المخابرات الأردنية، سميح البطيخى، من الرد بحماسة على الاقتراح، وأن يقول: «هذه المجموعة ستكون فى الستين من عمرها عند انتهاء الهدنة، وربما يختفون أصلا». لم يشعر البطيخى بالارتياح من الخط المستقل الذى أظهره مشعل ورفاقه، حيث كان مشعل يدفع رجاله من مكان إقامته فى العاصمة الأردنية إلى شن عمليات تخريبية ضد الإسرائيليين. وتبين من معلومات استخبارية إسرائيلية أنه رفض فى بعض الأحيان الضغوط التى مارسها عليه القادة الميدانيون فى المناطق الفلسطينية لتعليق العمليات لفترة خشية أن يتم اكتشافهم من قبل الجيش الإسرائيلى والشاباك.

فى يوم العملية، وبعد استقباله زيلبرج بأيام معدودة، تلقى الملك حسين اتصالا هاتفيا مفاجئا من رئيس الوزراء نتنياهو، الذى قال له: «سوف أرسل دانى ياتوم لمقابلتك فى أمر عاجل، برجاء استقباله فى أسرع وقت ممكن». الملك حسين، الذى لم يكن يعرف شيئا عن عملية الاغتيال، تعجب وسأل نتنياهو عن طبيعة هذا الأمر، فأجابه نتنياهو بأنه يتعلق بالعلاقات بين البلدين.

عندما وصل ياتوم، كان فى انتظاره رئيس مكتب الملك، على شكرى، ورئيس المخابرات البطيخى. فوجئ الجميع بالسماع لأول مرة عن العملية التى وقعت فى ذلك الصباح تحت أعينهم. أبلغهم ياتوم بأن العميلين الكنديين اللذين اعتقلتهما الشرطة الأردنية هذا الصباح بتهمة محاولة الاعتداء على مشعل هما فى الحقيقة عملاء إسرائيليون، وطلب ياتوم إنهاء القضية بسرعة وهدوء. قال ياتوم للملك: «أخبرتك بكل شئ، لا أخفى عنك شيئا»، فرد الملك الذى بدا الغضب واضحا على وجهه: «لا يمكن للأردن التسامح مع تصرف كهذا»، ثم غادر الغرفة. وبخ البطيخى رئيس الموساد قائلا: «هذا بالطبع ليس جزءاً من اتفاق السلام، حتى وإن كان مشعل متورطا فى الإرهـاب، لا يمكنك أن تتصرف بهذه الصورة فى دولتنا».

بعد تفجر القضية، سُرب لوسائل الإعـلام اقتراح الهدنة الذى عرضته حماس. وطبقا للأردنيين، ومثلما كتب البروفيسور شلايم، فقد نقل الملك اقتراح حماس كرسالة عاجلة لنتنياهو، وأن نتنياهو علم جيدا بأمر الاقتراح، ولكنه تجاهله من أجل تنفيذ العملية. وبحسب زعم على شكرى، فإن زيلبرج أبلغ نظراءه فى الأردن بأنه تأكد أن الرسالة

وصلت إلى رئيس الوزراء فور عودته إلى تل أبيب قبل ثلاثة أيام من تنفيذ محاولة الاغتيال.

يقول البروفيسور شلايم فى كتابه، اعتمادا على شهادة شكري: «الاستنتاج الذى خرج به الحسين كان واضحا، وهو أن نتنياهو يريد هدم السلام. كان الحسين متيقنا من أن نتنياهو يريد نقل رسالة له مفادها أن السلام مع الأردن ليس مهما فى نظره. وحقيقة الهجوم على مشعل بعد وصول اقتراح حماس بالهدنة إلى نتنياهو، كان بمثابة رد إسرائيلى بالرفض». أما مزاعم نتنياهو بأنه لم يعلم بأمر هذا الاقتراح، فقد اعتبرتها الأردن ذريعة كاذبة.

ومنذ تلك اللحظة، ظهرت روايات مختلفة عن هذه المبادرة. يقول ياتوم فى كتابه إن زيلبرج عاد إلى إسرائيل وأبلغ عن حديثه مع الملك مشيرا إلى اعتقاده بأن المبادرة مجرد بالون اختبار من حماس. أمر رئيس الموساد رئيس مكتبه بأن يعد تقريرا حول الموضوع، وأن ينقله إلى مكتب رئيس الحكومة، ونتيجة لأخطاء فنية، لم يتم نقل التقرير، ولكن رئيس الموساد، دانى ياتوم، لم يعلم بأن التقرير لم يصل إلى نتنياهو.

يقول ياتوم فى كتابه: «بعيدا عن هذا التقرير، كنت أنوى طرح الموضوع فى لقائى الأسبوعى مع رئيس الوزراء، والذى كان مقررا فى اليوم التالى. ولكن فى اللحظة الأخيرة ألغى لقائى مع نتنياهو- الذى كان عائدا لتوه من الخارج وكان متعبا. اعتقدت أن تقرير (د) وصل بالفعل إلى رئيس الوزراء، وعلى أية حال علمت أننى سألتقى نتنياهو غدا عند زيارته للموساد بمناسبة رأس السنة العبرية، ولكن عندما وصل نتنياهو كانت العملية قد دخلت حيز التنفيذ. على أية حال، أود أن أشير إلى أن هذه الرسالة لم تكن كافية لإلغاء العملية، وهو ما كنت سأقوله لنتنياهو فى اللقاء الذى ألغي».

ويرى ياتوم أن اقتراح حماس لم يكن جادا بالشكل الذى يستوجب نقله إلى رئيس الوزراء، ومن البديهى لم يكن فيه ما يحتم عرقلة عمل الخلية التى نشطت فى عمان وانتظرت اللحظة المناسبة. السكرتير العسكرى لنتنياهو حينها، شمعون شابيرا، أكد هذا الأسبوع أن الوثيقة وصلت بالفعل إليه - ولكن بعد تفجر القضية. ويقول شابيرا: «الموساد لم ينقل الوثيقة، وقد اتضح من التحقيق الذى جرى فيها بعد أنها توقفت عند مكتب دانى ياتوم».

فى حديثه مع صحيفة «معاريف»، قال ياتوم هذا الأسبوع: «الاقتراح لم يكن مفصلا. كان عبارة عن جملة واحدة. وفضلا عن ذلك، الملك نفسه قال: هناك اقتراح من حماس، وأنا شخصيا مازلت فى حاجة للتأكد من جديته».

* هل تتذكر الفترة التى تحدثت عنها التهدئة..؟

- «لم يكن هناك حديث عن سنوات، وهو ما أكده كل من أدلى بشهادته أمام لجنة التحقيق التى تشكلت عقب تفجر القضية: رئيس أمان ورئيس الشاباك وأنا. الموضوع كان غير جدى بالمرة».

* يقول الأردنيون إنهم تأكدوا من ديفيد زيلبرج أن الاقتراح وصل إلى نتنياهو.

- «هذا رائع بالنسبة لى، لأننى أخرج نقيا من هذه الرواية. ولكن هذا ببساطة غير صحيح. حدث خطأ فى مكتبى، والرسالة لم تنقل إليه. شخص هناك ارتكب خطأ، بدون قصد، ولكنه لم يكن خطأ قاتلا، لم أعتبر أن هذا الاقتراح كفيل بإلغاء العملية، إذ كنت أستطيع شخصيا أن آمر بوقفها».

لا يذكر شلايم هذا فى كتابه، ولكن فى حديث جمعه مع مدير مكتب الملك، شكرى، بعد ست سنوات من تفجر القضية، قال له إن زيلبرج استقال من منصبه احتجاجا على أن مبادرة الوساطة التى قام بها ملك الأردن لم تحظ بالاهتمام المناسب. ويرد ياتوم على ادعاء المسئول الأردنى بالقول: «هذا كذب محض. زيلبرج واصل الخدمة فى الموساد لسنوات طويلة بعد ذلك، ولم يستقل أبدا».

* الهدنة ليست سلاما:

مسئول كبير فى أحد الأجهزة الاستخبارية، وكان شاهدا على القضية عند حدوثها، قال هذا الأسبوع إن الاعتقاد بأن اقتراح حماس كان كفيلاً بمنع هذه العملية الفاشلة غير صحيح، ويضيف: «السؤال الرئيسى هو ماذا أرادت حماس، وليس ماذا اقترحت. نحن نعيش فى الشرق الأوسط، الذى يسوده مبدأ التقية (مبدأ دينى يتيح للمسلم إظهار عكس ما يضمر لكى لا يتعرض للأذى). والمسألة تزداد تعقيدا عندما تأتى المبادرة بشكل غير مباشر، عن طريق وسيط، وحينها يجب أن نأخذ فى الحسبان اعتباراته الخاصة أيضا».

ويلمح المسئول الكبير إلى أن محاولة دفع المبادرة إلى الأمام تعكس بقدر كبير احتياجات الملك لكسب حماس: «الضغوط السياسية لم تكن قائمة هنا، وإنما فى مكان آخر. انظر من طرح الاقتراح واستخدم خيالك. من نقل الاقتراح، فعل ذلك انطلاقا من مصلحته فى كسب نقاط مع حماس».

غير أن تبرئة نتنياهو من تهمة تجاهل معلومات حيوية فى هذه القضية، لا توفر إجابة لسؤال آخر: ما مدى الجدية التى تتعامل بها إسرائيل مع عروض السلام المختلفة التى يطرحها الفلسطينيون..؟ يستعرض شلايم فى كتابه كيف حاول الملك حسين لسنوات طويلة إغراء الحكومات الإسرائيلية بالنصائح والخطوات التى من شأنها حل النزاع مع الفلسطينيين. ولكن أقصى ما ذهبت إليه إسرائيل فى هذه المسألة هو «مشروع أيالون» من عام ١٩٦٧، الذى كان يقضى باقتسام المناطق الفلسطينية بين إسرائيل والأردن، وهو المشروع الذى تبنته المؤسسة الإسرائيلية لسنوات، ولكن بينما كانت إسرائيل الداخلية تُنمى هذا الحلم عن السلام، لم يُطرح المشروع بالمرة

فى الأردن، وتم اعتباره عرضا مشينا.

يقول ياتوم: «شغلت منصب السكرتير العسكرى لرابين لبضع سنوات. رأيت اقتراحات الهدنة المختلفة التى قدمتها حماس، وأتذكر كيف تعاملت الأجهزة الاستخبارية معها. فى ذلك الحين، قدمت حماس عروضا أكثر تفصيلا، ولكنها رُفضت جميعا. فى كل الأحوال، قدروا أن حماس تبحث عن سبيل لإعادة بناء نفسها».

* لماذا الجهات الأمنية لا تشرك الجمهور فى اقتراحات من هذا القبيل..؟

– «أعتقد أن هذه الاقتراحات لا تستحق النقاش، لأن بها شيئا يعمى أعين الجمهور. فمَنْ لا يريد وقف إطلاق النار..؟ ولكن الجمهور لا يعرف التاريخ الإسلامى. فالهدنة ليست اتفاق سلام، وإنما وسيلة للخروج من مأزق، والتغلب على نقطة ضعف فى الوقت المناسب، وليس مهما عدد السنين التى سيسود الهدوء فيها».

الجاسوس (*)

بقلم: إيتان هابر ويوسى ميلمان
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٩/١١/٣

نفس الابتسامة التى ترتسم بالضبط على وجوه النبلاء ورؤساء دولة إسرائيل، كانت مرسومة على وجه «شبتاى كلمنوفيتش»، عندما يضع قدميه على طاولة فخمة ملساء مغطاة بالجلد. كان يصعب فى الماضى تحديد هوية الجاسوس وعميل المخابرات. يقول شبتاى بصوته الهادئ: «لقد أصبحت إنساناً مريضاً عندما وصلت إلى سن الخمسين». التوقيت فى ديسمبر ١٩٩٨، حينما كانت الشتاء الروسية فى ذروتها. فقد كانت درجة الحرارة ٢٠ درجة تحت الصفر. ومن يُخرج طرف أنفه إلى البرد الذى لا يحتمل، يدرك أسباب عدم استطاعة نابليون وهتلر التغلب على روسيا وانتصارهما عليها بسبب البرد القارص.



كان مكتب شبتاى يقع فى منقطة «مزارع كوتوزوف»، التى أطلقت على اسم الجنرال كوتوزوف أحد أبطال الحرب، والذى سحق نابليون عند مشارف روسيا عام ١٨١٢. كان مدخل المكتب فى شارع جانبى، حيث تقف فى موقف السيارات الخلفى سيارة مرسيدس سوداء إلى جانبها سيارتان تابعتان لحرس رجل الأعمال» الليتوانى السوفيتى الإسرائيلى الروسي» – شبتاى كلمنوفيتش.

هذا هو شبتاى كلمنوفيتش الذى استطاع فى إحدى المرات إثارة رجال الأعمال الإسرائيليين برسمياته المتزمتة، والتى أدت إلى إلقاء الشاباك القبض عليه. حتى اليوم مازال كلمنوفيتش يرتدى الملابس التى تحظى باستحسان الجميع، حيث يرتدى بزة غالية وتتطاير منه رائحة العطر.

وعلى الرفوف والأرضيات توجد ساعات أثرية من الذهب. يقول شبتاي: «هذه هى هوايتي». التجار فى جميع أنحاء العالم يعلمون هوايته ويخبرونه بأى تفاصيل جديدة فى السوق. وبتقدير حذر، فإن هذه الثروة تقدر بمئات الآلاف من الدولارات، لكن مصدر فخره تحديداً ينصب فى مجموعة لوحاته الروسية التى ترجع إلى القرن التاسع عشر، وعدد من الصور الزيتية المعلقة على جدران مكتبه.

كان شبتاى يمتلك سلسلة مستحضرات طبية باسم «نتالي». وفى غضون ثلاث سنوات، استطاع إقامة مركزين تجاريين فخمين فى موسكو وسانت بترسبورج، ويقوم حالياً بتشغيل إسرائيليين منهم المهندس يسرائيل جودوفيتش مهندس بلدية تل أبيب فى الماضى، كما يشارك شبتاى فى مشروع بناء برج سكنى يقع بالقرب من مكتبه، حيث يعد مركز الأعمال وسوق الأموال الجديد فى العاصمة الروسية، ويمتلك أيضاً فريق كرة السلة الليتوانى «BC Žalgiris"، والذى حصل على بطولة أوروبا للأندية عام ١٩٩٩.

* تجنيده فى صفوف الـ»كى.جى.بي»:

كان شبتاى يعمل لحساب المخابرات السوفيتية طوال ١٧ عاماً، واعتبره مشغلوه أنجح العملاء، حيث كان بالنسبة لهم

أحد العملاء الأكفاء فى إسرائيل، وبفضل قدراته وعلاقاته حصل على معلومات جيدة وهامة للغاية. كان شبتاى يعمل لحساب الإدارة المركزية الثانية، والمسئولة عن الأمن الداخلى والتجسس المضاد. وداخل هذه الإدارة، كان يوجد قسم خاص للشئون اليهودية. وكان عالم التجسس السوفيتى مُشبّع بالازدواجيات التى لا لزوم لها. فقد كانت إدارات مختلفة داخل المخابرات السوفيتية تؤدى أعمالاً متشابهة مثل جمع المعلومات، وتشغيل عملاء، والتجسس المضاد، وإحباط العمليات التخريبية وغيرها. وبالنسبة للأنشطة الخارجية، وجدت المخابرات السوفيتية نفسها فى منافسة ضارية مع المخابرات العسكرية فى نفس المجال، فقد قامت الإدارة الثانية بتشغيل عملاء خارج البلاد، وفيما يبدو كانت هناك توجيهات لعملاء الإدارة بالتركيز على جمع معلومات حول منظمات مناهضة للاتحاد السوفيتى فقط.

ولد شبتاى كلمنوفيتش فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧ فى مقاطعة كاوناس الليتوانية. كان يدرس فى جامعة بوليتكنك بمدينته، وحصل على درجة الليسانس فى الهندسة الكيماوية، لكنه لم يعمل بتخصصه على الإطلاق. وبعد انتهاء الدراسة، التحق بالجيش الأحمر. وعندما اتضح للمسئولين عنه، أن والديه قدموا طلباً للهجرة إلى إسرائيل، دعى شبتاى لمقابلة ممثل القسم اليهودى فى الإدارة الثانية، وهذا القسم كان يجند يهوداً للتجسس على أبناء شعبهم. وعُرض على شبتاى العمل كعميل مخبر ووافق على هذا العرض، وكان من حين لآخر ينقل معلومات عن أصدقائه فى الوحدة.

وبعدما أنهى خدمته العسكرية، استخرجوا له ولأسرته تصاريح السفر المنتظرة لإسرائيل. وفى تلك الفترة كان نظام الحكم السوفيتى مسئولاً عن استخراج تأشيرات الهجرة، ومن كان يتوجه إلى مكتب «أوفير»، قسم فى وزارة الداخلية مختص باستخراج جوازات السفر ومنح تأشيرات الخروج، يتم إقالته من عمله على الفور. كانت فترة انتظار الهجرة تصل إلى عام، وفى حالات أخرى ربما تصل إلى أكثر من ذلك، ولأسباب معينة، تمت الموافقة على سفرهم لإسرائيل بسرعة.

اقترحت المخابرات السوفيتية على شبتاى صفقة مغرية للغاية: إعطاؤه تأشيرة الخروج دون تأخير له ولأسرته، مقابل أن يكون عميلاً لهم فى إسرائيل. وبعد اعتقاله، قال شبتاى لمحققى الشاباك إنه قد فعل ذلك خشية أنه فى حالة رفضه اقتراحهم، يعتدوا عليه وعلى أسرته. وقبل هجرتهم لإسرائيل، اجتاز شبتاى برامج تأهيل فى مركز تدريب المخابرات السوفيتية الواقع بالقرب من موسكو.

هاجر شبتاى إلى إسرائيل مع والديه وشقيقته فى ديسمبر ١٩٧١. وقد عمل والده «حانوخ» مدير حسابات فى مستشفى «إيخليوف» بتل أبيب، واشتغلت والدته «مينا» موظفة فى بلدية تل أبيب، حيث استقبلت الأسرة آنذاك بكل ترحاب، مثل أى مهاجر جديد. وقد اعتبرت الجهات الإسرائيلية المسئولة عن الهجرة - منظمة «نتيف» والوكالة اليهودية - ذلك إنجازاً كبيراً بالنسبة لهم، ولدولة إسرائيل وللصهيونية.

وبعد مرور عام على هجرته لإسرائيل، شغل شبتاى منصباً جيداً. فقد انضم إلى قسم المهاجرين واتحادات المهاجرين الجدد التابع لحزب العمل. كانت مهمته هذه المرة هى تجنيد مهاجرى الاتحاد السوفيتى العاملين فى الحزب.

كانت المهمة التى كلفه بها مشغلوه فى المخابرات السوفيتية هى إقامة علاقات مع المخابرات الإسرائيلية وجمع معلومات حول المنظمات العاملة فى الأنشطة المضادة للاتحاد السوفيتى. ومن وجهة نظر المخابرات السوفيتية، فإن الوصول إلى موقعين فى حزب العمل- المركز الإعلامى للحزب وحزب العمل ذاته- يعتبر إنجازاً كبيراً حققه شبتاى. فقد كان شبتاى من خلال هذين المكانين يستطيع الحصول على معلومات عما وصفته الإدارة الثانية بأنشطة «مناهضة للاتحاد السوفيتي»، لكن كان الأمر الأهم حقيقة أنه فى عمله بقسم المهاجرين بحزب العمل كانت توفر له نقطة مراقبة على منظمة «نتيف» التى كانت تتماشى مع الوصف السوفيتى أكثر من أى منظمة إسرائيلية أخرى، ومعرفة أنشطتها المعادية للاتحاد السوفيتى فى إسرائيل.

«نتيف» أو باسمها الحركى «مكتب الاتصال»، هى منظمة حكومية مسئولة عن علاقات دولة إسرائيل بيهود شرق أوروبا بوجه عام، وبيهود الاتحاد السوفيتى بوجه خاص. كانت فكرة إقامة هذه المنظمة عام ١٩٥١ ترجع إلى رأوفين شيلواح أول رئيس للموساد. وكان الهدف إيجاد بديل لمؤسسة تفككت فى مارس عام ١٩٥١. وقد تبنى دافيد بن جوريون وخليفته فى رئاسة الوزراء عام ١٩٥٣ موشيه شاريت هذا الاقتراح وكلفا شاؤول أفيجدور (مئيروف) ويشعياهو ترختنبرج دان بإقامة هذه المنظمة، وفى البداية، أطلق عليها اسم «بيلو»، وبعد ذلك سميت باسم نتيف.

* سنوات التجسس:

الأمر الذى سهل على شبتاى الحصول على معلومات عن منظمة «نتيف» كان حقيقة أن إسرائيل فى السبعينيات مازالت تسيطر عليها وجهة النظر الحزبية الضيقة التى حافظت على العلاقة مع قيادة منظمة «نتيف» والحزب الحاكم. ويقول أحد كبار الموظفين فى «نتيف»: «إننى أتذكره (يقصد شبتاي) وهو يحوم حولنا. كانت هناك محاولة من جانبه للانضمام إلى العمل معنا، لكن جهوده لم تكلل بالنجاح».

وضع شبتاى خططاً أخرى، لكن الراتب البخس الذى كان يتقاضاه من حزب العمل لم يسد حاجاته. يقول الدكتور يولى نودلمان أحد المهاجرين الجدد آنذاك مثل شبتاى «فى شتاء

١٩٧٢ التقيت مع شبتاى فى قاعة فندق بتل أبيب، وأعتقد أنه كان فندق دان. حصلت على دعوة من قسم المهاجرين فى حزب العمل لمقابلة رئيس القسم. لم أعرف بالضبط أسباب الحضور للفندق، لكننى رغم ذلك توجهت. سألته لماذا نلتقى فى بهو فندق فخم كهذا، فأجاب: «انظر إلى جانبك. هل تشاهد من يجلس إلى جانبك..؟ هؤلاء أشخاص فى غاية الأهمية'. وأنا جالس هناك رأيتهم يسيرون نحوى ببطء شديد وهم يعتقدون أنى أحد القيادات... وفى نهاية اللقاء بدأ يبحث فى جيبه عن مال، لكنه لم يجد وطلب منى أن أحاسب».
كانت هذه نظرية شبتاى، وهى التعرف على أناس معروفين، وترك انطباع جيد لديهم وأن يحظى بثقتهم ويستغل صداقتهم ويقترض أموالاً منهم.

فى نفس الفترة، ما بين عامى ١٩٧٣ وحتى ١٩٧٤، اشتبه الشاباك فى شبتاى، وفحص ملفه مرة أخرى وتم استدعاؤه للاستجواب على خلفية معلومات حول محاولته التقرب من ساسة إسرائيليين كبار، وهى طريقة من أسس نظرية التجسس السوفيتية.

عرض الشاباك ملف شبتاى على جهات استخباراتية أخرى. وكانت الآراء متباينة، حيث قال البعض إنه عميل، لكن الغالبية رفضت ذلك، ويمكن أن يواصل شبتاى حياته دون أى إزعاج.

وإلى جانب عمله فى حزب العمل، بدأ شبتاى يشارك فى بعض الأعمال. فقد كان منظم حفلات فنية خارج وداخل إسرائيل، وأنتج حفلات فى سائر أنحاء إسرائيل، وأحضر فنانين من الاتحاد السوفيتى.

أصبح شبتاى فى منتصف الثمانينيات أحد أكبر الخبراء فى العالم لإجراء صفقات عمل متبادلة بين إفريقيا والاتحاد السوفيتى، لكنه وطد من علاقاته فى شرق ألمانيا والاتحاد السوفيتى، وقد ازدادت لقاءاته مع ممثلى الشاباك، وكانت معظمها تجرى فى مناخ هادئ فى غرف فنادق، وفى مكتبه بتل أبيب. وفى إحدى المرات، عندما سمع شبتاى أن رجل اتصاله من الشاباك سيمكث فى برلين، قدم دعوة له من أجل النزول فى غيابه فى شقته ببرلين. استجاب رجل الشاباك إلى دعوته، وبهذا الشكل خرق القواعد وتم توبيخه بشدة.

وفى الواقع، أصبح شبتاى، كما يسمى بشكل مهنى، «مساعد» للمخابرات، ويسرى هذا الوصف على شخص إما إسرائيلى أو أجنبى، حيث إنه على استعداد لمساعدة الشاباك عندما تسنح الفرصة بدون مقابل مادى.

أولى الشاباك أهمية كبيرة للمعلومات التى كان يقدمها شبتاى حول «الجدار الحديدي»، وكانت العلاقة معه تروق لأعين مشغليه. ومع ذلك، لم تسقط الشبهات التى كانت تحوم حوله نهائياً.

* الاعتقال:

عندما كان شبتاى تحديداً فى ذروة قوته الاقتصادية، بدأ يرتكب أخطاءً أدت فى نهاية الأمر إلى سقوطه. ففى ١٩٨٤، قدم رسامون ومهاجرون من روسيا شكاوى ضده على عدم إيفائه بالتزاماته لعقد معارض للوحاتهم ببتسوانا. وبعد ذلك دخل فى نزاع عمل مع هنرى لاندشافت، يهودى ألمانى من فرانكفورت كان يستثمر فى بتسوانا، وتم إلقاء القبض عليه فى لندن سنة ١٩٨٧.

حكم على شبتاى بالسجن رهن الحبس المنزلى مدة عام ونصف العام، وأطلق سراحه بكفالة نصف مليون جنية إسترلينى. وقد رفض الاتهامات المنسوبة إليه قائلاً إنه برىء من قضية الاحتيال هذه. كما وصلت شكوى من البنتاجون ووزارة الخارجية الأمريكية إلى وزارتى الدفاع والخارجية الإسرائيلية بأن شبتاى والشركات الخاضعة لملكيته متورطة فى تهريب معلومات تكنولوجية متقدمة فى مجال الهايتك للاتحاد السوفيتى، وإلى دول أخرى فى التكتل السوفيتى. وقد أحيلت تلك المعلومات إلى الشاباك وطلب منه التحقق من هذا الأمر.

قام رجل الشاباك الذى يشغل كلمنوفيتش من قسم إحباط التجسس السوفيتى باستدعائه لمقابلة فى إحدى الفنادق الواقعة فى شارع اليركون بتل أبيب. شبتاى الذى لم يشك فى أى شئ، واعتقد أنه مجرد لقاء عادى مع رجال الشاباك، استجاب لعقد اللقاء. لكن بدلاً من الفندق، تم اصطحابه إلى منشأة تحقيق تابعة للشاباك. بدأ المحققون على الفور فى الصياح واتهموه بالتخابر لحساب السوفييت، وقد وضع بن عامى يده على شبتاى وقال له بصوته الغليظ: «اللعبة قد انتهت».

فى البداية، نفى شبتاى الاتهامات المنسوبة إليه تماماً، لكنه انكسر تدريجياً أثناء التحقيق واعترف بأفعاله، ويبدو أن زيادة الضغوط فى الأعوام الأخيرة - الاعتقال فى لندن، الاتهامات المنسوبة إليه بالاحتيال وشبهات الشاباك - قد جعلته ينهار. كان المحققون لديهم انطباع بأن شبتاى يريد أن يستريح من انقباض صدره، وإنهاء هذه القصة مرة واحدة حسبما وصف أحد المحققين، فقد قالوا فى الشاباك سابقاً إنه لا يمكن محاكمته نظراً لعدم وجود أى أدلة ضده.

صحيفة الاتهام التى قدمت ضد شبتاى فى سبتمبر ١٩٨٨ أمام المحكمة المركزية فى تل أبيب برئاسة القاضى مناحم إيلان، استندت إلى اعترافه فقط. وفى ديسمبر ١٩٨٨، قال المدعى العام أمنون زخرونى والمدعية نوريت شنيت أنهما توصلا إلى صفقة ادعاء بموجبها يعترف شبتاى بجريمة التخابر وإجراء اتصال مع عميل أجنبى، ويسقط بند التجسس الخطير من صحيفة الاتهام.

قال شبتاى أثناء التحقيق إنه قبل هجرته لإسرائيل اجتاز تدريبات تأهيلية فى موسكو، اشتملت على تدريب على الأنشطة المطلوبة منه، كما أجرى مقابلة إرشادية مع الجنرال فلاديمير «الريس الكبير». كان هدف تجنيد المخابرات السوفيتية هو إجراء اتصال مع أجهزة المخابرات فى إسرائيل وجمع معلومات عن مؤسسات ومنظمات مثل «نتيف»، تعمل فى أنشطة مناهضة للاتحاد السوفيتى.

* مغادرة إسرائيل:

اتضح من صحيفة الاتهام أنه فى عام ١٩٨٠ عقد شبتاى لقاءً آخر فى شقة سرية للمخابرات العسكرية السوفيتية فى شرق برلين. وفى هذا اللقاء، تحدث شبتاى عن الوضع السياسى والاقتصادى فى إسرائيل، وأوشى بشخصيات سياسية مختلفة وأخبر مشغليه عن العلاقة التى أجراها مع الشاباك. وفى الواقع، كان شبتاى عميلاً مزدوجاً لحساب المخابرات السوفيتية، وبواسطته نقلت معلومات كاذبة للشاباك.

وقد اتُفق فى صفقة الإدعاء بالمحكمة على أن يُحكم على شبتاى بالسجن تسع سنوات. وادعى محاميه أن الوضع الصحى للمتهم قد ساء خلال السنوات الأخيرة وذكر المحكمة بكفاح أسرته المتواصل للهجرة إلى إسرائيل. وقد احترمت المحكمة المركزية الاتفاق، وتم التوصل إلى تفاهم بين النيابة والدفاع بأن الجاسوس يطلق سراحه من سجنه بعد قضاء ثلثى المدة، فى حالة ما إذا كان حسن السير والسلوك داخل السجن.

والأمر المثير هو أن شبتاى أطلق سراحه من السجن قبل مرور ستة أعوام على اعتقاله. وقد حدث ذلك فى النصف الأول من عام ١٩٩٣، أى بعد مرور خمسة أعوام ونصف العام على اعتقاله، وكانت لجنة إطلاق السراح فى مصلحة السجون مندهشة لأن شبتاى لم يبد أى تصرف مهذب فى السجن. ومع إطلاق سراحه، نشر محاميه فى وسائل الإعلام أنه فى مقابل الإفراج عنه، سمحت روسيا لنحو ٢٠ يهودياً، كان مرفوض هجرتهم لإسرائيل، بالهجرة، لكن لم تكن هذه الأنباء صحيحة.

كان جهاز أمن حركة «أمل»، برئاسة مصطفى الديرانى، قد أسر الطيار «رون آراد» الذى سقطت طائرته فى لبنان عام ١٩٨٦. وبعد مرور عام ونصف العام على أسره، نقل آراد صورة ورسائل إلى أسرته بواسطة ممثل الصليب الأحمر، وأخذ منهم مجموعة خطابات.

حدث ذلك بفضل تدخل شبتاى لدى سعيدى الذى تعرف عليه أثناء أنشطته فى سيراليون. وقد رتب شبتاى مقابلة لمحاميه أمنون زخرونى، وممثلى شعبة الاستخبارات العسكرية «أمان»، وممثلى الموساد مع سعيدى فى باريس ومساعدتهم فى المفاوضات التى أجريت لإطلاق سراح «رون آراد». وفى نهاية الأمر، ضيعت إسرائيل صفقة مع حركة «أمل» كانت ستعيد آراد إلى إسرائيل. وقد اعتقد طاقم المفاوضات أن مطالب ممثلى حركة أمل، وهى الحصول على مئات المخربين مقابل آراد أمر كبير للغاية. وبعد مرور عام ونصف العام، هرب مصطفى الديرانى قائد جهاز الأمن فى حركة أمل، وهو الرجل الذى كان يحتجز آراد، إلى منظمة حزب الله وإيران. وفى مقابل ذلك حصل على نصف مليون دولار، وأحضر معه إليهم الأسير الإسرائيلى، ومنذ تلك اللحظة، انقطع الاتصال مع آراد.

فى مطلع التسعينيات، حينما كان يقبع فى السجن، حاول شبتاى إجراء صفقة تبادل أخرى من شأنها أن تؤدى إلى إطلاق سراحه. وقد أجرى زخرونى اتصالات مع المدعى العام السابق فى ألمانيا الشرقية ولفانج بوجل، ومع يفجينى بريماكوف رجل المخابرات السوفيتية فى الاتحاد السوفيتى سابقاً ورئيس المخابرات الخارجية لروسيا. كانت الصفقة المتبلورة على النحو التالى: كان يفترض على إسرائيل إطلاق سراح العملاء السوفييت من سجونها: ماركوس كلينبرج، وشبتاى كلمنوفيتش فى مقابل أن تؤثر روسيا على سوريا بأن تؤثر على إيران للضغط على حزب الله وإطلاق سراح رون آراد. لكن الصفقة لم تخرج إلى حيز التنفيذ، وكانت فى الواقع بعيدة عن التنفيذ بسبب مطالب حزب الله الحصول على أسلحة من إسرائيل.

وعندما أطلق سراح كلمنوفيتش فى ربيع ١٩٩٣، أعلن نيته البقاء فى إسرائيل لكنه سريعاً ما غادر إلى موسكو التى استقر بها، وأصبح من أبرز رجال الأعمال هناك، فى مجالات العقارات والأدوية والفن والرياضة حيث كان صاحب ثلاث من فرق كرة السلة الروسية (**).

(*) فصل من كتاب «الجواسيس» الصادر عن دار نشر يديعوت أحرونوت.

(**) ذكرت الإذاعة الإسرائيلية العامة «ريشيت بيت» أن الجاسوس الإسرائيلى السابق فى إسرائيل شبتاى كلمنوفيتش، اغتيل مساء ٢ نوفمبر ٢٠٠٩، قرب محطة للشرطة فى قلب موسكو.. وذكر شهود عيان أن مجهولين أطلقوا النار على سيارة كلمنوفيتش فقتل وأصيب سائقه بجراح بالغة.. ولا يعلم شيء بعد عن هوية القتلة أو الجهة المرتبطة بهم إلا أن بعض التحقيقات تزعم أنه قتل على يد المافيا الروسية، إلا أن هذا الأمر لم يتم تأكيده حتى الآن.

◆ ترجمات عبرية ◆

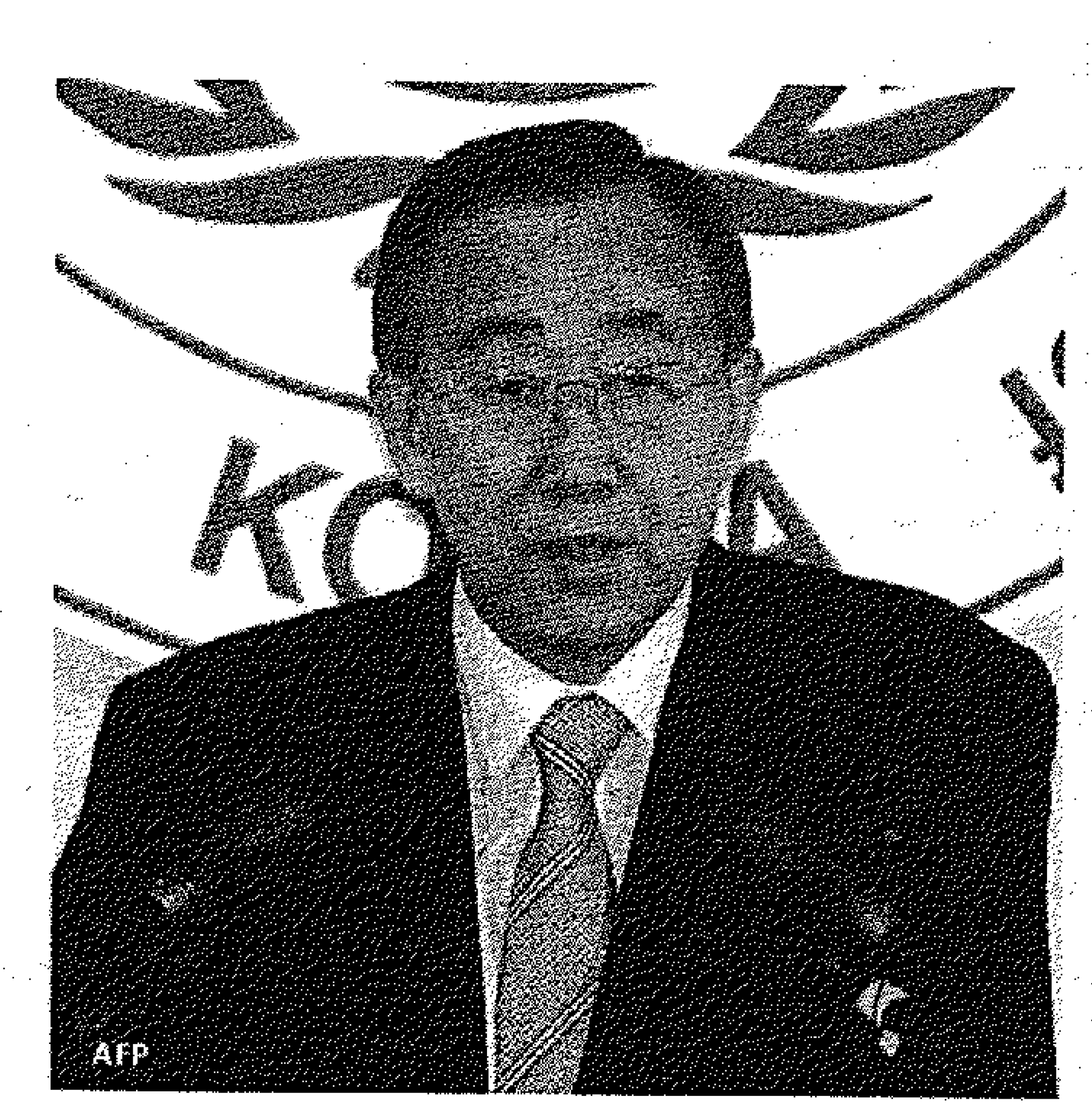
١

تداعيات تقرير جولدستون

شالوم يطالب الأمين العام للأمم المتحدة بإحباط تقرير جولدستون

بقلم: رونى سوفير
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٩/١٠/٢٣

فصل آخر فى المعركة التى تخوضها إسرائيل على الساحة الدولية ضد تقرير جولدستون، حيث التقى بعد ظهر يوم الجمعة الماضى فى نيويورك نائب رئيس الوزراء الإسرائيلى، الوزير سيلفان شالوم بالأمين العام للأمم المتحدة، بان كى مون، وناشده "إحباط تقرير جولدستون". وعقب اللقاء قال شالوم فى حديث للموقع الإلكترونى لصحيفة يديعوت أحرونوت ynetإنه "متفائل جداً من أن بان كى مون لن يعمل على إحالة التقرير إلى مجلس الأمن".



أضاف شالوم: "لقد قلت للأمين العام للأمم المتحدة إن التقرير قد تم إعداده بواسطة لجنة تم تشكيلها عن طريق الخطأ بمشاركة كل من إيران وكوبا والمملكة العربية السعودية. إن جيشنا هو أكثر جيوش العالم التزاماً بالأخلاقيات. وفى كل يوم كنا نوقف المعارك من أجل إدخال مساعدات لسكان غزة، وقمنا بالاتصال بالأشخاص فى بيوتهم لتحذيرهم قبل مهاجمة المخربين الذين اتخذوا من المناطق المأهولة بالسكان ملاذاً لهم، وأعتقد أنه لا يوجد أى جيش فى العالم كان سيفعل ذلك...

كان مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قد قرر منذ أسبوعين إحالة تقرير جولدستون، الذى جاء فيه أن إسرائيل ارتكبت جرائم حرب فى غزة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. وعلى حد قول الوزير شالوم، فقد رد عليه الأمين العام للأمم المتحدة بأن "التقرير لن يحال إلى مجلس الأمن حتى أدرس القرار بشأنه".

"قلت له إننى أريد ألا يصل التقرير إلى مجلس الأمن، فرد على الأمين العام: "أنت تعلم أنه من الممكن أن يصل إلى مجلس الأمن بواسطة دولة ثالث"، فأجبته بأن الأمر مختلف عندما يقوم هو بعرض التقرير على مجلس الأمن، عن أن تقوم دولة مثل ليبيا (الرئيس المناوب) بفعل ذلك".

ولادة جولدستون

بقلم: تسفي برئيل
هاآرتس
٢٠٠٩/١٠/٢٥

"جولدستون وُلد فى يونيو ١٩٦٧".. ليس المقصود هنا القاضى الجنوب إفريقى بل تقريره، أو للدقة، المفهوم فى أن هناك حاجة لأن يكون اسما مرادفا لحساب النفس الذى ينبغى لإسرائيل أن تجريه لنفسها بعد ٤٢ سنة من الاحتلال. فى صفحات التقرير الـ٥٧٥ المليئة بالتفاصيل، والأسماء والأرقام، بين جملة أنواع السلاح، وأساليب التحقيق وبنود القانون الدولى، تختبئ ثلاث فقرات أرقامها من ١٦٧٤-١٦٧٦، ويكمن فيها التفسير للنتائج المأساوية لحملة "الرصاص المنصهر".

فى تلك الفقرات، يستخدم جولدستون تعبير "تسلسل" كى يقرر بأن العملية لا يمكنها أن تكون مفهومة فى حد ذاتها دون فحصها فى سياق تسلسل الأحداث، الذى يتضمن ضمن أمور أخرى الإغلاق التام المفروض على غزة على مدى ثلاث سنوات، وسياسة هدم المنازل، والاعتقالات، والتحقيقات وأعمال التعذيب، ليس فقط فى غزة، بل وفى الضفة الغربية، وفى القدس الشرقية أيضا. باختصار، عملية "الرصاص المنصهر" ليست "حدثا"، بل حلقة فى سلسلة أيام الاحتلال.

التوازن المقدس الذى تطالب به إسرائيل بين مصابى العملية فى غزة وبين المصابين فى سديروت؛ بين صواريخ القسام وطائرات إف ١٦؛ بين قذائف الهاون والدبابة التى قتلت ثلاثة من بنات الدكتور عز الدين أبو العيش؛ بين حماس وإسرائيل، هو تعبير عن فهم ضحل لجوهر التقرير. لقد وضع جولدستون هذا العرَض المرضى تحت المجهر، واستخلص منه المرض، والنتيجة هى كتاب تعليمى كان ينبغى لعنوانه أن يكون "المرشد للمحتل فى العقد الخامس".

مجرد نشر هذا الكتاب، وليس مضمونه، ليس فى صالحنا، إذ إن السؤال الذى يُقلق إسرائيل الآن لم يعد الوصف الذى تقشعر له الأبدان للأحداث، بل إذا ما كان التقرير سيُبحث، ومن سيصوت "إلى جانبه"، ومن "إلى جانبنا". الحساب الإسرائيلى هو مع الجميع، وليس مع أنفسنا، إسرائيل تكافح ضد المجهر.

وماذا عن الدواء..؟ هو أيضا مميز. فبعد ضرب المبعوث بالمطرقة ينبغى إيجاد المذنب الحقيقى، وهذا بات موجودا. إنه ليس الاحتلال، بل الواقعون تحت الاحتلال ومبعوثيه العنيفين هم المذنبون. فهم الذين يهاجمون من المدارس والمساجد؛ وهم الذين ينقلون القنابل داخل سيارات الإسعاف؛ وهم الذين يتجرأون على مقاومة الاحتلال بوسائل احتيالية حتى لم يعد هناك خيار إلا قتلهم بدون تمييز. وإذا كان هكذا هو الحال، فليس طبيعة الحرب هى ما ينبغى تغييره، بل القوانين التى تقيدها، وأن نجعل من الحرب غير الشرعية حربا شرعية. وهاهى تتكون استراتيجية تسمى "حرب اللاتماثل": جيش مقابل منظمات؛ جيش مقابل مدنيين، ولا يتبقى سوى الانتظار حتى تصيغ كتيبة من رجال القانون قوانين جديدة؛ وتمنح رُخصاً جديدة لقتل عديم التمييز؛ وتبعث بجولدستون إلى القمامة.

مثير للاهتمام أنه بالذات بعد تقرير جولدستون، تثار فى إسرائيل مسألة قوانين الحرب. فلماذا لم تنشأ مبادرة كهذه بعد الإصابات المأساوية التى وقعت فى كفر قانا فى لبنان..؟ ولماذا ليس بعد تلك القنبلة الإسرائيلية التى دمرت بيتا سكنيا على سكانه فى غزة..؟ (يقصد حادث اغتيال صلاح شحاده فى مطلع الألفية). ولماذا ليس بعد القصف بلا قيود فى لبنان..؟ (حرب لبنان الثانية). السبب يعود ضمن أمور أخرى إلى أنه فى حينه كان لا يزال يسود الاعتراف بأنه يجب أن يكون هناك مقياس ثابت يقرر ما هو المسموح وما هو الممنوع - ليس فى حرب "متماثلة" أو فى تلك "غير المتماثلة"- ومن يبدى الاستعداد لتسويغ القتل دون تمييز، فإنه يسوغ بذلك الإرهاب أيضا. ولكن هذا الاعتراف آخذ فى التشوش، ولولا ذلك لتشكلت لجنة تحقيق إسرائيلية، ليس لكى نثير الانطباع لدى أمم العالم بعد تقرير مدين، بل لتأكيد المقاييس والمعايير الإنسانية.

يتبقى تساؤل آخر، وهو لماذا خرج مثل هذا التقرير ضد إسرائيل بالذات، ولم يخرج ضد الولايات المتحدة أو بريطانيا.. فمواطنون عراقيون، وأفغان وباكستانيون كثيرون، ليس معروفا بيقين كم عددهم، قتلوا فى قصف بلا تمييز قامت به الجيوش الأجنبية، ومع ذلك لم تتشكل أى لجنة تحقيق رسمية دولية لفحص سلوك الجيش الأمريكى أو البريطانى. والسبب فى ذلك هو أن الحربين فى العراق وأفغانستان تتمتعان بشرعية دولية، وبقدر كبير أيضا من جانب السكان المحليين، والأهم من ذلك أن لاحتلال العراق موعد نهاية محدد، بينما الاحتلال الإسرائيلى يظهر بوادر تخليد تدفع حتى الأصدقاء إلى النفور منه.

يبصقون فى وجه الجيش الإسرائيلي

بقلم: شاحر إيلان
هاآرتس
٢٦/١٠/٢٠٠٩

هناك من المهام أو الوظائف التى من الصعب فهم الأسباب التى تجعل شخصاً ما يقوم بها. إحدى هذه الوظائف هى وظيفة قائد فى الجيش. ففى كل عملية عسكرية نخدعهم ونقوم بإرسالهم للحرب باسمنا، ونمنحهم مساندة وتأييد ٩٠٪ من الجمهور، وفى كل مرة نجعلهم يعتقدون أن المساندة التى حصلوا عليها كبيرة للغاية لدرجة أنهم لا يُطالبوا بدفع الثمن نظير خروجهم للحرب من أجلنا.. ورغم ذلك وفى كل مرة نخونهم من جديد ونتخلى عنهم أمام لجان التحقيق.

ومن المهم هنا أن نتذكر أن لجنة التحقيق ليست هيئة للتحقيق والبحث عن الحقيقة، بل هيئة تشكيلها فى حد ذاته يؤكد على أنه كان هناك قصور ما، وكانت هناك جريمة ارتكبت. إن مثل هذه اللجنة مشوهة وغير طبيعية، لأنه لم يولد بعد التحقيق الذى لا يجد العيوب والنواقص، كما أننا لم نجد بعد اللجنة التى تعلن قائلة: "نحن متأسفون .. كل ما فعلتموه من أجل تشكيل هذه اللجنة راح هباء. لقد أنفقتم فقط مئات الآلاف من الشيكلات على اللجنة، وعلى تلك المجلدات الفاخرة، وأن التقصير الحقيقى يتمثل فينا نحن. إن من يعتقد أن ذلك لا يؤثر على استعداد بعض الأشخاص للتفكير فى الارتقاء لمناصب عسكرية، وعلى استعداد الضباط الكبار لاتخاذ القرارات الصحيحة فإنه يخدع نفسه".

فى كل مرة يبحثون فيها أوضاع المسؤولين الكبار فى الجيش، جدير بالذكر أن نشير إلى السؤال عن السبب فى عدم جعل المقدم روعى كلاين - الذى قفز على قنبلة يدوية فى معركة فى بنت جبيل وأنقذ حياة جنوده - نموذجاً أسطورياً. مرة نحمل ضباطنا على كفوف الراحة، وها نحن اليوم نسير بهم إلى لجان التحقيق. ومرة نقدر ونبجل أعمالهم البطولية والقتالية، واليوم ها نحن نعتقد أن من يقوم بذلك هو أحط ما يكون.

ففى حرب لبنان الثانية ربما كان من الممكن القول إن الحرب لم تحقق نجاحاً كبيراً، وهذا قد يبرر إجراء التحقيق فى الأمر.

صحيح أن هذه الحرب لم تكن حرباً فاشلة، ولكن الوضع الاستراتيجى لإسرائيل لم يسمح لها بأى شيء آخر أقل من الحديث عن نصر ساحق تحقق فيها، وكان يجب على الجيش أن يأخذ ذلك بعين الاعتبار.

ولكن عملية "الرصاص المنصهر" كانت نجاحاً باهراً. لقد نجحت هذه العملية فى وقف إطلاق صواريخ القسام التى كانت تستهدف الجنوب. تكبدنا خسائر قليلة، ولكن حتى هذا النجاح لم يُعفِ قادة جيشنا من التعرض للهجوم. فلا سبيل من شن حربٍ على غزة دون المساس بالسكان المدنيين، ومن الواضح أن الجيش الإسرائيلى قام بالكثير لتجنب حدوث ذلك. إننا فى الحقيقة نقول ونعلن لقادتنا: حربكم لم تنته أبداً وكذلك حياتكم استنزفت، ومناصبكم فى خطر، فأى عمل من أجل الدفاع عن إسرائيل لن ينتهى دون عقاب.

إن ضباط الجيش الإسرائيلى وجنوده ليسوا الوحيدين الذين نبصق فى وجوههم عندما نفكر فى مسألة تشكيل لجنة تحقيق. فما الذى نقوله بالضبط لسكان الجنوب..؟. هل نقول لهم إننا نقبل ذلك الزعم بأن إطلاق آلاف صواريخ القسام عليهم ليس جريمة حرب، ولكن العملية التى قمنا بها تعد جريمة حرب..؟!.

يجب على المرء أن يكون أعمى حتى لا يعرف أن العالم يكيل معنا بمكيالين. وهذا لن يغير حقيقة أن العالم أكثر قوة، ولذلك يجب أحياناً أن ننحنى ونلعب لعبة الأخلاق المزدوجة. ولكن أيضاً قد حان الوقت الذى يجب أن نقول فيه إلى متى ستظل الأمور تجرى بهذه الطريقة. إذا كان الضباط الذين قادوا عملية "الرصاص المنصهر" سيدفعون ثمن ذلك من مناصبهم، وحتى لو لم يضحوا بمناصبهم ثمناً لها، ولكن حياتهم تحولت إلى كابوس وقت إجراء لجان التحقيق، فإن ذلك سيكون تقصيراً حقيقياً، وجميعنا سيكون مسؤولاً عن ذلك، وجميعنا سيدفع الثمن خلال الحرب القادمة.

هل تشكيل طاقم الرد الإسرائيلى على تقرير جولدستون هو الحل..؟

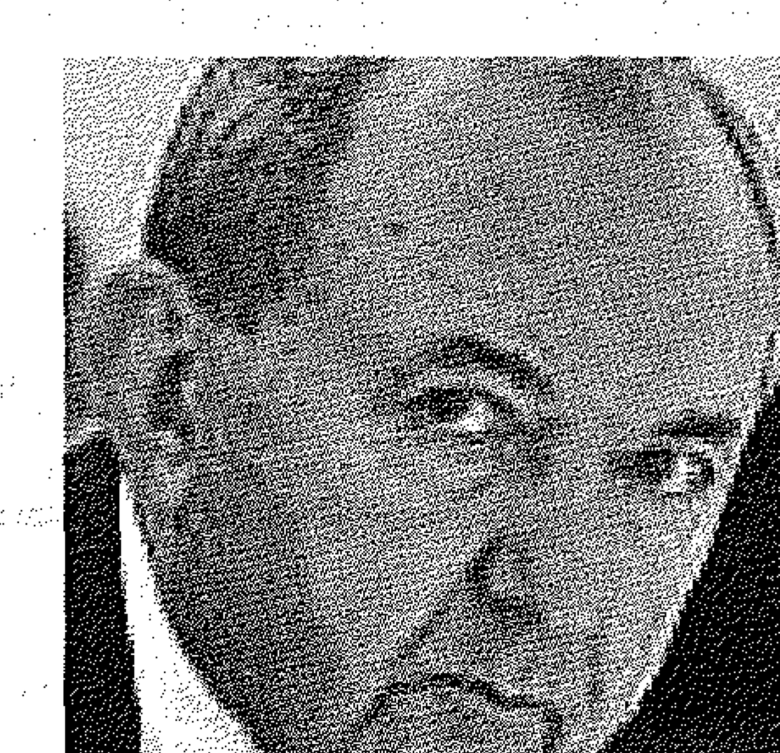
بقلم: دانيئيل أدلسون
يديعوت أحرونوت
٢٧/١٠/٢٠٠٩

نجرى التحقيق أم لا..؟ هذا هو السؤال.
أعلن كل من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع إيهود باراك أمس الأول عن تشكيل طاقم للرد على تقرير جولدستون "يقوم بعرض الإجـراءات التى اتخذتها إسرائيل من أجل دراسة الاتهامات التى تضمنها تقرير جولدستون على العالم". وأكد نتنياهو وباراك أن هذا الطاقم لن يقوم بالتحقيق مع جنود وقادة الجيش الإسرائيلى حول ما قاموا به خلال عملية "الرصاص المنصهر" مثلما طالب بذلك جولدستون فى تقريره، بل سيقوم الطاقم فقط بعرض التحقيقات التى أجراها الجيش الإسرائيلى فى أعقاب العملية.

ما مدى جدوى تشكيل مثل هذا الطاقم..؟ هل سينجح فى منع موجة النقد الدولى الموجهة لإسرائيل أم أن المقصود معالجة العَرَض فقط وليس مكمن الداء..؟. يؤكد المحامى روبى سيفل الخبير فى الشئون الدولية بشكل جازم قائلاً: "إن القيام بذلك لن يحل المشكلة الدولية. فمهمتنا ليست إقناع أنفسنا، ولا إقناع أعدائنا، بل إقناع الدول الصديقة لنا فى العالم، ويجب أن نمنح هذه الدول شرحاً وتفسيراً لما تحقق فيه إسرائيل، ولذلك ليس هناك ما يدعو إلى إجراء تحقيقات دولية، والتحقيق الداخلى للجيش الإسرائيلى أمر لا يكفى لإنجاز ذلك".

ويعتقد الدكتور سيفل قائلاً: "مما يؤسف له أنه بدون تدخل عنصر دولى محايد أو شخصيات إسرائيلية مستقلة فمن غير الممكن إقناع أحد بالأمر، حتى لو كان التحقيق الذى سيجريه الجيش الإسرائيلى محايداً تماماً وغير مرتبط بأحد، فإن ذلك لا يزال يخلف وراءه حالة من الشك خارج إسرائيل، فالجهة التى تحقق فى أمر يخصها دائماً ما تثار الشكوك حولها. مما لا شك فيه أن ذلك سيساعد إذا ما قدمنا حقائق حول عمليات حماس بين أوساط السكان المدنيين، ولكن إذا كنا نرغب فى منح الولايات المتحدة على سبيل المثال توضيحاً وشرحاً كافياً للأسباب وراء معارضة إسرائيل إجراء تحقيق دولى فإن ذلك لا يكفى".

وعلى حد قول الدكتور سيفل فإن إسرائيل يجب أن تتصرف كما فعلت فى أحداث صابرا وشاتيلا. يقول الدكتور سيفل:



"حينذاك شكلنا لجنة مستقلة للتحقيق تمكنت الدول الصديقة من الحصول على النتائج التى توصلت إليها. لدينا منظومة قانونية تتمتع بسمعة طيبة، فلماذا لا نستفيد منها..؟".

* **"لنظهر أننا دولة تهتم بما تفعله"**:

كما تحدثت المحامية عيريت كاهان التى كانت تشغل فى السابق مديرة القسم الدولى فى مكتب المدعى العام قائلة: "ليس واضحاً إلى حد كبير ما سيقوم به هذا الطاقم وما يريدون تحقيقه بالضبط من وراء تشكيله". وعلى حد قولها، فإن دولة إسرائيل كما هو معروف بدأت فى تحقيقات كثيرة قبل خروج تقرير جولدستون، فقط تلك التى تمت على يد الجيش الإسرائيلى. والزعم الذى تواجهه إسرائيل أن الجيش يحقق فى أمر يخصه، ولذلك لن يتسم الأمر بالموضوعية، ولا يمكن الاعتماد عليه.

وتضيف المحامية عيريت كاهان قائلة: "لا يجب أن نكون صادقين على الدوام، بل يجب أيضاً أن نكون عقلاء نتسم بالحكمة. فكل الجيوش فى العالم تجرى التحقيقات فى أمور تخصها.. ولكن يجب أن نأخذ هذه التحقيقات ونضع عليها الرقابة والإشراف من جانب مسؤول إسرائيلى محايد أو رجل قانون معروف يفهم فى القانون الدولى يقوم بدراسة التحقيقات التى أجراها الجيش. ومن الجيد أن يكون لدى الجيش الكثير من المراقبين، ولكن جميعهم من داخل الجيش. يجب أن نظهر أننا دولة ديموقراطية تهتم بما تفعل".

فى مقابل ما أدلى به الخبراء فى القانون الدولى، يرى خبراء فى العلاقات الدولية أهمية بالغة فى تشكيل هذا الطاقم. يقول البروفيسور يوسى شاين رئيس القسم الدبلوماسى بجامعة تل أبيب: "ليس كل أمر يوجب تشكيل لجنة تحقيق رسمية. لقد خرجت دولة إسرائيل فى حرب لها ما يبررها باتفاق الجميع، أما الجدل فإنه يدور حول الشكل الذى تمت به هذه الحرب، والأهداف التى قامت من أجلها، ويجب على الدولة أن تعطى رأيها حول هذه الأمور. هذا فى الأغلب مسألة تتعلق بالجانب الإعلامى والدعائى وليس بماهية الأمر، لذلك فإن تشكيل مثل هذا الطاقم مسألة مهمة، طاقم يعمل ليس انطلاقاً من جلد الذات، بل فى إطار عرض وتقديم الأمور".

ويضيف البروفيسور شاين: "يجب على إسرائيل أن تظهر للعالم أنها تتعامل بجدية مع كل الاتهامات حتى لو كانت غير مقبولة بالنسبة لها. من الجيد دائماً أن تجرى هذه الأمور بصورة منظمة ومدروسة. وقبل أى شيء يجب أن نقدم أنفسنا. فعندما أجرى لقاءات حول العالم يقولون لى: 'إن إسرائيل لا تحقق فى الأمر'. إنهم بشكل عام لا يعرفون أننا سنجرى تحقيقات. إذا كنت لا ترغب فى أن تقوم جهات أخرى بمحاسبتك فعلى الأقل عليك أن تقدم الأمور بالصورة التى ترغب فى تقديمها بها. سيقوم الطاقم بدراسة ما الذى يجعل من دولة إسرائيل دولة إجرامية، ودراسة ما الذى يجعلها دولة صديقة، وهو بالفعل قادر على القيام بذلك ودراسة الحقائق وتوظيفها وعرض الأمور على الآخرين".

العالم ضدنا وعلى حق

بقلم: ياريف أوبنهايمر (*)
هاآرتس ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٩

ريتشارد جولدستون يهودى معاد للسامية؛ الأتراك أصبحوا منذ وقت طويل دولة إسلامية؛ الروس خيبوا الآمال؛ الصينيون مترددون؛ الهنود أخطأوا؛ السويديون والنرويجيون ضدنا دائماً؛ أما الأمريكيون فيمكن أن نتدبر أمورنا بدونهم.

دولة إسرائيل أصبحت مثل سيارة تسير على طريق سريع بسرعة داهمة وعكس الاتجاه. جميع السيارات الآتية أمامنا من وجهة نظر رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو مخطئة، ونحن فقط الذين نسير فى الطريق الصحيح. مازال رئيس الوزراء لم يستوعب حقيقة أنه إذا أراد أن يسير فى الطريق السريع الدولى، فعليه أن يسير فى المسار الصحيح، وأن يقبل المطلب الذى لا هوادة فيه، وهو أن يخطو خطوات لإنهاء النزاع مع الفلسطينيين. إذا لم تقرر حكومة إسرائيل إحداث انعطافة والتوجه إلى طريق السلام والمصالحة، فإن السيارات ستظل تصدمنا كل يوم وجها لوجه وبقوة.

اعتقد نتنياهو فى البداية أن التلفظ بعبارة "دولتين" فى خطاب بار إيلان سيزيل الضغط عن إسرائيل، ويعرض حكومته على أنها ساعية بشوق إلى السلام. حاول رئيس الحكومة ركوب موجة التعاطف المتحفظ، الذى حظى به بعد خطابه، من أجل دفن المسيرة السياسية والاكتفاء بالتصريحات فقط. إن نتنياهو مثل آريئيل شارون فى ولايته الأولى لرئاسة الحكومة، يظن أن الضغط الدولى صداع وسيزول، لأن العالم سيجد فى القريب موضوعات أخرى ينشغل بها، ويدع حكومة إسرائيل وشأنها.

لكن استمرار البناء فى المستعمرات، وعشرات مواقع البناء التى تظهر كالفطر بعد "التجميد"، وعدم المبادرة وجر الأرجل حتى فى موضوع إخلاء البؤر الاستيطانية، كل هذه الأمور تطعن إسرائيل كل يوم وتجعلها حيوانا جريحا نازفا فى الحلبة الدولية. "إسرائيل" ليست كلمة معيبة فى طهران ودمشق فقط، بل أصبحت فى تركيا، وفى معظم الدول الأوروبية، وفى كندا، وفى أجزاء من الولايات المتحدة دولة مكروهة. لقد ضاق العالم ذرعا بالتحرش اليومى الذى يقوم به وزراؤها على شاكلة حى جديد أو بؤرة استيطانية معزولة، فضلا عن عرقلة المسيرة السياسية.

لا يجب التقليل من أهمية الموضوع. فليس الحديث عن منافسة غوغائية بين دول، أو عن عدم قدرة ضباط الجيش الإسرائيلى على الاستجمام فى الخارج. فالحديث فى القرن الواحد والعشرين عن خطر وجودى حقيقى على دولة إسرائيل، التى قد تجد نفسها وحيدة إزاء التهديدات فى المنطقة. العزلة الدولية تعطى محفزا لكارهى إسرائيل الحقيقيين الذين يستطيعون أن يصرخوا "قلنا لكم"، كما تجند لنضالهم أيضا مشجعين كبار يأسوا من السياسة الإسرائيلية.

لن يستطيع المدافعون أو رجال العلاقات العامة أو الساسة تخليص إسرائيل من عزلتها الدولية، الشئ الوحيد الذى يستطيع تخليصها من ذلك هو إجراء حقيقى من حكومة إسرائيل على الصعيد السياسى. عندما شعر شارون بأنه لم يعد يستطيع الوقوف فى وجه الطوفان، وأن مكانة إسرائيل فى خطر، بادر بخطة الانفصال ليبرهن للعالم على أن إسرائيل تسعى للخروج من المناطق (الفلسطينية). والآن يجب على نتنياهو أن يتخذ قرارا حاسما، وأن يبادر إلى إجراء حقيقى قبل أن يصبح الضرر السياسى والأمنى بلا علاج.

إن الاستمرار فى سياسة الاستيطان، والتحرش، وعدم الاستعداد للتعاون مع إدارة أوباما، سيقود دولة إسرائيل إلى الضياع فى الساحة الدولية، ولعل تقرير جولدستون هو مجرد البداية فى هذا السياق.

(*) كاتب المقال أمين سر حركة "السلام الآن".

فى المواجهة القادمة إسرائيل قد تتضرر

بقلم: عاموس هرئيل
هاآرتس ٢٩/١٠/٢٠٠٩

فى ظل العاصفة الشديدة التى تأبى أن تخمد حول تقرير جولستون، تضيع قضية رئيسية ألا وهى تداعيات الوثيقة اللاذعة المعادية لإسرائيل على مساحة المناورة المسموح بها للجيش الإسرائيلى فى المواجهات المستقبلية. وتتسم ردود الفعل الإسرائيلية على الاستنتاجات الواردة فى تقرير لجنة جولدستون بشأن عملية «الرصاص المنصهر» فى قطاع غزة، بقدر كبير من المهانة والغضب: كيف يمكن أن تقف الأمم المتحدة وراء هذه الوثيقة المليئة بالأكاذيب والأخطاء..؟ ولماذا لا يحتوى هذا التقرير على رؤية حول جرائم حركة حماس أو ممارسات الجيوش الغربية فى مواجهات ذات سمات مشابهة، مثلما يحدث فى أفغانستان والعراق والشيشان..؟!.

لكن هناك مسألة لا تقل أهمية تتعلق بالحرب القادمة، فقد حققت إيران وأنصارها، حركة حماس وحزب الله، بواسطة تقرير جولدستون انتصاراً كبيراً، يتجاوز الصعيدين السياسى والإعلامى.

لقد عمل ريتشارد جولدستون، الذى تولى مهمة إجراء التحقيق على أساس أيديولوجى بحت، باعتباره «عميلا» لطهران عن عمد. والمغزى الفعلى لهذا التقرير هو أن إسرائيل وقعت فى الفخ. فالحرب القادمة، فى مواجهة تهديد أخطر من حماس، من شأنها أن تدار من قبل إسرائيل بيدين وقدمين مكبلتين.

كان رئيس الأركان الإسرائيلى جابى أشكنازى قد قال هذا الأسبوع أمام أعضاء لجنة الخارجية والأمن بالكنيست إن حزب الله يمتلك صواريخ يصل مداها ما بين ٣٠٠ و٣٢٥ كم. ثم عاد ورفض اتهام سلوكيات الجيش الإسرائيلى فى غزة. «لست قائداً لجيش من القتلة، واللصوص والمغتصبين» هذا ما قاله أشكنازى بحزم.

تهدف سياسة أشكنازى الصارمة تجاه غزة، بجانب إعلانه عن دعمه للجنود، أيضاً إلى الحيلولة دون تشكيل لجنة تحقيق فى أعقاب تقرير جولدستون. وهذا هو الموقف المعلن للجيش لأن هذا ما قرره رئيس الأركان، لكنه بعيد كل البعد عن الإجماع. كما سبق تحذير أشكنازى والمدعى العام العسكرى العميد أفيحاى مندلبليت قرب نهاية العملية العسكرية فى غزة من أن التردد فى التحقيقات الميدانية والجنائية لن يكون فى صالح إسرائيل. ومثل هذه الأقوال استمع إليها أيضاً المستشار القانونى للحكومة مينى مَزوز من خبراء أكاديميين، وهو ما يؤيد موقف المدعى العام العسكرى، والحاجة إلى إجراء تحقيق إسرائيلى جديد لأحداث غزة لم تختف عقب تقرير جولدستون، وهى لا ترتبط فقط بالمخاطر المتزايدة بسبب الدعاوى القضائية ضد ضباط الجيش الإسرائيلى فى الخارج.

رغم التحفظات الأمريكية الواهنة إلا أن التقرير يعرض إسرائيل على أنها دولة مصابة بالجذام. وفى كل مكان يتم اقتباس استنتاجاته، كما تحظى تدريجيا بالشرعية كأنها وثيقة ملزمة، ولكن التقرير لا يغير من جوهر التهديد الذى ستواجهه إسرائيل فى الجولة القتالية الجديدة، سواء فى غزة أو بالأخص فى لبنان، والتى من المتوقع أن تكون أخطر من حيث قوتها: صواريخ أكبر، دقة أفضل ومدى أكبر بكثير.

تغطى الصواريخ والقذائف التى نشرها حزب الله وحماس كافة أنحاء إسرائيل، «من ديمونة جنوباً وحتى الشمال»، كما يصفون ذلك فى شعبة الاستخبارات بالجيش الإسرائيلى. وفى أى حرب مستقبلية سيضطر الجيش الإسرائيلى للعمل على الجبهة الأمامية، بينما ستتعرض الجبهة الداخلية الإسرائيلية لقصف شديد. ومن أجل وقف إطلاق النار ستكون هناك حاجة لاستخدام قوة كبيرة تمزج بين النيران المكثفة والمناورة (التحركات البرية للقوات).

فى حرب لبنان الثانية وفى عملية «الرصاص المنصهر» منحت إدارة بوش حرية العمل تقريباً لإسرائيل فى كل ما يتعلق باستعمال قوتها العسكرية. وفى أول يوم من الحرب فى لبنان حددت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك كونداليزا رايس لرئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت خطين أحمرين: لا للمساس بالبنى التحتية الاستراتيجية ولا للمساس بالأهداف الموالية لحكومة السنيورة، التى تحظى بدعم واشنطن.

ولكن باستثناء هذه القيود (ورغم أن رئيس الأركان دان حالوتس يزعم أن هذه القيود هى التى منعت إسرائيل من تحقيق النصر فى المعركة)، إلا أن الولايات المتحدة لم تتدخل بصورة كبيرة. وفى عملية «الرصاص المنصهر» كانت أيام بوش معدودة فى البيت الأبيض، وقرر أولمرت إنهاء العملية قبل تنصيب الرئيس الأمريكى الجديد باراك أوباما.

لا تحظى الدول المصابة بالجذام بحرية عمل كهذه. وفى مواجهة من يعتبرون إسرائيل الإبن العاق للمنطقة فمن شأن التدخل الأمريكى أن يكون أسرع. صحيح أن أوباما يستخدم أساليب مشابهة، وفى مقدمتها سياسة «التصفيات

المحددة» (الاغتيالات الجوية) فى أفغانستان، إلا أن وجهة النظر الليبرالية للإدارة الأمريكية، بجانب العلاقة الشائكة بين الرئيس الأمريكى ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، من شأنها أن تملى عليه ردود فعله.

لا يكفى أن يبدى الزعماء والجنرالات ورجال القانون الغربيين، الذين يزورون إسرائيل، تفهماً كبيراً للصعوبات التى تواجهها إسرائيل داخل الغرف المغلقة، وينعون عدم تناسب قوانين الحرب القديمة مع الحرب غير التقليدية فى مواجهة التنظيمات الإرهابية. ومثل هذا التغيير لن يحدث فى غضون شهر - شهرين وبالتأكيد لن يأتى بمبادرة إسرائيلية. وفرصة الموافقة على هذا المطلب الإسرائيلى بتغيير القواعد يشبه فرصة إنسان يوشك على المحاكمة أمام محكمة للقضايا المرورية ويطلب من القضاة أن يتم إلغاء القيود المفروضة على السرعة.

تدرك القيادة السياسية والعسكرية فى إسرائيل جيداً ماهية مباراة الشطرنج التى تلعبها إيران ضدنا. وقد خلقت عملية «الرصاص المنصهر» - ناهيك عن الإنجاز المهم الذى حققته العملية من هدوء متواصل نسبيا لسكان المنطقة الجنوبية - بصورة غير مباشرة ظروفاً أفضل للعدو فى المواجهة المستقبلية.

*** الجولة القادمة:**

كل هذه الأمور مهمة للغاية لأن الجبهات المختلفة، وفى مقدمتها الجبهة الشمالية، من شأنها أن تشتعل فى العام المقبل - سواء كان ذلك رداً على عملية إسرائيلية ضد إيران، أو خطوة إيرانية استباقية لعرقلة ضربة إسرائيلية. هناك أبعاد مضللة للهدوء الأمنى على الحدود مع لبنان، ويجب أن نتعامل معه باعتباره أمراً مؤقتاً، قبل أن تنتهكه المشاكل اللبنانية الداخلية أو الأزمة الإيرانية حول استمرار برنامجها النووى، أو التصعيد الجديد ضد إسرائيل. تكفينا عملية إرهابية واحدة - اختطاف جنود فى الشمال أو هجوم من جانب حزب الله على سائحين إسرائيليين بالخارج - من أجل إشعال فتيل الحرب.

يكاد لا يمر أسبوع إلا ووزير الدفاع إيهود باراك يرسل تهديدات مفادها أن إسرائيل تعتبر الحكومة اللبنانية مسئولة عن أى هجوم من أراضيها. وباتت تهديدات باراك أكثر تركيزاً فى ضوء الاتفاق حول انضمام حزب الله للائتلاف الحكومى اللبنانى، ولكن القيود التى حددتها رايس لأولمرت من شأنها أن تحظى بالشرعية مجدداً من جانب أوباما، وفى أعقاب تقرير جولدستون.

ولكن، هل يمكن فرض معركة قصيرة دون المساس بالبنى التحتية اللبنانية..؟ حسب مقال الكاتب الإسرائيلى ناحوم برنياع فى صحيفة «يديعوت أحرونوت» فإن نتنياهو قد بلور بالفعل استنتاجات من تقرير جولدستون: حروب قصيرة فقط، تنتهى قبل أن يتمكن العالم من الاستيقاظ. وهذه نظرية منظمة، وضعها بصورة خاصة رئيس شعبة التخطيط (والطيار المقاتل) فى هيئة الأركان، اللواء أمير آشل، تبدو من خلالها كلمة «قصيرة» كود لكلمة «جوية»، خاصة أن المناورة البرية تستغرق وقتاً أطول من القصف الجوى لبيروت، ولكن عند لحظة الصفر ستواجه إسرائيل مشكلة عويصة: هل يجب توجيه ضربة مكثفة للقضاء على الخطر، رغم الضرر الدولى المتوقع فى أعقابها..؟

*** دعم شائك:**

كانت غزة محطة مؤقتة على المسار القصير بين لبنان ولاهاى. ويعترفون فى قيادة وزارة الدفاع اليوم بما تم نفيه علانية قبل عشرة أشهر. فقد أصبحت مشاعر الرأى العام الإسرائيلى تجاه سقوط جنود فى المعركة هى أساس الاعتبارات التى تحرك القيادة السياسية عشية الخروج لعملية عسكرية فى قطاع غزة. والاعتقاد السائد هو أن الكثير من القتلى فى صفوف الجيش الإسرائيلى سيؤدى إلى ضغط جماهيرى لوقف القتال مما يصعب عرض العملية باعتبارها إنجاز عشية انتخابات الكنيست.

أدركت هيئة الأركان ماذا ينتظر منها الساسة وعملت من هذا المنطلق: قوة كبيرة وتدمير هائل بهدف الحفاظ على حياة جنودنا. هنا أيضاً تم تطبيق نظرية شفوية تنص على إلحاق أقل المخاطر بحياة المقاتلين، وعلى كفة الميزان الأخرى الحيلولة دون المساس بحياة مواطنى العدو.

يظهر أشكنازى أكثر صرامة وقوة فى تعامله مع مرؤوسيه، كما يتسم بالحذر والانضباط فيما يتعلق باستخدام القوة العسكرية، ولكن رقابة هيئة الأركان كانت بعيدة عن الكمال، وتركت أموراً كثيرة لرؤية القادة فى الميدان. وقال ضابط كبير شارك فى العملية: «إذا كانوا جميعاً مثل هارتسى (هارتسى هاليفى قائد لواء المظليين) لانتهى الأمر بصورة أفضل بكثير. ولكن ما العمل حيث لم يعمل هارتسى فى كل منطقة، وهو ما اتضح فى النشاط العسكرى، وكذلك فى التحقيقات التى أعقبته».

لم يسارع الجيش الإسرائيلى للتحقيق فى الأحداث الاستثنائية التى وقعت خلال العملية، أو لاتخاذ خطوات ضد المسئولين عنها، وتم الرد بعدوانية على الشهادات التى تخالف الخط الرسمى (شهادات الجنود أعضاء حركة «محطمو الصمت» اليسارية الإسرائيلية) أو تخالف التحقيقات الخاطفة التى أجرتها شرطة التحقيقات العسكرية (قضية معهد رابين العسكرى).

صحيح أن تقرير جولدستون ملىء بالافتراءات، إلا أن إسرائيل تجد صعوبة فى نفى أحد المزاعم الرئيسية للجنة ومفاده أن الجيش الإسرائيلى لم يحقق كما ينبغى فى العملية.

وتدور حالياً الجولة الجديدة فى هذه المعركة الطويلة، فى صورة الجدل حول ما إذا كان هناك مجال لإجراء تحقيقات داخلية جديدة فى أعقاب التقرير أم لا. وكان المدعى العام العسكرى العميد أفيحاى مندلبليت قد قال هذا الأسبوع فى مقابلة مع صحيفة "هاآرتس" إنه أصدر أوامره لشرطة التحقيقات العسكرية بإجراء المزيد من التحقيقات، فى أعقاب اتهامات محددة طرحها جولدستون.

هناك شك فى أن تكون هذه الأمور كافية لصد الضغوط الدولية. ولكن محور "أشكنازى - باراك" يحول دون إجراء خطوة أوسع. والكلمة الرئيسية فى مزاعم رئيس الأركان ووزير الدفاع هى "الدعم"، ولكن يظهر التساؤل هنا عن كيفية منح الدعم فى الحالات التى تكون فيها الحقيقة واضحة للعيان. يجب منح الدعم لـ ٩٠٪ من القادة والجنود الذين حاربوا فى غزة بطهارة، وعملوا هناك بموجب معايير مهنية. لا مبرر لمنح الدعم لمن هدم، حسب الشبهات، عشرات المنازل فى آخر أيام العملية، إذا اتضح أن هذه كانت حملة عقابية وليست بهدف الحفاظ على أمن القوات.

يعتبر البروفيسور موشيه هلبرتل فيلسوفاً، وأحد واضعى وثيقة "روح الجيش الإسرائيلى"، وهى ميثاق الشرف العسكرى. وفى مقال رائع نشره قبل أسبوع فى مجلة "نيو ريبابليك" الأمريكية فند معظم الاتهامات الواردة فى تقرير جولدستون الواحدة تلو الأخرى.

وكتب يقول إن اللجنة الأممية أبدت عدم تفهم لطبيعة المواجهة التى دارت فى قطاع غزة. ورفض كل المزاعم بشأن قصف حفل تخريج أفراد شرطة حماس فى بداية العملية، وبرر قيام الجيش الإسرائيلى بالرد بإطلاق قذائف الهاون فى بعض الأحيان، واتهم جولدستون بمحاولة حياكة "لائحة اتهام عامة ضد إسرائيل فى محاولة لإظهارها كدولة وحشية".

ومع ذلك، كتب يقول إنه من المهم أن ترد إسرائيل على التقرير بعرض المبادئ التى عملت بموجبها فى غزة، وبالتالى تكشف النقاب عن الآراء المسبقة التى حركت اللجنة، وهو يقول: «لا يكفى إدانة التقرير. يجب إجراء تحقيق مستقل للاتهامات المحددة.. وبالتالى، تستطيع إسرائيل ترسيخ شرعية لحقها فى الدفاع عن نفسها فى الجولة القادمة».

تقرير قبيح

بقلم: يسرائيل هرئيل
هاآرتس ٢٩/ ١٠/ ٢٠٠٩

لا تزال الغارة مستمرة بعد تقرير جولدستون، حيث سقط صاروخ جديد على إسرائيل صادر عن منظمة أمنستى (منظمة العفو الدولية) مليئ بالأكاذيب، التى تُرصد فى أغلب الأحيان دون تحر للحقائق، وهذا يؤدى لتقويض وضع إسرائيل الأخلاقى فى نظر نفسها وأنظار العالم.

بعدما فشلت المحاولات المسلحة للنيل من دافع المواطنين الإسرائيليين لإقامة دولة يهودية، تتركز الجهود مؤخرا من أجل النيل من طبيعة الحياة فى الدولة وتكريه المواطنين فى هذه الطبيعة وزعزعة إحساسهم بالعدالة الصهيونية، فلا يكفى أننا جئنا من بعيد واستولينا على أراضى الفلسطينيين، وإنما أيضا بعد أن طردنا أغلبهم نواصل ارتكاب جرائم الحرب (فى غزة) أو نقوم بتجفيف آبارهم (بل إن سهى عرفات قالت نسمم) فى يهودا والسامرة (الضفة الغربية).. وللأسف ينضم إلى هذه الحرب النفسية عدد من اليهود الذين يتقاضون رواتب من حكومات أجنبية ومنظمات مثل أمنستى، حيث يشاركون فى دفع عجلة الدعاية المعادية لإسرائيل.

ففى مجال المياه مثلا، يتم ضخ المياه لأغلب المستعمرات من داخل الخط الأخضر، وليس كزعم المنظمة، من آبار فى يهودا والسامرة خاصة بالفلسطينيين.. وأن الفلسطينيين لا يكفيهم سبعين لترا يوميا للفرد، فى حين أنه طبقا لما تم التوقيع عليه فى اتفاقية أوسلو، من حقهم الحصول على ٢٣,٦ مليون متر مكعب فقط سنويا، بينما يستخرجون فعليا وبموافقة من إسرائيل ٧٠ مليون متر مكعب، كذلك تقوم الإدارة المدنية بتوفير المياه بحصة أكبر مما حددته اتفاقيات أوسلو للقرى التى تعانى فعلا من النقص.

وهناك سؤال رئيسى لم تسأله أمنستى لنفسها: لماذا لا تقوم إسرائيل بمنع ذلك الضخ الوحشى للمياه المتناقض مع اتفاق أوسلو، والذى يؤدى إلى تفريغ وتلويث المياه الجوفية فى منطقة الجبل..؟ ثم أين اختفت مئات الملايين من الدولارات التى تدفقت على السلطة الفلسطينية من أجل إقامة منظومة مياه موفرة ومرشدة..؟ أين أموال البنك الدولى ومنظمات الإغاثة المخصصة لإنشاء شبكة صرف صحى تحول دون تلوث البيئة وتسرب مياه المجارى إلى المياه الجوفية..؟.

كذبة أخرى من منظمة أمنستي: يقول التقرير إن الزراعة مزدهرة لدى اليهود بينما تعانى حقول الفلسطينيين من الجفاف. الحقيقة أنه كانت هناك زراعة يهودية مزدهرة فى جوش قَطيف فقط (فى قطاع غزة)، فقد كان الإنتاج هناك يمثل رقما قياسيا وفّر للعاملين فرص عمل كثيرة ودخل

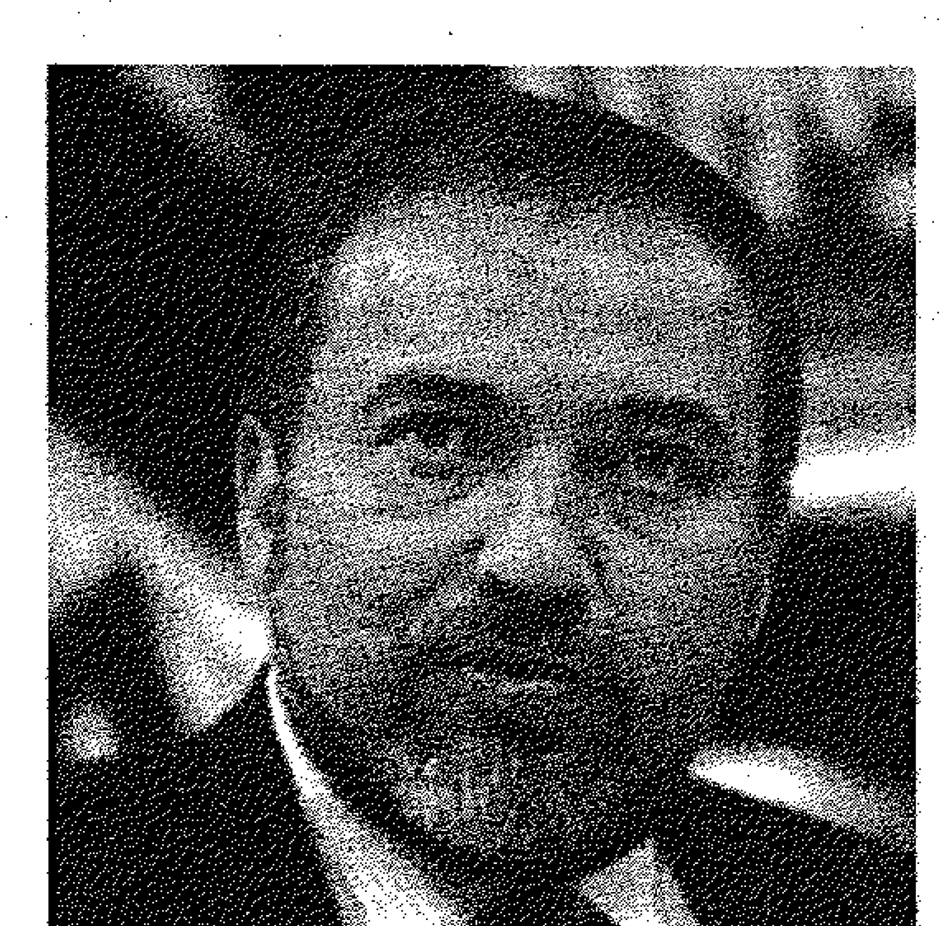
مرتفع، إلى أن قضى عليها سيف الإزالة (خطة فك الارتباط). أما الآن فأغلب اليهود في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) يعملون باليومية: في الصباح يتنقلون إلى المدينة للعمل وفي المساء يعودون للمبيت، ومن أسباب ذلك أن يهودا والسامرة مقطعة الأوصال بالجبال والهضاب وليس بها - باستثناء بعض اليهود والعرب القليلين الذين يعملون بالزراعة في خور الأردن - زراعة تدر دخلا بالمعنى التقليدي.

هذه الحقائق معروفة بالطبع للإسرائيليين الذين يعملون كباحثين لدى تلك المنظمات، ولكن على ما يبدو أن الغاية لديهم (المال) تبرر الوسيلة.

ليبرمان: "الأغلبية التي تتسم بالأخلاق في الأمم المتحدة أيدت إسرائيل"

بقلم: إيتسيك وولف
المصدر: موقع نيوز وان الإخباري
٢٠٠٩/١١/٦

أعرب وزير الخارجية أفيجدور ليبرمان عن رضائه بعد أن أيدت ١٨ دولة موقف إسرائيل بمعارضة تقرير جولدستون في التصويت عليه في الجمعية العامة للأمم المتحدة (*) مقابل ١١٤ دولة أيدت ما جاء في التقرير، بينما امتنعت ٤٤ دولة عن التصويت (وتغيبت ١٦ دولة).



وأضاف ليبرمان قائلا: «نحن راضون بصفة عامة عن حقيقة أن ١٨ دولة تشكل أغلبية أخلاقية أيدت موقف إسرائيل وامتنعت ٤٤ دولة عن التصويت.. ولعل الأمر الهام أن من بين الثماني عشرة دولة دولاً من الصف الأول في العالم الغربي الديموقراطي».

وعلى حد قول ليبرمان، فإنه كان يعتقد في بداية الأمر أنه ليست هناك أي إمكانية للتغلب على الأغلبية الآلية الموجودة في الأمم المتحدة ضد إسرائيل، والتي تشمل الدول العربية ودول عدم الانحياز، ولكن العمل الدبلوماسي الذي قامت به إسرائيل عشية الاقتراع في الجمعية العامة للأمم المتحدة حقق النتائج المرجوة.

(*) جاء في مقدمة معارضي القرار الولايات المتحدة وإسرائيل وبولندا وكندا والتشيك وغانا وألمانيا والمجر وإيطاليا وناورو وجزر مارشال وماكرونيزيا وهولندا ونيبال وبنما وسلوفاكيا ومقدونيا وأوكرانيا. وقد سبق التصويت يومان من النقاش العام شارك فيه ٤٣ مندوباً، بينهم من كان يمثل كتلاً كاملة مثل الاتحاد الأوروبي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومجموعة الـ٧٧ وكتلة عدم الانحياز.

الولايات المتحدة غابت عن النقاش، فيما سعت المجموعة الأوروبية وأصدقاؤها إلى تغيير مشروع القرار العربي بحيث يدعو إلى الترحيب بتقرير جولدستون بدلاً من التصديق عليه وتفعيل توصياته. لكن المجموعة العربية تمسكت بالنص بحرفيته رغم النواقص التي تضمنها بشأن المطالبة بإجراء تحقيق فلسطيني في مقابل آخر إسرائيلي «نزيه وموضع ثقة».

يذكر أن القرار الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة يشمل ستة بنود:

١- تؤيد (الجمعية العامة) تقرير مجلس حقوق الإنسان عن أعمال دورته الاستثنائية الثانية عشرة التي عقدت يومي ١٥ و١٦ أكتوبر ٢٠٠٩.

٢- تطلب إلى الأمين العام أن يحيل تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة إلى مجلس الأمن.

٣- تطلب إلى حكومة إسرائيل أن تتخذ كل الخطوات الملائمة، في غضون ثلاثة أشهر، لإجراء تحقيقات مستقلة، ذات مصداقية ومتوافقة مع المعايير الدولية، في الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي أوردتها بعثة تقصي الحقائق في تقريرها بهدف ضمان المساءلة والعدالة.

٤- تحث، تماشياً مع توصية بعثة تقصي الحقائق، على أن يجري الجانب الفلسطيني، في غضون ثلاثة أشهر، تحقيقات مستقلة وذات مصداقية ومتوافقة مع المعايير الدولية في الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي أوردتها بعثة تقصي الحقائق في تقريرها بهدف ضمان المساءلة والعدالة.

٥- توصي حكومة سويسرا، بصفتها الحكومة الوديعة لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، بأن تتخذ الخطوات اللازمة في أقرب وقت ممكن ليُعقد من جديد مؤتمر للأطراف المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة بشأن تدابير تنفيذ الاتفاقية في الأراضي (الفلسطينية المحتلة)، بما فيها القدس الشرقية، وكفالة احترامها وفقاً للمادة (١) المشتركة.

٦- تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في غضون ثلاثة أشهر، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، بهدف النظر في اتخاذ إجراءات أخرى، إذا لزم الأمر، من أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية، بما فيها مجلس الأمن.

"عدالة" تطالب بتطبيق توصيات لجنة جولدستون فيما يتعلق بحرية التعبير

بقلم: جاكي خوري
هاآرتس ٨/ ١١/ ٢٠٠٩

طالب المركز القانونى لحقوق الأقلية العربية فى إسرائيل «عدالة» نهاية الأسبوع الماضى الحكومة بتطبيق توصيات لجنة جولدستون فيما يتعلق بمسألة حرية التعبير. وفى خطاب تم إرساله إلى كل من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، والمستشار القانونى للحكومة مينى مَزوز، ووزير العدل يعقوف نئمان، طالبت منظمة «عدالة» بعدم التردد فى تطبيق توصيات لجنة جولدستون بشأن معاملة المتظاهرين والمعارضين للعملية العسكرية على غزة.

يتطرق الخطاب، الذى صاغته المحامية عبير بكر، إلى فقرات من تقرير جولدستون تتعلق بتعامل سلطات فرض القانون فى إسرائيل وردود أفعالها تجاه مواطنى وسكان إسرائيل، وخصوصاً العرب، الذين عارضوا العملية العسكرية على غزة ونظموا مسيرات احتجاجية فى أماكن متفرقة من الدولة. وكانت اللجنة قد أوصت فى تقريرها النهائى حكومة إسرائيل بوقف أى عمل يقيد من حرية التعبير المكفولة للمجتمع المدنى وعموم الجمهور الذى عارض سياسة الحكومة والجيش خلال العملية العسكرية فى غزة.

وفى المقابل، دعت الحكومة الإسرائيلية أيضاً إلى تشكيل لجنة تحقيق مستقلة وعلنية تكون مهمتها فحص ما إذا كان تعامل سلطات فرض القانون مع معارضى الهجوم العسكرى، كان تعاملاً ظالماً سواء من حيث لوائح الاتهام التى تم تقديمها ضد معارضى الهجوم أو فيما يتعلق بفترات الاعتقال التى فُرضت عليهم.

وأضافت المحامية عبير بكر أنه يتبين من البيانات التى أرسلتها منظمة عدالة للجنة إلى جانب بيانات أخرى، أن لجنة جولدستون قد أكدت أن «تعامل سلطات فرض القانون فى إسرائيل - الشرطة، والنيابة العامة، وجهاز الأمن العام (الشاباك) والمحاكم - مع المتظاهرين كان خطيراً للغاية وغير قانونى يخالف كافة المعايير القانونية العادلة، فقد جعلت من الاعتقال أسلوباً سهلاً وسريعاً لقمع احتجاج المعارضين للهجوم العسكرى».

الخوف من تشكيل لجنة تحقيق أخرى فى عملية "الرصاص المنصهر"

بقلم: باراك رافيد
هاآرتس ٨/ ١١/ ٢٠٠٩

يستعدون فى إسرائيل لمواصلة الكفاح ضد تقرير جولدستون، والمرحلة القادمة ستكون إحباط اتخاذ قرار فى هذا الشأن خلال النقاش الذى سيُجرى فى مجلس الأمن فى الأسابيع القليلة القادمة، وستعمل إسرائيل مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا كى تضمن استخدام حق الفيتو ضد أى مشروع قرار يُطرح من جانب الدول العربية.

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد تبنت ليلة الجمعة الماضى (٦ نوفمبر) تقرير جولدستون، بأغلبية ١١٤ ضد ١٨ دولة، فيما امتنعت ٤٤ دولة عن التصويت. وقضى قرار الجمعية العامة بأن يُنقل النقاش فى التقرير إلى مجلس الأمن الدولى. وفى نهاية الأسبوع، قال الأمين العام للأمم المتحدة، بان كى مون، إنه سيرفع تقرير جولدستون قريبا للبحث فى مجلس الأمن.

ورفضت إسرائيل قرار الجمعية العامة الذى طالب إسرائيل والفلسطينيين بالتحقيق فى الادعاءات التى تظهر فى التقرير بالنسبة لارتكاب جرائم حرب، ورفع استنتاجاتهم إلى الأمين العام للأمم المتحدة فى غضون ثلاثة أشهر. وحسب القرار، سيحدد الأمين العام للأمم المتحدة ما إذا كانت الاستنتاجات كافية أم أن ثمة حاجة لعمل آخر تقوم به مؤسسات الأمم المتحدة.

وجاء فى بيان أصدرته وزارة الخارجية الإسرائيلية: "كل صلة بين القرار والواقع الذى تتصدى له إسرائيل، صدفة بالتأكيد. الجيش الإسرائيلى أظهر أثناء عملية الرصاص المنصهر مقاييس قتالية وأخلاقية أعلى من كل المبادرين بهذا القرار". وقال المسئولون فى وزارة الخارجية إنه ليس للقرار أغلبية أخلاقية بسبب العدد الكبير للدول التى صوتت ضده أو امتنعت، ولكن فحص نتائج التصويت يظهر واقعا مغايرا بعض الشئ. فالدول التى عارضت كانت المؤيدة الدائمة لإسرائيل، بما فيها الولايات المتحدة وألمانيا وإيطاليا وعدد من دول أوروبا الشرقية.

وكانت بنما هى الدولة الاستثنائية الوحيدة بين المعارضين، وذلك لكونها تنتمى إلى مجموعة دول عدم الانحياز، غير

أن هذا التحول فى موقفها جاء ضمن أمور أخرى نتيجة لقاء عُقد قبل نحو أسبوعين بين رئيس بنما ورئيس الوزراء السابق إيهود أولمرت. أما الدول البارزة فى الولايات المتحدة اللاتينية- التى يحاول وزير الخارجية أفيجدور ليبرمان تعزيز العلاقات معها- مثل الأرجنتين، والبرازيل، والإكوادور وبيرو، فقد صوتت لصالح القرار. كما أن روسيا البيضاء، التى يقيم ليبرمان مع رئيسها الطاغية لوكشينكو علاقات قوية، فقد صوتت لصالح تبنى التقرير، كما أن كازاخستان وصربيا، اللتان زارهما ليبرمان، صوتتا ضد إسرائيل.

ومع أن التقرير سيُرفع للبحث فى مجلس الأمن، إلا أن هناك تأييد قليل جدا من جانب أعضاء المجلس لاتخاذ خطوات عملية بشأنه. وبالنسبة للولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا- من الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن- فإنها تعارض مجرد طرح التقرير للمناقشة فى مجلس الأمن. أما روسيا والصين فتميلان أيضا إلى معارضة اتخاذ قرار.

وتشير التقديرات فى إسرائيل إلى أن النقاش فى مجلس الأمن كفيل بأن ينتهى دون قرار ملزم. ومع ذلك، فإن مسألة إجراء التحقيق الذاتى فى غضون ثلاثة أشهر أكثر مدعاة للقلق، لأنه إذا لم ترفع إسرائيل إلى الأمين العام للأمم المتحدة نتائج مرضية، فمن شأنه أن يأمر بتشكيل لجنة أخرى من الأمم المتحدة للتحقيق فى عملية "الرصاص المنصهر" أو طلب فتوى استشارية من محكمة العدل الدولية فى لاهاى.

*** عدالة: "يجب التحقيق فى تعامل السلطات مع المتظاهرين فى إسرائيل":**

فى غضون ذلك، طالب مركز "عدالة" القانونى بتطبيق التوصيات التى اشتمل عليها تقرير جولدستون بشأن التحقيق فى تعامل سلطات فرض القانون مع المواطنين الإسرائيليين الذين عارضوا العملية. وجاء فى خطاب بعثت به مديرة المركز، المحامية عبير بكر، إلى رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، والمستشار القانونى للحكومة، مينى مَزوز، ووزير العدل يعقوف نئمان، أن التقرير أوصى إسرائيل بالكف عن كل النشاطات التى تهدف لتقييد حرية التعبير للجمهور الذى يعارض سياسات الحكومة. وكتبت بكر فى خطابها أنه يتبين من الشهادات التى جمعتها المنظمة، والشكاوى التى وصلت إليها، والمعلومات التى تبثها وسائل الإعلام أن "سلطات فرض القانون- الشرطة، والنيابة العامة، وجهاز الأمن العام (الشاباك) والمحاكم- تعاملت مع المتظاهرين بشكل خطير وغير قانونى يشذ عن كل المعايير المقبولة، وجعلت من الاعتقال أسلوب سريع لقمع احتجاج المعارضين للهجوم العسكرى على غزة".

◆ ترجمات عبرية ◆

٢

معركة تهويد القدس

بركان نشط

افتتاحية هاآرتس
٢٦/١٠/٢٠٠٩

انتهت بهدوء، للوهلة الأولى، الاشتباكات بين قاذفى الحجارة وساكبى الزيت من الفلسطينيين فى المسجد الأقصى ورجال الشرطة الذين اقتحموا ساحته. «فقط» ثلاثة أفراد من الشرطة أصيبوا بجراح طفيفة. مقارنة بأحداث سابقة وقعت فى المسجد، وطبقاً للمعيار القائل، بأن عدد المصابين هو ما يحدد خطورة الحدث، فإن الأمر يتعلق بشبه روتين. لكن هذا الروتين تحديداً يدل على أن المسجد الأقصى يتحرك كبركان نشط، لا أحد يعرف متى ستثور ثورته الكبرى القادمة، ومن شأن تعامل الحكومة الإسرائيلية مع هذه الأحداث وكأنها ساحة تنافس أخرى عادية بينها وبين الفلسطينيين- من شأنه طبقاً لذلك أن يؤدى إلى ثورة عنيفة تشعل الشرق الأوسط بأسره.

الخوف الفلسطينى، والعربى والإسلامى مما يوصف بأنه «تهويد القدس»، أو استيلاء يهودى على المسجد الأقصى، ليس مبالغاً فيه. فقد اتضح أن الحفريات الأثرية، وبناء أحياء يهودية وتسكين يهود حول البلدة القديمة وبداخلها، وسياسة شراء الأراضى، والإعلان عن حدائق عامة كمرحلة نحو تحويلها إلى مجمعات سكنية يهودية، اتضح أنها جزء من سياسة الحكومة الإسرائيلية.

ولكن فى حين يدور النضال ضد البناء وتسكين شقق فى القدس الشرقية كمبارزة دبلوماسية بين إسرائيل والإدارة الأمريكية، فإن النضال حول المسجد الأقصى يدور فى الشارع. هذا نضال يرى فيه إسرائيليون أنفسهم إلى جانب إخوتهم فى العقيدة فى العالم كله مسئولين عن أقدس مكان إسلامى. الخلافات السياسية بين الفلسطينيين والدول العربية تتلاشى أمام النضال الدينى، وقد تم الإيضاح لإسرائيل بما لا يدع مجالاً للشك بأن الدول الصديقة أيضاً مثل الأردن أو مصر لن تستطيع الوقوف موقف المتفرج فيما العالم الإسلامى كله ثائر.

تقع الشرطة الإسرائيلية، باعتبارها منوطة بإدارة الزيارات للمسجد الأقصى وبأمن الزائرين، بين المطرقة والسندان. بين حكومة ترى فى تعزيز القبضة اليهودية على المسجد الأقصى وحوله هدفاً سياسياً، وبين الفلسطينيين الذين يعتبرون أنفسهم سوراً منيعاً فى وجه التطلعات الإسرائيلية، لكن الشرطة، بسبب دورها الحساس للغاية، ملزمة بإبداء قدر أكبر من الفهم، والتسامح والتروى. لن يقاس نجاحها باستعراض مظهرى لقوتها، وإنما بقدرتها على التحدث والوصول إلى توافقات مع الجانب المسلم لمنع حدوث ثورة.

الدمج هو الحل

بقلم: موشيه آرنس
هاآرتس
٢٠٠٩/١٠/٢٧

إن الاضطرابات التى وقعت مؤخرا فى جبل الهيكل (الحرم القدسي) هى ثمار لتحريض الحركة الإسلامية، الأمر الذى يلزمنا بتوجيه الاهتمام مرة أخرى إلى الطائفة العربية فى إسرائيل، ويجب أن نعود عدة مرات ونقول إن التحدى الكبير للغاية الذى يواجه إسرائيل هو دمج المواطنين العرب فى المجتمع الإسرائيلى، وخلق جو يتمتع فيه مواطنو إسرائيل العرب ليس فقط بالحقوق المتساوية، ولكن أيضا بالفرص المتساوية والتوزيع المتساوى للواجبات، وبعبارة أخرى أهمية إشعارهم بأن إسرائيل هى وطنهم.

يجب أن تكون هذه المهمة على رأس جدول أعمال الحكومة ويجب أن نحذر المرة تلو الأخرى من أن التنكر الذى يشعر به أفراد الطائفة العربية من جانب الدولة التى يعيشون فيها يشكل خطرا لكل من يعنيهم الأمر. وهناك سببان لهذا الإهمال المتواصل من جانب حكومات إسرائيل: أولا، القانون غير المكتوب، والذى تطبقه السلطات الإسرائيلية، وهو أن نقوم أولا بفعل الأمور الملحة، وبعد ذلك الأمور الهامة، وبالتالى ربما يكون من المهم رسم سياسة لدمج المواطنين العرب فى المجتمع، ولكن مقارنة بمجموعة المشاكل التى تعانى منها الحكومة، فإن هذا الأمر لا يبدو ملحا.. ثانيا، يسود انطباع خاطئ، وهو أنه فى اللحظة التى تتوصل فيها إسرائيل إلى اتفاق مع الفلسطينيين سوف تحل مشكلة عرب إسرائيل من تلقاء نفسها، ولكن هذا لن يحدث من تلقاء نفسه، وليس هناك أى قانون فى الدولة يربط بين هذا وذاك. بل بالعكس، حيث يبدو أنه عندما يتم التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين، فإن دمج مواطنى إسرائيل العرب سيكون أصعب مما هو عليه الآن.

يرى الكثير من مواطنى إسرائيل العرب أنهم حقا يعيشون فى مجتمع ديموقراطى تسود فيه إمكانات كبيرة لكسب الثقافة، وأن إسرائيل يسود فيها مبدأ سيادة القانون، وتتمتع فيه المرأة بالحقوق المتساوية، ولكن هناك حركة عربية لا تشاركهم هذا الشعور، حركة لا تسعى إلى تحقيق المساواة فى الدولة وهدفها الهدم فقط، إنها الحركة الإسلامية التى تساهم بدرجة كبيرة فى التحريض ونشر الكراهية لإسرائيل ولمواطنيها اليهود، وفى كثير من الأحيان يؤدى هذا التحريض إلى موجة من الاضطرابات مثل تلك التى وقعت مؤخرا فى القدس.

ففى كل عام تعقد الحركة مؤتمرا كبيرا فى أم الفحم تحت عنوان «الأقصى فى خطر»، ويحضر هذا المؤتمر عشرات الآلاف بدعوى كاذبة، وهى أن إسرائيل تنوى تدنيس هذا المكان الإسلامى المقدس، وتدعو الحركة جميع المسلمين للتحرك ضد تدنيس الأقصى. ورغم حقيقة أن إسرائيل تحافظ على حرية العبادة فى جميع الأماكن المقدسة فيها لا تقبل الجدل، إلا أن كذب الحركة الإسلامية يسود وهناك كثيرون يصدقونه.

ويجب على الحكومة عندما تسعى إلى دمج المواطنين العرب فى المجتمع أن تفرق بين من يحافظون على القانون والذين يسعون ضد استقرار الدولة، حيث إن الحركة الإسلامية تحاول تقويض هذا الاستقرار، ونحن نعرف أن معظم المواطنين العرب الذين شاركوا أو خططوا للمشاركة فى الأعمال الإرهابية، كانوا أعضاء فى الحركة الإسلامية وخريجى المؤسسات التابعة لها، حيث إن هذه الحركة تدعو إلى التمرد، وتدعو إلى الانتفاضة ضد النظام والتمرد شيء غير مشروع، ولذلك يجب تحريم هذه الحركة، ومثل هذه الخطوة سوف تبعد الخطر المتزايد، بل وتبعث برسالة واضحة إلى مواطنى إسرائيل العرب مفادها أن احترام القانون ومؤسسات الدولة عنصر حيوى فى عملية الاندماج فى المجتمع الإسرائيلى.

استقالة أحد أعضاء مجلس بلدية القدس احتجاجاً على هدم المنازل

المصدر: www.walla.co.il
٢٨/١٠/٢٠٠٩
بقلم: هيئة تحرير الموقع

أعلن اليوم الأربعاء د. ميئير مرجليت عضو مجلس بلدية القدس عن كتلة ميريتس، استقالته من مجلس البلدية والائتلاف، وذلك احتجاجاً على عمليات الهدم التى تمت أمس لخمسة منازل فى القدس. وصرح مرجليت بأن عمليات الهدم شردت ٢٦ شخصاً من بينهم ما يزيد على عشرة أطفال وجعلتهم بلا مأوى.



وقد أعلن مرجليت عن استقالته فى الخطاب الذى بعث به لرئيس المدينة نير بركات وجاء فيه: «لن أكون عضواً فى مجلس بلدية يقوم بهدم منازل الأبرياء الذى اضطروا لإيجاد مأوى لأسرهم وبناء منازلهم بشكل غير قانونى، وذلك بعد رفض البلدية منحهم تصاريح بناء. لا يمكننى أن أكون شريكاً فى هذه السياسية الإجرامية، لن أكون شريكاً فى سفك دماء هؤلاء الأبرياء. أشعر بالأسف تجاه القدس لأنها لم تحظ برئيس مدينة عادل فى الوقت الذى أصبح الوضع فيها على وشك الانفجار».

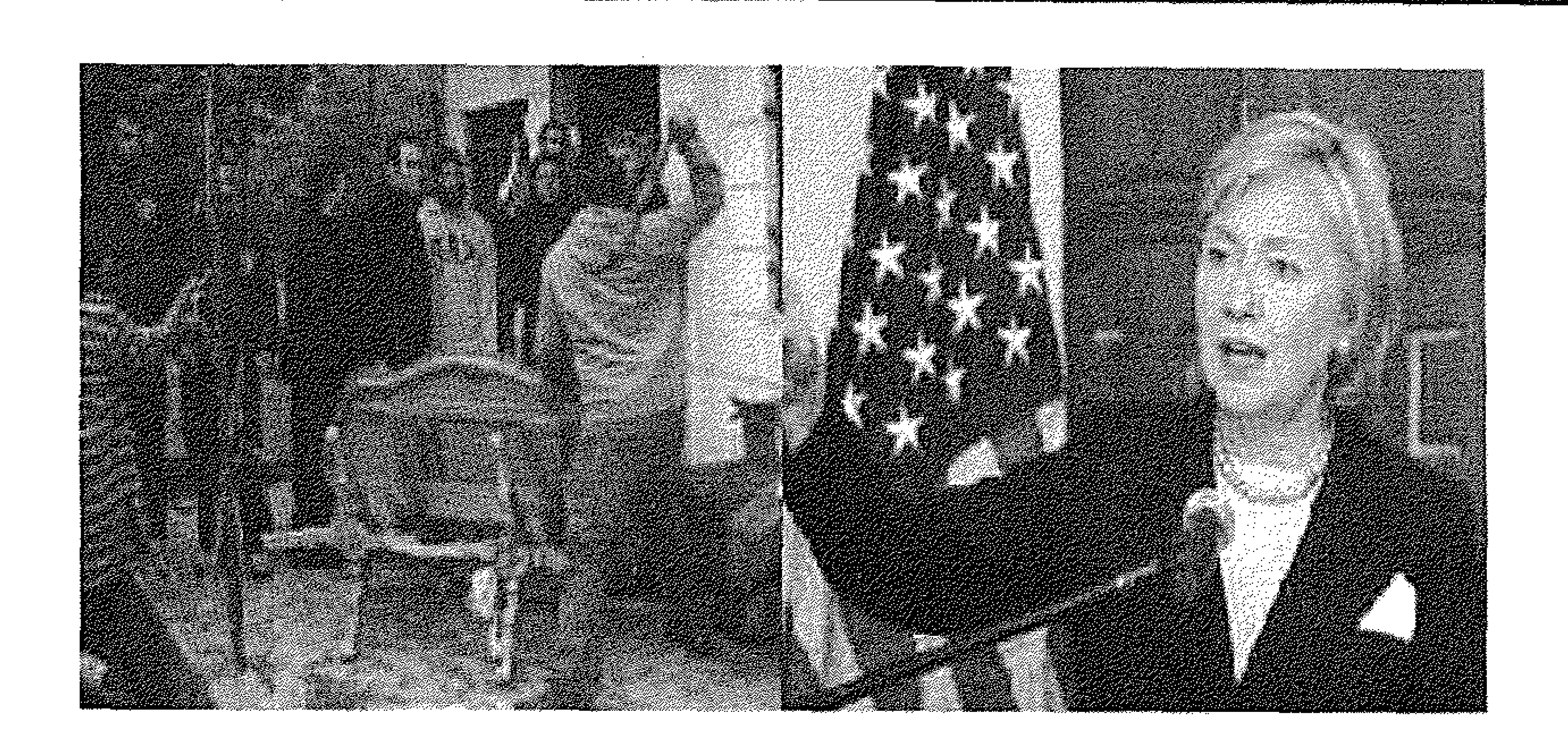
وأشار مرجليت إلى أن بلدية القدس هدمت العام الماضى ما يزيد على ٦٠ منزلاً فى القدس الشرقية بزعم أن هذه المنازل أقيمت بشكل غير قانونى، وتجدر الإشارة إلى أنه غير مسموح للفلسطينيين بالبناء إلا على ٩٪ من مساحة القدس الشرقية، فى الوقت الذى تقام فيه الأحياء اليهودية على مساحة ٣٥٪ من القدس الشرقية.

كما ذكر مرجليت أنه خلال فترة ولايته فى منصبه الحالى كان يحارب سياسة هدم المنازل، وتلقى الكثير من الوعود من مسئولين بارزين فى البلدية، وأيضا من رئيس المدينة بتغيير هذه السياسة، إلا أنه شعر بعد عمليات الهدم التى وقعت أمس بأنه لن يستطيع أن يظل جزءا من المنظومة التى تصدق على بناء المزيد من المستعمرات، وتهدم فى الوقت نفسه سنوياً منازل المئات.

مصر تدعو لحماية الفلسطينيين من عنصرية إسرائيل



بقلم: نير يَهَف
المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٩/١١/٣



أدلى مساء أمس الثلاثاء المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية «حسام زكي» ببيان شجب لآخر الممارسات التى ارتكبتها إسرائيل فى القدس الشرقية. وقد جاءت تصريحات زكى نتيجة ما ورد فى وقت سابق من أن المستعمرين اقتحموا، بدعم من الشرطة الإسرائيلية، منزل سيدة فلسطينية تعيش فى حى الشيخ جراح فى شرق القدس.

ويقولون فى مصر إنه رغم استخدام القوة، لن تنجح إسرائيل فى فرض واقع آخر فى المناطق الفلسطينية والقدس بشكل خاص، كما جاء فى البيان أن مصر تشعر بالانزعاج من الخطوات الإسرائيلية فى القدس التى تهدف إلى تغيير الواقع الجغرافى والسكانى فى المدينة، كما ورد أن مصر تدين التصعيد والعدوان الإسرائيلى على القدس والمسجد الأقصى، ودعا البيان المجتمع الدولى للدفاع عن الفلسطينيين من التصرفات العنصرية الإسرائيلية.

وقال اليوم وزير الخارجية المصرى أحمد أبو الغيط فى مؤتمر صحفى عُقد فى القاهرة إن «مصر تهتم بضمان أن تؤدى أى مفاوضات إسرائيلية فلسطينية إلى إقامة دولة فلسطين ولا تمثل - على حد قوله - مضيعة للوقت».

وتعليقا على تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون فيما يتعلق بالبناء الإسرائيلى فى المستعمرات، قال أبو الغيط إنه يريد انتظار وصول كلينتون للقاهرة هذا المساء وسماع توضيح منها فى هذا الشأن. جدير بالذكر أنه من المقرر أن تصل كلينتون هذا المساء إلى القاهرة وتلتقى مع الرئيس المصرى حسنى مبارك.

كما تجدر الإشارة إلى أنه تم فى شهر أغسطس الماضى طرد أسرتين فلسطينيتين من منازلهما فى حى الشيخ جراح. وبعد الطرد قامت قوات الشرطة وحرس الحدود التى وصلت إلى المكان بإزالة خيم احتجاجية نُصبت فى المكان، مما دفع وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون لتوجيه انتقاد لقرار طرد الأسر الفلسطينية من منازلهم، حيث قالت إن ماحدث يخالف «خريطة الطريق».

وقد وصفت كلينتون هذه الحوادث بأنها حوادث مؤسفة، حيث قالت: «حذرت فيما سبق من أن طرد أسر وهدم منازل فى شرق القدس لا يتماشى مع التعهدات التى قطعتها إسرائيل، كما أطالب حكومة إسرائيل وبلدية القدس بالتوقف عن مثل هذه الممارسات التى من الممكن أن تحول دون التوصل إلى اتفاقية سلام».

وسط انزعاج إسرائيلي .. أوروبا ترى القدس عاصمة للدولتين

بقلم: باراك رافيد
هاآرتس ١٢/ ١١/ ٢٠٠٩

تتهم إسرائيل السويد (الرئيس الحالى للاتحاد الأوروبى) بتمرير مبادرة سياسية (خاطفة) لتغيير رؤية الاتحاد الأوروبى لوضع القدس، وذلك بوصفها كعاصمة فلسطين وإسرائيل بشكل رسمى. وتعمل وزارة الخارجية الإسرائيلية مؤخرا لإحباط هذه المبادرة لدى الاتحاد الأوروبى، ويرى مسئولون كبار بالقدس، ودبلوماسيون أوروبيون أن المبادرة تهدف للضغط على إسرائيل لإذابة الجمود السياسى.

وصرح مسئول إسرائيلى رفيع المستوى أن وزارة الخارجية فى القدس أرسلت الأسبوع الماضى برقيات سرية لمكاتبها بالاتحاد الأوروبى تطالبها بالتحرك والتصرف حيال مبادرة السويد (رئيس الدورة الحالية للاتحاد الأوروبى).

جاء فى إحدى البرقيات - التى استطاعت صحيفة هاآرتس الحصول على مضمونها - عدة تقارير تشتمل على تصريحات لمسئولين سويديين ووثائق رسمية نشرتها السويد تشير الى القدس كعاصمة لدولتى إسرائيل وفلسطين. وكان القصد من ذلك الاشارة الى تصريحات ممثلى (استوكهولم) التى ألقوها أثناء اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ شهر ونصف الشهر والمناقشات التى دارت داخل مؤسسات الأمم المتحدة فى (جنيف)، وأيضا البيانات الرسمية المتعلقة بمسيرة السلام فى الأسابيع الأخيرة.

وذكرت البرقية أن عدة دول بالاتحاد الأوروبى نفت موافقتها على استخدام هذا المصطلح الجديد (القدس عاصمة لإسرائيل وفلسطين). فى المقابل تزعم (السويد) أنها حظت بموافقة جميع الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى خلال تشاور سرى أدير عبر مكاتبات بين دول الاتحاد الأوروبى.

وأشار دبلوماسى أوروبى أن التصريحات بشأن وضع القدس تعكس رؤية الاتحاد الأوروبى، وتحظى بتأييد تام من جميع الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى، والجديد فى الأمر هو موقف الحكومة الإسرائيلية تجاه هذا الموضوع.

وتلقت السفارات الإسرائيلية فى أوروبا تعليمات لاستبيان موقف الدول الأوروبية من (مبادرة السويد) وهل هو مجرد موقف عابر أم مبادرة تحظى بتأييد شامل..؟ تلى ذلك صدور تعليمات بالاحتجاج على هذه المبادرة وإبلاغ جميع الدول الاعضاء بالاتحاد الأوروبى بذلك، علاوة على العمل لإحباط المبادرة.

وعقد نائب وزير الخارجية الإسرائيلى لشئون غرب أوروبا «نائور جلئون» اجتماعا مع سفراء دول الاتحاد الأوروبى البالغ عددهم ٢٧ سفيرا، ووجه لهم اللوم مؤكدا أن تبنى هذه المبادرة يحدد مسبقا نتائج المفاوضات حول إتفاق التسويه الدائمة (الوضع النهائى) مع الجانب الفلسطينى. وصرح دبلوماسيون أوروبيون حضروا الاجتماع لصحيفة هاآرتس أن جلئون أوضح أن مبادرة السويد تؤثر سلبا على قدرة الاتحاد الأوروبى فى المساهمة والمشاركة فى المسيرة السياسية مع الفلسطينيين، فالقدس موضوع شائك وحساس للغاية ونشعر بتبنى موقف جديد بشأن هذه المسيرة مع تجاهل دور مؤسسات الاتحاد الأوروبى.

وأوضح دبلوماسيون أوروبيون أن الاتحاد الأوروبى لم يتبن موقفاً جديداً بشأن القدس فهو موقف ظهر فى الوثائق الداخلية فقط ولم يتم الإعلان عنه كموقف رسمى. ويحاول البعض فى الاتحاد الأوروبى ممارسة ضغط شديد لتحويل هذا الموقف غير الرسمى الى موقف رسمى وتطبيق حل الدولتين على القدس.

جديرٌ بالذكر أن حدة التوتر فى الأشهر الأخيرة تفاقمت بين السويد وإسرائيل، خاصة بعد نشر صحيفة سويدية تقريراً يكشف قيام الجنود الإسرائيليين بالاتجار بأعضاء الفلسطينيين.. ونظرا لهذا التوتر ومنذ تولى السويد رئاسة الاتحاد الأوروبى لم يبادر وزير خارجيتها بزيارة إسرائيل ولو لمرة واحدة.

من المقرر أن تتولى إسبانيا رئاسة الاتحاد الأوروبى فى يناير القادم وتأمل إسرائيل أن يؤدى هذا التغيير الى تحسين علاقتها بدول الاتحاد الأوروبى، وتعزيز أواصر التعاون بينهم.

◆ ترجمات عبرية ◆

٣

العلاقات الإسرائيلية التركية

قصة حب رومانسية تركية

بقلم: تسفى برئيل
هاآرتس
١٨/١٠/٢٠٠٩

كل فترة تقطف إسرائيل وردة تركية من الحقل وتبدأ فى نزع أوراقها متسائلة: تحبنى.. لا تحبنى..؟ تحبنى.. لا تحبنى..؟ الأسبوع الماضى وجدت نفسها مع ورقة "لا تحبني". ما هو مقياس حب تركيا لإسرائيل..؟ إبعاد إسرائيل عن المناورة العسكرية المشتركة وبث مسلسل تلفزيونى عن نشاط الجيش الإسرائيلى فى المناطق (الفلسطينية)، أم مشتريات عسكرية وتعاون استخبارى..؟ وما هو مقياس حب إسرائيل فى نظر الأتراك..؟ إبعاد تركيا عن كل نشاط سياسى فى الشأن الفلسطينى، أم نشاط اللوبى اليهودى فى الولايات المتحدة من أجل تركيا، وتحديداً ضد نوايا وصف الكارثة الأرمينية بقتل شعب..؟.

أعتقد أنه بالنسبة للدولتين حلت مفاهيم مثل "الحب" و"الخيانة" محل المفاهيم الصحيحة للمصالح والشراكة الإستراتيجية. إسرائيل تشعر بأنها تعرضت للخيانة الشديدة فى ضوء الهجمات اللفظية لرئيس الـوزراء رجب طيب أردوغان، لدرجة أنها أصبحت تسعى لضم تركيا لمحور الشر "الإسلامى - الإيرانى - السوري"، بينما تركيا لا تنجح فى التسليم بانعدام المراعاة الإسرائيلية للموضوع الهام بالنسبة لها: انضمامها إلى الأطر السياسية فى المنطقة. الدولة الإسلامية الوحيدة فى المنطقة التى تقيم "علاقات حب" حقيقية مع إسرائيل، تجد نفسها ملقى بها كأداة لا حاجة لها فى الوقت الذى تعرض فيه نفسها كشريكة.

تركيا فى نظر إسرائيل تعتبر دولتين: الأولى العسكرية وهى الشقيقة التوأم لإسرائيل، والثانية السياسية وهى التى تميل إلى الإسلام وتتقرب من سوريا وإيران. إسرائيل المعتدة بنفسها قررت بشكل تقليدى، عدم التعاطى بجدية مع الساسة الأتراك، وفى الوقت نفسه تسعى لضم الجيش التركى إلى قلبها. كما أن إسرائيل كانت واثقة على مر السنين من أن تركيا المتخلفة الفقيرة تحتاج بشدة إلى صديقتها الوحيدة فى الشرق الأوسط، تلك المنطقة التى تكره تركيا بسبب تاريخها العثمانى وعلاقاتها الوثيقة بإسرائيل والولايات المتحدة، لدرجة أنها لن تتمكن من العيش بدونها. وبالتالى، سارعوا فى إسرائيل للقول بأن تركيا "تشوش عقلها"، وفجأة أصبحت الحكومة هى التى تسيطر على الجيش بدلاً من الترتيب الدارج فى أن الجيش، الصديق المخلص لإسرائيل، هو الذى يأمر الحكومة بما تفعل. ولم يتصور الإسرائيليون للحظة بأن الجيش التركى هو الآخر قد شعر بالملل.

تركيا تغيرت، وقبل كل شيء بالنسبة لنفسها، فقد أصبحت دولة أكثر ديموقراطية فى مسيرة طويلة ومضنية. الجيش ما يزال مسيطراً، لكن بعلانية أقل فى المجال المدنى. وقد تغلبت على معظم مشاكلها الاقتصادية، وأصبحت قوة عظمى اقتصادية إقليمية. وهى ذخر استراتيجى حقيقى للولايات المتحدة، وتعاظمت حيويتها فى أعقاب الحرب على العراق. كما أنها طورت استراتيجية إقليمية جديدة. ومن يقرأ

تصريحات "أحمد داوود أوغلو" وزير خارجيتها، يدرك أن تركيا تسعى إلى أن تصبح ذات تأثير ليس فى الشرق الأوسط فحسب، وإنما فى القوقاز وآسيا بشكل عام. تركيا شريكة فى القتال فى أفغانستان، وتقيم تحالفاً اقتصادياً مع العراق، وتعتزم استثمار مليارات الدولارات فى مصر، وبلغ حجم تجارتها مع إيران نحو ٩ بلايين دولار، ومع سوريا نحو بليون ونصف البليون.

وهنا يكمن التضارب. هذه هى الدولة الإسلامية الوحيدة التى لا تتعرض للهجوم، سواءً من إيران أو من دول عربية أخرى، لإقامتها علاقات وطيدة جداً مع إسرائيل. وبصفتها هذه، كان بوسعها أن تشكل وسيطاً ممتازاً بين إسرائيل والدول العربية.

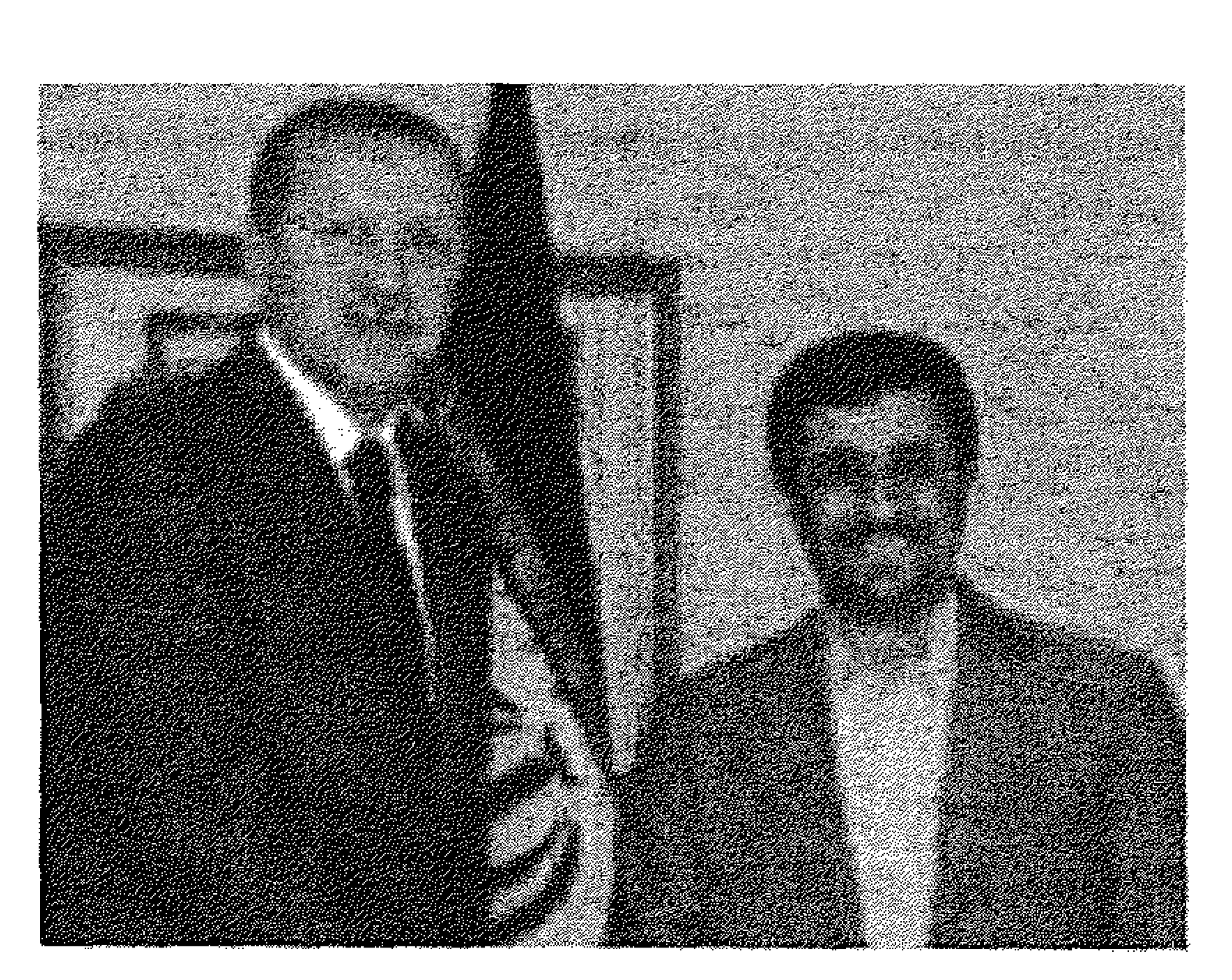
تركيا ليست دولة عادلة. تاريخها الجديد مفعم بأحداث تثير الصدمة، حيث يتضمن هدم آلاف القرى الكردية، واقتلاع ملايين الناس من أراضيهم، وقصفاً جوياً دون تمييز أحياناً، وتعذيب واعتقالات سياسية، كما أن هذا هو السبب فى أنها اعتبرت إسرائيل حليفاً لها.

تركيا، الدولة الإسلامية الثانية بعد إيران التى اعترفت بإسرائيل عام ١٩٤٩، لا تركل إسرائيل ولا تغير ألوانها، لكنها تريد حليفاً لا يحرجها، سواءً فى نظر جمهورها أو فى نظر حلفائها الآخرين.

الصديق الجديد لإيران

بقلم: دان لافي
يسرائيل هايوم
٢٠٠٩/١٠/٢٨

استقبال رئيس الوزراء التركى بحفاوة فى طهران.. تأييد جارف لسياسة أردوغان المناهضة لإسرائيل.. أحمدى نجاد: "كان لديكم الجرأة للكشف عن الوجه الحقيقى للكيان الصهيوني".. أردوغان يعلن عن تأييده لنجاد فى الشأن النووى.



فى ظل الأزمة المتواصلة بين أنقرة والقدس والتصريحات اللاذعة لرئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان وانتقاده لسياسة إسرائيل منذ عملية "الرصاص المنصهر" فى غزة، تعمل أنقرة وطهران على توطيد أواصر الصلة. فقد وصل أردوغان بالأمس فى زيارة لإيران، التقى خلالها والرئيس محمود أحمدى نجاد. ومن المتوقع أن يقوم خلال الأيام المقبلة بسلسلة من اللقاءات مع مسئولين إيرانيين رفيعى المستوى.

هذا وقد تم استقبال أردوغان بحفاوة شديدة واحتفالات كبيرة. وخلال لقائه والرئيس أحمدى نجاد أشاد الرئيس الإيرانى بموقف ضيفه المتشدد حيال إسرائيل، وقال: "العالم كله سعيد بسبب التصريحات الصادقة والحقيقية التى أطلقتها تركيا وأردوغان بخصوص السياسة السلبية التى تنتهجها إسرائيل، ولقد كانت لديكم الجرأة للوقوف أمام كل العالم والإسرائيليين أنفسهم وكشف الوجه الحقيقى للكيان الصهيونى. هذا الكيان يحيك الخطط ويدبر المؤامرات طوال الوقت للسيطرة على أجزاء شاسعة من العالم، ويتحين الفرصة لتنفيذ مخططاته الآثمة".

واصل أحمدى نجاد إطرائه على أردوغان قائلاً إنه "أحسن صنيعاً عندما قال الحقيقة فيما يتعلق بجرائم الصهاينة فى غزة، فى حين تجاهل بعض زعماء الدول العربية ذلك، بل وحاولوا إخفاء الحقيقية عندما ضغطوا على الفلسطينيين لرفض تقرير جولدستون".

وبحسب التقارير الإيرانية ووسائل الإعلام العربية، تناقش أحمدى نجاد وأردوغان لساعات طويلة فى الأزمة التى عصفت بالعلاقات بين تركيا وإسرائيل، كما تطرق الاثنان لمسألة الصراع الإسرائيلي- الفلسطينى، وكذلك الأنشطة المختلفة لتطبيق مبادرة السلام العربية التى من المتوقع أن تسفر عن إنهاء الصراع الإسرائيلي- العربى.

*** الولايات المتحدة: "مستعدون للرد":**

على صعيد آخر، أفادت شبكة التليفزيون الإيرانى "العالم" بأن مسألة الشأن النووى الإيرانى قد طرحت أيضاً خلال

اللقاء بين أردوغان وأحمدى نجاد، وأن رئيس الوزراء التركى أكد لمضيفه بأن بلاده تؤيد حق إيران فى امتلاك سلاح نووى. ومن جانبه، أكد أردوغان هذا الكلام فى حديث أدلى به فى وقت لاحق للشبكة الإيرانية، وقال: "لماذا يسمح للآخرين فى الشرق الأوسط بامتلاك قدرة نووية لأغراض عسكرية والعالم يمنع إيران رغم إعلانها أن التطوير النووى فى الدولة لأغراض سلمية..؟". كما أطلق الرئيس أحمدى نجاد تصريحات مماثلة، ملمحاً فيها إلى إسرائيل، وقال: "عندما يملك نظام غير شرعى سلاحاً نووياً، لا يمكن منع الآخرين من امتلاك قدرة نووية لأغراض سلمية".

وفى تلك الأثناء، تواصل إيران إرجاء ردها على مسودة الاتفاق الذى قدمته الدول الكبرى بخصوص تخصيب اليورانيوم خارج الدولة. فيما أفادت وسائل الإعلام الإيرانية بأن طهران ستقدم ردها خلال ٤٨ ساعة، وستتقدم بطلب لإدخال بعض التعديلات على الاتفاق. فى المقابل، أعلنت الولايات المتحدة أنها تنتظر رد إيران، فيما أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية هذا الكلام قائلاً: "سننتظر ونرى ماذا سيكون الرد الرسمى لطهران قبل أن نقرر الإقدام على أية خطوة".

وبـدوره، تطرق أمس جيمس جونز- مستشار الأمن القومى للرئيس الأمريكى باراك أوباما- للأزمة النووية الإيرانية فى الكلمة التى ألقاها أمام مؤتمر المنظمة اليهودية جى ستريت، وقال بلهجة تحذيرية إن: "الولايات المتحدة مستعدة للرد إذا وجدت إيران صعوبة فى اتخاذ خطوات ملموسة فى القريب العاجل والوفاء بالالتزامات الخاصة بالبرنامج النووي". وتابع جونز تصريحاته مؤكداً أن "كل الخيارات لازالت مطروحة على الطاولة".

صُناع مسلسل "الفصل" يعتذرون للشعب الفلسطيني

بقلم: دانئيل أدلسون
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٩/١٠/٢٩

قدم «هاكان ألبيراك» مستشار المسلسل التركى «الفصل» استقالته فجأة، وكـان المسلسل قد أثـار غضب شديد فى إسرائيل. وسبب الاستقالة الرسمى هو الاحتجاج الفلسطينى على ما كتبه عن مشاهد فى الحلقة الأخيرة تظهر فلسطينيون مسلحون يقتلون ويغتصبون فلسطينيات عقب إفراج الجيش الإسرائيلى عنهن.

لم يستطع الفلسطينيون غض الطرف عن تلك المشاهد المروعة، واحتجوا عليها، واتهموا تركيا «بغرس سكين فى ظهر الأمة الفلسطينية».

أبدى المستشار «هاكان ألبيراك» فى إعلان على موقع «تايم تورك» استياءه من منتجى المسلسل، واعتذر علانية مبرراً استقالته بعرض المسلسل مشاهد مهينة لسيدات فلسطينيات ولقوات المقاومة الفلسطينية، طالباً رفع اسمه من التنويه الخاص بالمسلسل.

قال «ألبيراك» ترتكز القصة الأصلية للمسلسل على الإرهاب فى تركيا بشكل عام، واقترحت تغييرها والتركيز على الضفة الغربية وقطاع غزة، كما اقترحت أيضاً التركيز على حماس أكثر من فتح التى تعارض المقاومة.

وأضاف: «وافق منتجو المسلسل على اقتراحى فرويت لهم كل ما أعرفه عن الشعب الفلسطينى، وكنت فخوراً فى بداية المسلسل بظهور اسمى على التتر، أما بعد اتجاه المسلسل للإضرار بالفلسطينيين، فإننى طلبت رفع اسمى من على التتر».

وطالب الفلسطينيين أن يسامحوه: «أعترف بأننى لم أشارك بشكل فردى فى حبكة القصة، ولم يكن لدى وقت يسمح بقراءة كل حلقة على حدة، ولكننى أصبت بخيبة أمل من الحلقات الأخيرة التى أساءت لصورة الفلسطينيين الإيجابية فى تركيا، وأشعر بالخجل من الشعب الفلسطينى، وأعتذر لأخوتى فى فلسطين».

من جانبه، رفض منتج المسلسل «سلتسوك تشوبنوجلو» التعليق على كلام «ألبيراك» وألقى باللوم على قناة «TRT١»، وردّت القناة بأن الأمر يعود كلية إلى شركات الإنتاج الخاصة ولا دخل لها فيه.

السفير التركي: "العلاقات مع إسرائيل مهمة"

بقلم: ساڤ كيني
المصدر: موقع نيوز وان الإخباري
٢٠٠٩/١٠/٢٩

قال السفير التركى الجديد لدى إسرائيل أحمد أوجوز تشليكول فى مؤتمر فى جامعة بار إيلان: "الجميع يعلم مدى أهمية العلاقات بين إسرائيل وتركيا، ولكن من المهم أيضا أن يدركوا دور تركيا فى العالم ودورها المهم فى المنطقة".

جاءت كلمة السفير التركى خلال ندوة بعنوان "تركيا - إلى أين..؟" بمناسبة ذكرى مرور ٨٦ عاماً على الإعلان عن الجمهورية التركية.

وقد تطرق تشليكول فى كلمته إلى العلاقات بين الدولتين على المستوى غير الرسمى قائلا: "يمكننى القول بأن المنظمات غير الحكومية تشارك مشاركة رئيسية فى العلاقات بين البلدين، وأعتزم خلال فترة ولايتى أن أعزز العلاقات بين أجهزة الإعلام والجامعات فى الدولتين. وأعتقد أن ذلك سيساعد المجتمعين التركى والإسرائيلى على فهم بعضهما بعضاً بصورة جيدة".

وكان رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان، الذى تعرض لانتقادات لاذعة من جانب إسرائيل بسبب موقفه منها، قد قال بالأمس فى طهران، فى ختام زيارته لإيران: "العلاقات بين إسرائيل وتركيا معروفة للجميع، وسنواصل إقامة علاقات قائمة على مبدأ النزاهة.. وإذا رغبت سوريا وإسرائيل فى تكليف تركيا بمهمة الوساطة فنحن على استعداد للقيام بذلك".

وكانت صحيفة "صباح" التركية قد نشرت بالأمس لقاء مع رئيسة المعارضة الإسرائيلية تسيبى ليفنى تطرقت خلاله إلى العلاقات بين البلدين قائلة: "إننى أرى دولتين ديموقراطيتين كبيرتين تقدران على العمل سوياً وهما تقومان بذلك فعلا ضد الإرهاب، وكذلك قادرتان على تقوية العلاقات بينهما.. لم يتأخر الوقت بعد لتغيير الأجواء بين الزعامة والشعوب، وكلما كان أسرع كلما كان أفضل".

لم يحضر أى ضابط من الجيش حفل السفارة التركية

بقلم: باراك رافيد
هاآرتس ٢٠٠٩/١٠/٣٠

برزت الأزمة فى العلاقات الإسرائيلية التركية أمس بصورة واضحة خلال حفل الاستقبال الذى أقامه السفير التركى بمناسبة العيد الوطنى لدولته. ورغم اشتراك مئات المدعوين فى الحفل إلا أن حضور كبار ضباط الجيش وكبار المسؤولين فى وزارة الخارجية والوزراء كان متواضعا للغاية، فقد قاطع وزير الخارجية أفيجدور ليبرمان الحفل، وقام بتمثيل الحكومة بنيامين بن اليعيزر وأفيشاى برفرمان، ومثّل وزارة الدفاع رئيس الطاقم السياسى الأمنى فى وزارة الدفاع عاموس جلعاد، ولكن لم يحضر أى من ضباط قيادة الأركان العامة حفل الاستقبال. وبالمقارنة فقد شارك فى نفس الاحتفال العام الماضى رئيس الأركان العامة جابى أشكنازى، وكذلك وزير الدفاع إيهود باراك.

وقال السفير التركى أحمد تشليكول الذى تولى مهام منصبه فى إسرائيل منذ نحو أسبوع فقط، فى حفل الاستقبال، إن العلاقات بين إسرائيل وتركيا تسير بخطى ثابتة، وإن إسرائيل سوف تتأكد من أن تركيا على استعداد لتنمية ودعم هذه العلاقات أكثر وأكثر.

وتطرق الوزير بن اليعيزر إلى أهمية العلاقات بين الدولتين على هامش كلمته وقال: «هناك شراكة

استراتيجية بين الدولتين، ويجب علينا أن نبذل كل جهد ممكن حتى تعود قاطرة العلاقات بيننا إلى سابق عهدها رغم السُحب التى تخيم على هذه العلاقات، وإننى متأكد من أن الصداقة سوف تنتصر فى النهاية.

جديرٌ بالذكر أن رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان تحدث أول أمس خلال زيارته لإيران بلهجة معتدلة عن إسرائيل، على عكس تصريحاته فى الفترة الأخيرة، حيث قال إن تركيا سوف تستمر فى الحفاظ على علاقاتها مع إسرائيل، بل ودعمها، وأعرب عن استعداده لاستئناف الوساطة بين إسرائيل وسوريا.

■ أردوغان: "سياستنا لم تتغير تجاه إسرائيل"

المصدر: www.walla.co.il
٣/١١/٢٠٠٩
بقلم: هيئة تحرير الموقع

صرح اليوم رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان أن بلاده ستستمر فى الحفاظ على علاقاتها الإيجابية بإسرائيل رغم انتقادها لما فعلته إسرائيل أثناء عملية "الرصاص المنصهر" على قطاع غزة.

قال أردوغان فى اجتماع بمناسبة مرور سبع سنوات على تولى حزبه الحكم: "إن انتقاد ما حدث فى قطاع غزة لا يوضح بالضرورة أن تركيا قد غيرت من سياستها تجاه إسرائيل، إلا أننا سنستمر فى معارضتنا لقتل الأطفال والنساء والأبرياء، حتى لا يحدث هذا فى أى مكان من العالم".

تطرق أردوغان فى حديثه إلى النقد الذى وجه إليه لزيارته الأخيرة لإيران قائلا: "لماذا يجب أن نُدير ظهورنا للاتجاهات الأخرى..؟ إن تركيا تعتبر عضواً أساسياً فى مؤسسات أوروبية، وفى نفس الوقت هى أيضا عضو فى منظمة الدول الإسلامية". كما تطرق أردوغان أيضا للنقد الغربى لسياسة إيران النووية قائلا: "إن الدول التى تنتقد إيران، هى نفسها تمتلك أسلحة نووية، ونحن يجب علينا أن نقضى على الانتشار النووى فى المنطقة وفى العالم بأسره".

جديرٌ بالذكر أن العلاقات بين تركيا وإسرائيل توترت الشهر الماضى عقب إلغاء المناورة المشتركة مع إسرائيل، بسبب انتقاد تركيا للعملية العسكرية التى قامت بها إسرائيل مؤخرا على قطاع غزة (عملية الرصاص المنصهر)، حيث وجه أردوغان آنذاك انتقادا لاذعا لإسرائيل واتهمها بمهاجمة أطفال صغار فى القطاع قائلا: "إن العالم والبشر بأكملهم جلسوا على الأرائك المريحة وهم ينظرون إلى القنابل الفوسفورية التى كانت تُقصف باتجاه أطفال سُذج فى غزة".

وأضاف أردوغان: "فى بعض الدول يتلقى الأطفال تعليماً جيداً ولديهم عناية طبية عالية الجودة، إلا أنه فى أماكن أخرى هناك يأس وجرائم حرب ترتكب ضدهم. والبشرية تنظر إلى كل هذا وهى مستريحة فى مكانها".

بالإضافة إلى ذلك كان هناك سبب آخر وراء تفاقم حدة التوتر فى العلاقات بين إسرائيل وتركيا وهو عرض مسلسل فى التلفزيون التركى يصف جنود الجيش الإسرائيلى بأنهم أبناء عرق سامى يفرحون بقتل الأطفال، ويظهر المسلسل عملاء إسرائيليين يسعون لتدبير المكائد من أجل السيطرة على المنطقة.

منذ نحو أسبوعين تطرق الرئيس التركى عبد الله جول فى حديث تلفزيونى معه إلى توتر العلاقات بين البلدين قائلا: "إن تركيا تعتبر من الدول القلائل التى تربطها علاقات مع دول عربية ومع إسرائيل. فيجب أن تربطنا علاقات وطيدة، إلا أن تركيا لن تغلق فمها عن الظلم، بل ستعبر عن انتقادها عندما تجد أن ذلك مناسباً، دون أن يمس ذلك بالعلاقات الوطيدة".

أردوغان: "أفضِّل لقاء البشير على لقاء نتنياهو"

بقلم: إيتسيك وولف
المصدر: موقع نيوز وان الإخباري
٢٠٠٩/١١/٨

يواصل رئيس وزراء تركيا تصعيد حدة تصريحاته ضد إسرائيل، فقد صرح أنه يفضل لقاء الرئيس السوداني عمر البشير المتهم بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، على لقاء رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو.

وقبيل لقائه مع الرئيس الإيراني أحمدي نجاد قال أردوغان: «لم أكن لأشعر في حديثي مع نتنياهو براحة مثلما أشعر مع البشير، حيث أتصور أنه يكون بوسعي أن أقول للبشير إن "ما فعلتموه ليس جيداً" وكنت لأقول له هذا في وجهه. ولماذا..؟ لأن المسلمين لا يمكنهم ارتكاب جرائم إبادة جماعية».

كان أردوغان قد أعلن الأسبوع الماضي أن البشير مدعو لزيارة تركيا للمشاركة في المؤتمر الإسلامي دون خوف من أي نوايا لتسليمه. وطبقا لصحيفة الإتهام ضد البشير، فإن عناصر وعملاء تحت إمرته قتلوا على الأقل ٣٥ ألف مواطن، وتسببوا في موت بطيء لعدد يتروح ما بين ٨٠ إلى ٢٦٥ ألف شخص، تم طردهم من منازلهم في أعقاب الحرب في إقليم دارفور.

كما اتهم رئيس الحكومة التركية الشهر الماضي إسرائيل بأنها أطلقت قنابل فوسفورية على مواطنين أبرياء أثناء عملية «الرصاص المنصهر» واستهدفت الأطفال في غزة.. وأضاف أردوغان في حوار لصحيفة الواشنطن بوست: "ينبغي الحديث مع حماس" مضيفا أن مواطني قطاع غزة يسكنون داخل سجن في الهواء الطلق.

وفي نفس الوقت، دعا الرئيس السوري بشار الأسد، تركيا إلى عدم دفع علاقاتها مع إسرائيل إلى الهاوية حتي يكون بوسعها أن تلعب دور الوسيط بين الدولتين في المباحثات الخاصة بالتوصل إلى تسوية سياسية.

وفي حديث أدلى به لصحيفة تركية قال: «إذا أرادت تركيا مساعدتنا فيما يتعلق بالمفاوضات مع إسرائيل، فيجب أن تحافظ على علاقات طيبة معها وإلا فكيف سيصبح في وسعها أن تلعب دوراً في عملية السلام في الشرق الأوسط..؟»".

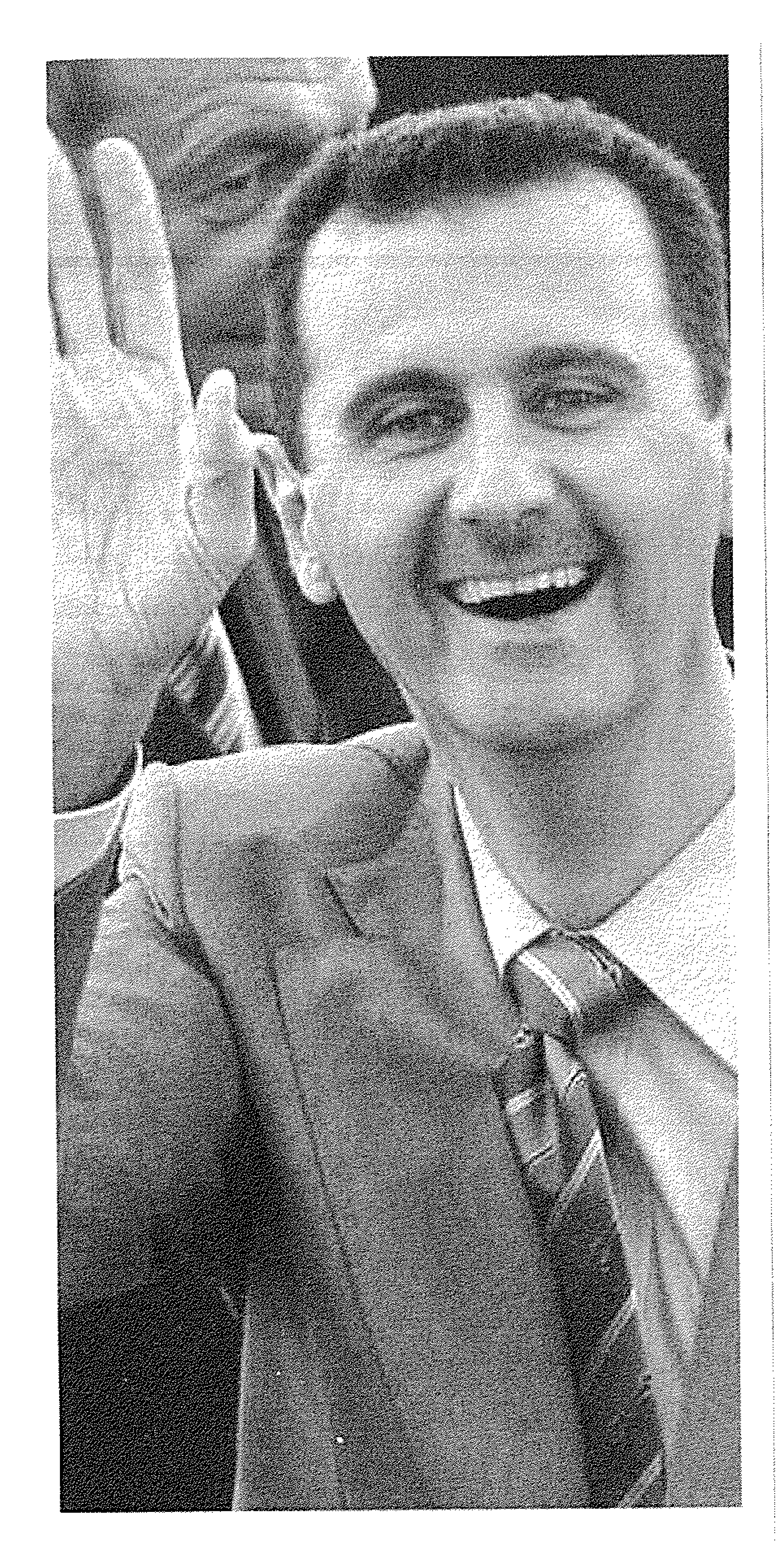
كان الأسد قد وصل إلى تركيا لحضور القمة الاقتصادية الإسلامية الخامسة والعشرين، وكذلك نظيره الإيراني.

سوريا: "على استعداد لقبول الوساطة التركية مع إسرائيل"

بقلم: نير يهف
المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٩/١١/٩

دعا بالأمس الرئيس السوري بشار الأسد تركيا إلى تحسين العلاقات مع إسرائيل حتى تستطيع أن تقوم مجدداً بدور الوسيط بين إسرائيل وسوريا في المفاوضات الرامية للتوصل لاتفاق سلام. وفي مقابلة مع صحيفة تركية بمناسبة زيارته لاسطنبول أضاف الأسد قائلا: إنه "إذا كانت تركيا ترغب في مساعدتنا في قضية المفاوضات مع إسرائيل، فيجب عليها الحفاظ على علاقات طيبة معها، وإلا فكيف ستستطيع القيام بدورها في عملية السلام في الشرق الأوسط..؟".

وصل أمس الرئيس الأسد إلى إسطنبول بهدف المشاركة في القمة الاقتصادية لمنظمة المؤتمر الإسلامي الخامسة والعشرين التي ستبدأ فعالياتها اليوم. ومن المتوقع أن يصل الأسد إلى فرنسا يوم الخميس القادم، هناك سيلتقي مع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ويناقش معه نوايا فرنسا تجاه الوساطة بين سوريا وإسرائيل.



فى غضون ذلك، اتهم رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغـان إسرائيل بارتكاب جرائم ضد الإنسانية بحق الشعب الفلسطينى خلال عملية "الرصاص المنصهر" فى قطاع غزة، وذلك عندما سُئل عن سبب استعداده للقاء الرئيس السودانى عمر البشير الذى تتهمه المحكمة الدولية فى لاهاى بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وقال أردوغان: "لا يمكننى مناقشة ذلك مع نتنياهو. لكن يمكننى فعل ذلك بسهولة مع عمر البشير، حيث يمكننى أن أقول له فى وجهه - ما قمت به محظور".

وكان وزير الخارجية التركى أحمد داوود أوغلو قد قال يوم الجمعة الماضى إن بلاده معنية بالعودة للقيام بدور الوساطة فى المفاوضات بين إسرائيل وسوريا، وهو الدور الذى قامت به حتى عام مضى. وعلى مر السنين قامت تركيا بدور الوساطة بين إسرائيل وسوريا فى المفاوضات السياسية بين البلدين.

وأشار وزير الخارجية أوغلو إلى أن بلاده على استعداد للعودة مجـدداً لتكون "وسيطاً نزيهاً" إذا طلبت سوريا وإسرائيل ذلك. وخلال مؤتمر صحفى فى باريس قال أوغلو: "سيقرر الطرفان ذلك.. تركيا ترغب فى استئناف المفاوضات من النقطة التى توقفت عندها، أو عند نقطة أخرى يتفق عليها الطرفان".

"نحن نؤمن باستئناف المباحثات فى الموعد الذى سيحدده الطرفان"، ذلك ما قاله أوغلو، وكان بجواره وزير الخارجية الفرنسى برنار كوشنير. شارك أوغلو فى الماضى فى خمس جولات من المباحثات خلال عهد حكومة أولمرت. وقال أوغلو رافضاً الإدلاء بأى تفاصيل أخرى: "المباحثات توقفت بسبب كلمة أو اثنتين".

وأضـاف أوغلو: "لقد أثبتت تركيا للعالم أن نواياها جادة وصادقة، وأنها تطمح فى أن تكون الوسيط فى قضايا الشرق الأوسط. كل الدول الطامحة إلى السلام تعتبر حليفة استراتيجية لنا، بما فى ذلك إسرائيل بالطبع. وعندما سيبدأ مسار السلام مجدداً، أثق فى أن العلاقات بين تركيا وإسرائيل ستعود جيدة كما كانت فى الماضى".

◆ ترجمات عبرية ◆

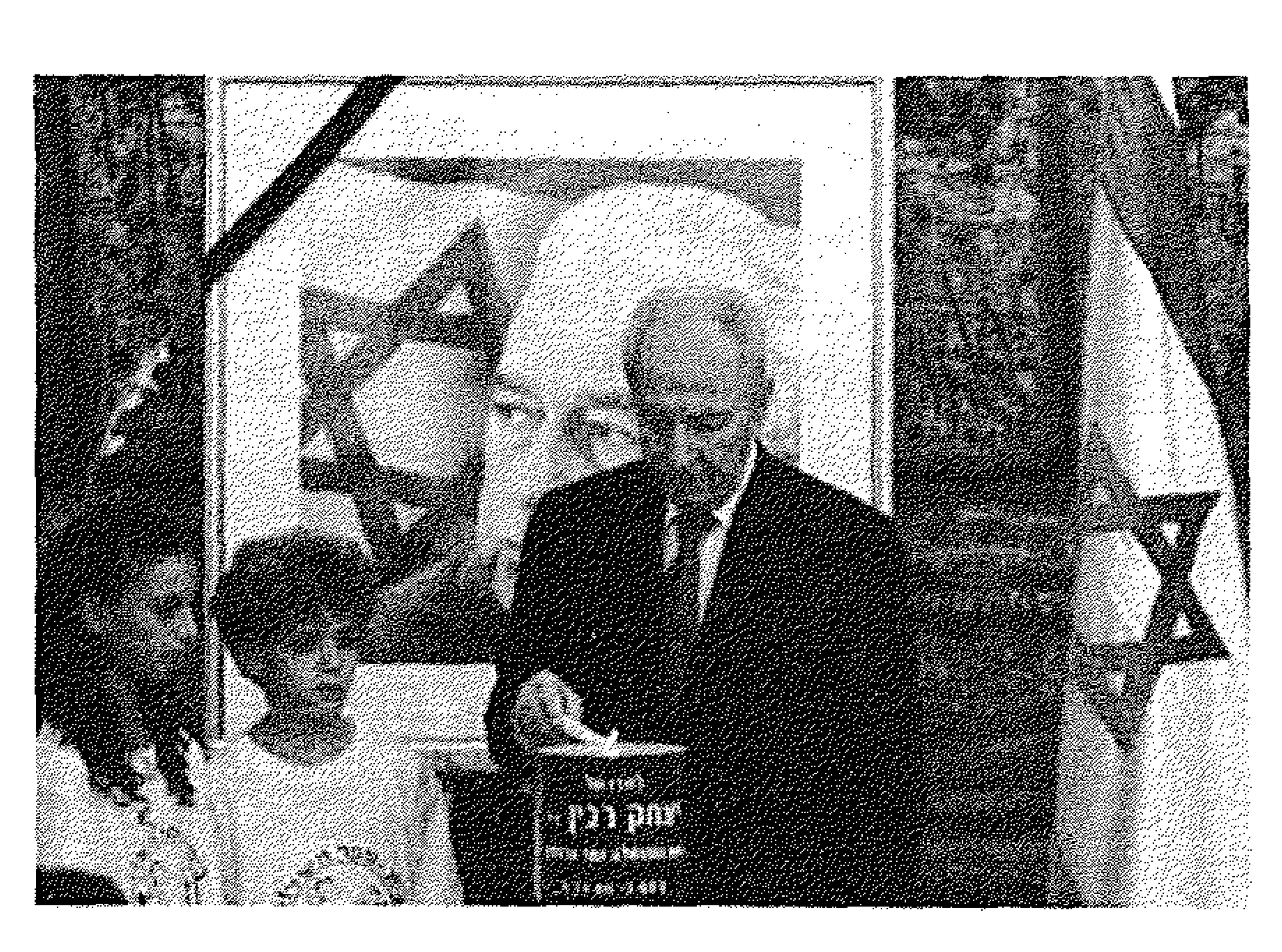


ذكرى اغتيال رابين

"رابين، نورك لن يغيب أبداً"

بقلم: يورى يلون
يسرائيل هايوم
٢٠٠٩/١٠/٢٩

بـدأت أمـس فى مقر الرئيس الإسرائيلى بالقدس مراسم الذكرى الرابعة عشرة لاغتيال رئيس الوزراء السابق يتسحاق رابين. أشعل الرئيس شمعون بيريس فى مقره الرئاسى "شمعة يتسحاق" لذكرى رحيل رئيس الوزراء. وتعهد الرئيس قائلاً: "الهدف الذى سعى من أجله رابين بشجاعة، وبسياسة كبيرة وبرؤية جريئة لن يتم التخلى عنه، وسيتم تحقيقه حتى لو تأخر".



وقد تطرق بيريس لمشواره المشترك مع رابين وتذكر يوم اغتياله. وهو يقول: "فى آخر أمسية فى حياته وقفنا جنباً إلى جنب على المنبر فى الميدان. ولم أر يتسحاق مقتنعاً وهادئاً من قبل". كما تحدث الرئيس عن السنوات التى مرت منذ ذلك الحين، واعترف بأنه لم يتم تحقيق أمنية رابين بالصورة الكاملة.

وأوضح بيريس قائلاً: "الأربعة عشر عاماً التى مرت بصعوبة لم تحقق كل الهدف - لكنها وضعت الأساس لوضع جديد. عندما بدأنا كان كل الفلسطينيين ينتمون لمعسكر الإرهاب - والآن لدينا سلطة نجرى معها مفاوضات. لقد أدى اغتيال يتسحاق رابين إلى عرقلة العملية السياسية، لكن إصراره على وجود تفاهم تاريخى بيننا وبين جيراننا أثبت أهميته وقوته. ففكرة السلام، وقيمة السلامة والتطلع للسلام راسخة فى توراة إسرائيل، وثقافة إسرائيل وتراث إسرائيل، ولن نكل حتى نحقق هذا الأمر".

أكد الرئيس على أن "الشمعة التى تم إيقادها هى امتداد لملايين الشموع التى تم إيقادها فى أنحاء إسرائيل، فى منازل المواطنين، والميادين وشوارع المدن فى تلك الليلة المظلمة. فنور أعمال يتسحاق ومحبته وإخلاصه لشعبه منذ نعومة أظافره وحتى مثواه الأخير لن يغيب أبداً".

اختتم بيريس كلامه بتوجيه رسالة للقيادة الإسرائيلية قائلاً: "أؤمن بأن الواجب القومى والأخلاقى الأعلى لكل زعيم، ولكل رئيس حكومة هو بذل قصارى جهده لقيادة الطريق نحو السلام.. زعماء اتفقت معهم وزعماء اختلفت

معهم، ولكن الجميع توصل إلى استنتاج واحدة مفاده أنه لا سبيل آخر غير السلام".

وخلال المراسم ألقى يوفال رابين، نجل رئيس الحكومة الراحل، كلمة نيابة عن العائلة. وتذكر يوفال أيام التحريض التى سبقت عملية الاغتيال قائلا: "لا محبة إسرائيل ولا كل إسرائيل كانت كفيلة فى الأيام والشهور التى سبقت عملية الاغتيال لمنع وقوع هذه الحادثة". ودعا رابين الشعب بأسره لإحياء هذه الذكرى قائلاً: "الجميع مطالب باتخاذ قرارات صعبة، أصعب بكثير مما اتخذناه حتى الآن. ولا أشك فى أن قراراً حاسماً يتبلور الآن. وسوف نحمل جروح هذا الدرس إلى الأبد، ولكننى أتمنى أن نقدر على إخفاء ذلك بيننا حتى يوم الحسم".

*** اليوم: المراسم الرسمية فى الكنيست:**

من المقرر أن تستمر اليوم مراسم إحياء الذكرى فى كل أنحاء إسرائيل. وستجرى المراسم الرسمية ظهر اليوم فى جلسة الكنيست بحضور رئيس الدولة. وسوف يلقى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، الذى كان زعيم المعارضة أثناء ولاية يتسحاق رابين، كلمة بهذه المناسبة. كما ستلقى زعيمة المعارضة الحالية تسيبى ليفنى، ووزير الدفاع إيهود باراك ورئيس الكنيست راؤوفين ريفلين كلمة خلال الجلسة الرسمية.

ولكن لا يعتزم جميع أعضاء الكنيست المشاركة فى الجلسة. وفى خطوة معارضة أعلن عضو الكنيست ميخائيل بن آرى (حزب الاتحاد القومي) أنه سيقاطع المراسم. وأوضح بن آرى أنه يعارض الاغتيال، ولكنه "لا يقدر على المشاركة فى المراسم التى من شأنها أن تتحول لاحتفالية".

رابين أسطورة ينبغى أن تتحطم

بقلم: شاؤول روزنفيلد
يديعوت أحرونوت
٨/١١/٢٠٠٩

يتواصل الجدل حول تخليد ذكرى رابين بطول وعرض إسرائيل، وكذلك العمل الدؤوب على تحسين سيرته الذاتية والتعامل الجاد مع أى نقد لرابين ونهجه فى السلام.. والحقيقة أن هذا يشكل طقسا مثيرا للسخرية، تسبب فى الكثير من الاندهاش حتى بين الكثيرين فى معسكر السلام. ومازال المديح الكاذب الذى يُكال للرجل يُعد أمرا محرما حتى لو كان هناك القليلون - إن كان يوجد - على الصعيد السياسى ممن يبدون استعدادهم لدحض أسباب هذا المديح. إلا أنه حتى لو كان هذا المديح عن السلام أو الأمن أو تحمل المسئولية، فلا يوجد لأى من فروع هذا المديح علاقة بالواقع.

*** ماذا كان سيحدث لو..؟:**

التفنيد الأول لهذا المديح الذى شهده الميدان هو بالطبع تفنيد مقولة إن «رابين هو رجل السلام». المشكلة الصغيرة فى هذا الادعاء أن رابين ليس لديه واقعة واحدة فى حياته، بما فى ذلك أوسلو، تتضمن ما يمكن ربطه بمعسكر السلام. فانسياقه وراء مبادرة أوسلو لم يرجع إلى تبنى رؤية السلام الرومانسى من بيت بيلين وإنما يرجع إلى اعتبارات «التكلفة-المنفعة».

أيضا فى التجمعات بأنواعها، والتى شملت مؤخرا رفع لافتات «السير على نهجه، مبادرة جنيف» كان رابين فى الواقع وليس فى الأسطورة، يعارض حتى يومه الأخير إقامة دولة فلسطينية. كذلك على سبيل المثال، قبل شهر من قتله وفى مباحثات بشأن التصديق على اتفاقية أوسلو ٢ فى الكنيست، قال: «نحن نرى الحل النهائى فى إطار دولة إسرائيل، ويشمل معظم أرض إسرائيل كما كانت تحت الانتداب البريطانى، وإلى جانبها كيان فلسطينى أقل من دولة، يدير شئون حياة الفلسطينيين بداخله بشكل مستقل».

أما الادعاء الثانى الذى يستحق التفنيد فهو «رابين كان سيأتى بالسلام لو لم يُقتل». ومازالت اللعبة التاريخية التى تسمى «ماذا كان سيحدث لو» يلعبها الكثيرون من أنصار وأتباع رابين. فعلى سبيل المثال، دانى ياتوم، الذى كان السكرتير العسكرى لرابين، الذى قال منذ عدة أيام إنه ليس لديه شك فى أنه لولا القتل، لكان السلام الآن أمرا واقعا.

وقد كشف استطلاع الرأى الذى أجرى بعد عدة أشهر من الاغتيال أن أكثر من ٧٠٪ من الجمهور اعتبروا رابين نموذج الأمن، وهو الشعور الجماهيرى الذى تغذى من ماضيه العسكرى الذى يستحق جزء منه التقدير، ولكن جزءاً آخر خضع للتشويه والإخفاء لبعض الملفات الأمنية التى مازالت غامضة. فعلى سبيل المثال، أداؤه كقائد للواء هرئيل فى حرب ١٩٤٨، ولاسيما فى معركة باب الواد مع الجيش الأردنى فى ٢٠ أبريل ١٩٤٨، مازال يكتنفه الغموض. وأيضا أداؤه المعيب فى الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧ عندما كان وزيرا للدفاع، حيث لم يقدر خطورتها ولم يلغ رحلته إلى الولايات المتحدة عندما اندلعت، وبعد ذلك أصدر تعليماته بكسر عظام الفلسطينيين.. والحقيقة أن هذا الجزء الخفى لا يثير الفخر به أمنيا، كما يصعب اعتباره قدوة فى تحمل المسئولية.

كلينتون: «لو كان رابين على قيد الحياة كنا سنتوصل إلى سلام»

بقلم: نتسحيا يعقوف
يسرائيل هايوم
٢٠٠٩/١١/١٥



فى الأربعة عشر عاماً الماضية، لم يمض أسبوع واحد دون التفكير فى يتسحاق رابين أو الاشتياق إليه، كما لم يمض أسبوع وأحصل فيه على دعم لوجهة نظرى بأنه لو لم تقع حادثة الاغتيال فى تلك الليلة الكئيبة فى شهر نوفمبر، لكنا قد توصلنا إلى سلام دائم فى الشرق الأوسط بين إسرائيل والفلسطينيين فى غضون ثلاث سنوات، وبعد ذلك مع سوريا أيضاً».

بعد مرور أربعة عشر عاماً على ضياع مقولة رابين المعروفة عن السلام، زار أمس الرئيس الأمريكى السابق بيل كلينتون مركز رابين للسلام فى تل أبيب، وذلك للمشاركة فى منتدى سابان اليوم. وإلى جانب اشتياقه الشديد لـ«رابين»، أعرب كلينتون عن تفاؤله القوى إزاء المستقبل، وأكد أنه مازال يثق فى إمكانية التوصل إلى سلام.

وأضاف كلينتون: «ربما تكون القيادة قد تغيرت، لكن المبدأ كما هو. ففى غزة والمناطق الفلسطينية نشاهد أعيناً بائسة، لكن المشكلة ليست فيهم، والحقيقة أن كل فلسطينى أعرفه فى الولايات المتحدة إما بروفيسور ناجح أو ثري».

وقال كلينتون الذى دعا الجانبان إلى استئناف المفاوضات إنه فى نهاية الأمر سينتصر طريق رابين لأنه الطريق الصحيح، ونحن نستطيع أن نكره شخص أو نحب الآخر، لكن النبذ ليس هو الحل.

وتطرق كلينتون إلى مركز رابين قائلاً إننى «أتمنى أن يزوره كل إسرائيلى كى يعرف حياة رابين وتاريخ الدولة». وقبل وقت قصير على إلقاء كلمته، التقى كلينتون مع وزير الدفاع إيهود باراك على انفراد واستغرق اللقاء وقتاً أكثر من المتوقع، ومن المنتظر أن يلتقى مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو.

٥

شئون عسكرية

لنفصل الدين عن الجيش

بقلم: درور زئيفى (*)
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٩/١٠/٢٩

غضب وزير الدفاع إيهود باراك من جنود وحدة شمشون الذين رفعوا لافتات خلال حفل تخرجهم مكتوب عليها "لن نُخلى حوميش". ورغم خطورة الحادث، إلا أنه يتعين على وزير الدفاع ورئيس الأركان أن يصارحا نفسيهما أولا، لأن مسئوليتهما عن ذلك لا تقل عن مسئولية الجنود، بل وربما تفوقها، وعليهما أن يعيدا ترتيب البيت من الداخل.

تصادف أننى كنت حاضرا فى الحفل، حيث كان ابنى من الجنود الذين أدوا القسم فى نفس الساحة قبيحة المنظر بالحائط الغربى (حائط البراق)، والتى أديت أنا القسم فيها أيضا قبل سنوات طويلة. لا أذكر الكثير عن الحفل الخاص بى، فبعد السفر لساعات طويلة لم أكن قادرا على الوقوف على قدماى، ولكنى أتذكر أن الحفل كان بسيطا وقصير، وأننى كنت فخورا جدا لكونى جزءاً من الجيش الإسرائيلى.

وفى المقابل، كان الاحتفال الذى شاركت فيه الأسبوع الماضى مروعا. لا توجد كلمة أخرى لوصفه. أنا لا أريد المبالغة، ولكنى وجدت أشياء غير مألوفة، فلم يكن هناك أى نظام فى ترتيب المقاعد، والحاضرون تدافعوا لرؤية أبنائهم، فضلا عن الخطابات المملة التى ألقيت فى الحفل. وبسبب كل هذه الجلبة والفوضى، لم أستطع حتى رؤية اللافتات التى رفعها الجنود.

ولكن ما أزعجنى فى الأساس كان الطابع الدينى الصارخ، فخلال مراسم الحفل المقتضب، صعد إلى المنصة ما لا يقل عن ثلاثة رجال دين- وإن لم أكن مخطئا فجميعهم حاخامات عسكريون- وقاموا بتلاوة الصلوات وفقرات من العهد القديم، وتحدثوا عن الوعد الإلهى لشعب إسرائيل بأرض إسرائيل.

فكيف يجب أن يشعر جندى شركسى أو درزى أو مسيحى (ويوجد كثيرون كهؤلاء) فى احتفال أداء القسم التى بدت كنسخة يهودية طبق الأصل للاحتفالات التى يجريها حزب الله..؟ تُرى هل شعروا ولو لمرة واحدة بأن هذا جيشهم أيضا..؟ وهل شعروا ولو لمرة واحدة بأنهم جزء من هذا الجمهور الذى من واجبه الخدمة فى الجيش والولاء للدولة..؟.

إن المشكلة أكثر تعقيدا مما تبدو، فالرسالة التى نُقلت فى الحفل هى أن الجيش هو ذراع المستعمرات. الحاخامات، والصلوات، والأغانى والمضامين كانت دينية فى معظمها، ويمكن الافتراض أن الحفل كان انعكاسا لحظيا للأجواء العامة. ولذا، فليس من الغريب أن جنود وحدة شمشون لم يروا فيها فعلوه شيئا شاذا. وحتى ابنى الصغير، الذى لم ينشأ فى مستعمرة حوميش، لم يفهم سبب غضبى وقال لى: "هذا هو الحال فى الجيش، ما مشكلتك فى ذلك..؟".

أنا لا أنتقد الدين، ولكنى أعتقد أن الجيش يجب أن يوفر لليهود المؤمنين الظروف الملائمة للخدمة، بما فى ذلك المعابد والطعام الكاشير (الصالح دينيا)، وحتى الفصل بين البنين

والبنات فى أماكن الخدمة. وأعتقد أيضا أنه يجب أن يوفروا للجنود المسلمين أماكن مناسبة لأداء الصلاة وتخصيص وقت لأدائهم الصلاة أثناء النشاط العسكرى، والسماح لهم بصوم شهر رمضان، كما يجب السماح للجنود المسيحيين بالاحتفال بعيد الميلاد كما ينبغى. وأنا أؤيد أيضا أداء القسم على كتاب العهد القديم شريطة أن يسمحوا لأبناء الديانات الأخرى بأداء القسم على الكتب التى يؤمنون بها.

غير أن الجيش، كمنظمة، يفترض به أن يكون حيادياً ومنعزلاً عن الدين. يجب أن يكون الجيش بوتقة ينصهر بداخلها كل من يعيش فى الدولة وأن يشعروا بأنهم فى بيتهم- بيتهم الذى يجب الدفاع عنه، ولكن للأسف الشديد، فى ظل الأجواء الحالية فإن اليهود المتدينين هم فقط من يشعرون بهذا الشعور.

يتعين على وزير الدفاع، وعلى قادة الجيش أن يفحصوا بشكل معمق المسيرة البطيئة للتغيير الذى يعترى طابع الجيش، وأن يعيدوا النظر فى دمج رجال الدين فى الجيش عموما، وفى مراسم أداء القسم على وجه الخصوص، وأن يحددوا صيغة ملزمة لمراسم أداء القسم يكون من الممكن فيها- فى حال الضرورة- أن يذكروا اسم الرب، ولكن مع الامتناع تماما عن التعرض لمضامين دينية بشكل صارخ.

(*) كاتب المقال محاضر فى قسم الشرق الأوسط بجامعة بن جوريون.

المعاقون فى مواجهة وزارة الدفاع

بقلم: إيلى سابان وميخائيل كريستال (*)
يديعوت أحرونوت ٤/ ١١/ ٢٠٠٩



يفسر وزير الدفاع الإسرائيلى ورئيس الأركان والمسئولون بالجيش الإسرائيلى التغيير الذى حدث فى أساليب المعارك برؤى عديدة.. وقد تغيرت وجهة النظر وتم تحديث الأوامر والمعدات لتلافى هذا الخلل فى ميدان المعركة، وهذا يحدث لأول مرة، لكن القادة فى الوقت نفسه أغفلوا توضيح بعض الأشياء الهامة منها «قانون المعاقين» الذى صدر عام ١٩٥٩ فى ظل أحوال مختلفة عن المستجدات الحالية، والذى تظاهر ضده المعاقين فى الأيام الأخيرة فى الشوارع، لأن القانون يحظر على معاقى الجيش الإسرائيلى رفع دعاوى قضائية مدنية فى حالة الإصابة، وفقد القدرة على العمل، والألم والمعاناة، وفترة الحجز للعلاج فى المستشفى.

فمعاق الجيش الإسرائيلى التى تحددت نسبة إعاقته ما بين ١٠ إلى ٢٠٪ يحصل على تعويض مالى لمرة واحدة، تصل نسبة التعويض فى بعض الحالات إلى ٥٠٠ ألف شيكل، لكن فى المقابل لن يحصل على أى مبلغ إضافى إذا حدث انخفاض جذرى فى راتبه أو احتاج لعلاج طبى عقب إعاقته، فيضطر لدفع تكاليف علاجه من جيبه الخاص، بينما المعاق التى تحددت نسبة إعاقته بأقل من ١٠٪ فلن يحصل على تعويض مالى، بالرغم من ملازمة آثار الإعاقة له طوال حياته.

تجدر الإشارة إلى تعديل طفيف طرأ على القانون فى يناير ١٩٩٦؛ فقد أصبح المعاقون بنسبة ٢٠٪ فأكثر يستحقون تعويضاً شهرياً ومبالغ مالية.

والحقيقة أن الصعوبات التى يواجهها المعاق تبدأ من مرحلة رفع الدعوى القضائية، والتى تنظر على الأقل لمدة سنة فى المتوسط، كى تحدد إعاقته لجنة طبية، وهذا انتظار غير معقول ويمثل ضررا جذريا فى قدرته على الحصول على التأهيل. وقد أوصى رئيس قسم التأهيل مؤخرا أطباء القسم بألا يوافقوا على منح علاج شامل وأدوية للجنود المصابين،

والذين رفعوا دعوى قضائية قبل أن تتحدد نسبة إعاقتهم، فهم سيحصلون على العلاج فقط من صندوق المرضى، إذا ما ثبت أن المصاب حدثت له بالفعل إصابة. وقد أثارت هذه التوصية غضب واستياء ودهشة شديدة بين المصابين، فمع انتظارهم للعلاج فى فترة رفع الدعوى لن يحظوا بعلاج طبى مناسب.

لكن إحقاقاً للحق أن وزارة الدفاع أثبتت فى وقت سابق قدرتها على أن تعمل بشكل آخر، ففى حرب لبنان الثانية أطلقت الوزارة مبادرة «المسار الأخضر» للجنود المصابين، أجرى الفحص الطبى عليهم بواسطة لجنة طبية فى مدة قصيرة جدا، وتم تحديد نسبة الإعاقة على الفور.. ولكن يبدو أن هذا كان لظروف الحرب، والشيء المحزن أنه فى أوقات الحرب فقط يعملون لصالح المعاق، وفى أوقات أخرى يختارون التنكيل به.

فطريق معاق الجيش الإسرائيلى صعب منذ إصابته، ليس بسبب الإصابة التى يواجهها يوميا فحسب، بل مواجهته وزارة الدفاع وحده، فبدلا من أن نحتضن المعاقين ونعمل على تأهيلهم، نتركهم فى ميدان معركة البيروقراطية التى تهددهم بسلب كل إمكانية للتأهيل، متناسين أن المعاقين أشخاص أصيبوا خلال تأدية واجبهم من أجل الوطن.. ولكن للأسف الدولة لا تراهم كأوائل بين المتساوين لكى تمنحهم المساعدة المستحقة بموجب أى قانون آخر يمنح هذه المساعدة لمواطنين أصيبوا فى عملهم أو منزلهم أو فى حوادث سياراتهم.

يبذل موظفو قسم التأهيل يوميا جهدا شاقا لخدمة جمهور المعاقين، لكن سلب حقوق المعاق فى الحصول على الخدمات والأدوية جعلته يواجه أمرا عسيرا دون إمكانية للتأهيل والعيش بكرامة.. يجب أن يتناسب القانون مع العصر الجديد؛ أى أن يكون سريعا، واضحا ومفيدا، خاصة بالنسبة للمعاقين الذين تغيرت حياتهم من النقيض إلى النقيض بسبب ما شاهدوه فى ميدان المعركة.

(*) كاتبا المقال المحامى إيلى سابان، والمحامى ميخائيل كريستال، وهما يمثلان معاقيى الجيش الإسرائيلى فى القضايا المرفوعة ضد وزارة الدفاع.

الجنود لا يضعون شروطاً

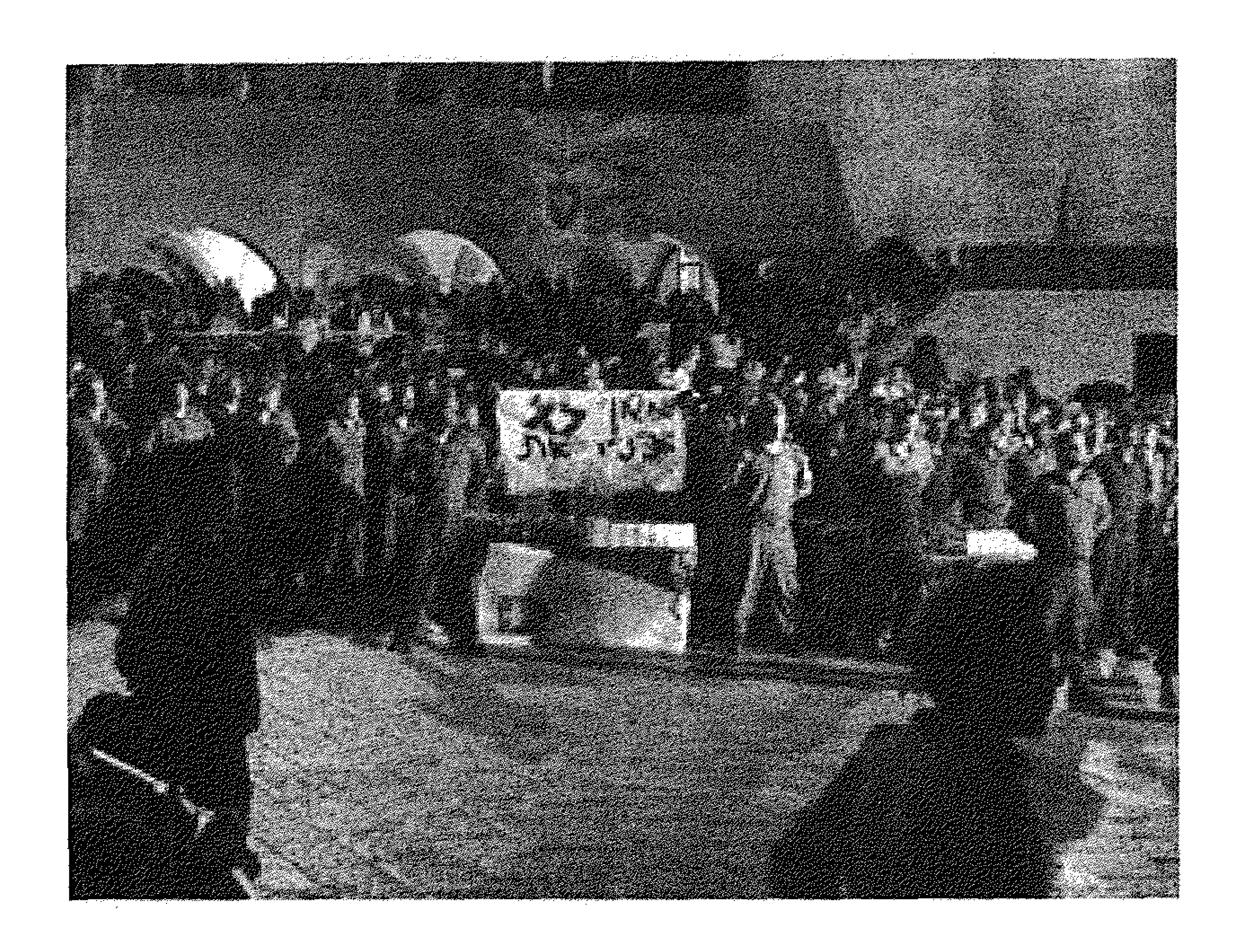
بقلم: ياريف أوبنهايمر
معاريف
٢٠٠٩/١١/١١

منذ بضعة أسابيع، قبل أن أبدأ دورية الحراسة فى أحد حواجز الضفة الغربية فى إطار خدمة الاحتياط السنوية، طالعت عناوين الصحف فتملكنى غضب شديد وشعرت بالإهانة. فقد رأيت فى الصفحة الرئيسية صورة لعدد من المقاتلين الشبان من كتيبة شمشون، وهم ينصبون كمينا للجيش الإسرائيلى، حيث رفعوا فى أثناء مراسم أداء اليمين فى ساحة الحائط الغربى (حائط المبكى) لافتة مكتوب عليها «كتيبة شمشون لن تقوم بإخلاء حوميش». وقد عاد هذا الشعور ليتملكنى مرة أخرى أمس، بعدما توجه عدد من جنود نفس الوحدة إلى وسائل الإعلام بطلب لنشر خطاب تأييد لاحتجاج الجنود المستجدين.

لا يوجد قاسم مشترك يربط بينى وبين مجموعة المستجدين ومؤيديهم من جنود الاحتياط الذين يقفون وراء هذا العمل المشين. فمن الناحية السياسية، والنظرية والقيمية ثمة فجوة شاسعة تفصل بيننا. ورغم هذا، فإن قواعد اللعبة الديموقراطية والقدرة على قبول قرار الأغلبية هى أساس المادة اللاصقة التى لا تزال تحتفظ بالمجتمع الإسرائيلى ككتلة واحدة متجانسة.

على مدار أكثر من ٣٠ سنة، يقوم مئات الآلاف من جنود الجيش الإسرائيلى النظاميين والاحتياط بتنفيذ أوامر تتعارض ومبادئهم القيمية والأيديولوجية، فالجيش الإسرائيلى يقوم بتأمين المستعمرات وعشرات البؤر الاستيطانية غير القانونية، ويضطلع بمهام حفظ الأمن فى المناطق (الفلسطينية)، ويعمل بيد من حديد ضد أى محاولة من جانب الفلسطينيين للاحتجاج على استمرار الاحتلال. إن الجيش كله- يمينا ويسارا على حد سواء- يشارك فى هذه المهام.

حتى أنا قمت مؤخراً بحراسة مستعمرات وحواجز تتنافى مع مبادئى، ولكننى فعلت اعتقاداً منى أنه عندما تصدر الأمر للجيش الإسرائيلى بإخلاء بؤرة استيطانية أو مستعمرة، بالرغم من الصعوبة النظرية، فإنه سوف يشارك فى هذه المهمة كل جنود الجيش الإسرائيلى، بمن فى ذلك رجال الصهيونية الدينية، كما أنه من الصعب على رجال اليسار تنفيذ كل الأوامر



التى تصدر إليهم، فهم لم يتجندوا فى الجيش الإسرائيلى من أجل حراسة مجموعة من المستعمرين فى مكان ما فوق إحدى الهضاب فى المناطق (الفلسطينية). ورغم كل هذا، لا يزال آلاف الجنود ينفذون فى كل يوم أوامر وتعليمات تتنافى بشكل مطلق مع مواقفهم ومبادئهم.

وفى المستعمرات يبالغون فى المديح والثناء على تزايد عدد رجال الصهيونية الدينية فى صفوف الجيش الإسرائيلى عموماً، وفى طبقة الضباط على وجه الخصوص، ولكن إذا كنا نتحدث عن روح التطوع والتطلع الى التفوق «المشروط»، فإن هذه الزمرة (الجنود الدينيين) لن تنجح فى الاختبار عندما تصدر لها أوامر تتعارض مع مواقفهم، عندئذ ستكون الخسارة أكثر من الربح.

إن العمل المخزى الذى تم خلال مراسم أداء اليمين ليست حيلة للفت الأنظار، وليست مظاهرة مشروعة، فقد ساهم هذا العمل فى تعاظم الشعور بأن الجيش الإسرائيلى فى طريقه للتفكك، وأن هناك مجموعة واحدة بين الجنود الذين يخدمون فى الجيش ستوافق على تنفيذ تعليمات القيادة السياسية فقط إذا ما كانت تتناسب مع مواقفها السياسية. فعندما يصبح الجيش الإسرائيلى جيش للفرق والتوجهات المختلفة، التى ستكون مستعدة لتنفيذ أوامر الحكومة التى تتماشى مع مواقفها فحسب، فإن ذلك سيكون بمثابة الوصفة الآمنة لتفكك الجيش والمجتمع الإسرائيلى برمته.

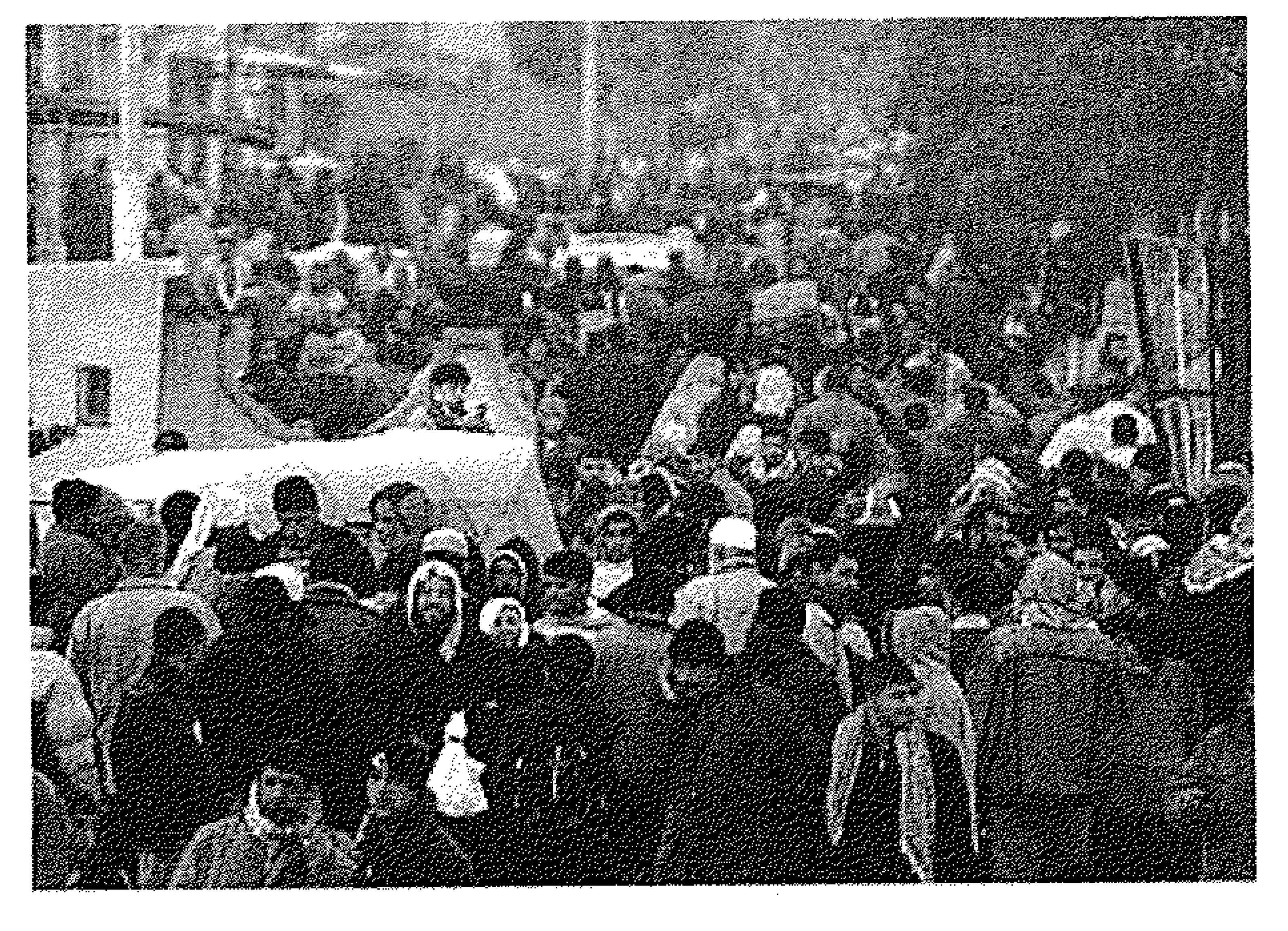
٦

الشأن الفلسطيني

حصار أكاديمي

بقلم: موران زليكوفيتش
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٩/١٠/٢١

بعد ثلاثة أيام من بدء العام الدراسى فى جامعات إسرائيل، وفى معظم مؤسسات التعليم العالى فى العالم، مازال هناك ٨٣٨ طالبا فلسطينيا فى انتظار اللحظة التى يتم السماح لهم فيها بالخروج من قطاع غزة لاستكمال دراساتهم العليا فى الخارج. وقد ذكرت جمعية جيشا (مسلك - مركز الدفاع عن حرية الحركة) اليوم الأربعاء أن الطلبة لا يستطيعون السفر بسبب الحصار المفروض على القطاع، والشروط المشددة التى وُضعت للخروج عن طريق معبرى إيريز ورفح.



ووفقا لبيانات وزارة الداخلية فى غزة، منذ بداية العام، سُجل للخروج عن طريق معبر رفح ١٩٨٣ طالبا تقدموا للدراسة فى الخارج، إلا أن ١١٤٥ طالبا فقط نجحوا فى الخروج عن طريق معبر رفح، ونحو ٧٠ طالبا آخر خرجوا عن طريق معبر ايريز.

وكان وسام كحيل، البالغ من العمر ٢٨ عاماً ويحمل شهادة جامعية فى إدارة الأعمال، قد تقدم لدراسة الماجستير فى إدارة الأعمال فى جامعة فيرجينيا بالولايات المتحدة، واضطر لتجديد التحاقه بها هذا العام وذلك للمرة الثالثة، طالما أنه لم ينجح بعد فى الخروج من غزة لإجراء لقاء من أجل استخراج فيزا من القنصلية الأمريكية فى القدس. وفى حديث مع ynet قال: "لا أعرف إن كنت سأنجح ذات مرة فى الذهاب إلى القنصلية فى ظل الظروف الحالية أم لا. إن هذا الانتظار يمنعنى من اتخاذ قرارات مهمة فى حياتى. وقد دفعت أكثر من ٢٠٠٠ دولار للجامعة من أجل التعلم هناك، ولم يعيدوا لى النقود، فقد قالوا لى إنهم غير مسئولين عن عدم استطاعتى السفر.. لقد توقفت حياتي".

ويُعد سفر الطلبة الفلسطينيين إلى الخارج إجراءً معقداً بسبب اشتراط المرور عبر إسرائيل بتلبية بعض الشروط التعسفية التى وضعتها الدولة، بما فى ذلك الحصول على منحة دراسية معروفة، والدراسة فى دولة لها مكتب دبلوماسى فى إسرائيل.

وتتمثل الاحتمالات الوحيدة المتاحة للطلبة للسفر من القطاع إما الخروج عن طريق معبر إيريز مباشرة إلى جسر اللنبى ثم رحلة طيران إلى الهدف النهائى، أو عن طريق معبر رفح، حيث يذهب الطلبة إلى مصر ومنها يطيرون إلى الدولة

التى سيدرسون فيها.

وبدءاً من يونيو ٢٠٠٨ زاد شرط آخر، هو إلزام الطلبة من غزة عند السفر للخارج باصطحاب دبلوماسى بشكل شخصى..!!. وهذا أمر يتطلب من المفوضيات الأجنبية من أجل تنسيق الخروج ومصاحبة الطلبة وقتا كبيراً وموارد كثيرة، تُقدر بعشرات آلاف الدولارات فى العام، وهذا هو سبب إعلان وزراة الخارجية الأمريكية عن استطاعتها توفير المرافقة فقط لبعض الطلبة الذين حصلوا على منح حكومية.

ويطلب السفر سنويا للدراسة فى جامعات العالم أكثر من ألف طالب من سكان غزة، وهناك عدد غير معروف من الطلبة الآخرين الذين لم يتمكنوا من التسجيل الآن للسفر عن طريق معبر رفح، لمنعهم من الذهاب لاستخراج الفيزا فى القدس أو فى الضفة.

ومثالا على ذلك، نجد محمد أبو حجر البالغ من العمر ٢٩ عاما الذى قُبل فى يوليو ٢٠٠٦ لدراسة الماجستير فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى مركز تكنولوجيا المعلومات فى أثينا، كما حصل على منحة كاملة من المركز.

ونظرا لأن المركز من وجهة نظر إسرائيل لا يُعد "جامعة معروفة" لم يستطع الطالب أن يسافر، رغم تدخل السفارة اليونانية من أجله، ولكن باءت كل جهوده للسفر بالفشل.

وفى تلك الأثناء طالبت اليوم جمعية جيشا (مسلك - مركز الدفاع عن حرية الحركة) إسرائيل بسرعة إلغاء الشروط المقيدة ومنها طلب المرافقة الدبلوماسية والسماح لكل الطلبة من سكان غزة بالسفر للدراسة فى الخارج، كما تطالب الجمعية المفوضيات الأجنبية بالعمل بهمة على إلغاء هذه الشروط التعجيزية.

وقد علق مكتب تنسيق الأعمال فى المناطق (الفلسطينية) قائلا: "تأتى سياسة خروج أصحاب المنح الدراسية من غزة بالتنسيق مع سياسة إسرائيل العامة فيما يتعلق بقطاع غزة، بناء على ما حدده قرار المجلس الوزارى المصغر وصدقت عليه حكومة إسرائيل، وذلك بعد سيطرة حماس على قطاع غزة، ومن خلال الرغبة فى منع ازدياد قوة حماس سواء من الناحية العسكرية أو كنظام حكم لتنظيم إرهابى يعمل ضد المدنيين ويختطف جندياً إسرائيلياً".

موسى أبو مرزوق: «مصر تريد أن نوقع وثيقة المصالحة دون نقاش»

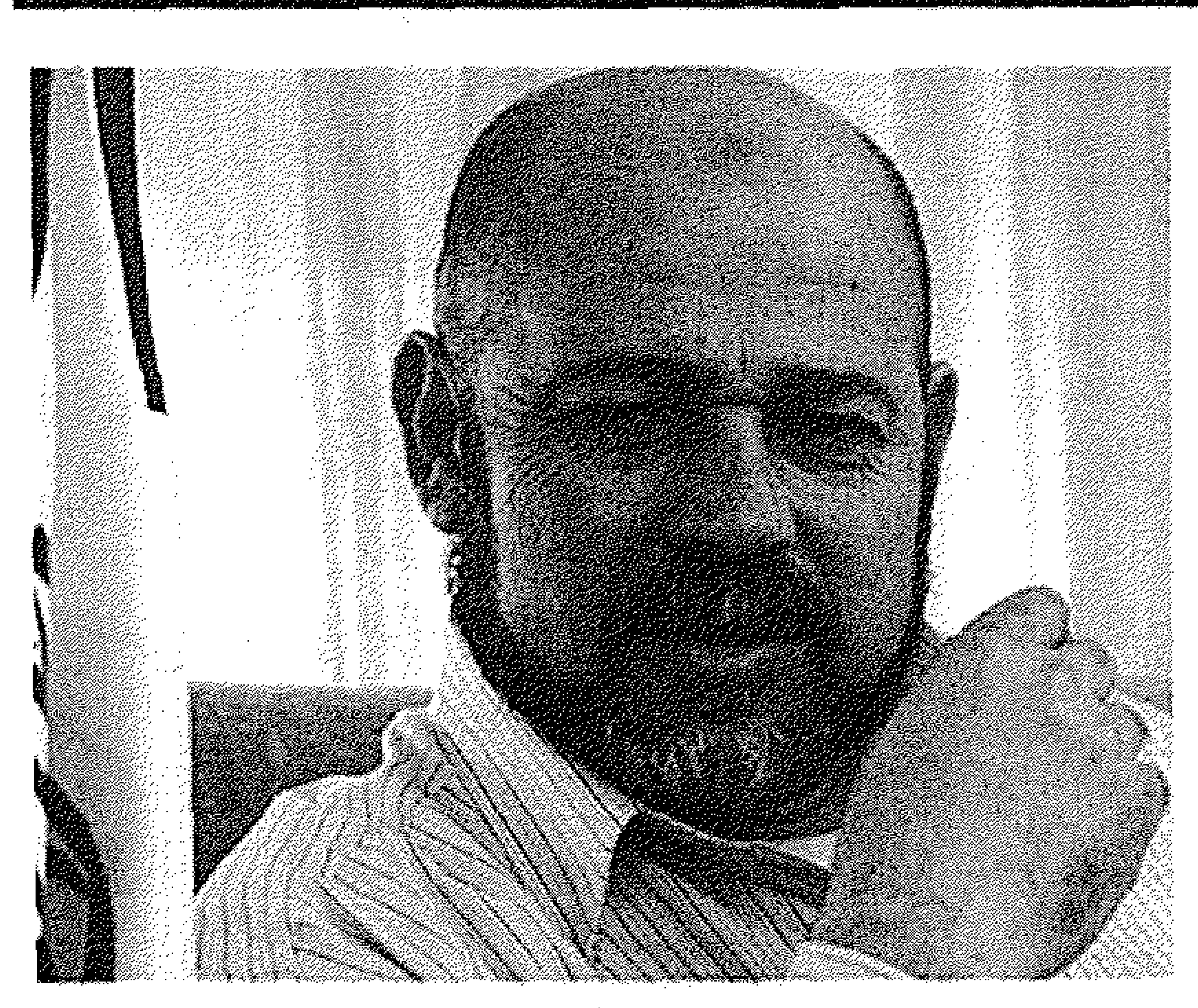
بقلم: على واكد
يديعوت أحرونوت
٢٢/١٠/٢٠٠٩

صرح نائب رئيس المكتب السياسى لحركة حماس دكتور «موسى أبو مرزوق» بأن مصر تواصل بذل مجهودات يائسة وأخيرة لإقناع حماس بالتوقيع على اتفاق المصالحة، حيث أوضحت مصر لحماس أن الوثيقة التى وقعتها حركة فتح غير قابلة للنقاش، والمطلوب من حماس التوقيع عليها أيضا بلا نقاش.

وأشار «أبو مرزوق» أنه لم يتحدد للآن موعد ذهاب وفد حماس إلى القاهرة لمناقشة الاتفاق أو التوقيع عليه.

وعلى جانب آخر، تواصل حركة فتح والسلطة الوطنية ممارسة الضغوط على الرئيس الفلسطينى «أبو مازن» ليعلن بشكل أحادى إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية فى شهر يناير المقبل، إذا لم تحدث انفراجة بشأن اتفاق المصالحة حتى بداية هذا الأسبوع، وبالتالى سيعلن «أبو مازن» إجراء انتخابات فى الخامس والعشرين من شهر يناير، إلا أن السلطة الفلسطينية وحماس ومصر يؤكدون أن هذا الأمر ليس هو نهاية المطاف.

ويبدو أن كل الأطراف غير مستعدة لتحقيق المصالحة، حيث تواصل حماس إدارة قطاع غزة بشكل منفرد، وافتتحت الأسبوع الماضى معهد لرجال الشرطة، كما عينت مؤخراً مدعى عام أدى اليمين القانونية (الدستورية) أمام رئيس



حكومة قطاع غزة «إسماعيل هنية» على الرغم من أن تعيين المدعى العام يقتضى موافقة رئيس السلطة وفقاً لأحد القوانين الأساسية للسلطة.

وتواصل حماس تعيين قادة الأجهزة الأمنية فى قطاع غزة، كما قامت وزارة الداخلية بإجراء سلسلة تعيينات جديدة وحركة تنقلات لضباط وقادة بين مناصب ومناطق مختلفة.

حماس: "غزة لن تشارك فى انتخابات غير قانونية"

بقلم: أوفيك عيني
المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٩/١٠/٢٣

أثار قرار أبو مازن إجراء انتخابات للسلطة الفلسطينية فى يناير ٢٠١٠ ردود فعل غاضبة بين مسؤولين فى حركة حماس، فقد صرح مساء اليوم موسى أبو مرزوق نائب رئيس المكتب السياسى لحماس قائلا: "أشك فى أن يشارك قطاع غزة فى شيء غير قانونى. لن تكون هناك انتخابات بدون تحقيق مصالحة وطنية. إن المصالحة هى السبيل الوحيد الذى سيمنح أبو مازن الشرعية، وسيمنح الانتخابات شرعيتها بعد ذلك. لقد فقد أبو مازن الشرعية كرئيس للسلطة منذ يناير ٢٠٠٩، وحماس لديها كل الخيارات، ولن توافق على قرارات غير قانونية".

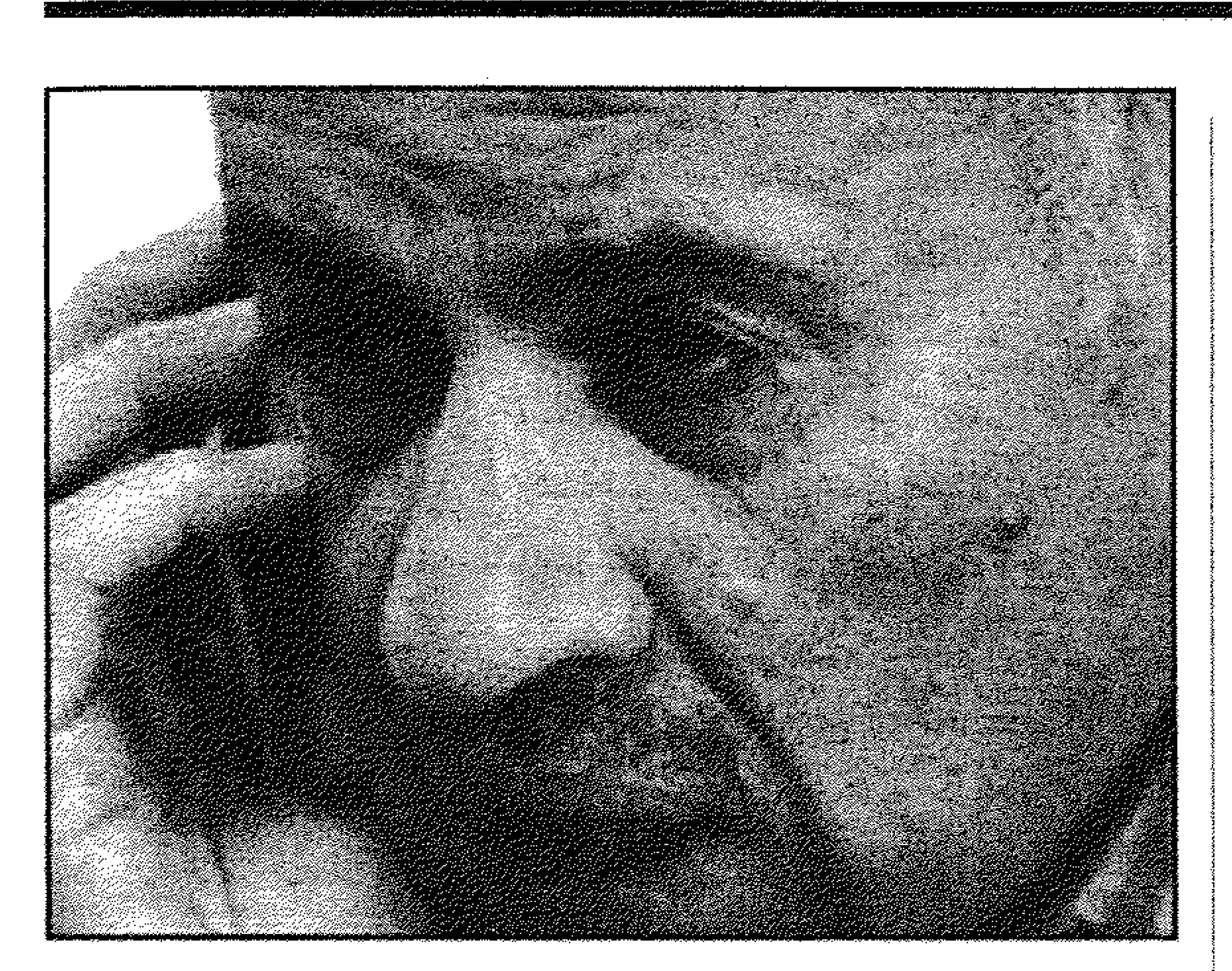
كما صرح مسؤول فى حماس لوكالة رويترز للأنباء قائلاً: "إن حماس تدرس إمكانية إجراء انتخابات منفصلة فى غزة فى يناير ٢٠١٠ حتى تكون هناك إجراءات مضادة لتلك الإجراءات أحادية الجانب التى أعلن عنها أبو مازن".

وقد أسرع سامى أبو زهرى المتحدث باسم حماس فى الرد على إعلان أبو مازن قائلاً: "إن إعلان أبو مازن يشكل ضربة لجهود المصالحة، ويوسع من دائرة الانقسام". وأضاف أبو زهرى قائلاً: "إن إعلان أبو مازن يمثل استجابة للمطالب الأمريكية لإحباط أى اتفاق متوقع مع حماس لا يشمل تشكيل حكومة تقبل بشروط الرباعية".

وفى وقت سابق، صرح الدكتور أحمد بحر القائم بعمل رئيس البرلمان الفلسطينى عن حماس بأن الشعب الفلسطينى لن يوافق على انتخابات تجرى دون موافقة كل فصائل الوطن "لأنها ستؤدى إلى تعميق الانقسام الفلسطيني".

وصرح جبريل الرجوب عضو اللجنة المركزية لحركة فتح فى أعقاب قرار أبو مازن قائلاً: "إن هذا حق قانونى لأبو مازن، وإننا فى فتح رأينا أن الانتخابات هى الخيار الوحيد لحماية الديموقراطية والوحدة الوطنية الفلسطينية، لذلك أصدر الرئيس تعليماته فى هذا الخصوص، ومن غير الممكن اللعب بورقة تاريخ إجراء الانتخابات، خاصة بعد رفض حماس الجهود المصرية للمصالحة. لقد ارتكبت حماس خطأ عندما لم تستجب لوثيقة المصالحة المصرية، ولن نسمح بوجود فراغ فى السلطة الفلسطينية".

وأضاف جبريل الرجوب قائلاً: "إن حماس تضع شروطاً، وتتصرف كما لو كانت دولة عظمى. ولكن حماس ليست دولة عظمى، ولن تفرض إرادتها على الشعب الفلسطينى. وسنقوم خلال الأسابيع القادمة بدراسة أى الأجهزة يمكنها



أن تضمن مشاركة الفلسطينيين فى غزة والضفة والقدس الشرقية فى الانتخابات". وأشار الرجوب إلى أن "حماس تأسر مليون ونصف المليون فلسطينى فى غزة، وإذا كانوا يريدون وجود مرجعية فلسطينية واحدة فإن السبيل إلى ذلك هو الانتخابات. إنهم فى حماس يرغبون فى الانتظار بتعالٍ حتى نأتى إليهم ونوافق على شروطهم وهذا لن يحدث".

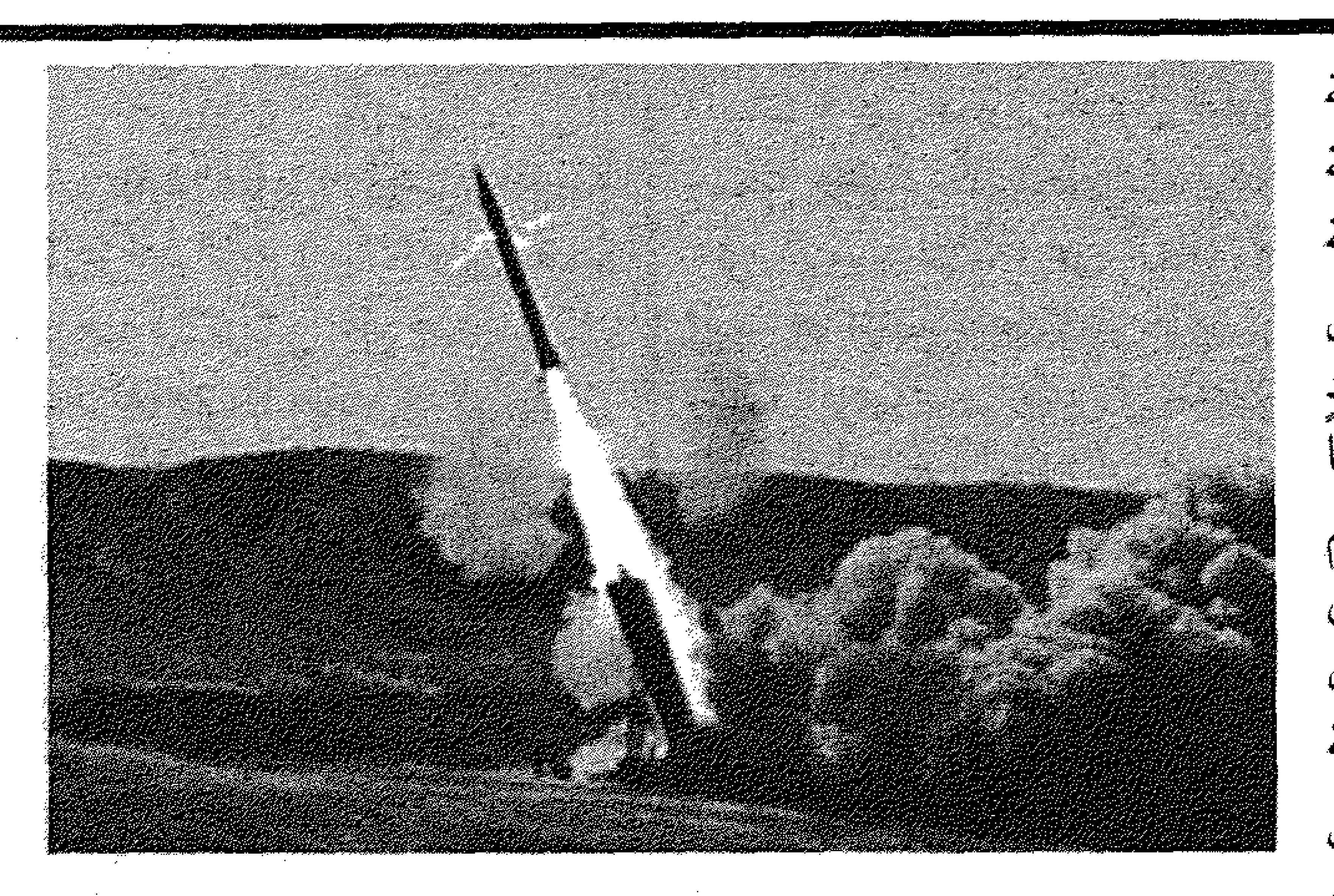
وقد صرح الشيخ نافذ عزام عضو المكتب السياسى للجهاد الإسلامى مساء اليوم قائلاً: "إن الشعب الفلسطينى ينتظر المصالحة بفارغ الصبر، ولكنه لا ينتظر تلك الإجراءات التى تعمق حالة الانقسام، والتى تؤدى إلى مزيد من الألم والمعاناة". وأضاف عزام قائلاً: "إن الأمر المؤكد هو أن هذه الخطوة ستؤدى إلى مزيد من تعقيد الوضع الفلسطينى". وحذر عزام من احتمال إجراء انتخابات فى الضفة الغربية دون قطاع غزة وقال: "إنه من الصعب إجراء انتخابات فى قطاع غزة فى ظل حالة الانقسام الفلسطينى، فلا يعرف أحد ما يمكن أن يحدث".

وأوضحت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أنها لا تعارض المرسوم الرئاسى الذى أعلنه أبو مازن لإجراء انتخابات السلطة الفلسطينية فى بداية العام القادم، ومع ذلك فقد أكدوا فى الجبهة الشعبية أن الانتخابات يجب أن تجرى فى ظل اتفاق وطنى، وقد صرح كايد الغول عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية قائلاً: "إن إعلان المرسوم الرئاسى تمّ فى إطار قوانين منظمة التحرير الفلسطينية". وأضاف قائلاً: "إنه فى حالة عدم التوصل إلى اتفاق وطنى فإن الجبهة الشعبية سيكون لها موقف واضح تجاه الأمر".

حماس تطبق الدروس المستفادة من عملية الرصاص المنصهر

بقلم: يعقوف عميدور
يسرائيل هايوم ٤/ ١١/ ٢٠٠٩

تصريحات رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) فى جلسة لجنة الخارجية والأمن بالكنيست حول امتلاك حركة حماس صاروخاً يصل مداه إلى ٦٠ كم مسألة لا نعرف سوى القليل عنها، لكنها تدل على حجم المشكلة التى سيضطر الجيش الإسرائيلى لمواجهتها فى المستقبل، إذا شعرت حماس أنها أقوى بصورة كافية لخوض مواجهة كهذه.



وبهذا الشكل، تأكل دولة إسرائيل الثمار الفاسدة لاتفاقية أوسلو، والانسحاب أحادى الجانب من قطاع غزة أيضاً.

وقد أثبتت عملية "الرصاص المنصهر" لحركة حماس أن قوتها العسكرية محدودة ويتعين عليها السير فى طريق طويل حتى تكون مستعدة لمواجهة الجيش الإسرائيلى، وهذا هو سبب الهدوء النسبى الذى يسود الجنوب منذ انتهاء العملية، لكن لا يجب أن يخفى هذا الهدوء حقيقة أن حماس تستغل هذا الهدوء للتسلح وإجراء مزيد من التدريبات.

وليس بعيداً اليوم الذى تستطيع فيه صواريخ حماس الوصول إلى تل أبيب، وحينها سيكون واضحاً أن قوة ردع حماس ستجعل دولة إسرائيل تفقد قدرة إيقاف سقوط الصواريخ بشكل متتال على مواطنيها.

وإضافة إلى ذلك، فإن عملية "الرصاص المنصهر" جعلت حماس تخرج مقهورة، لكن ليست مهزومة، والآن تطبق الدروس المستفادة من الحرب حتى تكون مستعدة للعملية القادمة، وأى عملية لا تنتهى باحتلال أرض والسيطرة عليها تجعل العدو بعد ذلك مستعد، بشكل أفضل.

لا يجب أى أحد فى إسرائيل أن يصبح "محتلاً"، لكن من يفكر فى مكافحة الإرهاب والحيلولة دون تحويل حماس لصورة فلسطينية من حزب الله دون سيطرة تامة للجيش الإسرائيلى ميدانياً، فإنه يعيش فى الأوهام. ومن الواضح أن الخيارين أسوأ من بعضهما، لكن يجب أن يقرر كل طرف ماذا يريد..؟ العيش بإحساس سيء نظراً لسيطرة الجيش الإسرائيلى على الأرض وعلى السكان- لكن بدون قواعد إرهابية- أم التنازل عن المساوئ التى تصاحب الاحتلال، مع العلم أنه فى كل لحظة يمكن لحماس أن تعتدى على أى جزء من دولة إسرائيل، وربما تشكل تهديداً أيضاً على تل أبيب.

حجة داحضة بشكل سافر

افتتاحية هاآرتس
٨/ ١١/ ٢٠٠٩

استقبل المستوى السياسى فى القدس بفتور إعلان رئيس السلطة الفلسطينية، «محمود عباس»، يوم الخميس الماضى، إنه لن يتنافس فى الانتخابات الرئاسية القريبة القادمة. قال متحدثون رسميون إن الأمر يتعلق بشأن فلسطينى داخلى، وإن إسرائيل ليست لها مصلحة فى حمل «عباس» على التراجع عن قراره. وتعاملت ردود فعل إسرائيلية أخرى إزاء إعلان «عباس» وكأنه حيلة دبلوماسية تستهدف زيادة الضغط الأمريكى على رئيس الحكومة «بنيامين نتنياهو».

إن الحجة القائلة بأن التطورات السياسية فى المناطق (الفلسطينية) ليست شأناً إسرائيلياً هى حجة داحضة بشكل سافر. فالحكومة الإسرائيلية لا تشرف على الأحداث فى المناطق (الفلسطينية) من الشرفة. فمنذ ٤٢ عاماً وهى تلعب دوراً رئيسياً فى ساحة الجيران. وقد أسهم فشل العملية السياسية، الذى عُزى إلى مسئولية قيادة «فتح»، فى فوز

«حماس» فى الانتخابات التى جرت فى بداية عام ٢٠٠٦. وأدى استحواذها على البرلمان، وعلى حكومة السلطة الفلسطينية إلى سقوط قطاع غزة فى يد منظمة ترفض حق إسرائيل فى الوجود. والنتيجة معروفة: رشقات من الصواريخ على النقب، وحملة من «الرصاص المنصهر»، وتقرير «جولدستون»، وهجوم دبلوماسى على إسرائيل.

نجحت السلطة الفلسطينية، بزعامة «عباس» ورئيس الحكومة «سلام فياض»، بجهد جهيد فى فرض القانون والنظام فى الضفة الغربية. ونتنياهو لا يفوت فرصة إلا ويُثنى على إسهامهما فى فرض الأمن وفى ترميم اقتصاد المناطق (الفلسطينية).. ولكن من الذى يضمن وجود زعيم براجماتى مهم بديل لـ«عباس» يستطيع ويرغب فى منع سقوط المناطق (الفلسطينية) - بما فى ذلك الضفة الغربية - بين يدى «حماس»..؟.

إن حل الدولتين لشعبين، الذى تبناه رئيس الحكومة قبل نحو نصف عام، يحتاج زعيمين أيضاً. ليس لإسرائيل شريك فلسطينى أفضل من «عباس» لتحقيق تسوية سلمية. إذا كان «نتنياهو» يخشى بالفعل على مستقبل إسرائيل كدولة يهودية وديموقراطية، فإن عليه أن يتخذ على الفور خطوات تثنى «عباس» عن قراره باعتزال الحياة السياسية: تجميد مطلق، وليس مؤقتاً، للمستعمرات، والشروع فى مفاوضات حثيثة حول تسوية دائمة، على أساس التفاهمات التى تم التوصل إليها فى الماضى، وتقديم المزيد من التسهيلات التى تهوِّن الحياة اليومية للمواطنين فى المناطق (الفلسطينية).

يجب أن نعى جيداً أن البديل للجمود المستمر وإعلان «عباس» عدم ترشحه للانتخابات الرئاسية الفلسطينية، سيكون كارثة لإسرائيل.

ماذا لو أعلن الفلسطينيون استقلالهم..؟

بقلم: ساجى كوهين
هاآرتس ١٤/١١/٢٠٠٩

لماذا حقا لا يقوم الفلسطينيون الآن ويعلنون عن دولة مستقلة..؟ ربما أن الإجابة تكمن فى نموذج باكاسى. ألم تسمعوا عن باكاسى..؟ أمر غريب..!! هذه الدولة أعلنت استقلالها مرتين وليس مرة واحدة. المرة الأولى عام ٢٠٠٥، والثانية كانت العام الماضى. وباكاسى هى شبه جزيرة صغيرة، غنية بالنفط والثروة السمكية، تقع عند دلتا نهر النيجر فى إفريقيا، على الحدود بين نيجيريا والكاميرون. كانت باكاسى حتى أغسطس ٢٠٠٨ جزءاً من نيجيريا، ولكنها ضُمت بعد ذلك التاريخ إلى الكاميرون بقرار من محكمة العدل الدولية. فماذا إذن عن إعلان الاستقلال لباكاسى..؟!.

ومن ناحية أخرى، قد تكون الإجابة فى نموذج لاكوتا. ألم تسمعوا عن لاكوتا أيضا..؟ إنها دولة مستقلة (منذ أن أعلنت عن ذلك عام ٢٠٠٨) تمتد حدودها على أجزاء من ولايات نبراسكا، وداكوتا الشمالية، وداكوتا الجنوبية، وإيومنج وأركانسو فى الولايات المتحدة، وهى الدولة المستقلة لأبناء قبيلة الداكوتا. وخلافا لباكاسى، فقد حظيت لاكوتا باعتراف دولى من الأمم المتحدة، ومن دول مثل فنزويلا وبوليفيا، فى حين رفضت الولايات المتحدة الاعتراف بها.

وإن لم يكن الجواب فى باكاسى أو لاكوتا، فربما يكون فى يانفيان..؟ ويانفيان هى إقليم غير مكتظ بالسكان (أقل من مليونى نسمة على أرض تصل مساحتها إلى ضعفى مساحة دولة إسرائيل) فى شمال شرق الصين، وغالبية سكان هذا الإقليم كوريون يطالبون بالاستقلال.

فلماذا الصين لا توافق على استقلالهم..؟ فالحديث عن مليونين فقط من السكان ومساحة لا تزيد على نصف فى المائة من مساحة دولة الصين..؟ ولكى نفهم، لابد أن ننظر على الخريطة. فيانفيان هى النافذة الوحيدة للصين على بحر اليابان (البحر الداخلى الذين يربط الجزر اليابانية بقارة آسيا) والحاجز الوحيد الذى يحول دون اتصال برى بين روسيا وكوريا. ولندع الحديث عن المشكلة الحقيقية ونتساءل: كيف سينعكس إعلان استقلال يانفيان على التبت..؟.

منذ إعلان الاستقلال الناجح الذى قامت به كوسوفو فى فبراير ٢٠٠٨ (والذى يعد السبب الرئيسى فى الجدل الدائر حاليا حول إعلان استقلال فلسطيني)- وهو الإعلان الذى أثبت لأول مرة أنه بمقدور إقليم صغير أن يخلق واقعاً يحظى بدعم دولى حتى بمجرد الإعلان فقط- تُطرح كثيرا مسألة إعلان استقلال التبت. ولكن المشكلة هنا أكثر تعقيدا، إذ إن أحد مبررات الصين لضم التبت هى أنها لم تعلن أبدا عن استقلالها، فى حين أن أحد مبررات التبت فى أحقيتها للاستقلال هى أنها أعلنت بالفعل عن استقلالها، ولذا فهى ليست بالطبع فى حاجة للإعلان مرة أخرى. وهكذا يعتقد خبراء القانون الدولى أن هذا الخلاف مشكلة عبثية.. وإن كان الأمر كذلك، يتساءل الخبراء عما يمنع من الاعتراف دوليا بالتبت..؟!.

وإن كانت باكاسى، ولاكوتا ويانفيان هى ليست الجواب على سؤال لماذا لا يعلن الفلسطينيون استقلالهم، إذن فربما

حاول سكان كردستان (ليست كردستان العراقية وإنما محافظة كردستان الإيرانية).. إبان الثورة التى انتهت بإسقاط نظام الشاه عام ١٩٧٩، استغلال الفرصة للانفصال عن إيران، ولكنهم لم يصلوا إلى درجة إعلان الاستقلال- بالطبع لأن نموذج كوسوفو لم يكن ماثلا أمام أعينهم بعد- ولكن فور أن تعلن فلسطين عن استقلالها، فمن سيمنع الأكراد من فعل الأمر نفسه..؟ وهناك أمثلة كثيرة أخرى.

ومثلما يمكن أن نفهم، باستثناء العدد القليل من الدول المرشحة بشكل تلقائى لتأييد إعلان الاستقلال الفلسطينى، توجد أيضا أسباب واضحة تؤكد على أن سابقة كوسوفو ستظل خارجة عن المألوف. فالصين مثلا لا تهتم بإعلان استقلال يانفيان، أو التبت أو شينجيان (الإقليم الذى تقطنه أغلبية مسلمة)، ودول أفريقيا لا تهتم بإعلان استقلال مواطنى إقليم المعادن، وهناك شك فى أن الولايات المتحده تهتم بإيقاظ نسل "الدب الأكبر" من سباتهم.

من جانب آخر، واضح للفلسطينيين أيضا أن احتمالات فشل هذه الخطوة أكبر بكثير من احتمالات نجاحها، بدليل تجارب الماضى. وبعبارة أخرى، إعلان الفلسطينيين استقلالهم قد يغير بالطبع من قواعد اللعبة، ولكنها ليست خطوة سحرية ستحل كل المشاكل- كما يعتقد البعض.

الفلسطينيون: "لدينا أيضاً خطة أحادية الجانب"

بقلم: دان لافى وشلومو تسيزنا
يسرائيل هايوم
٢٠٠٩/١١/١٥

تحاول السلطة الفلسطينية المبادرة بخطوة أحادية الجانب لدفع إقامة دولة مستقلة، وذلك إزاء الجمود فى المفاوضات مع إسرائيل. وبالأمس، قال رئيس طاقم المفاوضات الفلسطينى، صائب عريقات، إن "القيادة الفلسطينية تحشد تأييدا دوليا من أجل الإعلان عن دولة".

وفى حديث مع صحيفة "الأيام" الفلسطينية، أكد عريقات أن القيادة الفلسطينية هى الآن بصدد حشد تأييد أكبر عدد من دول العالم للتوجه إلى مجلس الأمن لنيل اعتراف دولى بدولة فلسطينية فى حدود ١٩٦٧. وبحسب عريقات، فإن هذه المبادرة تأتى ردا على سياسة إسرائيل: "حتى نقطع الطريق على إسرائيل بمخططاتها أحادية الجانب والاستيطان، يجب أن يقول العالم إنه يعترف بدولة فلسطين على حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ بعاصمتها القدس الشرقية، وبذلك يعتبر الاستيطان والإجراءات أحادية الجانب لاغية وباطلة ولا تخلق حقا ولا تنشئ التزاما".

وكشف عريقات النقاب عن أنه ناقش الفكرة أكثر من مرة مع الأمريكيين، فضلا عن أنه جرى بحثها مع الأوروبيين، مشيرا إلى أن رئيس السلطة محمود عباس (أبو مازن) طرحها على الأمين العام للأمم المتحدة بان كى مون، وعلى المسئولين فى روسيا وأنه تلقى ردودا إيجابية. وتابع عريقات قائلا: "الدول العربية جميعها تؤيد هذه الخطوة، كما حققنا فى أوروبا نجاحات كبيرة. والآن، يتحرك أبو مازن باتجاه دول أمريكا اللاتينية لهذه الغاية الأسبوع المقبل، فضلا عن تحركه المستمر نحو الدول الأوروبية".

وعن الموقف الأوروبى، قال عريقات: "المسئول الأعلى للسياسة الخارجية فى الاتحاد الأوروبى، خافيير سولانا، كان قد طرح فكرة التوجه إلى مجلس الأمن فى محاضرة ألقاها قبل بضعة أشهر فى لندن".

*** واشنطن: "سئمنا من الضغط"**

فى غضون ذلك، أفادت صحيفة "الشرق الأوسط" أمس أن مسئولين فى الإدارة الأمريكية أشاروا إلى أن واشنطن لم تعد معنية بالضغط على إسرائيل والفلسطينيين لبدء المفاوضات قبل أن يكون الطرفان مستعدين لذلك. وبحسب المسئولين الأمريكيين: "نحن نفضل الانتظار عن التسرع إلى مفاوضات يؤول مصيرها إلى الفشل". وربما فى محاولة لعدم خلق الانطباع بأن الولايات المتحدة تخفض من زخم نشاطها الدبلوماسى فى الشرق الأوسط، قالت المصادر: "نحن لا نزال ملتزمين بالسلام فى الشرق الأوسط، ونركز على محاولة توفير الظروف المواتية للمفاوضات".

هذا، ومن المتوقع أن يتطرق رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، إلى المبادرة الفلسطينية فى خطابه اليوم أمام "منتدى سابان". وكان وزير التعليم، جدعون ساعر، من حزب الليكود، قد صرح بالأمس أن نتنياهو معنى بدفع المسيرة السياسية، واستئناف المفاوضات مع السلطة الفلسطينية، وأن الرئيس الأمريكى باراك أوباما يعلم ذلك. وأضاف ساعر قائلا: "ما يحول دون استئناف المفاوضات هو الرفض الفلسطينى لها، وهو الرفض النابع من اعتبارات سياسية، واعتبارات فلسطينية داخلية أيضاً".

◆ ترجمات عبرية ◆



علاقات إسرائيل الدولية والإقليمية

إسرائيل وسياسة إندونيسيا

بقلم: رونين سكلتسكي
المصدر: www.scoop.co.il
٢٠٠٩/١٠/٢٤

فى الماضى قامت إسرائيل بتزويد إندونيسيا بطائرات من طراز سكاى هوك. وعندما كان يتسحاق رابين رئيساً للوزراء التقى ذات مرة فى جاكرتا بالديكتاتور سوهارتو، وقبل بضع سنوات قامت إسرائيل بتزويد إندونيسيا بأربع طائرات بدون طيار، كما أن أجهزة الأمن والاستخبارات الإسرائيلية والإندونيسية تعرف كل منها قدر الأخرى، كما أن رجال الأعمال الإسرائيليين لديهم علاقات اقتصادية بعيداً عن عيون الإعلام مع نظرائهم فى إندونيسيا، وبعضهم لديه علاقات شخصية متعددة مع النخبة السياسية فى هذه الدولة، ولكن فى إندونيسيا، كما هو الحال فى تركيا، أصبحت الأجهزة الأمنية والجيش، التى أقامت علاقات جيدة مع إسرائيل، تفقد من قوتها السياسية فى إطار مسيرة الديموقراطية، مع تراجع مكانتها بين الجماهير، مما أدى إلى تراجع فى مستوى العلاقات بين متخذى القرار فى كل من الدولتين وإسرائيل.

حكم الديكتاتور سوهارتو إندونيسيا لما يزيد على ثلاثين عاماً، عندما وصل إلى الحكم عام ١٩٦٥ تحت ذريعة وهمية تتمثل فى القضاء على محاولة الانقلاب الموالى للصين من جانب الحزب الشيوعى الإندونيسى، الذى كان يُعد أكبر الأحزاب الشيوعية فى العالم من حيث عدد الأعضاء بعد الاتحاد السوفيتى والصين. وبمساعدة من الـCIA والجيش



الإندونيسى وحركات دينية إسلامية ومسيحية تمت إبادة ما بين نصف مليون ومليون من أعضاء الحزب الشيوعى ومؤيديهم فى مذبحة كبيرة، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية مؤيداً رئيسياً للنظام الديكتاتورى فى جاكرتا.

وفى أعقاب الأزمة المالية التى عصفت بشرق آسيا عام ١٩٩٧ نشبت الفوضى ومظاهرات الطلبة التى أدَّت إلى سقوط النظام الديكتاتورى فى إندونيسيا. ومنذ ذلك الحين كانت كل معركة انتخابية تجلب معها المزيد والمزيد من الإصلاحات الديموقراطية. فقد حظى المجتمع المدنى بمزيد من القوة السياسية على حساب المؤيدين التقليديين للنظام الديكتاتورى، أى على حساب الأجهزة الأمنية وأجهزة الاستخبارات. لقد تضررت إسرائيل التى تقوم علاقاتها فى العالم الثالث بالأساس على علاقات جيدة مع النخب السلطوية، خاصة أجهزة الأمن، نتيجة التوجه المدنى فى دول كثيرة من ضمنها إندونيسيا.

لقد حصل الرئيس الإندونيسى الحالى "سوسيلو بامبانج يوديونو" خلال الانتخابات الأخيرة على أكثر من ٦٠٪ من الأصوات، وزادت قوة حزبه بنسبة ٢٧٠٪ (من ٥٥ مقعداً إلى ١٥٠ مقعداً فى البرلمان). كل ذلك بفضل محاربته للفساد الذى لم يتوار فيه عن حبس صهر الرئيس، كما تحسن الاقتصاد، وتمَّ

حل الصراع الذى استمر لسنوات فى إقليم آتشيه، وأصبحت هذه الفترة خالية من الإرهاب والصراعات الدينية.

ولكى تستمر الإصلاحات فى إندونيسيا، ومواجهة الفساد، ومن أجل الاستمرار فى التحسن الاقتصادى يجب على الرئيس الإندونيسى أن يحافظ على مناخ خال من التوترات الدينية والعرقية فى هذه الدولة الضخمة ذات السبعة عشر ألف جزيرة.

الرئيس يوديونو، على الرغم من كونه جنرالاً سابقاً إلا أنه يواصل تقليص القوة السياسية للجيش، وتحييده من مركز الحياة الاقتصادية فى إندونيسيا، والجيش الذى يعد الرئيس يوديونو من رجاله غير راض للغاية عن تراجع دوره فى الدولة. وخلال الانتخابات الأخيرة أسس جنرالان سابقان أحزاباً تمثل (دون الإعلان عن ذلك صراحة) المصالح التجارية والسياسية الأكثر فساداً فى الجيش، والرئيس الإندونيسى يخشى للغاية من قيام هذين الجنرالين بأية خطوة سياسية يكون من شأنها تقويض استقرار الدولة وإسقاطه وإعادة النظام الديكتاتورى العسكرى القديم والفاسد. وكما هو الحال فى كل دولة ديموقراطية متعددة الثقافات، ليس من الصعب على المعارضة القوية أن تستغل التقاطعات العرقية والدينية من أجل خلق حالة من عدم الهدوء، الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى إسقاط الحكومة القائمة.

وعلى ما يبدو فإن الإسرائيليين بإمكانهم الاستمرار فى علاقاتهم التجارية مع إندونيسيا، كما يستطيع السياح الإسرائيليون مواصلة الحصول على التأشيرات الخاصة لزيارة إندونيسيا، ولكن على المستوى السياسى لا توجد أدنى فرصة لقيام الرئيس، الذى لا توجد لديه أدنى مشكلة شخصية أو أيديولوجية مع إسرائيل، بتحسين مستوى العلاقات بين جاكرتا والقدس.

إن أية محاولة لتحسين العلاقات أياً كانت بين مسؤولين إندونيسيين وإسرائيليين ستجلب وراءها ردود فعل غاضبة من جانب منظمات إسلامية تجاه الرئيس الإندونيسى، وسيقوم الرئيس الإندونيسى الذى يخشى إثارة القلاقل وزعزعة استقرار بلاده بتقليص العلاقات الإندونيسية الإسرائيلية، وفى النهاية سيسفر الأمر عن أضرار إضافية لتلك العلاقات السرية بين الجانبين.

إذا كانت إسرائيل مهتمة بإقامة علاقات مفتوحة مع إندونيسيا فإنه لا خيار أمامها غير أن تنجز اتفاق سلام ملائم مع الشعوب العربية، ولا يوجد طريق أقصر من ذلك.

جورجيا توقف رحلاتها الجوية إلى إسرائيل

المصدر: www.walla.co.il
٢٤/١٠/٢٠٠٩
بقلم: هيئة تحرير الموقع

بدءاً من الغد ستضطر شركة «أركيع» إلى إلغاء كافة رحلات الطيرات إلى جورجيا، وذلك ردا على قرار مدير الطيران الجورجي بمنع شركات الطيران الإسرائيلية من الهبوط على أرض جورجيا.

جديرٌ بالذكر أن شركة «أركيع» تقوم بتشغيل خط طيران منظم إلى جورجيا منذ عام ٢٠٠٤، كما أنه منذ نحو عشرة أيام فقط تم التوقيع على اتفاق روتيني بين مدير شركة الطيران الإسرائيلى ومدير شركة الطيران الجورجي فى إطار اتفاقيات طيران متجددة، وتمت الموافقة فى الاتفاقية على كافة الشروط لتنظيم رحلات طيران منظمة بين الدولتين.

ولسبب غير واضح، قرر مدير شركة الطيران الجورجي عدم احترام الاتفاقية التي وُقعت، وردا على ذلك قرر مدير شركة الطيران الإسرائيلي عدم السماح للشركات الجورجية بالهبوط فى إسرائيل حتى يتم حل الأزمة.

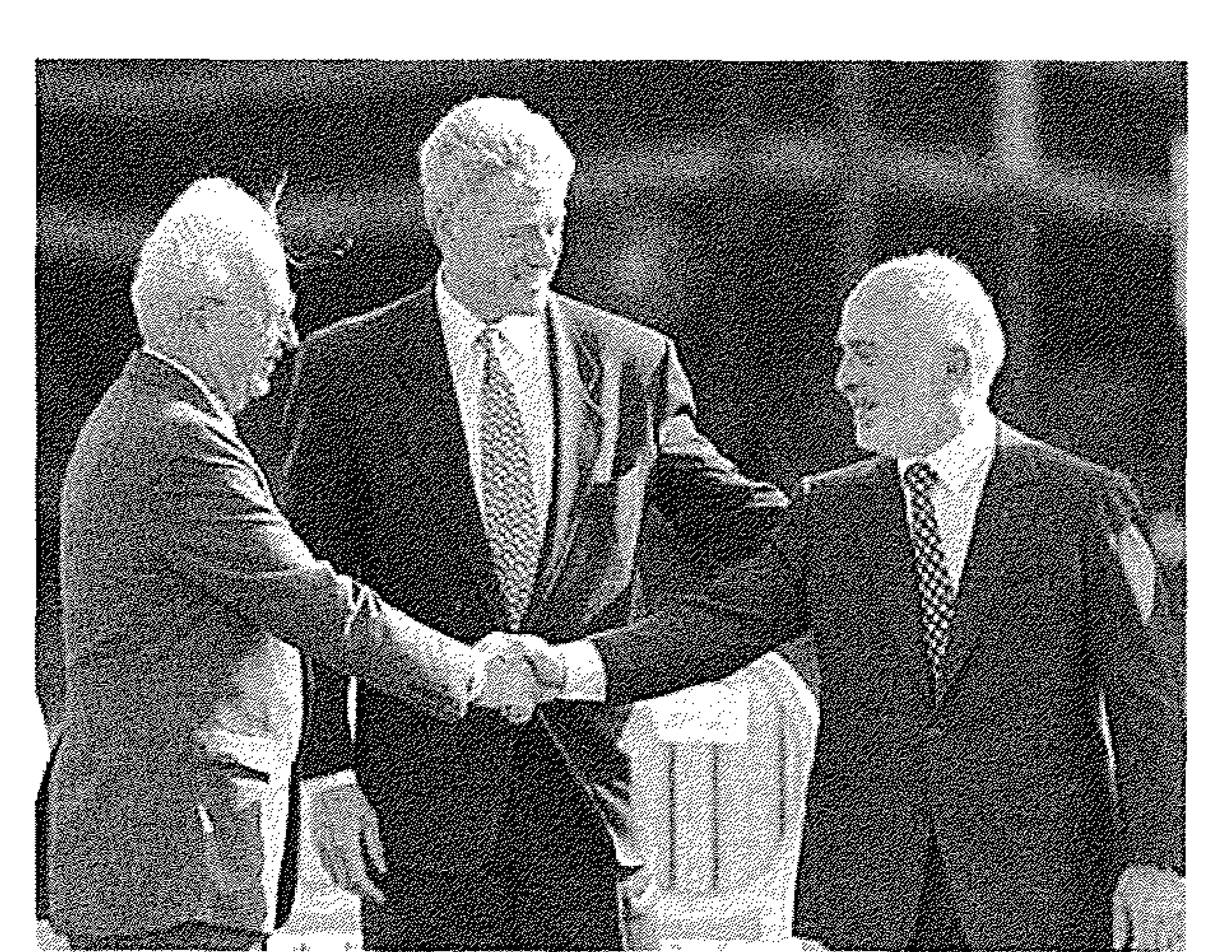
وقد أثار القرار الدهشة لاسيما بعد التحسن الذي شهدته العلاقات بين إسرائيل وجورجيا فى السنوات الأخيرة. فقد نشرت وزارة الخارجية الإسرائيلية منذ عام فقط بيان دعم لجورجيا أثناء حربها مع روسيا فى القوقاز، وفى المقابل أفادت تقارير أجنبية بأن إسرائيل أمدت الجيش الجورجي بالسلاح. هذا وتُعد جورجيا هدفا سياحيا يقصده آلاف الإسرائيليين الذين يزورونها سنويا ويساهمون فى دعم اقتصادها.

وقال جادى تيبير، مدير علم شركة أركيع، إنه «للأسف الشديد مازلنا نجهل لماذا لم تحترم الاتفاقية التي وُقعت منذ عشرة أيام، وستبذل أركيع ما فى وسعها لنقل مسافريها بطرق بديلة».

السلام المجمد.. ١٥ سنة على اتفاق السلام مع الأردن

بقلم: جاكى حوجي
معاريف ٢٥/١٠/٢٠٠٩

أزمة حادة فى العلاقات بين إسرائيل والأردن: عشية الذكرى الخامسة عشرة لاتفاق السلام مع المملكة الهاشمية يصف الطرفان العلاقات بتعابير الجمود، والتشاؤم، وخيبة الأمل الكبرى. فى الشارع الأردنى التأييد لإسرائيل يقترب من الصفر، والاتصالات بين العاصمتين تعانى من التراجع فى حجم النشاط، باستثناء تلك الموجودة فى الشئون الأمنية والاستخبارية.



غدا، تحل الذكرى الخامسة عشرة لاتفاق السلام مع الأردن - الذى وُقع فى ٢٦ أكتوبر ١٩٩٤ - بين رئيس الوزراء الراحل إسحاق رابين والملك حسين، برعاية الرئيس الأمريكى بيل كلينتون. وكان الملك الراحل قد قرر الإقدام على هذه الخطوة التاريخية فى أعقاب إعلان المبادئ بين إسرائيل والفلسطينيين- اتفاق أوسلو- الذى وُقع قبل نحو عام من ذلك.

مسئول أردنى، كان فى حينه عضوا فى الوفد المشارك فى محادثات السلام، قال لصحيفة معاريف: "تحدثنا فى حينه بكلمات مثل: 'صفحة جديدة أو فتح باب لسلام شامل'. اعتقدنا أن هذا الاتفاق هو محطة فى الطريق لحل النزاع الإسرائيلي- العربى. بعد ١٥ سنة من ذلك، بات كل شئ عالقا: القناة الفلسطينية، والقناة السورية، ومبادرة السلام العربية. العالم العربى يعرض عليكم السلام وأنتم لا تريدون".

على الأرض، لا يزال من الصعب إيجاد مؤشرات على التشاؤم، إذ إن الدخول من إسرائيل إلى الأردن بقى سلسا وفعالا: فى معبر "نهر الأردن" الحدودى قرب بيت شان اجتاز الحدود معنا عشرات آخرون من المواطنين العرب من إسرائيل.

*** السلام مع الفلسطينيين قضية أمن قومي:**

عمان تعج بالحياة أكثر من أى وقت مضى، وهى تتمتع بازدهار اقتصادى جلب معه أغنياء بغداد ممن فروا من الحرب. محلات الكنافة والبقلاوة مليئة بالفتيات المحجبات وبالعائلات والشباب. جميعهم يُبدون موقفا وديا من الأجانب، إلى أن يصلوا إلى النزاع الإسرائيلي- الفلسطينى. صحفى أردنى عقب بتهكم قائلا: "كيف نحتفل بالسلام. يجب أن نقف هنا دقيقة حداد".

بالنسبة للقيادة الأردنية، فإن الاتصال بصحفيين إسرائيليين هذه الأيام هو بمثابة منح جائزة ليست فى مكانها. بعضهم اعترف بأنهم يخشون من أن يظهروا بعد ذلك بصورة من أجروا اتصالا معنا. كل من تحدثنا معهم، من القادة وحتى سائقى السيارات العمومية، أوضحوا بأن السبب هو رفض إسرائيل التقدم على الساحة الفلسطينية، وهو ما يزرع اليأس لدى العرب. موظف أردنى قال صراحة: "السلام مع الفلسطينيين هو مسألة تتعلق بأمننا القومي".

صحيح حتى اليوم أن العلاقات بين إسرائيل والأردن تتركز فى مجالات ضرورية ليس أكثر. قرابة ٢٠٠ ألف إسرائيلى يزورون عمان كل سنة، معظمهم من عرب إسرائيل، ونحو ٢٠٠ عامل أردنى يعملون كل يوم فى إسرائيل ويعودون إلى بلادهم فى المساء، ومصانع النسيج المشتركة بين الأردنيين والإسرائيليين تعمل فى المملكة وتصدر منتجاتها إلى السوق الأمريكية فى إطار "اتفاق التجارة الحرة".

إضافة إلى ذلك، يتشارك الجيشان فى إنقاذ متنزهين إسرائيليين علقوا فى مواقع التنزه فى الأردن، كما أن دوائر استخبارية وأمنية من الطرفين تقيم علاقات وثيقة فى الحرب ضد تهديدات حركات الجهاد الإسلامى. وفضلا عن ذلك، تزود إسرائيل الأردنيين بخمسين مليون متر مكعب من المياه سنويا، كجزء من اتفاق السلام.

يقول مسئول أردني: "ذات مرة، كان الإسرائيليون يأتون ويذهبون من وإلى عمان دون انقطاع: مستشارون زراعيون، وصحفيون، ورجال أعمال كثيرون. واليوم لم تعد هناك شهية لذلك. الفرضية هى أن الأردن وقّع على اتفاق السلام ولم يحصل على شئ، وبالأساس لم يحصل اتفاق مع الفلسطينيين".

الأزمة الحالية هى نتيجة تسلسل الأمور الذى بدأ قبل نحو سنة - لاسيما مع بدء عملية "الرصاص المنصهر" فى قطاع غزة. فى قنوات التليفزيون العربية بُثت صور قاسية عرضت عائلات دُمرت منازلها، وأطفال جرحى وقتلى، وقصف دون انقطاع فى القطاع.

فى عمان اندلعت مظاهرات احتجاج، طُولب الملك فى ذروتها بقطع العلاقات مع إسرائيل. بعض هذه المظاهرات كانت فى الواقع إعراباً عن احتجاج خفى ضد القصر بسبب علاقاته مع إسرائيل. ويقول مسئول أردنى على إطلاع بالعلاقات مع إسرائيل: "عليكم أن تفهموا بأنه عندما يموت شخص فى نابلس، فإن خيمة العزاء تقام فى عمان. عندما يصاب أحد هناك، يصرخون هنا من الألم، الملك قال إن نافذة الفرص لن تبقى مفتوحة إلى الأبد. نحن نعتقد بأن الكرة فى ملعب إسرائيل، وليست حتى فى ملعب أوباما. نتنياهو يمكنه أن يكسر حالة الصمت، ولكننا نشكك فى نوايا حكومته، ونخشى أن تنتهى بانفجار".

فى بداية الشهر الجارى، تصاعدت الأزمة إلى ذروة أخرى، بعد أن قررت سلطات الأمن فى إسرائيل منع دخول المصلين إلى جبل الهيكل (الحرم القدسي) خشية الاضطرابات. الأردنيون مستاءون من أعمال الحفر التى تقوم بها إسرائيل فى المنطقة، والتى تعتبر فى نظر العالم الإسلامى تدنيسا لقدسية مواقع العبادة، وعلى رأسها المسجد الأقصى. القصر الأردنى يرى نفسه "حامى الأماكن المقدسة فى القدس" - وهى مكانة تقليدية منذ القدم وحظيت بترحاب من إسرائيل فى اتفاق السلام.

فى سلسلة تصريحات حادة انطلقت من الأردن، فى أعقاب أزمة الأقصى، قال الملك عبد الله إن "القدس هى خط أحمر"، وإن إسرائيل قد تدفع بذلك إلى انتفاضة ثالثة. من ناحيته، يعتبر الملك المساس بالقدس إهانة شخصية، كونه تلقاها وراثة من أبيه الراحل. ويقول موظف أردنى رفض ذكر اسمه: "بالنسبة لنا، صنع السلام مع إسرائيل كان تضحية كبرى. الشارع الأردنى يفقد الأمل. من ناحيتنا هذا اتفاق بلا مقابل. نحن أعطينا السلام. فماذا أعطت إسرائيل..؟ مستعمرات واضطرابات فى الحرم. السوريون يرونكم ويعرفون بأنهم لا يمكنهم أن يعيشوا مع سلام كهذا. أنتم تتحدثون عن تنازلات ولا تعطون شيئا، وحتى تجميد الاستيطان صعب عليكم".

غدا يُعقد فى معهد ترومان فى الجامعة العبرية بالقدس يوم دراسى بمناسبة مرور ١٥ سنة على اتفاق السلام مع الأردن. ويبدو أن هذا الحدث سيكون هو الوحيد فى العاصمتين للاحتفال بهذه المناسبة، فلم توافق أى جهة رفيعة المستوى من عمان على الوصول لإلقاء كلمة. الضيف الأردنى الرسمى الذى سيشارك فى الحدث هو السفير الأردنى فى إسرائيل، على العايد. بالإضافة إلى ذلك، أكد وزير المياه السابق الدكتور منذر حدادين، الذى كان عضوا كبيرا فى الوفد الأردنى لمحادثات السلام، قدومه. حضور الرجلين هو بحد ذاته حدث استثنائى فى مشهد العلاقات الحالية بين القدس وعمان، ولا ينبغى أن نفاجأ إذا ما ألغى أحدهما مشاركته.

السودان تسمح لمواطنيها بزيارة إسرائيل ■

بقلم: دانيئيل أدلسون
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٩/١٠/٢٧

هل ما يحدث الآن هو تحسن فى العلاقات الإسرائيلية- السودانية أم مجرد تغيير نوعى بسيط..؟ فقد ذكر موقع «السودان تريبيون» الإلكترونى منذ أسبوعين أن الحكومة السودانية رفعت بشكل يكاد يكون سرياً الحظر الذى كانت تفرضه على مواطنيها بالسفر الى إسرائيل. بينما دعا المسئولون فى وزارة الخارجية الإسرائيلية اليوم الثلاثاء إلى التريث، قائلين: «نحن نبحث هذا الأمر، ولكن مازال الوقت مبكراً على إصدار أحكام بشأن تحسن العلاقات مع السودان».

ووفقاً لما جاء فى الموقع، فقد أزالت الحكومة السودانية من جوازات السفر التى صدرت حديثاً الختم الذى يتيح السفر الى جميع دول العالم ما عدا إسرائيل». وتعد إسرائيل هى الدولة الوحيدة التى يحظر على مواطنى السودان زيارتها، خلافاً لدولة جنوب إفريقيا خلال فترة الفصل العنصرى.

وقد قال الجنرال آدم دليل، نائب قائد الشرطة المسئول عن جوزات السفر والتصاريح المدنية، فى الحديث الذى أدلى به لموقع «السودان تريبيون» إن «قرار إزالة الختم من الجوازات الجديدة جاء نتيجة لأسباب تقنية فقط، وأوصى بعدم إعطاء القرار أهمية كبيرة، وأكد على أن السودان لا تزال ملتزمة بالمقاطعة العربية التى فرضت على إسرائيل عام ١٩٥٨».

كما أشار الجنرال الى أن المجلس التشريعى السودانى عارض فى مرحلة معينة هذا الختم الذى يعد بالفعل بمثابة اعتراف بدولة إسرائيل. وأردف آدم قائلا إن مواطنى

السودان يمكنهم استخدام الجواز الجديد فى دخول إسرائيل، ولكن عن طريق أى دولة من دول العالم، وليس عن طريق السودان نفسها، إذ إن السلطات السودانية لن تصدق على تأشيرات خروج إلى إسرائيل.

وصرح يوسى ليفى المتحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية رداً على ذلك قائلاً: «لدينا علم بالخبر الذى نشر. ونحن نبحث مدى مصداقيته، ولكن مازال الوقت مبكراً على القول إن هناك تحسناً فى العلاقات بين الدولتين، فالسودان إحدى الدول المعادية إن لم تكن من الدول الأكثر عداءً لإسرائيل، لذا مازلنا نتعامل مع هذا الخبر بنوع من الحيطة والشك».

وأشار ليفى إلى أن «اللاجئين السودانيين الذين فروا من السودان وحصلوا على ملجأ فى إسرائيل سيُعرِّضون حياتهم للخطر إذا قرروا العودة للسودان، إذ سيتم محاكمتهم وفقاً لتصريحات كبار المسئولين فى السودان».

محامون أوروبيون يضعون قائمة بالمطلوبين من ضباط الجيش الإسرائيلي

بقلم: أنشيل بابر
هاآرتس ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٩

قام مجموعة من نشطاء منظمة «محامون من أجل حقوق الإنسان» ونشطاء موالين للفلسطينيين فى عدد من دول أوروبا بوضع قائمة بأسماء ضباط الجيش الإسرائيلي المتورطين - على حد تعبيرهم - فى جرائم الحرب التى ارتكبت خلال عملية «الرصاص المنصهر» فى قطاع غزة، إذ يتيح قانون تلك الدول إصدار أوامر اعتقال ضد هؤلاء الضباط فى حال قيامهم بزيارتها.

وقد قام محامون من بريطانيا ومن دول أخرى فى أوروبا، منذ شهر يناير من العام الجارى، بجمع أدلة وشهادات من الفلسطينيين فى القطاع تثبت، على حد قولهم، ارتكاب الجيش الإسرائيلي جرائم حرب خلال العملية الأخيرة التى قام بها فى غزة. وقام بجمع هذه المعلومات مجموعة من المحامين فى عدد من الدول الأوروبية، منها بريطانيا وهولندا وإسبانيا وبلجيكا والنرويج، وهى دول يتيح قانونها إصدار أوامر اعتقالات ضد المواطنين الأجانب المتهمين بارتكاب جرائم حرب.

وقد زار أحد موظفى مكتب المحامى دانيال مكوفر، الذى يمثل محامون من أجل حقوق الإنسان فى بريطانيا بزيارة غزة بعد أسابيع من انتهاء العملية لجمع الشهادات. كما وكله عدد من المدنيين الفلسطينيين بتقديم دعاوى باسمهم أمام القضاء البريطانى. وفى حديث مع صحيفة «هاآرتس» رفض مكوفر الإفصاح عن هوية هؤلاء الضباط أو عددهم، ولكنه قال إن «الأمر يتعلق بتفاصيل كل حادثة. فالحديث يجرى عن كل من له صلة بحادث ويمكن أن يكون له علاقة باتهامات جنائية، والكل مرتبط بالحقائق الموجودة على أرض الواقع».

فبعض الضباط كانوا مرتبطين بشكل مباشر بالأحداث التى وقعت فى القطاع الذى كانوا مسئولين عنه، وآخرين كانوا مجرد جزء من سلسلة أوامر قيادية مرتبطة بهذه الأحداث. وأردف مكوفر أن التقرير الذى أعده القاضى ريتشارد جولدستون «أكد النتائج التى توصلنا إليها عندما أشار إلى بعض الحوادث التى كان لدينا علم بها».

ويعد كوفر عضواً فى مجموعة غير رسمية من المحامين الذين يعملون فى عدد من الدول الأوروبية، ويتبادلون الأسماء وتفاصيل الأحداث بهدف تحقيق امكانية اعتقال الضباط لحظة وصولهم لهذه البلاد. ويحصل المحامون على المعلومات من النشطاء الموالين للفلسطينيين، والذين يتابعون عمل المنظمات اليهودية المناصرة للإسرائيليين التى تدعو ضباط الجيش الإسرائيلي لزيارة هذه الدول. وفى بعض هذه الدول يتعاون المحامون مع شرطة الحدود لتخبرهم فى حالة وصول أحد هؤلاء الضباط إلى البلاد. ويقول مكوفر إن أسماء عدد قليل من ضباط الجيش الإسرائيلي يوجد ضمن قائمة رصد الشرطة البريطانية، وسيتم العمل على إصدار أوامر لاعتقالهم بمجرد وصولهم الى بريطانيا وربما أيضاً توقيفهم.

يعمل الآن عدد من منظمات حقوق الإنسان من أجل إقامة منظمة دولية تتيح متابعة أكثر صرامة للمتهمين بارتكاب جرائم حرب، وعمليات تعذيب من جميع أنحاء العالم، وإصدار أوامر اعتقال ضدهم.

وكان مكوفر هو المحامى الذى طالب إحدى المحاكم البريطانية منذ أربع سنوات بإصدار قرار اعتقال ضد اللواء احتياط «دورون ألموج» بتهمة ارتكابه جرائم حرب عندما كان يشغل منصب قائد المنطقة الجنوبية. وقد تهرب ألموج من الاعتقال بعد أن علم بأمر الاعتقال ولم يهبط من طائرة العال التى هبطت فى مطار لندن، وعاد فوراً الى إسرائيل. وقد صدر أيضاً أمر اعتقال ضد اللواء احتياط «عامى أيالون» فى هولندا

فى أعقاب تقدم فلسطينى بشكوى زعم فيها أنه تعرض للتعذيب فى جهاز الشاباك (جهاز الأمن العام) فى الفترة التى شغل فيها أيالون منصب رئيس الشاباك.

ويُذكر أن رئيس الأركان الإسرائيلى السابق الوزير «موشيه يعلون» قد ألغى محاضرة كان من المقرر أن يلقيها فى لندن بسبب المخاوف من صدور قرار اعتقال ضده.

ويفضل المسئولون فى الجيش الإسرائيلى عدم ذكر تفاصيل التعليمات التى تُعطى للضباط فى الخدمة النظامية والاحتياط قبل سفرهم للخارج. وبالفعل يُطالب الكثير من الضباط الذين شاركوا فى الحرب فى غزة، باستشارة رجال القانون فى وزارة الخارجية قبل سفرهم للخارج، حتى يوضحوا لهم كيف ينبغى لهم أن يتصرفوا، وفى حالات معينة يصل الأمر أحيانا الى نصحهم بعدم زيارة بعض الدول تحديداً، ويقوم بتنسيق هذا العمل لجنة مشتركة من وزارتى الخارجية والعدل وشعبة القانون الدولى بالنيابة العسكرية.

وذكرت وزارة الخارجية: «الوزارة لديها علم بالمحاولات التى تقوم بها المنظمات الفلسطينية ومؤيدوها للمساس قانونياً بضباط الجيش الإسرائيلى، وتعمل بالتعاون مع جهات أخرى للتصدى لهذه المحاولات».

وقد رفضت وزارة الداخلية البريطانية المسئولة عن شرطة الحدود التطرق الى ما إذا كان هناك ضباط إسرائيليون ضمن قائمة المتابعة فى بريطانيا أم لا.

الأمم المتحدة تتهم شركة إسرائيلية باستيراد الماس بصورة غير قانونية

بقلم: أورى كورن ويوسى ميلمان

هاآرتس ٢٩/ ١٠/ ٢٠٠٩

كشف تقرير اللجنة التابعة للأمم المتحدة المعنية بالتحقيق فى تجارة "الماس الدموي" عن احتمال قيام شركة إسرائيلية تعمل فى ليبيريا ورامات جَن بالاتجار فى الماس الدموى الذى تستخدم عائداته لتمويل المتمردين فى ساحل العاج. وبناء على التقرير الذى وصل إلى صحيفة "هاآرتس" فإن الشركة المقصودة هى شركة برى يهالوميم (فى غانا)، وهى الشركة المرتبطة بتاجر الماس الإسرائيلى شمعون بروين الذى كان فيما سبق يعمل فى بورصة الماس فى رامات جَن، والذى توفى قبل أربعة أشهر. من المعروف أن شركة برى يهالوميم شركة صغيرة.

وحسب التقرير فإن اللجنة التابعة للأمم المتحدة التى زارت ليبيريا درست احتمالات قيام تجار الماس الخام فى ساحل العاج بنقل نشاطهم إلى ليبيريا، ويستخدمون ليبيريا كمحطة انتقالية للماس من الدول المحيطة، حيث تصبح هناك عملية نقل الماس قانونية فى إطار مبادرة كيمبرلى (*) التى تؤكد على أن مصدر الماس ليس من المتمردين فى إفريقيا بل تمَّ عن طريق البيع القانونى.

قامت تحقيقات اللجنة التابعة للأمم المتحدة فى الأساس بناء على شكوك مفادها أن تجار الماس الخام فى ساحل العاج الذين قاموا بتزويد شركة برى يهالوميم بالماس نقلوا نشاطهم إلى ليبيريا، حيث قام أحد تجار الماس الذى قام بتوفير الماس، والذى أشار إليه التقرير بـ A بتأسيس شركة فى مونروفيا عاصمة ليبيريا بشراكة شمعون بروين. وفى زيارة إلى ليبيريا فى يونيو ٢٠٠٩ قامت اللجنة بتقصى أنشطة الشركة المشتركة التى بدت مثيرة للشكوك، حيث قامت الشركة بنشر معلومات عن الماس الذى قامت ببيعه، والذى كان متماثلاً فى تكوينه للماس الذى يعود فى أصله إلى ساحل العاج.. والأمر الذى بدا مثيراً للدهشة والاستغراب كان تلك الوثيقة التى أكدت على أن أصل هذا الماس يعود إلى منجم فى غرب ليبيريا بعيداً عن الحدود مع ساحل العاج.

فضلا عن ذلك، فإن التاريخ المدون على هذه الوثيقة كان مماثلاً لتاريخ وصول الماس لمونروفيا، بينما، وحسب القوانين الليبيرية، فإنه يجب أن يكون مسجلاً عليه تاريخ خروجه من المنجم. وحسب تقديرات اللجنة التابعة للأمم المتحدة فإنه من غير المعقول قطع الطريق من المنجم إلى العاصمة فى يوم واحد، ومن هنا استنتجت اللجنة التابعة للأمم المتحدة أن هذه الوثائق على ما يبدو ليست موثوق فيها.

كما جاء فى تقرير الأمم المتحدة أن الشريكين فى الشركة معروفان بأنهما على صلة فى الماضى بتجارة غير قانونية فى الماس، فالشريك A كان من كبار تجار الماس الذين يتعاملون مع شركة برى يهالوميم من ساحل العاج، وعائلته ظلت نشطة فى مجال تجارة الماس فى الدولة. تمَّ التحقيق مع بروين فى باماكو عاصمة مالى عام ٢٠٠٤ بتهمة تهريب الماس الخام عبر المطار.

كما جاء فى التقرير أن "المجموعة التابعة للأمم المتحدة والخبراء كشفت أن الشريكين A وبروين أسسا الشركة فى البداية من أجل إيجاد قناة غير قانونية أخرى للماس القادم من ساحل العاج". وتوجهت هذه المجموعة إلى شموئيل موردخاى المشرف على الماس من جانب وزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلية الذى علق من جانبه بأن السلطات

المعنية بالأمر فى إسرائيل لم ترصد أية شحنات مشكوك فيها من الماس خاصة بأسرة بروين.

وأكد التقرير أن إسرائيل والإمارات وغينيا ومالى لم ترد بإجابات كافية للجنة، كما قامت اللجنة بدراسة الوضع فى ساحل العاج التى تشهد استمرار الحرب الأهلية. وفيما يتعلق بإسرائيل فقد أشارت اللجنة إلى أن الحديث عن دولة مركزية فى تجارة الماس الخام عالمياً، ومن هنا جاءت أهميتها فى الموضوع.

"الماس الدموي" هو الماس الذى يتم استخدام عوائده فى تمويل المتمردين الذين يديرون حروباً أهلية مخضبة بالدماء فى مواجهة الحكومات الشرعية فى إفريقيا. وفى ظل هذه الحروب تضرر السكان المدنيون الذين لا حول لهم ولا قوة. وتعد إسرائيل شريكاً كبيراً فى مبادرة كيمبرلى التى تهدف إلى القضاء على ظاهرة تجارة الماس الدموى التى ازدهرت فى التسعينيات فى إفريقيا. وخلال السنوات الأخيرة، منذ العمل تحت سقف هذه المبادرة، يحصل كل تاجر ماس على "بطاقة هوية" تشهد على المصدر القانونى للماس الذى يتاجر فيه. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه المبادرة لم تقض بشكل كامل على تجارة الماس الدموى التى تشكل نحو ٤٪ من تجارة الماس العالمية.

وفى تعليقه على الأمر قال شموئيل موردخاى المشرف على تجارة الماس فى وزارة الصناعة والتجارة: "إننا نرفض ما نُشر حول قيام إسرائيل بالإتجار فى الماس الدموى. إن دولة إسرائيل لم تتاجر على الإطلاق فى الماس مع ساحل العاج. وخلال السنوات الأخيرة أبدينا تعاوننا مع لجنة التقصى التابعة للأمم المتحدة، وأثبتنا بما لا يدع مجالاً للشك أنه لم يدخل إلى إسرائيل ماس خام بشكل غير قانوني". وأضاف موردخاى قائلا إن وزارة الصناعة والتجارة تنظر بخطورة بالغة إلى هذه الاتهامات، وترفضها تماماً: "إن إسرائيل عضو فى مبادرة كيمبرلى منذ بدايتها، وتدير منظومة رقابية محكمة للغاية".

وأفادت أسرة بروين فى تعليقها على الموضوع: "إن كل أنشطة الأسرة فى ليبيريا قانونية، وكل شيء مسجل وموثق بشكل قانوني، وكل صفقات الأسرة ليس لها علاقة بأى شكل من الأشكال بتجارة الماس الدموى. تمَّ التحقيق مع شمعون بروين عام ٢٠٠٨ من جانب وحدة مسؤولة فى الأمم المتحدة، ولم يتم إثبات هذه الاتهامات مطلقاً. فقد أسس شمعون بروين الشركة فى ليبيريا بدون وجود أى شركاء معه، ولا توجد أدنى صلة لشمعون بالأمر، فلم يتم التحقيق معه على الإطلاق والاتهامات التى نُشرت ليست إلا كلاماً مرسلاً وأكاذيب".

(*) مبادرة كيمبرلى هى مبادرة عالمية لإنهاء التجارة غير المشروعة للماس فى إفريقيا. وسميت هذه المبادرة باسم كيمبرلى نسبة إلى منطقة مناجم الماس فى جنوب إفريقيا.

ممنوع دخول نادى مرموق بالصندل

بقلم: نحميا شترسلر
هاآرتس ٣٠/ ١٠/ ٢٠٠٩

اشتهرت إسرائيل ذات مرة بتصديرها للبرتقال من يافا، إلا أنها حاليا تشتهر بتصدير السلاح، حيث أصبحت من كبرى الدول المصدرة، فحجم تصدير إسرائيل للسلاح يبلغ نحو ٦ مليارات دولار سنويا، وهناك عشرات الضباط السابقين يتجولون فى أنحاء العالم يحاولون بيع السلاح، وشعارهم: الشيء الجيد لإسرائيل سيكون جيد أيضا لنا.

إن غالبية الصناعات العسكرية فى إسرائيل تتبع وزارة الدفاع، وهى صناعة زائدة بقدر كبير عن احتياج إسرائيل، لذلك إذا لم تنجح إسرائيل فى تصدير جزء لا يُعتد به من صناعاتها العسكرية للخارج، لن يتمكنوا من تحويل الإنتاج إلى شيء مجد. وبعد كل ذلك نرى أن الجيش الإسرائيلى غير كبير إلى هذا الحد، فهو مع ذلك يشترى جزءاً ضخماً من عتاده العسكرى من الولايات المتحدة الأمريكية.

تعتبر الهند من إحدى الدول الأكثر استهلاكا للصناعات العسكرية الإسرائيلية. تشترى الهند أسلحة من أنحاء العالم تقدر بنحو ٣٠ مليار دولار سنويا، ومن ثم فهى طاقة شرائية هائلة، لذلك أصيبت الصناعات العسكرية بصدمة هذا الأسبوع عند بث البرنامج التلفزيونى «الحقيقة» للصحفية إيلانا ديان، التى أفردت من خلاله تفاصيل عن شكوك كبيرة ضد شركات إسرائيلية فى الهند، تقوم بدفع رشاوى للفوز بمناقصات لتوريد السلاح، وقد تم نشر أخبار كثيرة بخصوص ذلك فى جريدة «هاآرتس» والجريدة الاقتصادية «The Marker».

تخشى الصناعات العسكرية من تطور أمرين: الأول تطور داخلى، وهو أن هذا الخبر الصحفى سيتسبب فى نقد داخلى سيؤدى بدوره إلى عرقلة أنشطة بيع السلاح للهند. أما

الثانى فهو تطور خارجى، وهو أن الهند ستتوقف عن شراء السلاح من إسرائيل حتى يتم التحقق من كل تلك الشكوك.. والحقيقة أن هذه المخاوف لها أساس لأنه عقب الكشف عن قضية الرشاوى أدرجت الصناعات العسكرية الإسرائيلية على القائمة السوداء للشركات التى يحظر عليها بيع السلاح فى الهند، وهذا هو السبب الذى جعل الصناعات الجوية، وهيئة تطوير الوسائل القتالية فى إسرائيل يشعرون بالخوف.

تزعم الصناعات العسكرية أن المعارضة، التى ترغب فى إحراج الحكومة، ومنظمات فلسطينية معادية لإسرائيل هم وراء تلك التحقيقات، إلا أن القصة الحقيقية هى أن مَن يمارسون الضغوط على إسرائيل بكل ثقلهم لكى تسلك مسلكاً صحيحاً هم بالتأكيد ممثلون دبلوماسيون تابعون للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، التى يمارس عليهم ضغوط من الصناعات العسكرية فى بلادهم، التى تزعم بأن إسرائيل تنافسهم بصورة غير نزيهة.

ووفقا لهذا الادعـاء، فإنه فى حين أنه يحظر على تلك الصناعات دفع رشاوى، فإن الإسرائيليين يتجاهلون ما يفعله عملاؤهم، الذين يقومون وفقا لمصادر هندية بدفع رشاوى.

منذ عدة سنوات كان المعتاد فى تسهيل الاتفاق على الصفقات فى العالم الثالث من خلال الرشاوى، إلا أنه حاليا يعتبر هذا فى الدول الغربية بمثابة عمل لا يمكن أن يحدث. فقد تم سن قانون فى الولايات المتحدة الأمريكية ينص على أنه إذا ما وجد أن هناك شركة تقوم بتقديم الرشاوى فى الخارج، فإن مديرها سيتم إيداعه فى السجن لمدة عشرين عاما. لذلك وقعت دول الثلاثين (وهى الدول الأكثر تطورا فى العالم OECD) على اتفاقية تمنع دفع رشاوى، كما وقعت إسرائيل أيضا على هذه الاتفاقية.

أصدر مؤخرا المستشار القانونى للحكومة تعليمات للصناعات العسكرية بالتدقيق فى اتفاقيات علاقاتها مع الوكلاء فى الخارج، وذلك من أجل الالتزام بقواعد دول الثلاثين، فقد أصدر تعليمات للصناعات العسكرية بعدم دفع عمولات مبالغ فيها تصل من ١٠٪ حتى ١٥٪ لأولئك العملاء، لأنه عندئذ سيكون واضحاً أن جزءاً من المبلغ سيتم دفعه كرشوة.

وإذا ما تعاملنا مع ما نُشر فى الهند من أخبار بأنها صحيحة، فإن الصناعات العسكرية أيضا فى حد ذاتها ستكون فى حاجة للكف عن إعطاء رشـاوى، وذلك لأن الرشوة ليس لها حدود، كما أنها تتسبب فى فساد من يقدمها. فالعميل الهندى يقوم بتقديم رشوة لمسئولين كبار إسرائيليين (ليس بالضرورة فقط لمسئولين هنود) لكى يواصل الفوز بالعطاءات الكبرى للصفقات. وفى اللحظة التى تصبح فيها الرشوة سلوكاً مألوفاً، فإنه تظهر حالات مثل رامى دوتان رئيس سرب العتاد فى السلاح الجوى، الذى حصل على رشوة من شركات أمريكية.

قررت مؤخرا شركة "إيكيا" السويدية عدم الدخول إلى روسيا رغم السوق الضخم والواعد الذى تمتاز به روسيا، فقد صرحت الشركة أنها لن تدخل مطلقا الأسواق التى يجب فيها دفع رشاوى.

إن الرشوة مثل السرطان، تنتشر فى المجتمع وتقضى على كل شيء جميل فيه، لأنه فى اللحظة التى تكون هناك دولة محددة لا يمكنها التعامل سوى بالرشوة، فإن المنتجين الجيدين والشرفاء لن يتعاملوا مع هذه الدولة مطلقا. ومع التصدى لهؤلاء المرتشين سوف لا يكون أمامهم فرصة للفوز بأى مناقصة، والنتيجة ستكون دولة فاشلة ومتخلفة وفقيرة.

لذلك إذا رغبنا فى أن نصبح جزءاً من دول الثلاثين، ليس أمامنا خيار إلا أن نتبع قواعدهم السلوكية. بالضبط مثلما إذا رغبت فى أن تكون عضوا فى نادى مرموق، فأنت تدرك جيدا أنه لا يمكنك أن تظهر هناك مرتديا بنطلون كاكى وقبعة تمبل وصندل، إلا أنك ستكون مضطر لارتداء بدلة كاملة والتصرف بشكل مهذب. وإذا لم تفعل ذلك، فسوف يلقوا بك خارج النادى.

إلا أنك تعلم أيضا أنه فى مقابل القيود والنفقات المفروضة عليك فى هذا النادى المرموق، سوف تحظى بامتيازات ملموسة وبعلاقات عمل جديدة، ستحول النفقات إلى أرباح.

فيجب على الصناعات العسكرية، التى تمثل إسرائيل، أن تلتزم بقواعد دول الثلاثين، لأنه ليس هناك حدود للفساد، وحتى لو أن إسرائيل بدأت فى الخارج بالرشاوى، فهى فى النهاية ستصل إلى الداخل.

نتنياهو يصف مسودة الاتفاق مع إيران بالخطوة الإيجابية

بقلم: رونى سوفير
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٩/١٠/٣٠

بعد أن وُجِّهت انتقادات دولية لمسودة الاتفاق مع إيران، اعتدلت إسرائيل مع الدول الغربية وقدمت تهانيها على الاتفاقية. وكان رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو قد التقى اليوم الجمعة مع المبعوث الخاص جورج ميتشل وقال فى مستهل اللقاء: «أنتهز هذه الفرصة للإعراب عن تقديرى للجهود المتواصلة للرئيس الأمريكى لمنع إيران من تحقيق قدرة نووية عسكرية».

وأضاف قائلا: «أعتقد أن اقتراح الرئيس أوباما فى جنيف بأن تنقل إيران اليورانيوم المخصب أو بعضا منه خارج حدودها هو خطوة إيجابية رائدة فى هذا الاتجاه، كما أبدى تأييدى وتقديرى للجهود المتواصلة للرئيس لتوحيد المجتمع الدولى لمواجهة تحدى جهود إيران نحو التحول إلى دولة ذات قدرة نووية عسكرية».

وقد وصل ميتشل إلى إسرائيل فى إطار جهوده لدفع المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، وحول هذا الشأن قال نتنياهو إنه «فى انتظار المباحثات مع ميتشل، ومع وزيرة الخارجية كلينتون بهدف محاولة إعادة تحريك مفاوضات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين فى أسرع وقت ممكن».

وحتى الآن كانت الاتفاقية المتبلورة مع إيران تلقى فى إسرائيل هجوما شديدا من وزير الدفاع إيهود باراك الذى حذر منذ أسبوع من مغبة التوقيع على اتفاقية بين إيران والدول الكبرى، وهو ما سيمنحها مشروعية مواصلة تخصيب اليورانيوم. وأضاف بأنه ينبغى تحديد موعد لوقف البرنامج النووى الإيرانى وفرض عقوبات على إيران، وقد تعرض عقب موقفه هذا لانتقاد شديد أثناء محادثاته مع جهات أمريكية رسمية.

وقد نقلت صحيفة «نيويورك تايمز» صباح اليوم قول مصادر دبلوماسية غربية أن إيران رفضت اقتراح الاتفاقية الذى تم بلورته فى فيينا أثناء المحادثات مع الدول الكبرى منذ نحو أسبوع ونصف الأسبوع.

وكانت إيران قد قدمت ردها أمس إلا أن تفاصيله لم تُنشر بعد، سواء عن طريق طهران أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما ذكرت عنهم مصادر دبلوماسية أن الإيرانيين رفضوا العنصر الأساسى فى الاقتراح، وهو الطلب بأن تنقل طهران ٧٥٪ من اليورانيوم الذى تملكه إلى روسيا لتخصيب آخر، حتى تستطيع استخدامه كوقود نووى فى مفاعلها البحثى.

وقال مبعوث أوروبى للصحيفة إن الرد الإيرانى كان فى أساسه الرفض.. وأضاف أن الإيرانيين يريدون الاحتفاظ لديهم بكافة اليورانيوم، حتى يشتروا وقودا نوويا من الدول الغربية من أجل المفاعل البحثى فى طهران. وأضاف الدبلوماسى الأوروبى: «إن فصل الختام هو أن إيران لم توافق على تصدير المادة الانشطارية، وهذا أساس الاتفاق وليس أمرا هامشيا».

نتنياهو لإخراج إسرائيل من العزلة الدولية: إيجاد بديل للنفط

بقلم: ألوف بن
هاآرتس ٢٠٠٩/١٠/٣١

يسعى بنيامين نتنياهو لأن يذكره التاريخ كمخلص العالم الحر. زعيم دولة صغيرة يحذر الدول الكبرى من المخاطر التى تتربص بالديموقراطية الغربية، ويوضح لها كيف تدافع عن نفسها حيال ذلك. هذا ويتباهى رئيس الوزراء بأنه أول من حذر من خطر الإرهاب الإسلامى، والبرنامج النووى الإيرانى فى الوقت الذى كان فيه الجميع نائمين وغافلين. والآن، وجد نتنياهو هدفا جديدا، ألا وهو القضاء على التبعية الدولية للنفط.

فى خطابه أمام مؤتمر الرئيس الأسبوع الماضى، فاجأ نتنياهو الجميع بعرض مشروع قومى لإيجاد بديل للنفط خلال عشر سنوات. وقال رئيس الوزراء: «تمتلك إسرائيل موردين هامين: العقول والقلوب - القدرة والرغبة». وفى جلسة الحكومة يوم الأحد الماضى، تحدث نتنياهو عن رؤيته الثلاثية التى تجمع بين الطاقة البديلة، والماء، وحماية البيئة؛ معلناً عن تشكيل طاقم برئاسة رئيس المجلس القومى للاقتصاد، البروفيسور يوجين كندل، للإشراف على المشروع.

وكما جرت العادة فى مكتب نتنياهو، فقد كانت عملية التسويق للخطة مثيرة للاستياء. صحيح أن الفرصة كانت مناسبة لكشف النقاب عن المبادرة، حيث يشارك فى مؤتمر الرئيس مؤيدو إسرائيل ولفيف من ممثلى وسائل الإعلام -

فضلاً عن تمتع نتنياهو برعاية مُنظر الدولة شمعون بيريس - إلا أن مكتب نتنياهو لم يعد ورقة معلومات واحدة حول قدرة إسرائيل على تطوير طاقة بديلة أو توجهات البحث العلمى والتنمية، كما أنه لم يدعو مراسلى الأبواب العملية والتكنولوجية فى الصحف لإبلاغهم بأمر المشروع، وكانت النتيجة أن نتنياهو عرض فكرة نصف مطبوخة بدت كمبادرة متغطرسة وليس كخطة عمل جادة.

وجد رئيس الوزراء، الذى يحاول فى أغلب الأحيان تقليد وينستون تشرشل، وجد هذه المرة نموذجاً جديداً للتقليد، ألا وهو جون كينيدى. فخطاب الطاقة الذى ألقاه بيبى ما هو إلا محاولة لتكرار دعوة كينيدى فى مايو ١٩٦١ لإرسال إنسان لسطح القمر خلال عشر سنوات. ومثلما فعل نتنياهو، تحدث كينيدى أيضاً عن القدرات الفائقة التى تمتلكها أمريكا، ووضع هدفاً بعيد المدى.

لم تنبع رؤية كينيدى من وحى اللحظة، وإنما جاءت نتيجة أزمة سياسية ودولية طاحنة وصلت إلى ذروتها خلال الحرب الباردة. فقبل ستة أسابيع من ذلك، كان الاتحاد السوفيتى قد أرسل أول رائد فضاء فى العالم، يورى جاجارين، بينما تورطت الولايات المتحدة فى حينه فى الغزو الفاشل لخليج الخنازير فى كوبا. عندئذ، بدا التفوق واضحاً للجميع. لذا، كان إرسال إنسان إلى القمر رداً مناسباً على السوفيت: ولقد تفوقت الولايات المتحدة على الاتحاد السوفيتى فى السباق التكنولوجى، والذى على أثره استطاعت الولايات المتحدة بمرور السنين الانتصار فى الحرب الباردة.

*** خطة انفطام:**

هذا وتواجه إسرائيل ورئيس وزرائها اليوم أزمة مماثلة. فإسرائيل مدانة أمام العالم بسبب عملية الرصاص المنصهر فى غزة، والجمود فى المسيرة السياسية، واستمرار البناء فى المستعمرات. فى ضوء ذلك، يشن نتنياهو حرباً إعلامية على الفلسطينيين، وفى الوقت ذاته يبحث السبل لتوسيع جدول الأعمال الدبلوماسى وعرض إسرائيل فى صورة مختلفة أمام العالم، كدولة جميلة ونظيفة وليس مجرد دولة احتلال تمارس سياسة القمع مثلما جاء فى تقرير جولدستون.

إن الهدف من مبادرة الطاقة هو تحسين الوضع السياسى والاستراتيجى لإسرائيل، وكذلك المساهمة فى نموها الاقتصادى. والمنطق فى ذلك بسيط: استبدال النفط بطاقة نظيفة تحطم القوة السياسية والاقتصادية للدول المنتجة. يقول نتنياهو إن «التبعية للنفط تقوى شوكة أنظمة مستبدة تعمل على عدم الاستقرار فى المنطقة، وتمول الإرهاب بإيرادات النفط». النتيجة واضحة: الانفطام عن النفط، هو انفطام عن إيران والسعودية وفنزويلا. وبناء عليه، لن يستطيع محمود أحمدى نجاد وهوجو شافيز تأجيج الخواطر وإلحاق الضرر بعد فقدانهما السيولة النقدية.

كما قارن نتنياهو فى خطابه أمام مؤتمر الرئيس بين استبدال النفط واكتشافين بسيطين: المعلبات وعبوات الثلاجات اللتان قضيتا على الاعتماد العالمى على الملح، الذى كان يستخدم حتى ذلك الحين فى حفظ الطعام. «كانت هناك اقتصادات كبيرة حققت ثراء من تجارة الملح، ومن ارتباط وتبعية العالم لتلك التجارة. وفجأة، سقطت التبعية وانهارت تلك الدول بين عشية وضحاها. فهل تستطيع إسرائيل إحداث طفرة مماثلة تخلص العالم من التبعية للنفط..؟» سأل نتنياهو، ثم أجاب قائلاً: «نعم أعتقد أننا نستطيع».

منذ سنوات والباحث الإسرائيلى جل لوفيت يروج لأفكار «أمن الطاقة» فى واشنطن، محذراً من أن إدمان النفط سيجعل الغرب أسيراً تحت رحمة نظم خطيرة وشريرة. وفى محاضراته دأب على تذكير الأمريكيين بأن دولتهم الممتلئة بالضواحى لا يمكنها حتى شراء خبز دون السير بسيارة يحركها النفط، مشيراً إلى أن جزءاً كبيراً من احتياطى النفط فى العالم موجود تحت الخطوط الفاصلة بين السُنة والشيعة؛ أى فى مناطق محفوفة بالتطرف الإسلامى والحروب الدينية. بإيجاز، النفط يعادل المشاكل.

هذا ويشترك نتنياهو فى نفس النظرية، ولكنه يضيف لها لبنتين أساسيتين، حيث يرى أن الطاقة البديلة ستؤدى إلى توزيع أكثر عدلاً للثراء فى العالم، وستحول دون تدفق الأموال فقط على من وهبهم الرب باحتياطى النفط. وهذا مهم بصفة خاصة لدول نامية مثل الصين والهند ودول أفريقيا، المرتبطة بالنفط من الشرق الأوسط، والتى يتوقف تطورها الصناعى على النفط والفحم بسبب المخاوف من تسرب الغاز ودمار الكرة الأرضية.

*** مطلوب اختراع:**

تستطيع إسرائيل تحقيق الكثير من الأرباح من تطوير طاقة بديلة، سواء من بناء صناعة هايتك (التكنولوجيا المتطورة) جديدة فى مجال مطلوب، أو من القدرة على التعاون مع الدول الكبرى الصاعدة فى آسيا - الأقل اهتماماً بالفلسطينيين والاحتلال - وكذلك من إمكانية أن تصبح إسرائيل مركزاً لتجارب التكنولوجيا النظيفة، والتى ستحسن جودة الأجواء هنا. إن الاقتراح الذى سيذهب به نتنياهو لمؤتمر المناخ العالمى فى كوبنهاجن، فى حال انعقاده، هو مجرد طرح للفكرة أمام المجتمع الدولى.

من جانبه، عرض البروفيسور كندل على الحكومة هذا الأسبوع الخطة الأولية للمشروع. وسوف تشكل لجنتا إبداء رأى، إحداهما تتكون من مجموعة علماء لتحديد الثغرات العلمية فى تطوير طاقة بديلة وتحديد المزايا النسبية لإسرائيل فى هذا المجال، والثانية سيشارك فيها خبراء فى الصناعة ومسئولين

حكوميين لبلورة خطة عمل. ومن المتوقع أن تعرض إسرائيل التعاون مع دول أجنبية وشركات دولية. وجدير بالذكر أنه فى أواخر أيام إدارة بوش تم التوقيع على أول اتفاق إسرائيلي- أمريكى لتطوير طاقة بديلة، ولكن المسئولين فى مكتب رئيس الوزراء يخططون لمشروعات بعيدة المدى.

تمتلك الصناعة الإسرائيلية قدرة استغلال الطاقة الشمسية، وتكنولوجيا المياه، والصناعات الكيمائية، وتطوير أنظمة المعلومات لإدارة مرفق الطاقة، إلا أنها ليس لديها الآن اختراع استثنائى لاستبدال النفط فى محركات السيارات، والسفن، والطائرات، ويكون بديلاً نظيفاً للفحم فى إنتاج الكهرباء. ولذا، حتى يستطيع نتنياهو إيجاد هذا الاختراع، سيضطر لمواصلة الانشغال بالمشكلة الفلسطينية والتهديد الإيرانى، تماماً مثلما كان يحلم كينيدى بإرسال إنسان للقمر، عندما ورط أمريكا فى فيتنام.

شالوم يرفض مشاركة الصحفى السويدى "دونالد بوستروم" فى مؤتمر إسرائيلي

بقلم: إيلانا كوريال
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٩/١٠/٣١

لم تنته بعد القضية التى فجرها الصحفى السويدى «دونالد بوستروم» عن سرقة إسرائيل لأعضاء الفلسطينيين التى ألحقت ضرراً بالغاً بالعلاقات الإسرائيلية - السويدية، وكانت آخر تداعياتها قرار «سيلفان شالوم» نائب رئيس الوزراء ووزير شئون تطوير النقب والجليل برفض مشاركة الصحفى السويدى فى «مؤتمر ديمونة للإعلام»، وإلغاء الدعم المالى المقدم من وزارته للمؤتمر ٢٠٠ ألف شيكل بسبب مشاركة «دونالد بوستروم».

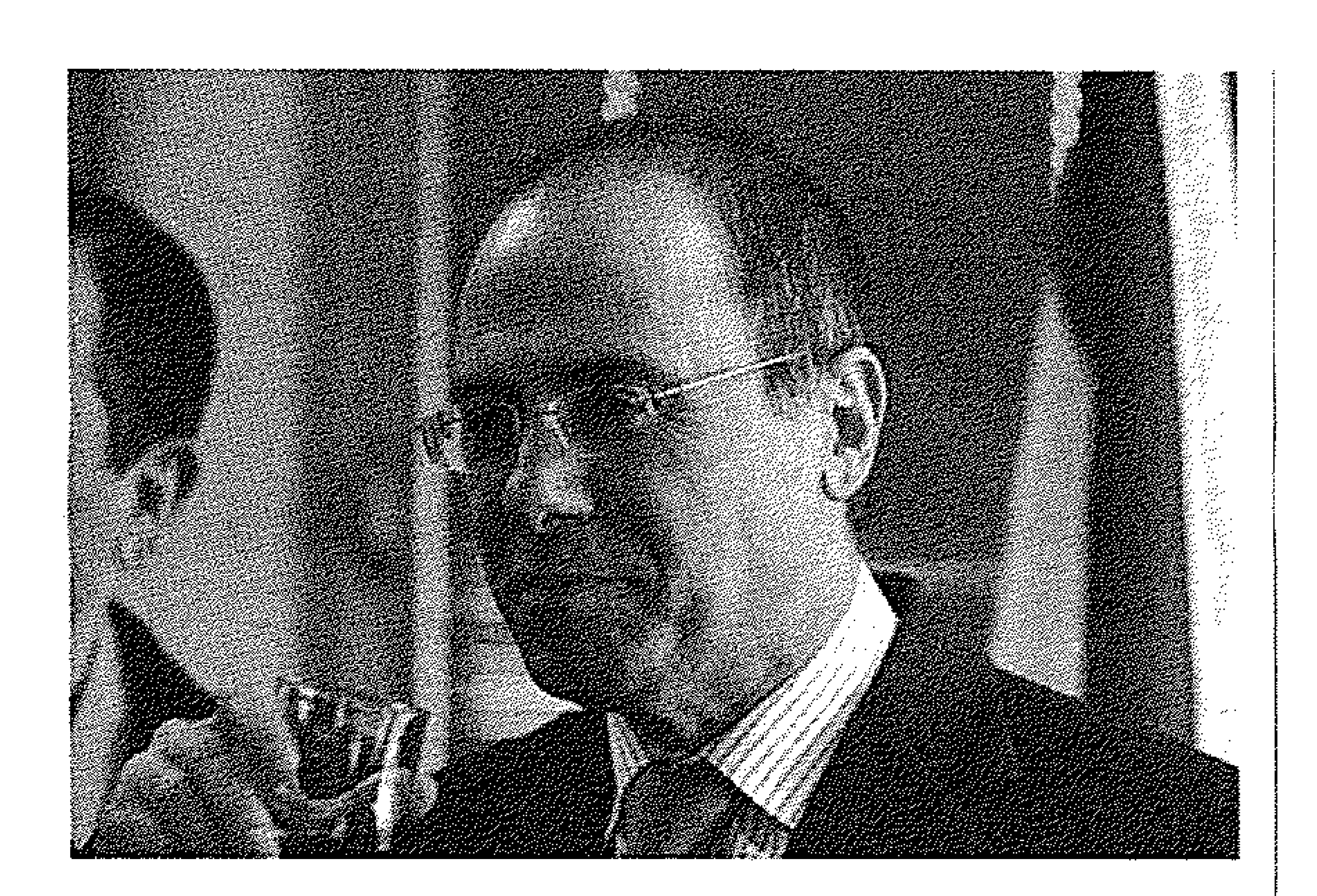
وكان «بوستروم» قد نشر مقالاً فى صحيفة «أفتون بلادت» السويدية اتهم فيه الجيش الإسرائيلي بسرقة أعضاء الفلسطينيين.

صرح «شالوم» أنه لن يدعم مؤتمراً يشارك فيه عدو لدولة إسرائيل، وقال لا نرحب بوجود شخص لفق لإسرائيل وجنودها مؤامرة «فرية الدم» وتجاوز الخط الأحمر.

*** المؤتمر ليس منبراً للتشهير:**

من جانبه، وصف رئيس مدينة ديمونة «ميئير كوهين» فى «يديعوت أحرونوت» قرار الوزير «شالوم» بالأيدولوجي، وأسف لإلغائه مشاركته فى المؤتمر، لكنه أكد أن المؤتمر سينعقد وسنجد حلاً لمسألة «التمويل»، وقد طلبنا من شركة «رشت» أن توفر لنا التمويل اللازم، ونأمل أن يتم ذلك فى وقت مناسب.

وقال مصدر مسئول فى المؤتمر أن وجهة نظر «شالوم» تتعلق



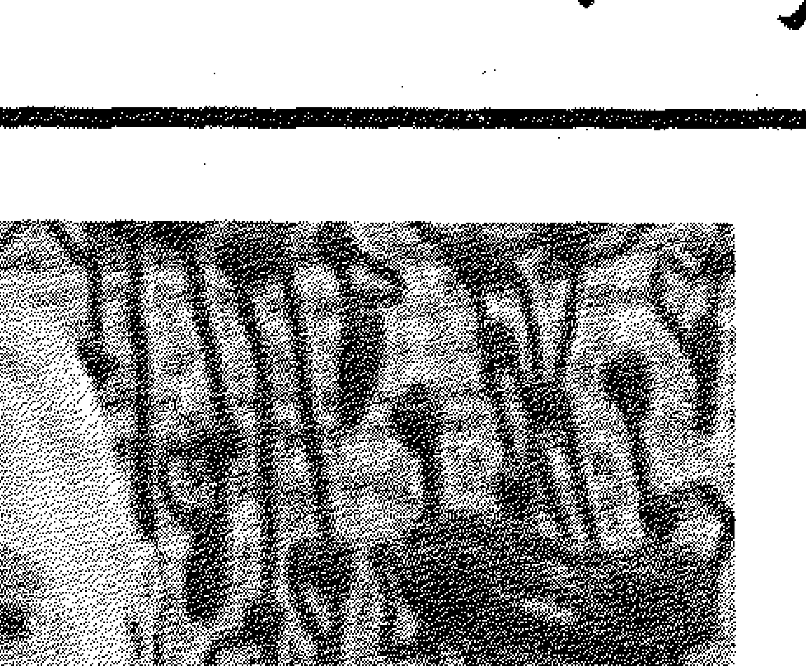
بعصر آخر ونظام حكم آخر، وإذا كان يعتقد أن الهروب وتجنب مواجهة المراسل السويدى «بوستروم» ستؤدى إلى محو قضايا التشهير من الأذهان فهو مخطئ، فالمؤتمر لا يمثل منبراً للتشهير، بل يتيح، ولأول مرة انتقاد هذه الافتراءات.

وقرر منظمو المؤتمر تعيين حارس لـ«بوستروم» خوفاً من تعرض المتطرفين اليهود له أثناء وجوده فى إسرائيل.

وسيتم تخصيص لقاء مع «بوستروم» على هامش المؤتمر الذى يشهد عدة ندوات بمشاركة كبار ورجال الإعلام والصحافة الإسرائيلية، وسيناقش مسألة أهمية القناة الأولى فى التلفزيون الإسرائيلى و«أخلاقيات المهنة».

بيريس: "إيران تحاول زعزعة الاستقرار فى الشرق الأوسط"

بقلم: بنحاس وولف
المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٩/١١/٤

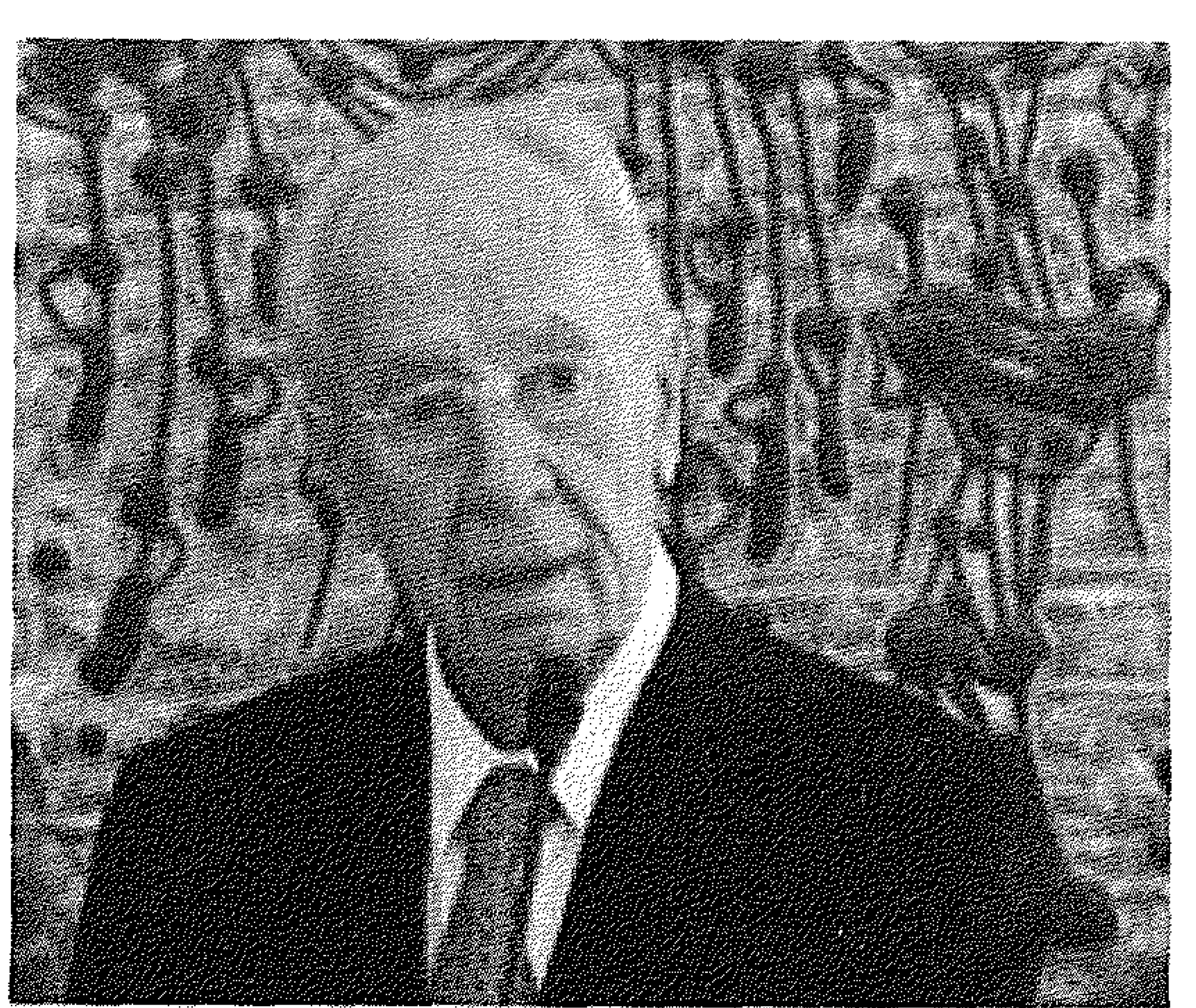


عقّب ظهر اليوم (الأربعاء) رئيس الدولة، شمعون بيريس، على إلقاء القبض على سفينة السلاح الإيرانية بواسطة سلاح البحرية قائلا: «لقد نجح الجيش الإسرائيلى فى القبض على سفينة على ما يبدو أنها خرجت من إيران متوجهة إلى سوريا وحزب الله. وفى حين أن كل الأطراف المعنية بالأمر تنفى ذلك، إلا أن العالم اليوم شاهد على الفجوة الشاسعة بين ما تقوله سوريا وإيران، وما تفعلانه على أرض الواقع».

أضاف بيريس: «إن أفعال إيران وسوريا هى أفعال خطيرة تتعارض مع كل القوانين الدولية. فسواء إيران أو سوريا تقوم طوال الوقت بتسليح المنظمات الإرهابية وعلى رأسها حزب الله وحماس علانية فى محاولة لزعزعة السلام فى الشرق الأوسط، وأن إلقاء القبض على السفينة لذو أهمية عسكرية من الدرجة الأولى، بالإضافة إلى أن له قيمة سياسية، فعندما توجد حقائق لا يكون هناك مجال للجدل. إن هذا إنجاز مهم جداً للجيش وللدولة بأسرها».

كما علق رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو على إلقاء القبض على السفينة مهنئاً الجيش الإسرائيلى وسلاح البحرية وأجهزة الأمن على «نجاحهم فى إجهاض عملية إمداد السلاح هذه، والتى تستهدف المساس بمدن إسرائيل».

كما تحدث وزير الدفاع إيهود باراك، مع كل من رئيس هيئة الأركان العامة للجيش، الفريق جابى إشكنازى، وقائد سلاح البحرية، اللواء إيلى (تشيني) مَروم، وهنأهما على النجاح العملياتى الذى حال دون دخول أسلحة ووسائل قتالية لساحة الإرهاب الشمالية. وبعد السيطرة على السفينة، قال الوزير باراك: «إن هذا نجاح آخر فى النضال المستمر ضد محاولات تهريب الوسائل القتالية والأسلحة التى تستهدف دعم عناصر الإرهاب التى تهدد أمن إسرائيل. إننى أهنئ مقاتلى الجيش الإسرائيلى على هذه العملية الناجحة».



وفى تعقيبه على إلقاء القبض على السفينة، قال وزير الإعلام والشتات، يولى إدلشتاين (عن حزب الليكود) إن «إلقاء القبض على السفينة هو دليل قاطع على أنه يتعين على إسرائيل مكافحة الإرهاب بكافة السبل الممكنة، بغض النظر عن التقارير الهاذية التى تنتهى بمنح ترخيص للمنظمات والدول الإرهابية للمساس بإسرائيل وأمنها».

البرازيل تحصل على طائرات بدون طيار من إسرائيل

بقلم: شوكى تساديه
المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٩/١١/١١

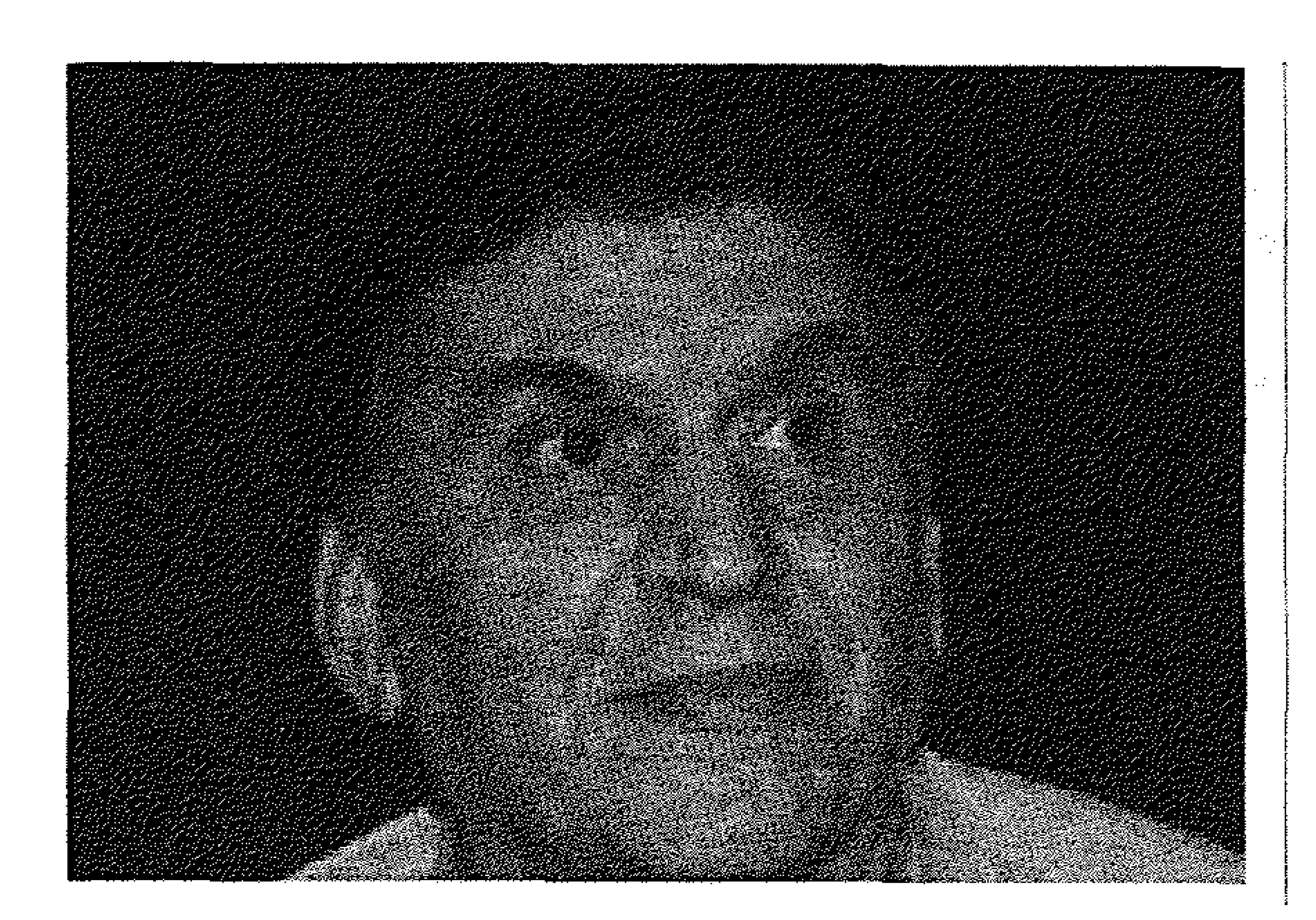
يقوم حالياً الرئيس شمعون بيريس بزيارة رسمية للبرازيل تستغرق أسبوعاً وهى الأولى لرئيس إسرائيلى منذ ٤٠ عاما لذلك البلد.. والحقيقة أن أحد الأسباب الرئيسية لزيارة بيريس للبرازيل هى التصدى لنفوذ إيران المتنامى فى أمريكا اللاتينية، ولذلك ربما تأتى الزيارة فى الوقت المناسب لكونها تسبق بأسابيع زيارة مزمعة للرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد نهاية الشهر الجارى.

وفضلاً عن الأهمية السياسية للزيارة، فإنها تأخذ أبعاداً اقتصادية وعسكرية وأمنية، حيث اصطحب بيريس معه وفدا مكونا من ٤٠ مديرا ومسؤولا تجاريا، من أجل إبرام اتفاقيات اقتصادية مع البرازيل، كما تم الاتفاق على أن تحصل البرازيل من الصناعات الجوية الإسرائيلية على طائرات بدون طيار بقيمة ٣٥٠ مليون دولار، وتمّ التوقيع على الصفقة بين الجانبين أمس الأول، وقد وقّع من الطرف الإسرائيلى مدير الصناعات الجوية يتسحاق نيسان.. ومن المتوقع أن تستخدم البرازيل هذه الطائرات بغرض تأمين الأوليمبياد التى ستعقد

فى ريو دى جانيرو عام ٢٠١٦، وكذلك لمنع عمليات التهريب على المثلث الحدودى مع بارجواى والأرجنتين.

ويشار إلى أن عدة اتفاقات أمنية قد وُقعت على هامش الزيارة من أهمها اتفاق لتسليم المجرمين بين البلدين، وهو الأول من نوعه بين إسرائيل وأى من دول أمريكا اللاتينية التى أصبحت منذ سنوات ملاذاً آمناً لعناصر إجرامية إسرائيلية فارة من وجه العدالة.

جديرٌ بالذكر أن البرازيل والأرجنتين بهما أكبر جاليتين يهوديتين فى أمريكا الجنوبية.



جامعة نرويجية ترفض طلباً بفرض مقاطعة أكاديمية على إسرائيل

بقلم: كنعان ليفيتش
هاآرتس ٢٠٠٩/١١/١٢

أعلنت جامعة نرويجية اليوم بشكل نهائى أنها لن تفرض مقاطعة أكاديمية على إسرائيل بعد أن رفضت مطلباً من داخل الجامعة بذلك. وقد صرح البروفيسور بيورن أليسبرج عضو مجلس أمناء الجامعة النرويجية للعلوم والتكنولوجيا فى تروندهايم قائلاً: "لقد كان التصويت ضد القرار انتصاراً ساحقاً".

كانت مجموعة قوامها نحو ٣٤ محاضراً من الجامعة وزعوا خلال الأشهر الأخيرة بياناً يتهمون فيه المجتمع الأكاديمى الإسرائيلى بأنه "قام بدور رئيسى فى مساعدة سياسة القمع وتشويه التاريخ والهوية الفلسطينية"، وطالبت هذه المجموعة مجلس أمناء الجامعة بوقف أى تعامل مع المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية. وقد وقّع أكثر من مائة محاضر على البيان حتى مناقشته أمس الأول فى الجامعة.

كانت إدارة الجامعة قد نددت بتلك المبادرة الرامية إلى فرض مقاطعة أكاديمية على إسرائيل، كما نددت وسائل إعلام رئيسية فى النرويج بها. كانت صحيفة VG الأوسع انتشاراً فى النرويج قد وصفت المبادرة بأنها "فضيحة أكاديمية". وقد نشرت وزارة التعليم النرويجية بياناً أعربت فيه عن قلقها من إقحام الجامعات فى الشئون السياسية. وفى لقاء لوزير التعليم مع وسائل الإعلام، قال إنه حتى لو تمت الموافقة على مثل هذا الأمر من جانب مجلس الأمناء فإنه لن يكون قراراً شرعياً نظراً لأنه سيضع القيود على حرية العمل الأكاديمى بالنسبة للباحثين فى الجامعة. وبالتوازى مع ذلك، أعلنت "مجموعة راسل" التى تمثل أكبر عشرين جامعة بريطانية أن الأمر ليس إلا "مؤامرة تحت ذريعة الحرية الأكاديمية".

وقال إيريز أوريئيلى، مدير مركز مناهض للسامية فى أوسلو، أن المقاطعة لم تحدث فى الأساس بفضل قوة أليسبرج. وأضاف قائلاً: "أحياناً كثيرة يتخذ ساسة نرويجيون مواقف معادية لإسرائيل ويتخلون عن هذه المواقف عندما تتسبب فى إثارة الانتقادات. ومن ثم، فالتحرك الاحتجاجى من جانب أليسبرج ضد المقاطعة الأكاديمية لإسرائيل هو حدث خاص رجح كفة الميزان".

سوريا تعلن الحرب على الفيس بوك

بقلم: يوسى نيشر
المصدر: موقع التليفزيون الإسرائيلى على الإنترنت
٢٠٠٩/١١/١٥

لا جدال اليوم حول أهمية الشبكات الاجتماعية على الإنترنت، وعلى رأسها الفيس بوك كوسيلة اتصال وتواصل تتيح إسماع صوت الجهات المهمشة سياسياً واجتماعياً خاصة فى الدول التى لا يتمتع فيها الناس بالديموقراطية وحرية التعبير.

ولكن فى الآونة الأخيرة باتت تتعالى أصوات منتقدة للفيس بوك فى صفوف بعض المشتركين الذين يشعرون بانتهاك خصوصياتهم، لذلك نسمع بين حين وآخر عن سحب عدد

من المشتركين لعضويتهم مما تعد اليوم أبرز شبكة اجتماعية على الإنترنت، وذلك رغم فوائدها الكبيرة.

فى سوريا تبدو الأمور أقل تعقيداً فدمشق اختصرت الطريق بحجبها قبل عامين (٢٠٠٧) موقع الفيس بوك. خلفية القرار، حسب بعض المصادر، كانت دخول متصفحين إسرائيليين الى غرف الدردشة الخاصة بالسوريين المسجلين فى الفيس بوك، بمعنى أن الهدف من خطوة الحجب كان منع الشباب السورى من فتح قنوات حوار مع شباب إسرائيليين، ولكن هناك من المراقبين والخبراء من يعتقد بأن الخلفية لا تقتصر على "مشكلة إسرائيل" وإنما تعود الى التحدى أو مصدر القلق الذى بات يشكله الفيس بوك بالنسبة للنظام السورى.

الدكتور تال بافيل Tal Pavel الخبير فى مجال الإنترنت فى الشرق الأوسط يعرب عن اعتقاده بأن السبب الرئيسى وراء حجب الفيس بوك فى سوريا هو قلق السلطات من احتمال زعزعة شرعية النظام (النظام الذى تحكمه الأقلية العلوية) عن طريق الاستخدام المتزايد للشبكات الاجتماعية. دكتور بافيل يشير الى أن صعود الفيس بوك فى سوريا ظاهرة تميز الدول التى لا يتمتع فيها الناس بحرية التعبير، ولذلك الشبكات الاجتماعية على الإنترنت تشكل الوسيلة شبه الوحيدة لتشكيل مجموعات ضغط اجتماعية وسياسية غير مسموح لها بالعمل فى الواقع السياسى السورى.

رغم قرار السلطات السورية حجب موقف الفيس بوك عام ٢٠٠٧، إلا أن العديد من متصفحى الإنترنت فى سوريا يتمكنون من الالتفاف على هذا القرار مستعينين ببرامج فك التشفير أو بمواقع أخرى تتيح لهم تصفح مواقع الشبكات الاجتماعية، وعلى رأسها الفيس بوك.

مجموعات مختلفة تستخدم الفيس بوك فى سوريا فى حملات إلكترونية هدفها تشكيل مجموعات ضغط لتغيير الأمور فى بلادهم أو على الأقل لإثارة الجدل حول أمور وقرارات مختلفة.. على سبيل المثال، مجموعة من الشباب رفعوا "أصواتهم الإلكترونية" فى حملة للمطالبة بخفض أسعار المكالمات الهاتفية عبر الموبايل، وحث المؤيدون للحملة الذين اجتمعوا إلكترونياً على عدم استخدام الهاتف ساعتين يومياً فى طريقة للاحتجاج، ولكن نتيجة الحملة أن شركات الهاتف النقال فى سوريا لم تستجب للحملة التلقائية إلا أنها قدمت بعض العروض المخفضة للشباب.

كما تتصاعد الحملات الإلكترونية فى سوريا ضد تغيير قانون الأحوال الشخصية والتحرش الجنسى وتخفيف عقوبة جرائم الشرف، حيث استطاعت مثلا هذه الحملات جمع تبرعات لطفلة عمرها ٤ سنوات تعرضت للاغتصاب، الأمر الذى دفع الرئيس السورى بشار الأسد الى التدخل بإرسالها للعلاج فى الخارج، كما يقف الآلاف فى سوريا وراء حملة إلكترونية متصاعدة ضد قرار حجب موقع الفيس بوك منذ عامين.

ورغم الاستخدام المتزايد فى سوريا لشبكة الإنترنت وللفيس بوك بشكل خاص، إلا أن الدكتور تال بافيل يشير الى أن الأمور فى سوريا لم تصل الى درجة الدعوة للخروج للتظاهرات فى الشوارع كما جرى الأمر فى مصر فى أبريل عام ٢٠٠٨، حيث لعب الفيس بوك دوراً رئيسياً فى الدعوات التى وجهتها جماعات المعارضة المصرية إلى أنصارها للتظاهر احتجاجاً على السياسة الاقتصادية الحكومية.. فهناك كما يبدو فارق كبير بين سوريا ومصر فيما يتعلق بقدرة الشارع على لعب دور فى تغيير الأمور.

*** معطيات حول استخدام الإنترنت فى سوريا:**

سوريا كانت من الدول الأخيرة فى الشرق الأوسط التى سمحت لمواطنيها باستخدام الإنترنت. **عدد مستخدمى الإنترنت فى سوريا يبلغ حوالى ٣,٥٦٥,٠٠٠ شخص حسب معطيات عام ٢٠٠٩ التى نشرتها «مؤسسة إحصائيات الإنترنت الدولية» على موقعها على الإنترنت، وهذا يعنى أن نحو ١٦٪ فقط من سكان سوريا يستخدمون الإنترنت.** الحديث عن نسبة قليلة مقارنة على سبيل المثال بإيران (٣٤٪) أو بإسرائيل (٧٢٪) أو لبنان (٣٩٪). أما بالنسبة لنمو أعداد مستخدمى الإنترنت خلال العقد الأخير فسوريا تحتل المرتبة الأولى فى الشرق الأوسط، حيث بلغت نسبة النمو ١٢٪ ما بين عامى ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩.

*** المواقع الكردية تتصدر قائمة الحجب:**

الفيس بوك ليس الموقع الوحيد فى سوريا الذى حجبته السلطات السورية فى إطار حربها ضد ما يمكن أن تعتبره تهديداً سياسياً أو اجتماعياً أو سياسياً للنظام فى دمشق.. ٢٢٥ موقعاً كانوا ضحية الحجب حسب معطيات نشرها «المركز السورى للإعلام وحرية التعبير» فى تقريره عن حالة الإعلام فى سوريا (٢٠٠٨ - ٢٠٠٩).

أغلب المواقع المحجوبة كانت مواقع كردية يليها تلك التابعة للمعارضة السورية، ثم مواقع القوى السياسية فى لبنان المعارضة لسوريا، ثم المواقع الإسلامية التابعة لتنظيم «القاعدة» وكذلك المواقع الإسرائيلية والمواقع الدولية التابعة للشبكات الاجتماعية.

يوجد شريك فى الشمال

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٩/١١/١٥

يعرض الرئيس السورى، «بشار الأسد»، على إسرائيل استئناف محادثات السلام التى جرت بوساطة تركية، والتى توقفت العام الماضى. ففى زيارته إلى باريس أول أمس، بعد يومين من زيارة رئيس الحكومة «بنيامين نتنياهو»، دعا «الأسد» إلى إعادة تشغيل أطقم المفاوضات. رسالة الأسد عن رغبته فى السلام مع إسرائيل رسالة دؤوبة، وقد كررها فى الشهور الأخيرة على مسامع ساسة وشخصيات من الغرب.

ينطوى إحراز اتفاق سلام مع سوريا على مزايا استراتيجية مهمة لإسرائيل: فسيقل خطر الحرب، إذا ما استُبدل التأهب المتوتر على جانبى الجولان بترتيبات أمنية مستقرة مع دعم دولى؛ ستحظى إسرائيل بحدود معترف بها مع جارة أخرى من جاراتها؛ سيضعف الحلف الذى تتزعمه إيران ضد إسرائيل ويصيبه الوهن، عندما تنتقل سوريا إلى المعسكر الموالى للغرب؛ سيكبح جماح حزب الله، وتستطيع لبنان الانضمام إلى دائرة السلام فى أعقاب السوريين.. إن من يريد لصواريخ «حسن نصر الله» أن تصدأ فى المخازن، ينبغى عليه أن يحرز تسوية مع «الأسد».

تؤيد الهيئة الأمنية استئناف المسار السورى. فقد قال رئيس الأركان، الجنرال «جابى أشكنازى»، الشهر الماضى إنه «لا ينبغى اليأس من الأسد»، كما نقل «باراك رافيد» عنه فى «هاآرتس» قوله إن «لإسرائيل مصلحة استراتيجية فى عزل سوريا عن محور التطرف الذى تتزعمه إيران».. أما وزير الدفاع، «إيهود باراك»، فيقول إنه «لا ينبغى الاستخفاف بالإشارات عن السلام التى تأتى من اتجاه سوريا». يدل موقف «أشكنازى» و«باراك»، على أنهما يقدران المزايا الأمنية الكامنة فى إحراز تسوية مع سوريا.

إن صيغة التسوية معروفة ومعلومة من المحادثات التى أجراها ستة رؤساء حكومة إسرائيليين، بمن فيهم «نتنياهو» و«باراك»، مع سوريا فى الثمانية عشر عاماً الماضية: انسحاب إسرائيلى من كل مرتفعات الجولان فى مقابل ترتيبات أمنية وتطبيع للعلاقات، مع إيجاد حل خلاق للخلاف حول تعيين الحدود.. خاصة أنه لا يوجد خلاف حول قدرة الأسد ونظامه على تنفيذ الاتفاق الذى سيتحقق.

على «نتنياهو» أن يستجيب للفرصة المتكررة التى يعرضها «الأسـد»، وعليه أن يمضى حتى آخر الشوط نحو اتفاق يحسن الوضع الاستراتيجى لإسرائيل، بدلاً من الإعراب عن استعداد للتفاوض «بدون شروط مسبقة»، دون التعهد بشيء.. فهاهو شريك له فى دمشق.

المجتمع الإسرائيلى

لنطرد العمال الأجانب

بقلم: روعى كاتس
المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٩/١٠/٢١

أخيرا، وجدوا فى الجهاز السياسى قاسما مشتركا يمكن أن يوحد كل أطياف القوس السياسى فى الكنيست، فقد اصطف كل الورعين من اليسار واليمين لمعارضة طرد العمال الأجانب من إسرائيل. واحدا تلو الآخر، ظهر أعضاء الكنيست والوزراء- بعضهم من رعاة الاحتلال الإسرائيلى فى يهودا والسامرة (الضفة الغربية)- للتنديد بالنية المتجهة لطرد أبناء العمال الأجانب أيضا.

منذ اغتيال رئيس الوزراء السابق إسحاق رابين، ينشغل الكثيرون بتراثه، ولكنهم ينسون بالتحديد قرار حكومته فى عام ١٩٩٣ بإغراق سوق العمل الإسرائيلى بالعمال الأجانب. ومنذ ذلك الحين، تحول سوق العمل الإسرائيلى إلى سوق عبيد بكل معنى الكلمة، إذ إن غياب الرقابة الحكومية والفساد أتاحا الاتجار بالبشر من خلال الانزلاق المستمر إلى مجال منظمات الجريمة فى إسرائيل والخارج. من اعتقد بحسن نية أن العمال الإسرائيليين سيحلون محل سكان المناطق (الفلسطينية) فى مواقع البناء، وفى المطاعم، وفى مجال الزراعة، اكتشف أن أصحاب العمل يفضلون استبدال القوة البشرية عديمة الحقوق من الناطقين بالعربية بقوة بشرية عديمة الحقوق والهوية أيضا من آسيا وأفريقيا وشرق أوروبا. وقد كانت حكومة إسرائيل شريكة كاملة فى الأخطاء التى ارتُكبت حينها عن عمد. ولعله من السابق لأوانه الوقوف على حجم الأضرار الاجتماعية والاقتصادية التى عادت على إسرائيل من هذه الظاهرة، ولكن مقارنة أعداد العاطلين بأعداد العمال الأجانب فى إسرائيل يثير أفكارا بائسة عن أخلاقيات العمل فى السوق الإسرائيلى.

* النموذج الأمريكي:

ولكن مهما تكن أخطاء الماضى خطيرة وفادحة، فلا يجب أن تكون سببا أو ذريعة للاستخفاف بالقانون. فمنذ أن قررت الحكومة التصدى لظاهرة العمال الأجانب الذين لا يحملون تأشيرات عمل، أقيم فى إسرائيل لوبى رافض لذلك. مشغلى ربات البيوت الفلبينيات من سافيون (أحد الأحياء الراقية فى إسرائيل) تحالفوا مع الفوضويين من جنوب تل أبيب؛ وأباطرة الزراعة يحاربون كتفا إلى كتف مع أنصار حقوق الإنسان؛ والمقاولون الذين يركبون السيارات المرسيدس الفضية وجدوا أنفسهم فى نفس الخندق مع منظمات حقوق العمال. ولكن المحصلة النهائية لا تزال على حالها: من يقيم فى إسرائيل بدون تأشيرة عمل سارية، يكون بذلك منتهكا لقوانين الدولة، ولا يغير من الأمر شيئا إن كان رجلا أو امرأة أو طفلا صغيرا.

أى إسرائيلى يقيم فى الولايات المتحدة دون تأشيرة ويتعرض للقبض عليه بواسطة سلطات الهجرة يُطرد على الفور، ويُمنع فى بعض الأحيان من دخول الولايات المتحدة طيلة حياته. لا أحد يحلم بدخول الولايات المتحدة دون تأشيرة رسمية، يحصل عليها بعد اجتياز استجواب معمق فى السفارة بتل أبيب. الإدارة الأمريكية لا تعرف الشفقة- ولا يتوجب عليها أن تفعل ذلك- تجاه مجرمى الهجرة الإسرائيليين الذين

يتم ضبطهم على الأراضي الأمريكية. النموذج الأمريكي ليس غريبا، ويكفي أن تحاولوا الفرار من سلطات الهجرة السويسرية أو الأسترالية لتروا كم سيكون من المؤلم والمكلف الاحتفال على حساب دافعي الضرائب في هذه الدول.

ولكن ما نقبله بتفهم في الخارج، يبدو لنا في إسرائيل كأمر غريب وغير إنساني. إن طرد العمال الأجانب غير الشرعيين يجب أن يتم بحزم وحساسية وبدعم مالي كبير. فكل عامل يتم طرده يجب أن يحصل على منحة لإعادة تأهيله، كما أن أبناء هؤلاء العمال سيكونون مستحقين لمنح أكبر تسهل عملية إعادة استيعابهم في دولهم الأصلية، وبذلك تريح إسرائيل ضميرها بشأن دورها في فضيحة العمالة الأجنبية في إسرائيل، ويستطيع المطرودون أن يبدأوا حياتهم من جديد في بلدانهم الأصلية. وقلبي مع المقاولين الذين سيضطرون منذ الآن إلى تشغيل عمال إسرائيليين بأجر مناسب؛ وقلبي أيضا مع المزارعين الذين سيجدون أنفسهم فجأة مضطرين لضمان حقوق اجتماعية للعاملين لديهم.

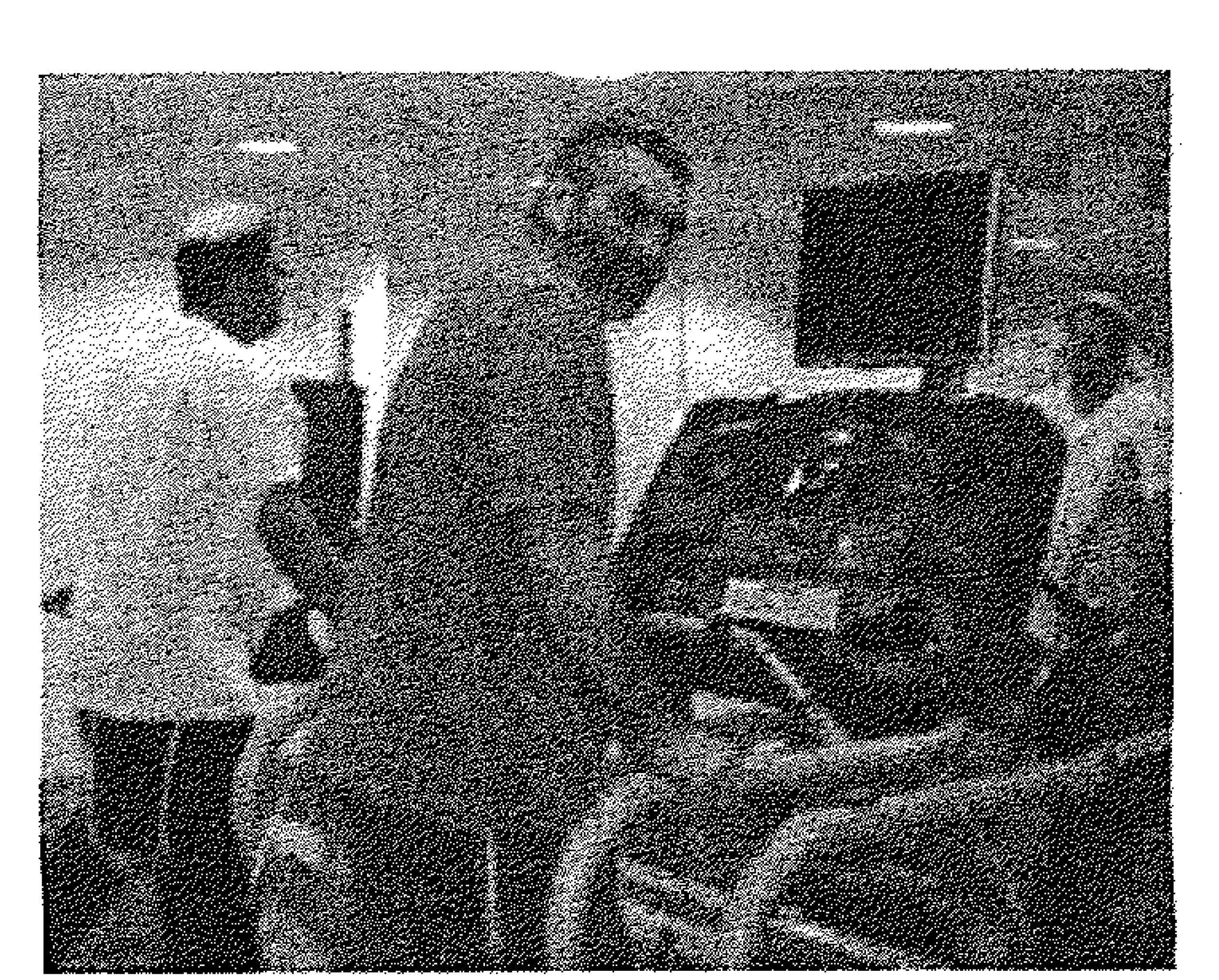
إن طرد العمال الأجانب غير الشرعيين هو بمثابة شر لابد منه، ومن يناضل ضد طردهم فإنه يستخف بالقانون ويشجع الرق والاتجار بالبشر.

الكنيست تؤيد الفصل بين الرجال والنساء أثناء ممارسة التمرينات الرياضية

بقلم: آريك بندر

معاريف ٢١/ ١٠/ ٢٠٠٩

للمرة الأولى في تاريخ الكنيست يتم تطبيق نظام الفصل بين الرجال والنساء داخل أروقة الكنيست. فقد استجابت إدارة الكنيست لطلب عضو الكنيست ميخائيل بن آري (عن حزب الاتحاد القومي) بشأن تخصيص ساعات منفردة للرجال والنساء لممارسة التمرينات الرياضية في غرفة اللياقة البدنية بالكنيست.



كان عضو الكنيست بن آري، وهو يهودي محافظ، قد توجه إلى سكرتير الكنيست دان لنداو وطلب منه السماح له ولمساعده البرلماني، إيتمار بن جبير، بممارسة التمرينات الرياضة في غرفة اللياقة البدنية دون وجود نساء، فتم إحالة الطلب إلى نائب سكرتير الكنيست، ناظم بدر، المسئول عن الشئون الرياضية في الكنيست، وقد بشره الأخير بالاستجابة لطلبه. وبحسب الموافقة، سيكون بمقدور بن آري ممارسة التمرينات الرياضية مرتين في الأسبوع في غرفة اللياقة البدنية دون وجود نساء.

وقد صرح نائب السكرتير في حديث للموقع الإلكتروني لصحيفة معاريف NRG بأنه «قد تم الاستجابة للطلب مبدئياً انطلاقاً من احترام طلب عضو الكنيست بن آري، والرغبة في إلحاق أقل قدر من الإيذاء ببقية المتدربين في غرفة اللياقة. ومن اللحظة التي يتم فيها تحديد مواعيد نهائية للفصل بين الرجال والنساء سيتم إرسال إخطار بذلك عن طريق البريد الإلكتروني».

هذا وقد رحب عضو الكنيست بن آري بالقرار وقال إن «الصحة الجسدية هي المفتاح للصحة النفسية. وفي ظل الضغط الذي نعانيه داخل أروقة الكنيست، فإن ممارسة نشاط رياضي أمر ضروري للغاية مثله مثل الهواء للتنفس».

واستطرد بن آري: «إن تخصيص ساعات منفردة للرجال والنساء هي رسالة مهمة، مفادها أن الجمهور المحافظ والذي يحرص على الفصل بين الجنسين، له حقوق أيضاً. وأنا سعيد بأن الكنيست قد انتهجت موقفاً ليبرالياً ينطوي على احترام التعددية، الأمر الذي يتيح أيضاً لفئات مختلفة من الجمهور ممارسة الرياضة في غرفة اللياقة البدنية».

وعلى حد قول نائب سكرتير الكنيست، فإنه منذ نحو ثلاث سنوات كان هناك طلب مماثل، وتم تخصيص ساعات للتمرينات الرياضية للرجال والنساء، ولكن على حد قوله لم يتم استغلال ذلك وبقيت غرفة اللياقة البدنية خاوية. والآن، إذا استغل عضو الكنيست بن آري القرار، ستكون هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها داخل الكنيست الإسرائيلية تنفيذ الفصل بين الرجال والنساء.

* عضوة الكنيست زوارتس: «القرار يجلعنا مثل طالبان أو إيران»:

وفى تعقيبها على القرار بالفصل بين الرجال والنساء خلال التمرينات الرياضية، وجهت عضوة الكنيست أوريت زوارتس (عن حزب كاديما) نقداً لاذعاً، وقالت إن «الكنيست ليست معبداً ولا يجب أن نحتار، فالكنيست هى المجلس التشريعى الديموقراطى فى إسرائيل ليس إلا».

وعلى حد قولها، فإن عضو الكنيست بن آرى يريد إدخال النساء إلى الكنيست من وراء حجاب، وهذا يبدأ بغرفة اللياقة البدنية، وسيمتد إلى غرف اللجان لينتهى فى قاعة الكنيست. إن طلب بن آرى يلائم نظام الحكم فى طالبان وبرلمان أحمدى نجاد فى طهران».

هذا وتجدر الإشارة إلى أن هناك أعضاء كنيست كثيرين قد اعتادوا ممارسة التمرينات الرياضية فى غرفة اللياقة البدنية، كما أن العاملين فى الكنيست بمقدورهم القيام بذلك. ومن بين أبرز النساء اللائى يداومن على ممارسة التمرينات الرياضية، رئيسة الكنيست السابقة، ورئيسة كتلة كاديما الحالية داليا إيتسيك.

عوز ونوبل..!!

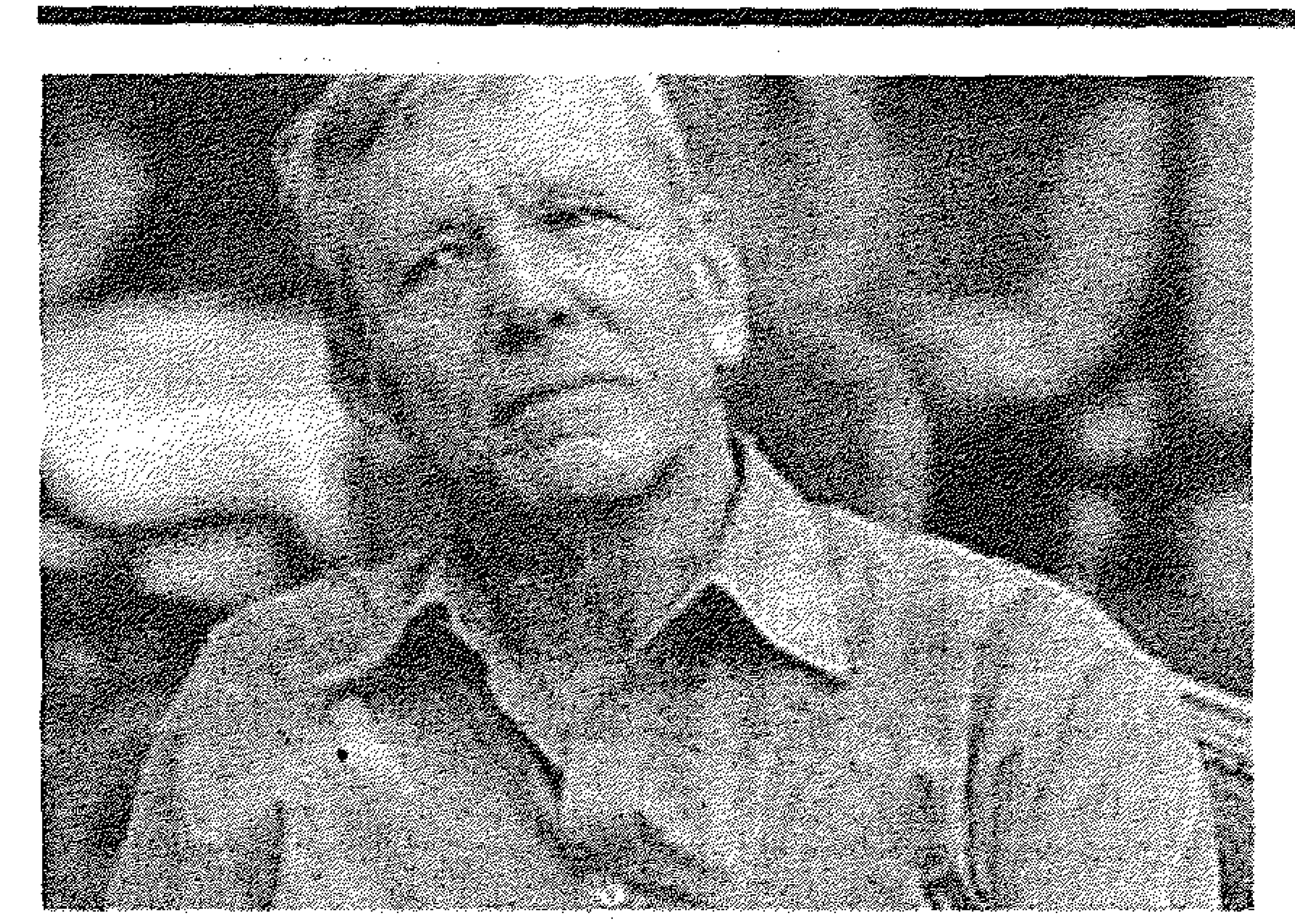
بقلم: نير ليفنا
هاآرتس ٢٢/١٠/٢٠٠٩

لم يحصل «عاموس عوز» على جائزة نوبل للأدب هذا العام أيضا كما توقعنا، بعدما شوقتنا وسائل الإعلام بتوقعاتها، لكن خيبة الأمل كانت لنا بالمرصاد، فـ«عوز» الذى حصد العديد من الجوائز والتكريمات كان الإحباط باديا على ملامحه. ولكن ما يعزى عوز أن جائزة نوبل لن تمنحه المزيد من الشهرة والنجاح، فهو من أكثر الأدباء الإسرائيليين شهرة فى العالم وترجمت أعماله إلى عدة لغات، وإن كان يمكن فهم رغبته فى الحصول على الجائزة كعنصر مكمل لنجاحه.

ورغبة عوز فى الحصول على الجائزة لا تكفى لترشيحه لها، فيجب أن يزكى أساتذة الجامعات المرشح، وأن يبذل كل من لديه علاقات دبلوماسية قصارى جهده فى الاتجاه الصحيح، وهو ما يحدث منذ عدة سنوات، وأن يكون المرشح معروفا لدى أعضاء اللجنة المانحة.

أدباء كثيرون كانوا جديرون بهذه الجائزة مثل (فيرجينيا وولف) و(جيمس جويس) و(خورخى لويس بورخيس) و(يهودا عميحاى) و(يورام كنيوك) و(فيليب روف)، لكن عدم فوزهم لا يقلل من تأثيرهم فى الثقافة العالمية، كما أن أحيانا تكون هناك علاقة خفية بين الترشيح للجائزة وخلفيات التصويت لصالح شخص ما للحصول عليها، فترشيح عوز للجائزة لا يرجع إلى قيمة أعماله فحسب، بل ربما يُنظر له من زاوية ظهوره الدائم كداعية سلام متألق دون انحياز لمعسكر أنصار السلام أو لليسار المتطرف، وهذا أمر له تقييم خاص فى الترشيح للجائزة والفوز بها (وإن كان المفترض أن يكون تقييما إيجابيا فى صالحه).

فإذا استُبعِّد المتطرفون فى كلا الجانبين، فإن «الصراع فى الشرق الأوسط سيصبح على التركة» كما قال عوز فى كلمته التى ألقاها أثناء تسلمه جائزة «جيته»، مفسرا معنى وجود



حروب مبررة، ولعل هذا هو السبب الذى دفع الرئيس شمعون بيريس (الحاصل على جائزة نوبل) لدعم عوز فى المنافسة على نوبل، ففوزه انتصار لمعسكر السلام والصوت العاقل فى إسرائيل. من يستطيع أن يمنحنا هذا الانتصار..؟ لا أحد فى الحقيقة، ومن المفترض أن بيريس يعلم ذلك.

لم يغير حصول بيريس أو مناحم بيجين أو إسحاق رابين على جائزة نوبل للسلام أو جوائز أخرى من حالة اللاسلم، ولا من وضع إسرائيل بين الدول، وإن كانت الجائزة تضيف لقيمة بيريس الدولية كإسرائيلى محبوب فى العالم، وباعتباره الاستثناء الذى يثبت القاعدة.

إن منح عوز الجائزة لن يحقق التوازن فى تقرير جولدستون، ولن يغير طبيعة الاحتلال أو طرد العمال الأجانب، كما أنها لن تقلل من الفجوات الاجتماعية، ولن تحسن وضع الفلسطينيين، بل إن عوز سيتحول إلى ستار للسياسة الإسرائيلية.

كان ينبغى على عوز أن يتعلم من أديب مثل «جان بول سارتر» الذى فاز بجائزة نوبل، ولكنه رفض تسلمها لمبادئ يؤمن بها.

تقرير: "عجز مالى ضخم ومعدات قديمة للغاية فى المستشفيات العامة"

بقلم: نعمى تلمور
المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٩/١٠/٢٨

يتضح من التقرير الذى نشرته وزارة الصحة الإسرائيلية أن حالة الأبنية والمعدات الموجودة فى المستشفيات العامه الإحدى عشر فى إسرائيل متردية للغاية.. ووفقا لتقرير أعده قسم الرقابة التابع للوزارة وصل العجز التشغيلى للمستشفيات فى عام ٢٠٠٨ الى أعلى مستوياته منذ خمس سنوات، حيث بلغ ٦٤٨ مليون شيكل، وأكد التقرير أن قيمة الممتلكات الإجمالية للمراكز الطبية تمثل ما يقرب من ٣٠٪ من تكلفتها الأصلية، ويستنتج من هذا أنه فى المتوسط قد أكملت الممتلكات الموجودة فى المراكز الطبية ما يقرب من ثلثى عمرها الافتراضى.

وأوضح التقرير أن مستشفى (ويلفسون) يقع على رأس قائمة المستشفيات التى تتميز بصفة خاصة بانخفاض قيمة مجمل الممتلكات وتبلغ قيمته ٢٠٪ من تكلفته الأصلية، كما أشار التقرير إلى أن المعدات قديمة للغاية بالنسبة لباقى المراكز الطبية، حيث يلى مستشفى (ويلفسون) فى الترتيب مستشفى (هليل يافا) فى الخضيرة ثم مستشفى (زيو) فى صفد ومستشفى (بنى تسيون) فى حيفا، بالإضافة الى مستشفى (نهاريا)، بينما مستشفى (شيبا) فى تل هشومير، ومستشفى (برزيلى) فى أشكلون فوضعهما أفضل قليلا من باقى المستشفيات.

* **عام عاصف فى مجال الأجور:**

يشير التقرير إلى أن المستشفيات الحكومية استوعبت فى عام ٢٠٠٨ ما يقرب من ٤٦٪ من عدد الحالات التى سجلت للعلاج فى إسرائيل (وفقا لأسرة العلاج المملوكة للمؤسسة) وبلغت تكلفة تشغيل المستشفيات الحكومية عام ٢٠٠٨ تقريبا ٧,٠٦ مليار شيكل ليصل العجز إلى ٣٢٤ مليون شيكل، وبذلك يقدر العجز الإجمالى بـ٦٤٨ مليون شيكل.

وكما سعى التقرير لتوضيح الأسباب الرئيسية لزيادة العجز الذى وصل إلى أعلى مستوياته فى السنوات الأخيرة، أظهر أن عام ٢٠٠٨ كان عاماً عاصفاً فى مجال الأجور، فقد طرأ عليه كثير من التغيرات وذلك نتيجة تعديلات فى إتفاقيات الأجور (تحكيم الأطباء، اتفاق الممرضات وما إلى ذلك).

ملفات خفية

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٩/١٠/٢٨

تجرى تحقيقات عديدة للشرطة فى إسرائيل فى ظل أوامر حظر النشر التى تحرم الجمهور من معلومات ذات أهمية عامة حيوية. فى الآونة الأخيرة فقط صدرت أوامر من هذا النوع فى قضايا أثارت اهتماماً إعلامياً بالغاً.

تصدر الأوامر من محاكم الصلح (أشبه بالمحاكم الابتدائية)، وتستند إلى القانون الذى يتيح الحماية لمنع الإضرار بالتحقيق. يبدو منذ سنوات أن الشرطة تسارع إلى طلب حظر النشر فى حالات أيضاً ليس ثمة ضرورة بها، ولا تسارع إلى طلب رفع الحظر، عندما تنتفى أيضاً الضرورة.

المشكلة أن قضاة محاكم الصلح من جانبهم يستجيبون بسهولة لمطالب الشرطة، متجاهلين الحكم المبدئى للمحكمة العليا، الذى يقضى بعدم جواز المساس بحرية التعبير والنشر، إلا إذا بدا بوضوح أن هناك شبه يقين بإلحاق ضرر بالغ بمصالح آخرين.

لا تبرر حقيقة أن من المريح للشرطة أن تجرى تحقيقاتها فيما الإعلام صامت، الإضرار بحق المواطنين فى الحصول على المعلومة متزامنة مع الأحداث ذات الأهمية العامة. لقد قدمت فى السابق إلى لجنة الدستور التابعة للكنيست معطيات حول عدد أوامر حظر النشر، التى دلت من حيث الشكل، على أن يد الشرطة التى تطلب الأوامر وأيدى القضاة الذين يصادقون عليها، خفيفة جداً. وطلب مجلس الصحافة منذ أمد تحديد تسوية تسمع بمقتضاها كلمة وسائل الإعلام فى المحكمة، قبل اتخاذ قرار.

لقد ازدادت الضرورة الحيوية لترتيب عملية الحظر بسبب

النشر حول قضايا جنائية فى مواقع الإنترنت والمدوَّنات، التى لا تمتثل للأوامر القضائية. يؤدى الأمر إلى خلق موجات من الشائعات وإلى تسفيه القانون والمحاكم.

ينبغى على الكنيست أن يبلور صيغة متوازنة، توضح أن أوامر حظر النشر هى استثناء لقاعدة حرية النشر والتعبير. من الأجدر إيداع الصلاحية الجارفة للحماية بين أيدى رؤساء المحاكم المركزية ونوابهم، مثلما توجد بين أيديهم فقط الصلاحية القانونية للإذن بالتنصت. من الأجدر أيضاً منح وسائل الإعلام، وكذا أيضاً بعض منظمات المجتمع المدنى وممثلين آخرين للجمهور يمثلون الحق فى المعرفة، وحق الإطلاع، قبل إصدار حظر قضائى على النشر.

انتصار القطاع العام

بقلم: نحميا شترسلر
هاآرتس ٣٠/ ١٠/ ٢٠٠٩

منذ عدة سنوات كان هناك توازن معين بين القطاع العام والقطاع الخاص. فى القطاع العام كان الأجر منخفض نسبيا، ولكن العامل كان يحظى بالديمومة وبحقوق اجتماعية كبيرة جدا، فى المقابل، فى القطاع الخاص كان الأجر مرتفعا جدا، ولكن لم تكن هناك ديمومة، وكانت المميزات الاجتماعية قليلة.

واليوم الوضع مختلف فقد أحرز القطاع العام انتصارا كبيرا على القطاع الخاص، فالأجر فى القطاع العام أصبح مرتفع جدا (على طول السلم الوظيفى باستثناء الوظائف العليا)، وهناك ديمومة فى العمل، وهذا يعتبر عنصراً حيوياً فى أوقات الأزمات التى يقوم فيها القطاع الخاص بالاستغناء عن العاملين، وهناك أيضا حقوق اجتماعية كثيرة ومعاش جيد.. هذا ما يدل عليه تقرير الأجور فى القطاع العام الذى صدر بالأمس، وتقرير الأجور للعاملين فى الدولة والذى صدر منذ أسبوع.

وقد برز من بين العاملين فى الدولة العاملون بوزارة الدفاع، فمتوسط الأجر لديهم أعلى من الآخرين بنسبة ٤٥٪ ويبلغ ١٨,٣٠٠ شيكل شهريا، وهو أعلى من المتوسط فى أغلب القطاعات الخاصة.

ويتضح كذلك أن راتب المدرسين ليس منخفضا للغاية مثلما أعلنوا خلال الصراعات الأخيرة من أجل الأجور، فمتوسط راتب المدرس يبلغ ٩,١١٦ شيكل شهريا، ولا ننسى أنهم يحصلون على إجازة مقدارها ثلاثة شهور ونصف الشهر سنويا، وهو ما يحلم به أى عامل عادى.

وهناك أيضا بعض الامتيازات للعاملين فى الدولة تجعل أجورهم ترتفع للغاية، مثل بدل أيام المرض والإجازات بلا حدود، وهو ما لا يتوافر فى القطاع الخاص، فقد حصل رئيس هيئة السجون السابق يعقوف جانوت، والذى يعمل حاليا وكيلا بوزارة المواصلات على بدل عن أيام الإجازات والمرض عام ٢٠٠٨ جعل راتبه يقفز إلى ١٢٠ ألف شيكل شهريا.

فى العامين الأخيرين احتل الأطباء الصدارة فى جداول الأجور، فمن بين أعلى ألف أجر فى مناصب العاملين فى الدولة، نجد أن ٨٥٠ منهم أطباء، ومن بين كل عشرة فى القيادات العليا نجد ٩ أطباء يكسبون أكثر من ٦٠ ألف شيكل شهريا.

كذلك فى القطاع العام نجد أن الخمسة الأوائل بين أكبر أصحاب الأجور هم مدراء فى كوبات حوليم (صندوق المرضى - التأمين الصحي) حيث يتقاضى كل منهم ٩٠ ألف شيكل شهريا، ولكن ليست هذه هى الصورة كاملة، لأن تقرير الأجور لا يربط الأجر الذى يحصل عليه الأطباء فى المستشفيات بالأجر الذى يحصلون عليه فى كوبات حوليم، وهكذا فإن إجمالى أجرهم أعلى مما نشر.

والحقيقة أن الفجوات ضخمة فى أجور الأطباء، حيث يحصل الأطباء الشبان على ٩ آلاف شيكل شهرياً، وهذا الراتب ينفد تحت وطأة النوبتجيات الطويلة وحالات الطوارئ المستمرة.

وإذا تكلمنا عن الفجوات فيجب أن نذكر الجامعات، حيث تم التوقيع على اتفاقية أجور تمنح علاوة نسبتها ٢٤٪ إلا أن القدامى حصلوا على نسبة أعلى كثيرا من الشباب، فلا نندهش إذا كان قدامى الأكاديميين يحصلون على ٥٠ - ٦٠ ألف شيكل شهريا.. وكما هو الحال كل عام، يبرز أيضا هذه المرة فى التقرير العاملون فى شركات القطاع العام الكبرى ومرشدو السفن فى ميناء أشدود وحيفا، حيث يبلغ راتبهم الشهرى ٧٠ ألف شيكل، وكذلك كبار مسؤولى شركة الكهرباء، حيث يصل راتبهم إلى ٦٠ ألف شيكل شهريا، ومراقبى الطيران فى هيئة المطارات، حيث يبلغ راتبهم ٥٠ ألف شيكل شهريا.

وهم لا يحصلون على هذه الرواتب لأنهم يتمتعون بمزايا خاصة أو أن الطلب عليهم كبير فى سوق العمل (مثلما هو الحال مع الأطباء) ولكن لأنهم يستطيعون أن يصيبوا هيئة احتكارية حيوية بالشلل، أى أنهم يضعون أيديهم على الذر.

كذلك مازال العاملون فى بنك إسرائيل يتمتعون بوضع متميز فى التقرير مع رواتب مرتفعة تتراوح بين ٥٠ - ٦٠ ألف شيكل شهريا، وهو أكثر بكثير من أقرانهم فى وزارة المالية، الذين يؤدون عملا لا يقل أهمية.

المشكلة هى أنه كلما تحسنت ظروف العمل فى القطاع العام، ووصلت إلى تلك المستويات الموجودة فى القطاع الخاص، يكون ذلك فى غير صالح الاقتصاد، ذلك لأن التنمية والعمل لا يأتيان من القطاع العام، وإنما من القطاع الخاص الذى يجب تشجيعه وتطويره من أجل أن يجذب إليه الشباب، حتى لا تتحول إلى دولة شركة الكهرباء وبلاد بنك إسرائيل.

احتمالات الإصابة بانفلونزا الخنازير أربعة أضعاف الانفلونزا العادية

المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٩/١٠/٣١
بقلم: هيئة تحرير الموقع

صرح اليوم السبت مدير عام وزارة الصحة د. «إيتان حاى عام» بأن «منظومة الصحة فى إسرائيل ستقوم بتعبئة طلاب الطب والعمل الاجتماعى للمساعدة فى علاج مرضى انفلونزا الخنازير إذا ما استدعت الضرورة ذلك». وأردف حاى عام فى المؤتمر الذى عُقد فى بئر سبع أن معدل الإصابة بانفلونزا الخنازير يشكل أربعة أضعاف معدل الإصابة بالانفلونزا العادية».

وأضاف حاى عام إن زيادة مقلقة طرأت خلال الفترة الأخيرة فى عدد الأطفال الذين توفوا جراء المرض فى الولايات المتحدة، لذا فإن الأمر يتطلب اهتماماً خاصاً. وقال:»هناك زيادة مثيرة للقلق فى إجمالى عدد وفيات المرض فى الولايات المتحدة، من بينها حالات كثيرة من الأطفال. وقد توفى فى إسرائيل من جراء المرض ٣٧ حالة. ولكنى أعتقد أن العدد الذى توفى بشكل مباشر نتيجة انفلونزا الخنازير أقل، إذ يندرج ضمن تلك الوفيات أشخاص توفوا من جراء أمراض أخرى».

ودعا مدير عام وزارة الصحة السكان الى أخذ اللقاح المضاد لانفلونزا الخنازير وأوضح قائلاً: «دورنا جميعاً هو القضاء على المرض عن طريق أخذ الأمصال، إذ من الصعب أن نتكهن بعدد الوفيات فى حالة تفشى المرض. وفى حالة أخذ المواطنين للأمصال ستتمكن من التصدى للوباء بشكل جيد، ولكن إذا لم يحدث ذلك سيموت المئات. إذا حدثت أزمة سنغلق معاهد التمريض ونبعث الطلاب للمساعدة فى المستشفيات»، وأكد حاى عام أن «المستشفيات لا تعانى من نقص فى الأسرَّة».

مواجهة فى وزارة العدل

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٩/١١/٥

المحامى «يعقوف نئمان» قانونى خلوق فى حياته الخاصة، لكن منذ اللحظة التى جنده فيها عميله السابق «بنيامين نتنياهو» فى منصب وزير العدل، فإنه تحول إلى خصم مقاتل للمستشار القانونى للحكومة والمدعى العام. هكذا كان فى حكومة «نتنياهو» الأولى، عندما حمَّل «نئمان» كلا من المستشار القانونى «ميخائيل بن يائير»، والمدعى العام «عدنا أربيل» مسئولية تقديمه للمحاكمة بدوافع شخصية (فى واقع الأمر كان ذلك بعد توجيه من المحكمة العليا). هكذا أيضاً الأمر الآن، فى ركْض «نئمان» نحو الصدام مع المستشار القانونى «مينى مَزوز» والمدعى العام «موشيه لادور».

من المقرر أن ينهى «مَزوز» ولايته بعد نحو ثلاثة أشهر. تعقدت العملية المتوجبة لتعيين خليفة له بسبب إجراءات «نئمان» لتقسيم وظائف وآليات المستشارية والادعاء العام (والتى ستؤدى لتقليص صلاحياتهم' التى ينص عليها القانون). هذه الإجراءات أدت أول سس إلى رد فعل غير مسبوق من «لادور»، من حيث المضمون والإجراء.

لن تفلح محاولات «نئمان» ومشايعوه لصرف النقاش إلى مسائل اللياقة والسلوك، سيما أن عملية اتخاذ القرارات قبيل تقدم «نئمان» باقتراحه تبدو كأنها تحرص على تجنب التشاور اللائق، بالمخالفة، ضمن أمور أخرى، لدروس لجنة «فينوجراد» حول حرب لبنان الثانية. فثمة عنصر حيوى قضائى فى كفة الميزان، بدونه لن تقوم للديموقراطية الإسرائيلية قائمة.

يتساذج «نئمان» ويتحدث عن المستوى الوظيفى فى مقابل المستوى المختار، والحقيقة أن المدعى العام، مثل محافظ بنك إسرائيل، ورئيس الأركان، والمفتش العام للشرطة، ورؤساء الأجهزة الأمنية، ليس موظفاً وإنما خادم عام رفيع ذو صلاحيات أكسبه إياها القانون.

من الغريب أن يكون هذا هو أسلوب من لم يُنتخب قط للكنيست، وإنما حصل على تعيينه فى الحكومة بفضل رئيس حزب مشتبه فى اقترافه مخالفات جنائية، وكأنه كان موظفاً لـ«أفيجدور ليبرمان».

مَنْ مِنَ المفترض أن يكون قائداً لهيئة العدل يدير ضدها حرب إبادة من الداخل. سيكون انتصار «نئمان» فى هذه المعركة خسارة لدولة إسرائيل. إن «لادور»، بإرسال خطابه، قد أدى واجبه تجاه الجمهور، سيما أن تعيين «مدع عام» وتقسيم الادعاء العام استهدف تحفيزه على الاستقالة - ربما قبل أن يبت فى ملف «ليبرمان».

ليس «لادور» هو من ينبغى أن يستقيل، وإنما وزير العدل الذى يعمل على تصفية الهيئة القضائية بدلاً من النهوض بها.

الولايات المتحدة تعطى تقديراً "غير كافٍ" لإسرائيل فى التسامح الديني

بقلم: عكيفا إلدار
هاآرتس ٢٠٠٩/١١/٥

التسامح إزاء الأقليات، والمعاملة المتساوية لجميع الطوائف، والانفتاح على مختلف التيارات فى المجتمع، واحترام الأماكن المقدسة وغيرها هى الاختبارات الحقيقية لمجتمع متسامح وتعددى. وقد أعطى تقرير جديد صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية، حول الحرية الدينية فى العالم، إسرائيل تقديراً «غير كاف».

يضع الفصل الذى يتناول وضع الحريات الدينية فى الدول الديموقراطية، إسرائيل فى أسفل القائمة.. ويذكر التقرير أن السفارة الأمريكية فى إسرائيل «أشارت إلى قلقها إزاء انتهاك الحرية الدينية من جانب وزارة الخارجية والشرطة ومكتب رئيس الوزراء والوزارات الحكومية الأخرى».

التقرير الشامل، الذى أعده قسم الشئون الديموقراطية وحقوق الإنسان والعمل فى وزارة الخارجية الأمريكية، يضع علامات استفهام مع علامات تعجب حول حرية العبادة لجميع الأديان - والتى تعتبر حجر الأساس لمشروع وبرنامج الدعاية الإسرائيلية. ويشير التقرير الأمريكى إلى أن الحكومة الإسرائيلية فى بعض المناطق تسمح للقطاع الخاص أو للسلطات المحلية بتحويل المساجد القديمة إلى صالات عرض ومطاعم ومتاحف، وتقيد الدخول إلى مواقع دينية غير يهودية والدفاع عنها مما أسفر عن حدوث توترات على خلفيات دينية؛ فضلاً عن انتهاج سياسة حكومية لسنوات عديدة تنكر ادعاءات الملكية، أو استخراج تصاريح بناء، وطلبات حصول على خدمات البلدية من جانب ٨٠ ألف مواطن فى القرى البدوية غير المعترف بها، حتى إن هذه الفئة السكانية الضعيفة غير قادرة على بناء مساجد أو الحفاظ على المساجد القائمة.

فى نهاية عام ٢٠٠٨، كان يوجد ١٣٧ مكاناً مقدساً جميعهم أماكن يهودية. وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة الإسرائيلية قامت بتعديل لوائح التجديد السليمة للأماكن المقدسة من أجل حماية المواقع الدينية اليهودية. وفى الوقت الذى تحظى فيه مواقع معروفة ومعترف بها فعلياً بالحماية نظراً لأهميتها الدولية، وهى عديد من المواقع المسيحية والإسلامية المهملة، فإنه لا يمكن الوصول إليها، حيث تتعرض للمخاطر من جانب أصحاب العقارات أو السلطات المحلية.

كما تواجه مواقع الحج المسيحى حول بحيرة طبرية تهديدات من جانب أعضاء لجان التخطيط الإقليمى الذين يرغبون فى استخدامها كأماكن للاستجمام، وكانت التدخلات الدبلوماسية فقط فى الماضى هى التى تستطيع وقف مثل هذه المحاولات.

ويؤكد معدو التقرير، الذى يستند إلى بيانات السفارة الأمريكية فى تل أبيب ومنظمات حقوق الإنسان ومنشورات أخرى، أن «الحكومة الإسرائيلية تؤيد بصفة عامة حرية

العبادة». لكن جاء مباشرة بعد ذلك أنه «فى التخصيص الحكومى لموارد الدولة، هناك أفضلية لجماعات دينية ومؤسسات دينية يهودية أرثوذكسية وحريدية مع ممارسة تمييز ضد غير اليهود والتيارات اليهودية غير الأرثوذكسية.

وقد حصلت المؤسسات الدينية من ميزانية العام الماضى على نحو ١,٦ مليار دولار، فى حين أن الأقليات الدينية والتى تشكل نحو ٢٠٪ من السكان لم تحصل إلا على نحو ٦٥ مليون دولار - أى أقل من ٥٪ من الميزانية.

وقد أخذت وزارة الخارجية الأمريكية انطباعاً بأن الحكومة الإسرائيلية لا تعترف باعتناق الديانة اليهودية فى إسرائيل عن طريق حاخامات ليسوا أرثوذكس (قضية مَن هو اليهودي)؛ والحكومة تمول برامج أرثوذكسية لتغيير الديانة، لكنها لا تدعم البرامج الإصلاحية المحافظة؛ كما تنتهج الحكومة سياسة تقوم على تفسيرات الأرثوذكس للشريعة الدينية، وتمارس تمييزاً ضد المواطنين الذين ينتمون إلى جماعات دينية أخرى؛ كما أن الحكومة تمول بناء المعابد والمقابر اليهودية فقط.

ووفقاً للحكومة، فإنه فى الوقت الذى لا تغطى فيه ميزانية الدولة تكاليف بناء أماكن للعبادة غير يهودية، فهى تعمل على ترميم الأماكن غير اليهودية الموجودة لكن ليس بنفس درجة المعابد اليهودية.

ويشير التقرير إلى ظواهر أصبحت روتينية فى الحياة، وتعتبر أموراً استثنائية يجدر تحسينها فى الدول المستنيرة. فهناك أكثر من ٣٠٠ ألف مهاجر، ليسوا يهوداً وفقاً للشريعة اليهودية، لا يستطيعون الزواج أو الطلاق فى إسرائيل أو الدفن فى المقابر اليهودية، ويجب أن يكون الزواج المدنى، هو زواج غير أرثوذكسى لليهود، أو يجب أن يكون زواج الديانات المختلفة خارج البلاد للحصول على اعتراف الحكومة.

كانت الحكومة قد أعلنت فى ٢٠٠٧ أنها ستسمح بإجراء زواج فى القنصليات بواسطة ممثلين دبلوماسيين فى إسرائيل للأشخاص المدرجة أسماؤهم بأنهم لا ينتمون إلى ديانة معينة أو طائفة دينية لا تعترف بها الدولة.

التمييز ضد المرأة يحتل أيضاً مرتبة سيئة فى التقرير الأمريكي: «الحكومة، بواسطة الحاخامية الكبرى، تمارس تمييزاً ضد المرأة فى قضايا الأحوال الشخصية المتعلقة بالزواج والطلاق. ووفقاً لتفسيرات المحكمة الدينية اليهودية لقانون الأحوال الشخصية، فإن المرأة اليهودية لا يمكن أن تحصل على الطلاق بدون موافقة زوجها. ونتيجة لذلك، فإن آلاف من النساء، اللائى يطلق عليهن معلقات، (بدون زوج ولا تعرف مصيرها)، لا يمكن أن تتزوج مرة أخرى أو يكون لديها أطفال شرعيون نظراً لعدم وجود أزواجهن أو أنهم رفضوا تطليقهن.

كما واصلت شركة النقل العام فى إسرائيل «إيجد»، تشغيل حافلات مع فصل جنسي فى خطوط المناطق الحضرية لخدمة اليهود والحريديم تحديداً. وترفض السيدات أيضاً الجلوس فى الجزء الخلفى من تلك الحافلات خشية مواجهة خطر التحرش والاعتداء الجسدى من جانب الركاب الذكور. وتحظر سلطات الدولة الصلاة المختلطة بين الجنسين فى المواقع الدينية، خاصة عند حائط المبكى. والنساء لا يسمح لهن بأداء الصلاة عند حائط المبكى وهن يرتدين شالات الصلاة ويقرأن فى التوراة.

البند المتعلق بالقضايا الشرعية للزواج فى إسرائيل يمكن أن يبدو للقارئ الأجنبى وهو يستعرضها كأنه يستعرض مظاهر الحرية الدينية فى إيران. فقد نقل التقرير عن الكراسة الإرشادية التى يوزعها موظفو الحاخامية الكبرى على الأزواج الذين يُطلب منهم المشاركة فى لقاءات استشارية للهيئات الدينية الأرثوذكسية- شريطة التسجيل للزواج- أن هذه الكراسة تدعو الزوج «إلى كتابة صيغة التسجيل كما يحلو له». وهناك تعليمات للزوج بألا يتسم بالضعف أو إظهار تسامح إزاء أى سلوك غير لائق من جانب زوجته: «إذا كانت تتصرف بعدم احترام لا يجب أن تستسلم؛ حيث يسمح لك بأن تغضب وتتوقف عن الحديث معها حتى تدرك أنها كانت مخطئة.» كما يطلب من الزوج أن يثنى على زوجته بشكل دائم، «حتى لو كان ذلك كذباً»، لأن «المرأة بدون مديح مثل السمك خارج الماء».

أعربت وزارة الخارجية الأمريكية هذا العام مجدداً عن امتعاضها من سلسلة المضايقات لليهود المسيحيين، وشهود يهوه. فقد تحدث شهود يهوه عن ارتفاع الهجمات وارتكاب جرائم أخرى ضدهم، وأشاروا إلى الصعوبات التى واجهت أصدقاءهم عندما حاولوا إقناع رجال الشرطة فى التحقيقات بالقبض على المشتبه بهم فى الهجوم عليهم. ففى الفترة ما بين سبتمبر ٢٠٠٧ وحتى سبتمبر ٢٠٠٨، قدم أعضاء شهود يهوه ٤٦ بلاغاً جنائياً ضد ناشطين غير مبشرين، معظمهم أعضاء جماعة «يد لأحيم».

ووفقاً لما ذكره القسم القانونى لشهود يهوه، فإن الشرطة أعلنت أنها ردت على ١٥ من أصل ٣٥ نداء نجدة فى ذلك الوقت. «تفاقم التوترات هذا أدى إلى الاعتقاد الخاطئ بأن تغيير الديانة أمر غير قانونى فى إسرائيل».

والمثير أنه رغم المضايقات، يشير التقرير إلى أن عدد اليهود الذين يؤمنون بالمسيح والمسيحيين الإنجيليين قد ارتفع فى السنوات الأخيرة عن طريق الهجرة وتغيير الديانة.

ويذكر التقرير أن القانون يسمح للحكومة بدعم نحو ٦٠٪ من ميزانية مدارس الحريديم، رغم أنهم لا يلتزمون ببند مفاده «أنه يتعين على المؤسسات التعليمية التى تمول بواسطة

دافعى الضرائب تدريس مواد أساسية مثل اللغة الإنجليزية والرياضيات والعلوم».

الموارد الحكومية المخصصة لدراسة الدين فى المدارس العامة سواء للعرب أو اليهود غير الأرثوذكس أقل بكثير من المنصوص عليها للمدارس العامة والمدارس الأرثوذكسية. وفقاً للبيانات الصادرة عن مركز التعددية اليهودى، ففى عام ٢٠٠٦ حصل التعليم «الدينى - اليهودي» على ٩٦٪ من إجمالى التمويل الحكومى.

تقرير وزارة الخارجية الأمريكية يوفر ذخيرة جديدة لهذا المركز الجديد الذى يعمل على تحقيق الحرية الدينية والمساواة. ويقول مدير عام المركز الحاخام يورى ريجيف إن الوثيقة الشاملة التى تستعرض وضع الحريات الدينية فى ١٩٨ دولة تظهر أن إسرائيل قريبة من البلدان الإسلامية الأصولية عن العالم الديموقراطى الغربى. ويحذر ريجيف عشية توجهه لإلقاء مجموعة محاضرات فى أمريكا الشمالية من أن «الأمر ليس إلا مسألة وقت يطرحون بعدها أسئلة على الرأى العام الأمريكى حول نوعية الديموقراطية الإسرائيلية».

وأضاف أن «هذا التقرير يكشف عورات الحكومة، التى استسلمت للضغط الحريدى للمساس بحقوق الزواج، وحرية العبادة، واحترام المرأة وجمهور المهاجرين والطوائف غير اليهودية.. كل هذا بسبب تسييس الدين».

كيف نقاوم الفقر فى إسرائيل..؟

بقلم: نحميا شترسلر
هاآرتس ٦/ ١١/ ٢٠٠٩

أصيبت وسائل الإعلام الإسرائيلية بخيبة أمل من التقرير الذى نشر حول معدل الفقر فى إسرائيل الذى أوضح مدى التدهور وتجاهل الدولة لمواطنيها الفقراء، بل وسحقهم تحت خط الفقر.. وقد فضلت الصحافة نشر معطيات التقرير فى أعمدتها الداخلية لاستخدام الأبعاد الدرامية، واستخراج عناوين جذابة.

يكشف التقرير ثبات معدل الفقر نسبيا عام ٢٠٠٨ مقارنة بـ ٢٠٠٧ مع تحسن فى أوضاع عرب ٤٨ والأطفال والمهاجرين الجدد.. والحقيقة أن ثبات معدل الفقر يعد فى حد ذاته معجزة، رغم وجود ما يشبه (آلية أوتوماتيكية) تزيد الفجوة بين الحريديم (المتشددين دينيا) والعرب المسلمين ومنهم البدو، فكل طفل يولد لأسرة حريدية أو عربية يضاف إلى إحصائية الفقر. ولأن هذه الطوائف تنمو سريعا يزيد عدد الأسر التى تعيش تحت خط الفقر سنويا، وتحجيم هذه الزيادة قد يخفض مستوى الفقر.

وتوضح دراسة لبنك إسرائيل أنه باستبعاد الحريديم من الإحصائيات سينخفض الفقر بنسبة ١٣٪، وهى نتيجة تتماشى مع المعدلات الغربية.

وتكمن المشكلة أكثر لدى الحريديم وليس العرب، فأبحاث كثيرة أثبتت انخفاض معدل الإنجاب لدى العرب والبدو لحدوث تغيرات اجتماعية وارتفاع مستوى تعليم العرب حديثى الزواج، فالحياة العصرية لا تمكن الأسر الكبيرة من توفير كافة متطلبات أبنائها، وبالتالى نرى أسرا عربية تكتفى بطفلين أو ثلاثة.. ويشير التقرير إلى خروج كثير من الأسر العربية إلى سوق العمل وانخفاض معدلات الإنجاب مما قلل نسبة الفقر لديهم.

وبالنسبة للحريديم فالوضع على النقيض، فمعدل الإنجاب لديهم مازال يدور حول ثمانية أبناء مقابل ثلاثة أو أربعة فى الخمسينيات، وهناك أسر كبيرة تعتمد على عائل واحد أو على عمل مؤقت يدخلها ضمن دائرة الفقر. فخروج أسرة مكونة من ثمانية أبناء من تحت خط الفقر يتطلب ارتفاع دخلها لأكثر من عشرة آلاف شيكل شهريا، وهذا أمر لا يتوافر للأسر الحريدية.

والحقيقة أن السبب ليس فقط كثرة أطفال الأسر الفقيرة، فالدراسة توضح أن ٦٣٪ من الأسر التى ليس لها مصدر للرزق تعيش تحت خط الفقر، فإذا توافرت فرصة عمل لأحد الزوجين ستنخفض النسبة إلى ٢٤٪، وإذا توافر العمل للزوجين معا ستصل النسبة إلى ٣,٥٪ (المقصود أن البطالة أحد الأسباب إلى جانب كثرة الأطفال).

يمكن تقسيم التاريخ الاقتصادى الإسرائيلى على فترتين: الثلاثون عاما الأولى كان الوضع الطبيعى هو الاشتغال بمهنة ما وكان من المخجل عدم الحصول على عمل والتوجه إلى مكاتب الإعانة.. لكن خلال الثلاثين عاما التالية تحولنا من ثقافة العمل إلى ثقافة المنح، وانصاعت الدولة للضغوط السياسية وبدأت بشكل مطرد فى زيادة نسبة المخصصات المالية للأطفال وتأمين الدخول، مما أدى لتراجع الرغبة فى العمل لدى عدد ملحوظ من أصحاب الأسر الكبيرة لاعتمادهم على المخصصات التى تمنحها لهم الدولة.

وباندلاع الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠) حدث عجز شديد فى ميزانية الدولة، مع تراجع حاد فى المخصصات المالية بداية من ٢٠٠٣ مما اضطر ٥٠٠ ألف فرد للنزول إلى سوق العمل.

وتوضح المؤشرات الأولية للمنحنى البيانى أن تخفيض المخصصات المالية يؤدى لزيادة الفقر، لكن فى عام ٢٠٠٥ حدث انخفاض فى معدل الفقر بسبب العودة إلى سوق العمل.

إن حل مشكلة الفقر يكمن فى تشجيع العمل والتعليم وتقليل عدد أفراد الأسر الفقيرة، ويجب التركيز على هذه المحاور بدلا من زيادة المخصصات المالية.

تحد قومي حيوي

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٩/١١/١٢

حذر وزير المالية، «يوفال شتاينيتس»، أول أمس من المشكلة الاجتماعية الأهم فى إسرائيل: نسبة المشاركة الضعيفة لرجال أصوليين يهود ونساء عربيات فى قوة العمل، فالذين يقبعون فى البيت أو يدرسون التوراة بدلاً من العمل، ويتعيَّشون من دعم اجتماعى بدلاً من إعالة أنفسهم، يضعون أعباء على الاقتصاد الإسرائيلى ويحولون دون استنفاده لطاقة النمو.

بنظرة إلى الأمام، فإن المشكلة ستتفاقم: نحو نصف تلاميذ الصفوف الدراسية الأولى هم عرب أو أصوليون يهود، ومن المتوقع أن تزداد نسبتهم بين السكان. عرض «شتاينيتس» الأصوليين اليهود والنساء العربيات بوصفهم فقراء بإرادتهم، وبأنهم لا يعملون لأسباب تتعلق بالثقافة والتراث. ثمة إنصاف فى كلامه، لكن هذا الكلام يصف صورة جزئية تسمح للدولة بالتهرب من التعامل مع الواقع الاجتماعى. يصف «تقرير أونو» (الصادر عن الكلية الأكاديمية أونو) الذى نُشر هذا الأسبوع، الصعاب الهائلة التى يواجهها أكاديميون عرب وأصوليون يهود أو من هم من أصل إثيوبى ممن يريدون الانخراط فى سوق العمل، حيث ينفر معظم المشغِّلين (٨٣٪ منهم حسب التقرير) من تشغيلهم وترقيتهم، وقال التقرير إن التمييز ضدهم يبرز فى مجالات مثل الإعلان، والتليفزيون والشئون المالية.

النتيجة المقلقة هى أن من جاهدوا أيضاً للتحرر من قيود التراث، واكتسبوا تعليماً عالياً ليسوا مرغوبين فى سوق العمل، وأن من ينجحون فى الانخراط فيه ينغرسون فى قاع السلم الوظيفى. هم منعزلون عن الشبكات الاجتماعية، التى تقوم فى كثير من الحالات على الخدمة فى الجيش، التى يعفى منها العرب والأصوليون اليهود.

كشف التقرير أيضاً عن وجود آراء مسبقة لدى بعض المشغِّلين عن «السكان المهمشين» من قبيل: العرب قوميون متعصبون، والأصوليون اليهود انعزاليون، والإثيوبيون متخلفون.

الحقيقة أنه ليس ثمة مهمة قومية حيوية تعدل دمج السكان المهمشين فى قوة العمل من أجل الإسهام فى النمو الاقتصادى، وتقليل أبعاد الفقر وتقليص التوترات الاجتماعية. ومن ثم، لا ينبغى على الدولة أن تستند إلى مبررات التراث والدين، وإنما تقوم بتقديم حوافز للتغيير: تشجيع التعليم وتدعيم التأهيل المهنى، والتفكير فى إصدار تشريع للتمييز التصحيحى فى التشغيل، وتقليص مخصصات الإعانة للأطفال ولطلاب المدارس الدينية، وتشجيع المشغِّلين على استيعاب العرب والأصوليين اليهود، وفتح مسارات الخدمة العسكرية والوطنية، وتحديد حصص للتمثيل اللائق فى المؤسسات العامة والهيئات التى تدعمها الدولة، وتعليم التسامح والانفتاح والاعتراف بالآخر.

أما تهميش المشكلة واتهام الفقراء بمسئوليتهم عن وضعهم - حديث يُبعِّدنا عن الحل ويفاقم المحنة ويدمر المجتمع الإسرائيلى.

انخفاض فى عدد قتلى حوادث الطرق عام ٢٠٠٩

بقلم: بنحاس وولف
المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٩/١١/١٥

أطلقت اليوم الأحد وزارة الرفاه حملة إعلامية تحمل اسم «عائدون إلى الحياة» لزيادة توعية الأسر الثكلى، نتيجة حوادث طرق، بوجود مراكز مساعدة جديدة افتتحت من أجلهم.

وتتخصص مراكز المساعدة، التى افتُتحت فى يونيو الماضى، فى تل أبيب، وبئر سبع، وكرمئيل، فى الاهتمام بالأسر وتوفير مرافقة لها أثناء العزاء فى ذويهم الذين راحوا ضحايا حوادث الطرق، وكذلك تقديم مساندة تأهيلية ونفسية، فضلاً عن مساعدة فى النفقات الخاصة.

ووفقا لبيانات وزارة الرفاه، لقى ٢٩٨ شخصا مصرعهم فى حوادث طرق خلال عام ٢٠٠٩ مقابل ٣٧١ شخصا فى نفس الوقت من العام الماضى. ووفقا لبيانات الوزارة شارك ١٠٠ شخص فى برامج الدعم التى تقدمها مراكز المساعدة وحصلوا على دعم ومتابعة على أيدى أخصائيين اجتماعيين، وقد حصلت ٢٠ أسرة على مساعدة نتيجة افتتاح مراكز المساعدة فى يونيو الماضى.

وقال وزير الرفاه يتسحاق هرتسوج: «يترك الموت نتيجة حوادث الطرق، الأسرة فى حالة ضياع شديد، ويهز أساسات المنظومة الأسرية. من واجبنا النضال من أجل منع حوادث الطرق، ومن ناحية أخرى توفير المساعدة الكاملة التى تتطلبها الأسر، التى تلازمها الكارثة طوال حياتها».

وقال مدير عام الوزارة، ناحوم إيتسكوفيتش، إن دولة إسرائيل تضع تعريفا للموت، عن طريق حوادث الطرق، بأنه مشكلة حكومية والوزارة تعمل بشكل دائم لمراعاة رغبات الأسر الثكلى من خلال الاعتراف الواضح بألم ومعاناة الأسر، وضرورة التخفيف عنهم».

كفى للعنف المتعصب

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٩/١١/١٧

لو أن عاملاً أو عاملة هوجما بعنف كل صباح لدى دخولهما مكان عملهما، لكان من الواضح أن السلطات ملزمة بالدفاع عن العاملين ومشغليهم من المهاجمين، بغض النظر عن دوافع الهجوم. هذا بالضبط هو الوضع بالنسبة لعمال (شركة) «إنتل» فى منطقة «هارحتسوفيم» الصناعية بالقدس وللشركة ومديريها. هذه العربدة المنفلتة من جانب المتطرفين من الأصوليين اليهود فى المصنع يوم السبت الماضى ليست ظاهرة عابرة. لا ينبغى للبلدية والدولة الاستمرار فى تهميشها.

تقف القدرة على إقامة صناعة حديثة ومتطورة فى القدس الآن، إزاء الهجوم المتكرر من جانب الأصوليين اليهود، أمام اختبار ذى أهمية كبرى، فالقدس مدينة فقيرة، تتدهور مواردها والزيادة الطبيعية بها كبيرة بوجه خاص. سكان القدس من علمانيين ودينيين، الذين يتركزون فى العمل، وفى الدراسة فى الدوائر الحكومية ومؤسسات الدولة، وفى الجامعة العبرية، وفى المستشفيات، وفى مؤسسات عديدة أخرى، معنيون بحياة طبيعية وبحياة رغدة، لكن أقلية متعصبة، أضحت مواقفها فى الآونة الأخيرة أكثر شراسة مما فى السابق، حوَّلت حياتهم إلى جحيم لا يطاق.

لقد انتخب رئيس مدينة القدس، «نير بركات»، لمنصبه استناداً، ضمن أمور أخرى، إلى تعهده بتطوير السياحة والصناعة فى المدينة من أجل إنقاذها من دائرة البؤس. حاول المتطرفون الأصوليون المساس بالسياحة عبر كفاحهم ضد فتح موقف «كرتا» للسيارات يوم السبت، والآن هم يحاولون تخريب صناعة الهايتك عبر كفاح شرس ضد (شركة) «إنتل»، التى تقوم بتشغيل عمال يوم السبت.

إن المتطرفين يجرون أناساً معتدلين نسبياً أيضاً إلى مواقف غير سديدة. قال نائب رئيس المدينة، «يتسحاق بيندروس» (هاآرتس ١٥/١١)، إن «حادثة إنتل أخطر من حادثة موقف صفرا للسيارات».. أما آخرون فقد اقترحوا أن يتم تشغيل غير يهود فقط فى المصنع. صحيح يجب الدفاع عن حق المحافظين على حرمة السبت فى ألا يعملوا يوم السبت، لكن إذا كان تشغيل «إنتل» فى أيام السبت حيوياً، فإنه ينبغى تمكينها من ذلك بلا شروط.

من شأن «إنتل» أن تستخلص من الحادثة، أن من الأفضل لها أن تترك القدس، وستفعل الأمر نفسه شركات أخرى أيضا.

إذا لم تفلح البلدية والدولة فى تنمية السياحة، والصناعة، ونوعية الحياة فى المدينة، فستصبح عاصمة إسرائيل، مدينة فقيرة، متخلفة ومهملة، سيُخجل مستقبلها ماضيها.

◆ ترجمات عبرية ◆

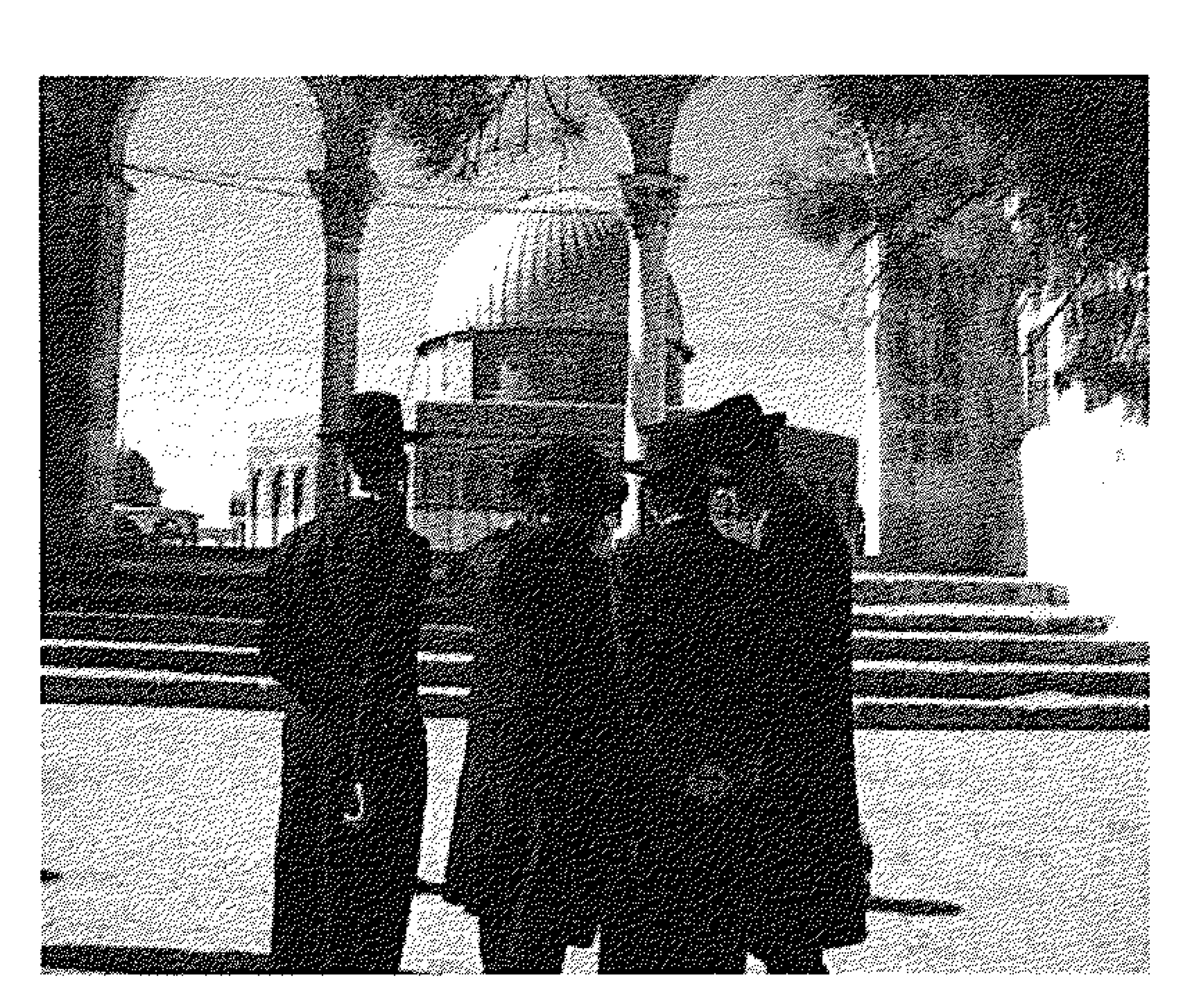
(٩)

الرأى العام فى إسرائيل

نهاية إسرائيل ستكون على يد المتشددين الدينيين

بقلم: يهوديت أوتساتو (*)
باب الرأى العام فى صحيفة معاريف
٢٠٠٩/١١/٣

جاءت نتيجة الاستطلاع الأخير، والذى أجراه معهد موتاجيم بالتعاون مع مؤسسة برسوم جال أورن BSD، ليثير مرة أخرى المخاوف من إمكانية انفجار الجمهور الدينى فى البلاد خاصة مع تفجر قضية الإرهابى اليهودى يعقوف جاك تايتل مرة أخرى. وبات من الواضح، ومن خلال هذا الاستطلاع الذى أجرى بعد أربع سنوات من فك الارتباط مع غزة، أن الجمهور الدينى يتطرف فى آرائه بالنسبة لإمكانية إخلاء المستعمرات فى المستقبل.



وتشير نتائج الاستطلاع إلى أن ٧٩٪ من الجمهور الدينى سيناضل ضد إخلاء بلدات فى إسرائيل لصالح العرب، فى حين أن ١٦٪ يقولون إنه "يجب عمل كل ما يلزم كى لا تخلى مستعمرات حتى وإن وصل الأمر إلى حد ضرب الشرطة، بل والإعتداء على العسكريين الإسرائيليين ذاتهم".

اللافت أن نفس الاستطلاع أشار صراحة إلى أن ٧٥٪ من المتشددين يدعمون موقف الـ١٦٪ الآخرين، وهو ما يعنى أننا نتحدث عن غالبية الجمهور الدينى الذى سيقاوم أى محاولة لإخلاء المستعمرات مهما تكن، وسيسعى إلى التصادم مع العسكريين بقوة.

المثير أن نفس الاستطلاع حمل نتائج أخرى هامة، وهى أن ٧٥٪ من الجمهور الدينى لا يقبل بقيام دولة فلسطينية على الإطلاق، ولا يقبل حتى بوجود العرب فى البلاد من حولنا، ويؤكدون أيضا أن إقامة دولة للفلسطينيين يعتبر أمرا لا يصب فى النهاية لصالح ما سماه المستطلعون بالأمن القومى الإسرائيلى زاعمين أن المستعمرات الإسرائيلية تعتبر بمثابة الدرع الواقية والحامية للأمن الإسرائيلى، وبالتالى فإن إقامة دولة فلسطينية سيعرض هذا الأمن للخطر، خاصة أن المتضرر الأول حال إنشاء هذه الدولة ستكون المستعمرات.

ويشير المسئولان عن هذا الاستطلاع، وهما ميئير جال والدكتور آفى بيئير، إلى أن نتيجة هذا الاستطلاع تثبت أن الجمهور الدينى المتشدد لا يزال متأثرا بالانسحاب من مستعمرة جوش قطيف أكبر مستعمرات القطاع ولا يزال غير مصدق أن إسرائيل انسحبت من القطاع بكل هذه البساطة رغم التضحيات الكثيرة التى بذلت من أجل السيطرة على

هذا القطاع وضمه لإسرائيل.

الغريب فى الأمر كله أن العديد من رجال الدين من الحاخامات أو حتى من المستعمرين يزعمون أن أرواح أبنائنا فى قبورهم لا تنام مستريحة وهم يرون أن شارون ومن بعده أولمرت أخطآ، بل وأجرما بسبب التفريط فى هذه البقعة الغالية، الأمر الذى مازال يؤثر فيهم إلى الآن.

غير أن الخطورة التى فجرها هذا الاستطلاع لا تندرج فقط بسبب هذا الغضب أو رغبة المتشددين الدينيين فى العودة مرة أخرى إلى غزة وإعادة احتلالها مرة أخرى، بل إن الخطورة الحقيقية لهذا الاستطلاع تنطوى على تهديد المتشددين الدينيين باستخدام القوة المفرطة ضد الشرطة أو الانقلاب على الدولة فى أى وقت بسبب مواقفها السياسية، وهو ما يعنى بداية النهاية لدولتنا خاصة أن إسرائيل فى طريقها إلى اتخاذ الكثير من المواقف السياسية الهامة والحساسة التى بالتأكيد لن يرضى العديد من المتشددين الدينيين عنها، الأمر الذى يفرض علينا أن نتوخى الحذر من هذه الطائفة حتى لا تنهار الدولة وتكون هذه المواجهات التى تتفجر بين المتشددين من جهة، وقوات الأمن من جهة أخرى هى بداية النهاية لإسرائيل.

(*) كاتبة المقال مندوبة مبيعات فى إحدى شركات الأدوية.

الانسحاب الأمريكى من العراق يهدد إسرائيل ■

بقلم: يعقوف اليعيزر (*)
باب بريد القراء فى صوت إسرائيل
٢٠٠٩/١١/٧

الأسلوب الذى انتهجته القوات الأمريكية أخيرا مع إعلانها بدء المرحلة الأولى للانسحاب من العراق، التى تنحدر منها عائلتى، يشبه تماما الأسلوب الذى انتهجته إسرائيل عندما انسحبت من جنوب لبنان فى عهد إيهود باراك، حيث رغبت كلٌ من أمريكا وإسرائيل فى هذا الانسحاب لاعتبارات سياسية بحتة بعيدة عن أى اعتبارات عسكرية أو استراتيجية أخرى، وبمعنى أدق اعتبارات انتخابية تهدف إلى جذب أكبر قدر ممكن من الناخبين لصالح إسرائيل.

غير أن السؤال الهام الذى يطرح نفسه بقوة عند الحديث عن هذه النقطة هو ماذا عن مستقبل العراق خلال السنوات المقبلة التى ستلى هذا الانسحاب، وهل ستنجح قوات الأمن العراقية، التى تتكون غالبيتها من الشيعة الذين يمثلون قرابة الـ٦٠٪ من عدد السكان، فى التصدى للجماعات المسلحة الشيعية والخطر الشيعى الذى يواجه العراق.

اللافت أن هذه الخطوة من الانسحاب أصابت المسلمين من السُنة بأزمة كبيرة، خاصة أنهم يريدون السيطرة على العراق، بل ويؤكدون أن العراق الآن بات يسير تبعا لأهواء الإيرانيين الذين يريدون التحكم فى مصائر هذا البلد عن طريق الأذرع الشيعية لديه.

والسؤال المطروح هنا الآن: هل سيستطيع رجل الأمن العراقى أن ينسى أصله الدينى ويغلب عليه الصالح الوطنى..؟ هذا السؤال هام للغاية لعدة أسباب أهمها أن الشيعة عموما لا تجد بينهم علمانيين بصورة كبيرة على عكس السُنة الذى يوجد العشرات منهم من غير الملتزمين (دينيا)، إلا أن هذا الأمر يعود ببساطة شديدة إلى سببين: الأول هو عدد الشيعة القليل نسبيا عن السُنة فى العالم، بالإضافة إلى نقطة هامة، وهى التربية والتنشئة الدينية الصارمة للشيعة التى تجعلهم متشددين ومتزمتين للغاية.

اللافت أن السُنة قلة فى العراق، وهو ما يجعل البلاد مهيئة لأن تشتعل فيها الحرب الأهلية فى أى وقت، خاصة أن الشيعة يريدون تفريغ المظاهر العنصرية التى يتعرضون لها فى الشرق الأوسط عن طريق العراق، حيث أن نسب المواجهات بين السُنة والشيعة ترتفع بصورة كبيرة مع الاضطرابات التى تحدث بين السُنة والشيعة فى كثير من الدول العربية، ولعل أبرزها العراق أو اليمن، على سبيل المثال.

ولقد عرف العراقيون هذه المعلومة الهامة منذ عهد صدام حسين، حيث سعوا إلى مواجهة الشيعة بقوة وحزم، الأمر الذى أدى إلى إبعادهم عن سدة الحكم، وعن توليهم كافة المناصب العسكرية والأمنية، وبالتالى يطرح التساؤل: هل سيسمح العراقيون السُنة للشيعة بحمل السلاح معهم والاشتراك سويا ويدا بيد فى العمليات العسكرية..؟ والحقيقة أن الإجابة على هذا التساؤل إلى الآن صعبة، خاصة أن العراقيين دأبوا منذ عهد صدام على استبعاد الشيعة من المناصب الأمنية الهامة الأمر الذى ولد لديهم عقدة من السُنة الذين ينظرون بدورهم نظرات سلبية إلى الشيعة.

الخطورة هنا هو أن تتأثر هذه النظرات وتتصاعد حالات التباين بين الطرفين بالصورة التى تهدد أمن إسرائيل، بل وتمنع من حدوث التطبيع العراقى مع إسرائيل، خاصة أن وضعنا

فى الحسبان أن لا الأمريكيين أو غيرهم، رغم نجاحهم فى بناء قوة عسكرية للعراق، لا يستطيعون قراءة الواقع العراقى المليئ بالمتناقضات، وهى المتناقضات التى من الممكن أن تؤثر على إسرائيل، بل وتكون جبهة شرقية معادية لإسرائيل بداية من العراق وسوريا ولبنان وحتى المناطق الفلسطينية المعادية بشدة لإسرائيل، الأمر الذى سيجعل من عملية انسحاب القوات الأمريكية من العراق وتولى العراقيين مسؤولية ما يحدث فى البلاد بمثابة الخطر الكبير الذى يواجه إسرائيل.

(*) كاتب المقال فنى إصلاح أدوات منزلية بسيطة.

جامعة بار إيلان تحولت إلى مركز للصراع السياسى

بقلم: يوسى أهارونسكى (*)
باب بريد الإذاعة ١٠/ ١١/ ٢٠٠٩

ثمة سؤال هام يلح علىَّ بقوة منذ أن ألقى الرئيس الأمريكى باراك أوباما خطابه فى جامعة القاهرة منذ عدة أسابيع، وهو عن السبب الذى دفع برئيس الوزراء السيد بنيامين نتنياهو للرد على هذا الخطاب فى جامعة بار إيلان، خاصة لو وضعنا فى الاعتبار أن نتنياهو يقوم بالرد على العديد من خصومه السياسيين فى هذه الجامعة بالتحديد، بل ويتخذ بها العديد من القرارات الهامة التى تتعلق بإسرائيل سواء على المستوى الإقليمى أو المستوى الدولى أيضا..!.

الغريب أن هناك العديد من الشواهد التى تؤكد على وجود حالة من الغرام والعشق غير المسبوق بين نتنياهو وهذه الجامعة، الأمر الذى جعلها بمثابة القبلة التى يصدر منها نتنياهو العديد من القرارات السياسية الهامة والمصيرية، رغم معرفة نتنياهو الأكيدة بأن هناك الكثير من علامات الاستفهام التى تتعلق بهذه الجامعة، بدايةً من نشأة الكثير من أعضاء العصابات اليمينية المتشددة بها، والأهم من كل هذا كراهية طلابها لليسار، وسيطرة التوجهات اليمينية بقوة عليهم.

الأهم من كل هذا أن جامعة بار إيلان أخرجت يجآل عامير قاتل رئيس الوزراء إسحاق رابين وهذه نقطة هامة، لأنها تحمل رسالة هامة للعالم، حيث رأى البعض أن نتنياهو يتحدث من معقل "اليمين الطلابى" فى إسرائيل بلغة السلام، الأمر الذى يجعل من رمزية اختيار بار إيلان أهمية أكبر بكثير من اختيار أوباما لجامعة القاهرة، على سبيل المثال.

ورغم أن جامعة القاهرة، على سبيل المثال، جامعة عريقة إلى حد ما، إلا أن بار إيلان وهى معقل اليمين المتشدد تعد من أهم الجامعات المائة فى العالم وأخرجت العشرات من العلماء والفائزين بالجوائز العالمية سواء فى الكيمياء أو الفيزياء أو الأدب. ونحن نتحدث هنا عن فائزين بجوائز نوبل والدرع الأدبية الأمريكية أو غيرها من الجوائز المتميزة التى لم يحظ بها العلماء المصريون أو العرب، والذين كانت بداية تفوقهم العلمى فى الدول الغربية، سواء أوروبا أو أمريكا، التى عملوا ودرسوا بها بعد ذلك، وليس الدول العربية أو جامعاتها.

ومن هنا فنحن نتحدث عن واحدة من أهم الجامعات العلمية التى لا يوجد لها مثيل فى الدول العربية أو الشرق الأوسط، بل حتى دول الخليج لا يوجد بها جامعة فى قوة بار إيلان رغم النفقات الباهظة والسخية للخليجيين على العلم.

اللافت والمثير أن هذا المعقل اليمينى من الممكن أن يشهد بداية النهاية للحكومة، خاصة أن الساسة الإسرائيليين من المعارضين لنتنياهو يقومون بدورهم أيضا بالرد والهجوم عليه من هذه الجامعة، وفى إطار الندوات الطلابية المختلفة والمتعددة، الأمر الذى يدخل الساحة الطلابية الإسرائيلية فى صراع مرير نحن فى غنى عنه، خاصة لو وضعنا فى الاعتبار أن هناك حالة من الصراعات السياسية التى تنتشر بين الطلاب بسبب هذه التوجهات. وللأسف الشديد يعمق الساسة الإسرائيليون هذه الصراعات بقوة، الأمر الذى من الممكن أن يجعل من جامعة بار إيلان مركزا خطيرا للعنصرية والتطرف يجب أن نتصدى له، وبدلا من أن نتفاخر بأن هذه الجامعة تخرج الفائزين بنوبل سنجدها تخرج لنا أمثال يجآل عامير وغيره من المتطرفين أو المتشددين اليهود العنصريين.

(*) كاتب المقال عامل تركيب ساعات فى الاستوديوهات.

زيارة الفنانين العالميين لإسرائيل إنجاز حقيقي

بقلم: راحيل بن يهودا (١)
باب بريد الموقع الإلكتروني لمعاريف
٢٠٠٩/١١/١٧

جاء قرار ملكة البوب العالمية «مادونا» إحياء حفلة غنائية استعراضية ثانية فى إسرائيل بعد إحيائها لحفلتها الغنائية فى إسرائيل فى الأول من سبتمبر الماضى (٢) ليؤكد على الدعم الكبير الذى تحصل عليه إسرائيل، وهو الدعم الذى يمثل أهمية كبرى لإسرائيل، خاصة أن مثل هذه الزيارات التى يقوم بها الفنانون العالميون لإسرائيل تعتبر بحق واحدة من أهم وسائل الدعم المتميز لنا فى العالم، وينهى فترة طويلة من حالة الخوف والهروب من إسرائيل، والتى بدأت منذ اندلاع الانتفاضة الثانية فى سبتمبر عام ٢٠٠٠، حيث بات الكثير من الأجانب يخافون على حياتهم فى إسرائيل، بل ويحجمون عن زيارتها، وكان أبرز دليل على ذلك المعطيات التى كانت وزارة السياحة تصدرها من حين لآخر ونبهت فيها أكثر من مرة إلى انخفاض معدل السائحين المتوافدين على إسرائيل، ولم يقتصر الأمر على السائحين التقليديين، بل وعلى الحجاج الدينيين من المسيحيين الذين يتوافدون على البلاد خلال شهرى ديسمبر ويناير من كل عام بالتحديد مع احتفالات رأس السنة.

إلا أن الوضع تحسن منذ قرابة الثلاثة أعوام، حيث تزايدت نسب السائحين مرة أخرى، وتوافد عدد كبير من الفنانين العالميين إلى إسرائيل، وكان من بينهم الراحل مايكل جاكسون، على سبيل المثال، أو عمدة كاليفورنيا أرنولد شوارزينجر أو غيرهم من النجوم الذين كانت زيارتهم لإسرائيل دليلا على تمتعها بالأمن، ورسالة إلى العالم بأكمله على الأمان الذى تتمتع به إسرائيل، وانتهاءً لمرحلة العنف الإرهابى الذى شنَّه علينا الفلسطينيون وأساء للعديد من المرافق لدينا.

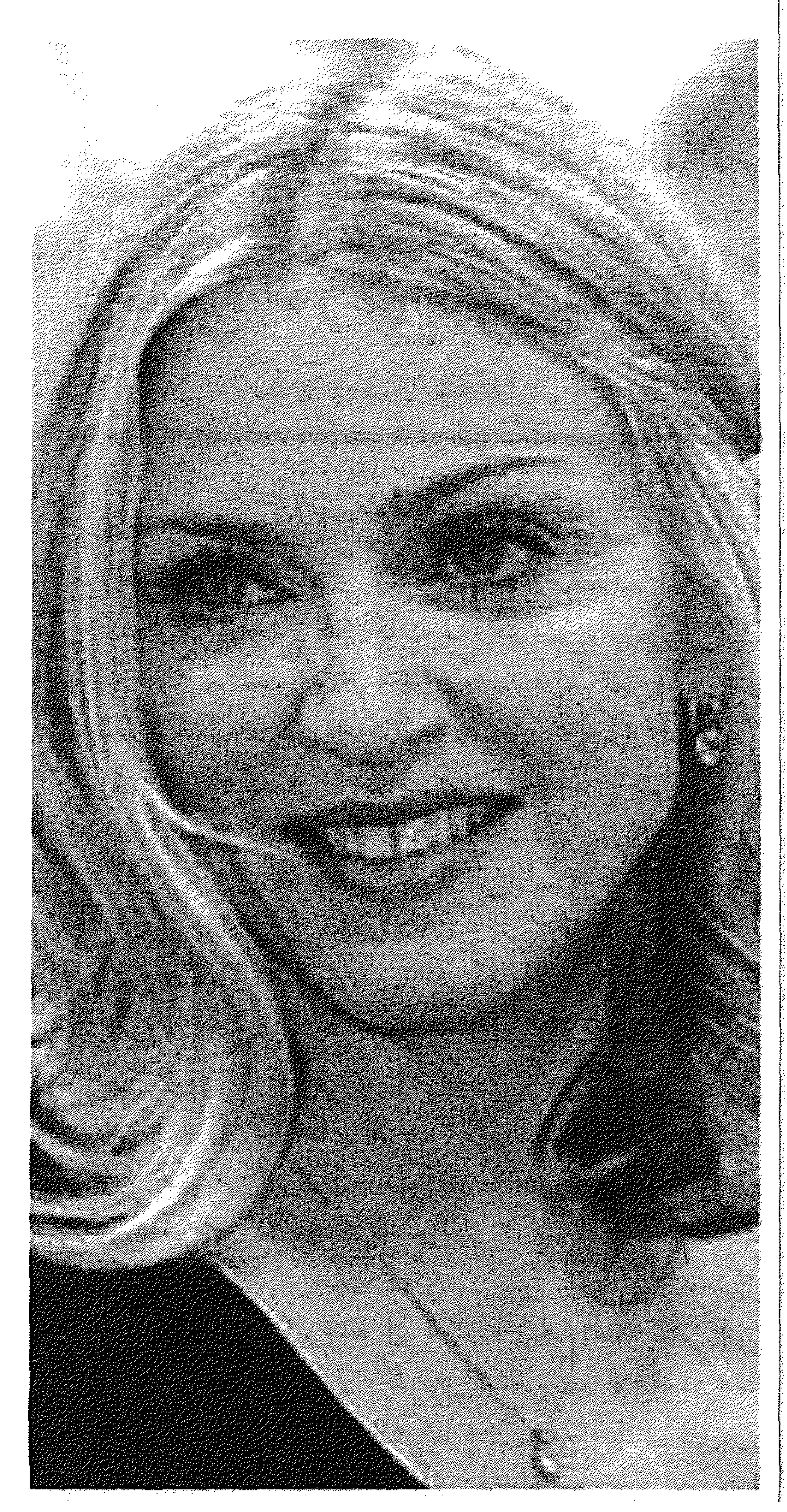
والواقع أن مادونا تعد وبحق إمرأة متدينة بارة ومتميزة، فهى من أبرز معتنقى مذهب القابالاه (التصوف الدينى اليهودي)، وجاء هذا الاعتناق لينعكس إيجابيا على إسرائيل، خاصة أنها كانت تحرص على عرض الآيات الدينية للقبالاه فى أغانيها وأعمالها الفنية المتعددة، بداية من الأغانى أو بقية العروض الفنية الأخرى المتميزة، الأمر الذى يضفى أهمية لها ولزيارتها التى بالتأكيد ستُنشِّط من الوضع السياحى فى البلاد مع حضور عشرات الأجانب إليها، وهو ما نتمناه ليس فقط من مادونا بل وأيضاً من بقية فنانى العالم.

وكما لعب الفنانون العرب أدوارا هامة فى الوقوف بجانب دولهم العربية، بل ومع الفلسطينيين الذين طالما اعتدوا على إسرائيل، يلعب بعض من فنانى العالم أيضا دورا هاما لدعم إسرائيل، وهو أمر نشكرهم جميعا عليه ونشكر القائمين على القيام به، سواء فى إسرائيل أو فى بقية دول العالم.

---

(١) كاتبة المقال عاملة فى سوبر ماركت.

(٢) كانت آخر مرة أحيت مادونا فيها حفلة غنائية فى إسرائيل فى صيف عام ١٩٩٣.



◆ ترجمات عبرية ◆

١٠

حوارات

حوار مع "يوسف كنالي" المحلل والخبير بالعلاقات التركية الإسرائيلية:

"الجيش التركى عرف ووافق"

أجرت الحوار: سميدار بيري
يديعوت أحرونوت ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٩

يوسف كنالى، المحلل المخضرم للعلاقات التركية-الإسرائيلية، يصف الجيش التركى بأنه الشخصية المحورية التى تسببت فى تصدع العلاقات مع إسرائيل، مشيراً إلى أن أردوغان يحاول كسب شعبية على حساب إسرائيل.. ورغم ذلك يعتقد كنالى أن هذه مجرد أزمة عابرة وزوبعة فى فنجان.

«من وجهة نظرى، وفى ضوء متابعتى سلسلة التطورات فى أنقرة، نحن لسنا بصدد أزمة عميقة مثلما تقولون فى إسرائيل على الإطلاق، وإنما مجرد مشكلة. لا أريد بث رسائل مهدئة، ولكنى أقول دعكم من هذا، ثمة شئ سيئ لم يحدث. إن قرار إلغاء مشاركة إسرائيل فى المناورة العسكرية (نسور الأناضول) فى اللحظة الأخيرة مشكلة حقيقية.. مشكلة مفتعلة، خطط لها رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، ولكن من الممكن حلها فى اللحظة المناسبة بالنسبة للأتراك. لقد شاهدنا هذا السيناريو أكثر من مرة فى السنوات الأخيرة، ودائماً ما كان لدينا من يعلن عن الاستسلام السياسي».

جديرٌ بالذكر أن يوسف كنالى، رئيس التحرير الأسبق لصحيفة «حريات» الرائدة فى تركيا، يتابع منذ أكثر من عشرين عاماً العلاقات بين أنقرة والقدس. وقد ذهب هذا الأسبوع المحلل السياسى المخضرم إلى مستشارى رئيس الوزراء ووزارة الخارجية التركية للوقوف على الدوافع الحقيقية لتصرفات أردوغان: «أعلم أنكم تصفونه لديكم فى إسرائيل بأنه عدو وكاره، وتعتبرونه السبب الرئيسى فى تدهور العلاقات بين البلدين».

* تتفق معى أن أردوغان ليس متحمساً للعلاقات مع إسرائيل..؟

- «تعال أوضح لك كيف يبدو هذا من منظورنا: بسبب القرارات الدراماتيكيَة التى اتخذها أردوغان بخصوص المصالحة التاريخية مع الأرمن، وفتح صفحة جديدة مع الأكراد، وقع تحت ضغوط شديدة من قبل المعارضة والشارع التركى. شعبية الحزب الإسلامى الحاكم الذى يرأسه أصبحت فى الحضيض، وسهام النقد توجه له، ولذا كان رئيس الوزراء فى حاجة لأزمة لاستعادة جمهور المؤيدين. كل هذا يميز مجموعة الاعتبارات السياسية التى تحركه، وسعيه لكسب تأييد داخلى على حساب العلاقات مع إسرائيل... لا تنسى أن المناورة العسكرية المشتركة (تركيا، إسرائيل، الولايات المتحدة، والناتو) تم التخطيط لها بكل تفاصيلها على مدار شهور طويلة، ولكن أردوغان لم يعلن عن إلغاء مشاركة إسرائيل إلا فى اللحظة الأخيرة، وقد أدى ذلك إلى خلق أزمة ودراما سياسية من أجل تحسين موقفه داخل تركيا».

خلال السنوات الأخيرة تراجعت مكانة الجيش التركى فى

قيادة الدولة، ولكن كنالى لازال يعتبره الشخصية المحورية فى الأزمة، أو «المشكلة» على حد وصفه. ويقول إن الجيش علم بأمر إلغاء مشاركة إسرائيل فى المناورة، بل وصادق على ذلك مسبقاً. فهل وافق الجيش التركى على قرار رئيس الوزراء انطلاقاً من موقف قوة باعتباره الجهة التى تعتمد وتقرر حدود الأزمة، أم انطلاقاً من موقف ضعف باعتباره مضطراً للتعاون مع ذلك - هذا هو السؤال التحليلى.

* لسنا بصدد طرد إسرائيل من المناورة فحسب. فقد أعلن أردوغان أيضاً أنه سيقيم مناورة عسكرية مع سوريا. وهكذا، تلقت إسرائيل فى أسبوع واحد صفعتين من تركيا، وجيشكم لازال صامتاً.

- «أنا مستعد للذهاب إلى أماكن أبعد: أردوغان لم يكن فى استطاعته إلغاء مشاركة إسرائيل دون موافقة قيادات الجيش. ومن واقع معرفتى بعملية صناعة القرارات المصيرية فى تركيا، يمكننى القول بأن أردوغان أبلغ مسبقاً قادة الجيش باعتزامه إلغاء مشاركتكم فى المناورة، وقد رجح أيضاً أن الولايات المتحدة والناتو سيعربان عن تضامنهما مع إسرائيل، وسيلغيان مشاركتهما بالمناورة. بالقطع، أخذ ذلك بالحسبان».

* ماذا عن قادة الجيش..؟ أليس لدينا تاريخ طويل من التعاون الاستراتيجى على المستويين السرى والعلنى..؟

- "بالطبع كان باستطاعة الجيش الرفض ومنع أردوغان من تنفيذ هذا القرار. ولكن نظراً لأنهم فى الجيش أيضاً لا يرون أزمة على المدى البعيد مع إسرائيل وإنما مجرد مشكلة مآلها الحل، فقد تبنوا موقف رئيس الوزراء شريطة حدوث تدهور خطير".

**** عندما أخذ بيريس نصيبه:**

يقولون فى تركيا إن أردوغان وجد هذا الأسبوع فرصة لتصفية الحسابات مع القدس، التى حذفت من جدول الأعمال المفاوضات مع سوريا بوساطة تركية. وكان أردوغان هو الذى استقبل فى مكتبه رئيس الوزراء أولمرت، واتصل أمامه ببشار الأسد، ونقل رسائل، وتقريباً أعطى سماعة التليفون لأولمرت للتحدث مع الرئيس السورى. ويقول كنالى: «ولكن أولمرت تجاهل هذه اللفتة، ونتنياهو لا يريد الإصغاء لنا، وليبرمان يشعل الأوضاع، أما باراك فهو الوحيد الذى يقدر الجهود التى بذلناها».

ويتابع كنالى: «تماماً مثل وزير دفاعكم باراك، تعمل وزارة الخارجية التركية على حصر النيران والتهدئة. ومثلما أوصى باراك بعدم إطلاق تصريحات، يعمل وزير الخارجية لدينا على تهدئة الأوضاع. الأمر بمثابة مباراة سياسية متشابكة الأيدى. يد يعمل بها أردوغان على الجبهة الداخلية لدينا ويخلق أزمة مفتعلة، ويد أخرى تعمل بها وزارة الخارجية على عدم قلب الطاولة على إسرائيل... لقد مرت بنا كثير من الأزمات، وخرجنا منها. وإننى أتذكر تفجر غضب أردوغان أمام الرئيس بيريس فى يناير الماضى أثناء المؤتمر الاقتصادى فى دافوس أمام الكاميرات. وفى تلك الحالة أيضاً خطط أردوغان مسبقاً للحادث. بوجه عام، لم يكن مهماً بالنسبة له ما قاله بيريس فى تلك اللحظة، حيث إن عيون أردوغان كانت تتطلع إلى الرأى العام فى تركيا والمعارضة الغاضبة من جراء الحرب فى غزة، وهكذا أخذ بيريس نصيبه... هذا ويوضح أردوغان حالياً فى الجلسات المغلقة أنه بسبب رفضكم السماح بدخول شاحنات الغذاء المقدمة من الصليب الأحمر التركى لغزة، لا يمكن أن تخرج إسرائيل سالمة بدون أية خسائر. عندما يتوعد أمام الكاميرات بإنزال عقوبة على إسرائيل، يثق أردوغان والحزب الإسلامى الذى يمثله فى أنهم سيحظون بشعبية».

المرة تلو الأخرى يؤكد كنالى أن أردوغان لم يستبعد إسرائيل من المناورة بتصرف وليد اللحظة: «جرت مناقشات مع قادة الجيش التركى، واستند أردوغان لحجة أنه لا يريد مشاركة الطائرات الإسرائيلية التى قصفت وقتلت الأطفال بغزة فى مناورة لدينا، وقادة الجيش تعاونوا معه... ويمكننى القول بأن القرار اتخذ قبل إعلان الإلغاء فى وسائل الإعلام. كانت هناك مناقشات، وقادة الجيش أعربوا عن رأيهم فى جلسات مغلقة. ولكنهم تعمدوا، الجمعة الماضية خلال المؤتمر الصحفى الأسبوعى للجيش، عدم إطلاق تصريحات بخصوص إلغاء المناورة، وإننى أرجح أنهم يحتفظون لأنفسهم بالحق فى الرد إذا شعروا بأن هناك أزمة عميقة وخطيرة، وهذا خلافاً لموقفهم الحالى».

**** حتى المرة القادمة:**

خلال أسبوع شهدت تركيا مجموعة من التحركات السياسية الدراماتيكية: اتفاق المصالحة التاريخية مع الأرمن، وإلغاء مشاركة إسرائيل فى المناورة العسكرية، وفتح الحدود على مصراعيها أمام سوريا، وإلغاء تأشيرات الدخول بين الدولتين (يؤكد كنالى أن «هذا القرار اتخذ قبل ٤٥ يوماً خلال زيارة الأسد لتركيا، ولكنهم تعمدوا الإعلان عنه هذا الأسبوع فحسب»)، الإعلان عن المناورة العسكرية الأولى مع سوريا («بهدف إثارة غضب العناصر الأمنية لديكم»)، وفتح صفحة جديدة مع الأكراد، الذين عملت التنظيمات السرية لديهم لسنوات ضد تركيا انطلاقاً من سوريا بتأييد من النظام. ويؤكد كنالى أنه فى خضم هذه الضجة الشديدة، هناك رسائل متبادلة بأنه «يجب التهدئة»، تلك الرسائل التى جاءت من إسرائيل ولاقت قبولا فى تركيا.

فضلا عن حبه لإسرائيل وزياراته لنا، وافتتاحياته حول الصعود والهبوط فى العلاقات، يعترف كنالى قائلاً: «إننى لا أتفق مع التحركات التى يقودها أردوغان، ولكننى بالتأكيد أفهم دوافعه. لا أريد التفكير فى أننا على مشارف دولة عثمانية

جديدة تملى وتفرض انقلاباً سلبياً فى العلاقات مع إسرائيل. أنا أيضاً لا أرى تقاربا فى العلاقات مع إيران. بل على العكس، الخطر النووى الإيرانى يهددنا مثلما يهدد إسرائيل تماماً».

* بعض رجال الأعمال الإسرائيليين يشكون منذ أسابيع من برودة العلاقات. ورغم ذلك عاد إليكم السياح الإسرائيليون الذين قاطعوا تركيا بعد الحادث بين أردوغان والرئيس بيريس، ولكن هل من المتوقع الآن مقاطعة أخرى..؟

- «فى تلك الأثناء أدرك أنه لا يوجد إلغاء لحجوزات فى الفنادق. وتذكرى ما أقوله لك: فى اللحظة المناسبة لأردوغان، هناك من سيعلن لدينا عن لقاء مع مسئول لديكم، والمشكلة ستصبح من ورائنا».

* هل ترى وضعاً يقوم فيه أردوغان باستدعاء صحفى إسرائيلى لنقل رسالة مهدئة..؟

- «هذا ليس أسلوبه. أردوغان لا يمنح تقريباً أحاديث لأجانب، فهو يفضل دائماً أتباعه فى وسائل الإعلام، لكى لا يثقلون عليه بأسئلة يريد الهروب منها. عموماً، الجانبان يريدان إنهاء المشكلة، حتى المرة القادمة».

حوار مع العنصرى د. "دان شفتان" رئيس معهد أبحاث الأمن القومى فى جامعة حيفا:

«العرب هم أكبر فشل فى تاريخ الجنس البشري»

أجرت الحوار: ساره ليبوفيتش - دار معاريف ٢٣/ ١٠/ ٢٠٠٩

كان الموقف محرجا. فى المحاضرة الأخيرة فى برنامج الدبلوماسية والأمن لنيل درجة الماجستير لكبار المدراء بجامعة تل أبيب، وقف أحد الطلبة وتلى مجموعة تصريحات منتقاة للمحاضر الدكتور دان شفتان. نقل الطالب عن الدكتور شفتان قوله: «العرب هم أكبر فشل فى تاريخ الجنس البشري» و«عندما تطلق إسرائيل قمرا صناعيا متطورا للفضاء، يبتدع العرب صنفا آخر من الحمص» و«لا يوجد تحت الشمس أغبى من الفلسطينيين».. بعض الطلبة انفجروا فى الضحك والتصفيق، وقد شاركهم شفتان الاحتفال، وضحك بصوت عال مع تلاميذه، وأعلن أنه مستعد لتصحيح اقتباساته.

الدكتور شفتان، رئيس معهد أبحاث الأمن القومى فى جامعة حيفا، يحاضر فى هذه الدورة فى موضوعات إسرائيل والشرق الأوسط؛ والعلاقات اليهودية- العربية؛ والراديكالية والشعب الفلسطينى، كما أنه يحاضر فى جامعة تل أبيب كأستاذ زائر. ويُذكر أن الكثيرين من قادة الأجهزة الأمنية والمؤسسة السياسية حصلوا على هذه الدورات، وكان شفتان أحد أكثر الأساتذة تأثيرا فيهم.

يقول شفتان: «مسئول كبير قال لى إنه لم يستدعنى للتشاور، لأننى حاضرا دائما فى مخيلته، وأنه قبل أن يتخذ أى قرار يسمعنى أقول له: 'غبى، ما هذا الذى تفعله'. وحينها يستجيب لى ويقرر. كثيرون من المسئولين فى الأجهزة الأمنية والسياسية اجتازوا الدورات التى أدرِّسها. احتكاكى مع هذه المجموعة كبير جدا. قسم كبير من صانعى القرار كانوا تلاميذا لى أو استمعوا إلى محاضراتى. ذات مرة ألقيت محاضرة أمام قادة كل الفرق والألوية فى القوات البرية، وبعضهم استدعانى بعد ذلك لإلقاء محاضرات فى وحداتهم. أحيانا يتصلون بى للتشاور معى. لم أشأ أن يكونوا منفصلين عن الأشخاص المهمين الموجودين خارج المنظومة العسكرية.. طريقة الوصول إلى صانعى القرار هنا هى الأسهل فى العالم. من اليسير هنا أن تتحدث مع أصحاب المناصب الذين يوجد بداخلهم حب استطلاع كبير لسماع ما لديك».

فى أحيان كثيرة، يختار الدكتور شفتان كلمات لاذعة وعدوانية للتعبير عن آرائه. وقد كان هناك طلبة حرصوا على تسجيل التصريحات الشاذة للدكتور النشط. ففى إحدى المحاضرات قال: «الفلسطينيون هم الجزء الأسوأ فى الشرق الأوسط، تعالوا لنترك هؤلاء الكوليرا». وقال «يطلقون النار فى حفلات الزفاف فى جميع أنحاء العالم العربى، كى يثبتوا بأن لديهم على الأقل شيئاً ما صلباً قادراً على الإطلاق».

فى إحدى المحاضرات، قال الدكتور شفتان: «أحيانا أعطيهم الفرصة للحديث كى أسمع الغباء يخرج من أفواههم». وفى محاضرة أخرى، قال: «أفضل شئ حدث للعرب هو أنهم وافقوا على احتلالهم». وفى محاضرة تناولت موضوع الحرب الإيرانية - العراقية، قال شفتان لتلاميذه إن هذه الحرب كانت «كما قالت حنا سنش: 'إلهى، إلهى لا أريد أن ينتهى ذلك إلى الأبد. سبع سنوات من اللذة العارمة'». وبحسب قوله، فإن العراقيين ليسوا متبلورين من الناحية القومية: «لا

يوجد شئ اسمه العراق. القاسم الوحيد بينهم هو الطلقات من عيار ٥,٥٦ ملليمتر والبيجاما التي يلبسونها».

لم تعجب تصريحات الدكتور شفتان كل الطلاب، ويقول أحدهم: «رغم استمتاعنا بهذه الدورة، إلا أننا لم نحبذ أسلوبه». كما انسحبت إحدى الطالبات من الدورة بعد عدة محاضرات وقالت: «هذا ليس محترما. لم أحب هذا الأمر. هذه الأقوال فى المحاضرات تعد فظة جدا، ولكننى فضلت عدم خوض مواجهات معه، إذ إننى لم أت إلى الجامعة من أجل الدخول فى مواجهة مع محاضر. لقد فضلت الانسحاب من الدورة».

**** أنا أميل إلى الدعابات:**

لا يفهم الدكتور شفتان السبب فى الثورة التى أثارتها أقواله، ويقول: «بالنسبة لى، لا يوجد شئ أكثر مقتا من الصواب السياسى. إنه محاولة مهينة وخطيرة لحرية التفكير أن يُمنع المرء من السؤال عن الصحيح، ومن أن يقوم بفحص موضوعى، وأن ينتقل السؤال بدلا من ذلك إلى مجال ما يبدو جيدا. إن كنت أقول شيئا غير صحيح، فيجب تصويبى. أما أن يكون هذا الأمر لا يروق للبعض، فهذا لا يؤثر فى وليست لدى مشكلة فى مسألة الشخص الذى يهينه هذا الكلام. أنا لا أتوقف عند مسألة من سيعجبه هذا الكلام أو ذاك».

* ليس الحديث هنا عن إعجاب وإنما عن إهانة وتجريح.

- «هذه الاقتباسات كانت عبارة عن نكات، وأنا أعتمد فى الأساس على عقلانية الطلاب الذين يعرفون كيف يميزون بين المداولات المتعمقة والنكات التى تروق لهم أو لا تروق. الاقتباسات المنسوبة لى فى التقرير هى قائمة من النكات أعدت بمناسبة حفل انتهاء الدورة. جزء من الأقوال المنسوبة إلىّ والتى قيلت فى الدورة أو أثناء الاستراحات، بُترت من سياقها. إن عرضا كاريكاتيريا كهذا يعد مشروعا فى إطار النكات، ولكنها تكون مشوهة ومغرضة عندما تُعرض كرسالة مدرس لطلابه. الافتراض بأن الطالب بائس لدرجة أنه يتأثر بنكتة يعد افتراضا مهينا للطالب».

* ربما أنت الذى يهين الطلاب عندما تقول لهم إن العرب هم أكبر فشل فى تاريخ الجنس البشرى، ولكن لديهم موهبة أخرى ألا وهى العنف»..؟

- «هذا ما يشير إليه سجلهم. هناك شعوب لديها سجل مبهر وشعوب أخرى لا. هل تودين أن أغالط فى الحقائق من أجل إرضاء الطلاب..؟ المسألة ليست أننى أؤثر على الطلاب كى يرون العرب فاشلين. إن الزعم بأن هذه هى الرسالة يعبر عن استخفاف عميق بفهم الطلاب البالغين والذين لديهم آراء متبلورة، فليس من المفترض أن يتجاهل الطالب المداولات المنهجية، والمتوازنة والموثقة والتى تدوم لساعات طويلة، ويبلور رأيه على أساس ملاحظات هامشية.. إن الطلاب ينظرون حولهم وليسوا بحاجة لى. ثم ماذا تتوقعين منى..؟ أن أقول أشياء ليست صحيحة بالمرة فقط لكى أبدو جيدا..؟ لا توجد مجموعة شعوب تثبت فشلها فى تحقيق أهدافها بهذا الشكل البارز مثل العرب، لم ينجح العرب فى تحقيق أى شئ كبير حاولوا القيام به.. إنجازاتهم العلمية تبعث على الحرج. ابتكاراتنا العلمية أكثر بكثير من ابتكارات ٣٠٠ مليون عربى. هم أنفسهم يعترفون بذلك. لقد حظى العرب منذ عقد السبعينيات بمبالغ خرافية نظير النفط - ليس بسبب الإنجازات وإنما بسبب حادث جيولوجى، ولكنهم أهدروا الجزء الأكبر من هذا المال على الفساد والحروب، والنتيجة أنهم لم يفعلوا أى شئ فى أى شئ. فى كل العالم، توجد إنجازات مدهشة فى مجال الديموقراطية، حتى فى دول إسلامية مثل إندونيسيا وتركيا. أما فى العالم العربى، كمجموعة من الدول، فلا يوجد أمر كهذا. فى دراسة أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (UNDP)، احتل العرب مرتبة متأخرة فى سلم التطور البشرى. السبب فى ذلك يكمن فى غياب الحريات السياسية، والأنظمة التعليمية الفاشلة وتدنى مكانة المرأة. وفى المقابل، فإن العرب مبدعون للغاية فى مجال العنف. المحاضر الذى يتغاضى عن ذلك بسبب معايير الصواب السياسى هو فى الحقيقة لا يقوم بعمله".

* ولكن هناك فرق بين الإشارة إلى فشل فى مجتمع بعينه والقول بأن "العرب هم أكبر فشل فى تاريخ الجنس البشري"..؟

- "أنت تنشغلين بالدعابات وبالجمل المبتورة عن سياقها لكى تنزعين الشرعية عنى، تماما كما ينزع العالم الشرعية عن إسرائيل عندما يرون جنديا واحدا يطلق النار - دون رؤية سياق الحرب. لقد تحدثت فى المحاضرات أيضا عن شخصيات عربية مدهشة.. هذا اللقاء يلوثنى (يقصد أنه يلوث سمعته)".

* يبدو أن الفلسطينيين أيضا يلوثونك. أى مكان يوجد فى الجامعة لتعبير مثل "الفلسطينيون هم الجزء الأسوأ فى الشرق الأوسط، دعونا نترك هؤلاء الكوليرا"..؟

- "قد أكون قلت ذلك. أتعتقدين أننى لست مهذبا بالقدر الكافى..؟ إذن لا بأس".

* وما مبرر القول بأنه لا يوجد تحت الشمس أغبى من الفلسطينيين..؟

- "إذا قال محاضر إنه لا يوجد تحت الشمس أغبى من الإسرائيليين الذين لا يعملون إلا فى أوقات الأزمات، كأزمة المياه، ما كنت لأشعر بالإهانة من ذلك، بل ولرأيت فى ذلك مسئولية من مسئولياته. الفلسطينيون فى واقع الأمر جلبوا على أنفسهم الكارثة تلو الأخرى. فى أواخر عقد الأربعينيات، عرفوا أن الملك عبد الله وإسرائيل يقومان

بتسوية على حسابهم، ولكنهم تبنوا سياسة جلبت فى نهاية المطاف كارثة عليهم".

* ماذا كنت تقصد بقولك إنه "عندما تطلق إسرائيل قمرا صناعيا متطورا للفضاء، يبتدع العرب صنفا آخر من الحمص"..؟

- "إسرائيل توجد فى طليعة الدول التكنولوجية على مستوى العالم، بينما العالم العربى غارق فى التخلف فى مجال العلوم والتكنولوجيا. صحيح أن هناك علماء عرب جيدون، ولكنهم لا يستطيعون تطوير أنفسهم فى العالم العربى لأنه لا توجد حرية أكاديمية، ولذا فهم غارقون فى التخلف، وأنا لدى براهين على هذا الادعاء".

* وما برهانك على مقولة إن "القاسم الوحيد بين العراقيين هو الطلقات من عيار ٥,٥٦ ملليمتر والبيجاما التى يلبسونها"..؟

- "من الواضح أنه لا توجد للعراق قاعدة متماسكة مثل دول كتركيا، وإيران، وإسرائيل ومصر. لا يوجد شئ اسمه كيان عراقى، وما يجمعهم هو الطلقات من عيار ٥,٥٦ ملليمتر- وهذا لا يشكل قاعدة لقيام كيان عراقي".

* وماذا عن البيجاما..؟

- "أنا بطبعى أميل للفكاهة. من الواضح أن هذا من باب الدعابات".

* وهل وصفك للحرب العراقية - الإيرانية بأنها سبع سنوات من اللذة العارمة نوع من الدعابة أيضا..؟

- "عدوّان لإسرائيل تقاتلا بعضهما بعضاً. كان الخيار أن يحاربا إسرائيل. تخيلى أن اليابان وألمانيا حاربا بعضهما بعضاً فى الحرب العالمية الأولى".

* وماذا كنت تقصد بقولك إنهم "يطلقون النار فى حفلات الزفاف فى جميع أنحاء العالم العربى، كى يثبتوا بأن لديهم على الأقل شيئاً ما صلباً قادراً على الإطلاق"..؟

- "أقصد أن هناك فى العالم العربى سلاح يُستخدم لإطلاق النار فى حفلات الزفاف. إذن، فالدعابة لم تعجبك وها أنتِ تعدين تقريرا عن دعابة".

**** المحافظون الجدد:**

التحق شفتان بجامعة حيفا بعد فترة عمل فيها فى معهد شيلوّح بجامعة تل أبيب كباحث فى العلاقات بين إسرائيل والعرب، كما عمل فى معهد ترومان بالجامعة العبرية، وهو يكرر فى محاضراته الادعاء بأن السلام فى منطقتنا غير ممكن، وأنه لا يوجد طرف فلسطينى يمكن التوصل معه إلى تسوية، وقد قال فى حديث لموقع «القناة السابعة» الإلكترونى قبل نحو عام: «الفلسطينيون لا يريدون تحمل المسئولية عن أى شئ»، وقال فى مؤتمر هرتسليا إنه «بالنسبة للعرب، لا يوجد شئ يكفيهم سوى دمار المشروع الوطنى الصهيونى».

يُعرف الدكتور شفتان بين زملائه فى جامعة حيفا بأنه من أشد أنصار الفصل أحادى الجانب والتام بين إسرائيل والفلسطينيين، وعن ذلك يقول: «كنت من أنصار الفصل أحادى الجانب بيننا وبين الفلسطينيين. توصلت إلى استنتاج بأنه يستحيل التوصل إلى تسوية دائمة معهم، وذلك لأنه لا يوجد فى الجانب الفلسطينى مجتمع شريك لنا. لديهم ثقافة سياسية تحول دون أى حلول وسط. التكامل معهم يحبط المشروع الصهيونى. تحدثت فى ذلك مع كل صانعى القرار، وتحدثت فى ذلك مع عدد من رؤساء الحكومات، ومع مسئوليّن كبيريّن جدا أفخر بالقول إننى نجحت فى تغيير مواقفهما. تنقلت بين صانعى القرار ووزعت عليهم نسخا من كتابى «ضرورة الفصل». قسم كبير منهم كانوا مؤهلين للإصغاء إلى هذه الفكرة. لا يوجد أقوى من الفكرة التى يحين وقتها».

التقى شفتان بآريئيل شارون، عندما كان يشغل منصب وزير الخارجية فى حكومة نتنياهو، ويقول شفتان عن هذا اللقاء: «قلت له جئت لأنبئك بمستقبلك، فقال لي: 'ولكنك لا تبدو كالعرافين'. قلت له إننى تركت الكرة الزجاجية فى السيارة لأنها ثقيلة علي، ولكنى أعرف أنك إذا ما أصبحت رئيسا للوزراء فسوف تُقيم جدارا، وتعترف بدولة فلسطينية وتقتلع مستعمرات، وأتوقع أن تجتاز هذا التحول خلال ٣-٥ سنوات. قلت له: عندما تُلقى هذه المسئولية العليا على كاهلك، ستفكر مثل رجال حزب الماباى، وستضع الأهداف القومية فى مكانها. وبعد أربع سنوات، تقابلنا مرة أخرى فى مؤتمر هرتسليا، حيث كان يشرح خطته لفك الارتباط. قال لى عندما قابلني: 'أيها الوغد'، فقد كانت هذه هى طريقة شارون فى التعبير عن الشكر».

يقول محاضر كبير فى جامعة حيفا مجال اختصاصه مشابه لاختصاص شفتان، إن هذه الأقوال «تعكس نظرة عنصرية بعض الشئ للعرب. إنه يميل إلى التعامل معهم باستخفاف، وهم بالنسبة له ليسوا متحضرين، وهو ما ينعكس بشكل كبير على طريقة بحثه فى النزاع. أحيانا يأتى الطلاب إلى محاضراتى ويحدثوننى عن تصريحات شفتان حول قضايا مثل العرب فى إسرائيل والفلسطينيين ويقولون إن بها عنصرية مفرطة. أحاول الإيضاح لهم بأن للصراع جانبا آخر، وليس فقط الجانب الذى يعرضه عليهم. أنا لست صديقا لهذا الشخص رغم عدم كونه مجرما، لكننى لا أعرض كيهودى أقوالا مثل أقواله، ولو كنت عربيا لكانت مشاعرى مغايرة».

يقول الدكتور يورام ميتال، رئيس مركز هرتسوج لأبحاث الشرق الأوسط فى جامعة بن جوريون، إنه يعرف مواقف شفتان جيدا: «هذه المواقف لا يوجد لها أى أساس علمى. ليست هناك أية مواد أكاديمية تحظى فيها هذه المواقف بسند

بحثى. من الأمور الخطيرة التعميم والقول بأن الأصل العرقى للناس يكون سببا فى التخلف. هذا إدعاء غير مفند وسطحى. لا يوجد ولو بحث واحد يقول ذلك. هناك تفسيرات كثيرة جدا تبرر النسبة المرتفعة من الأميين ليس فقط لدى العرب وإنما أيضا فى جنوب شرق آسيا وفى إفريقيا، ولكن أن نربط ذلك بالثقافة أو بالعقلية العربية، فهذا عديم الأساس. فى أزمنة ليست بالبعيدة، تطور جزء من العلوم فى العواصم العربية. آراء شفتان لا تندرج فى إطار العلم».

* إنه يزعم أيضا أن العراق ليست دولة متبلورة.

– د. يورام ميتال: «كان يجدر به قبل أن يوزع تصريحاته الذكية هذه أن يقرأ الدراسة التى أعدها البروفيسور أميستيا برعام من جامعة حيفا، التى يُدرِّس فيها شفتان، والتى تتناول القومية العراقية. إن وظيفة الأكاديميين هى المساهمة فى المجتمع بعلومهم. أقوال كهذه تعد بمثابة ذر للرماد فى عيون الجمهور، وهى مضللة وتعمى العين بدلا من تفتيحها».

يقول الدكتور مناحم كلاين، من قسم العلوم السياسية فى جامعة بار إيلان، إنه سمع بالأقوال التى قالها شفتان، ويضيف: «إنها من نوع الآراء التى يتحدث عنها فى المؤتمرات، ولذا فأنا لست مندهشا. ما يدهشنى هو أنه يقول ذلك فى محاضرة، حيث يتوجب الحذر والحرص. شفتان ينتمى إلى تيار المحافظين الجدد فى إسرائيل الذين كانوا أعضاء فى حزب العمل ثم انسلخوا عنه. ورغم أن هذا التيار غالبا ما يعبر عن آرائه بالقليل جدا من العدوانية، ولكن يبدو أن شفتان وجد أن العدوانية ستكسبه شعبية».

* وماذا عن مسألة الإنجازات العلمية للعرب..؟

– د. مناحم كلاين: «هذه نظرة متغطرسة ومميزة جدا للمحافظين الجدد. هذا التعميم ليس فى محله. القاهرة يوجد بها مترو للأنفاق وتل أبيب لا. دمشق أصبحت مركزا لترجمة الإبداع الإسرائيلى إلى اللغة العربية، بينما يُحظر إدخال هذه الترجمات إلى إسرائيل. فمَنْ المتحضر ومَنْ المتخلف هنا..؟ الحضارة العربية ترجع للقرن السابع الميلادى، وقد نشرت الفلسفة ووصلت إلى القمة فى مجال الشعر. لا يقاس كل شئ وفقا للمستوى التكنولوجى. معدلات الاغتراب فى المجتمع العربى أقل بكثير من المجتمعات التكنولوجية. أقوال شفتان تدينه أكثر مما تدينهم. ولكن المشكلة ليست فى دان شفتان الشخص، وإنما فى دان شفتان الظاهرة. هناك أجواء عامة تتوقع وتتمنى سماع أشياء من هذا القبيل. المجتمع الإسرائيلى يتعامل بفظاظة مع العرب، ومع معاناة الآخر. وعلى هذا الأساس، تكون هذه الأقوال مقبولة. لن أستغرب إن ترددت تصريحات كهذه فى جامعات أخرى على لسان أشخاص ينتمون إلى هذا التيار».

يقول سويد وائل، الطالب فى قسم الإعلام والإحصاء بجامعة حيفا، والعضو فى حزب الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة (حداش): «إنه خزى وعار أن يوجد محاضر كهذا فى جامعة تزعم أنها تحترم حقوق الإنسان. فى السابق، نجحنا فى إبعاد متدربة تحدثت بصورة مشابهة. هذه الأقوال تجسد جزءاً كبيراً مما يعتقده المجتمع الإسرائيلى وتهيننى كمواطن إسرائيلى».

وفى النهاية يقول شفتان: «من يقول إننى عنصرى فإنه لا يفهم شيئا. بمقدورى أن أشير إلى محاضر بعينه وأقول عنه إنه عميل لحماس أو إرهابى دون أن أناقشه فى المواقف التى قد تبدو غائبة عنى. العالم العربى يعد فشلا عميقا، ومن لا يقول ذلك فإنه يخضع لمعايير الصواب السياسى البائسة».

حوار مع "مارينا روجنيتوفسكي" ممثلة إسرائيل فى العزف على آلة القيثارة:

"انتهى الحلم بالنسبة لي"

أجرى الحوار: يوناتان جور
يديعوت أحرونوت ٢٠/ ١٠/ ٢٠٠٩

إلى أى مدى يمكن أن تصبح مسابقة عزف على آلة القيثارة بمثابة مأساة..؟ مأساة شديدة للغاية. لقد عرفت مارينا روجنيتوفسكى ذلك بقسوة شديدة. ففى منتصف حفلتها الموسيقية بالدور ربع النهائى للمسابقة الدولية للعزف على آلة القيثارة فى تل أبيب، توقفت مارينا عن العزف ونهضت وأخبرت الجمهور بصوت مثل الرعد أنها لن تستطيع استكمال العزف.

استرجعت مارينا هذا الأسبوع ما حدث قائلة: «فى المقطوعة الثانية شعرت بأن يدى ليست على ما يرام. حاولت إعادة يدى على الأوتار والمواصلة، لكن فى لحظة معينة أدركت أننى لن أستطيع نهائيا، وقد توقفت وأمسكت بيدى بضع لحظات. كان الأمر وكأنك تشعر بتنميل فى قدمك بعد المكوث عليها وقت طويل.. شيء أشبه بالشلل».

وبين الوصلة الثانية والثالثة، حاولت مارينا إقناع نفسها بأنه يمكن المواصلة. وتقول: «أخذت استراحة، وقمت بشد آلة العزف رغم أنه لم يكن ضرورياً، لكن الأمر لم يُجد. فقد وقعت حادثة مشابهة لى فى الماضى، لكن لم يكن هناكَ أحد على المسرح، وشرعت حينها فى العزف، لكنى لم أستطع المواصلة، وأدركت أنه فى حالة حدوث ذلك، فإن الأمر سيكون صعباً».

* ماذا كان يدور فى ذهنك أثناء تلك اللحظات..؟

- «مع نهاية الاستراحة، كان واضحاً أن هذا ما سيحدث ولا يوجد شيء أفعله. جلست فى هدوء عدة لحظات، وبدأت الدموع تنزل من عينى عندما أدركت أن الأمر سينتهى بهذا الشكل. هكذا انتهى حلمى الذى عملت من أجله بكل صعوبة على مدار عامين. كنت أفكر لأنه إذا لم تسنح لى الفرصة لعزف أفضل ما عندى، فعلى الأقل أجعل الجميع يشاهدون ما أعمل من أجله، لكن عندما يحدث شيء كهذا ويُعقنى فإن الأمر يكون مؤلما للغاية. وعندما تعرف أن فرصتك للنجاح لم تكتمل، فإن الأمر يكون محبطاً للغاية... فكرت للحظة فيما سأقوله، وكيف سأتحدث، وأين أنا بوجه عام. وبعد عدة لحظات، استطعت جعل نفسى أتحدث رغم الدموع التى كانت تملأ عينى. تماسكت وقلت بالإنجليزية إننى لن أستطيع المواصلة لأنه توجد مشكلة فى يدي».

شرعت مارينا فى الخروج ببطء من على خشبة المسرح إلى الباب المؤدى للكواليس، وعندما وصلت إلى نقطة لا يستطيع الجمهور مشاهدتها، انهارت فى البكاء. وتقول: «مديرة المسابقة اقتربت منى وقامت بتهدئتى، والجميع، حتى الجمهور، كان رائعاً وسارع فى التخفيف عني».

يمكن تشبيه المسابقة الدولية للعزف على آلة القيثارة، والتى تجرى كل ثلاث سنوات فى إسرائيل بمسابقة روبنشتاين للعزف على البيانو، والتى تعتبر إحدى المسابقات الهامة والأقدم فى هذا المجال. وعلى غرار الرياضيين الذين يخططون للأوليمبياد، فإن عازفى القيثارة هنا يخططون منذ عدة سنوات لعرض كل ما لديهم فى غضون أيام معدودة وبأفضل مستوى.

«بعدما أنهيتُ الماجستير قبل عامين، قررتُ أننى فى حاجة إلى تحد يساعدنى للبقاء فى هذا الإطار، والاستعداد لهذه المسابقة كان أفضل شيء بالنسبة لي».

* ماذا كانت تشمل استعداداتك..؟

- كان يتعين على قبل عامين الوفاء بشروط هذه المسابقة، وأن أدرس شفويا أربع مقطوعات مدتها ٤٠ دقيقة والتدرب عليها. كرست نفسى لهذا الهدف، لأنه لا يوجد طريق آخر أمامى. وقد بلغت ذروة عملى فى الأشهر الماضية، حيث وضعت كل حياتى جانباً وبدأت أركز فى البروفات. لم يكن هناك أى شيء آخر أمامى حتى الرياضة والأصدقاء أصبحا أمراً ثانوياً، وقدمت اعتذارى لكل معارفى لأنهم سيضطرون لنسيانى بضعة أشهر، حتى أستطيع التركيز بشكل كامل».

انفصلت مارينا عن زوجها، لكن لا يبدو معروفاً إن كان ذلك بسبب المسابقة أم لا. وتقول إننى «أركز الآن فى عملى، ولا يوجد حالياً شئ جاد فى حياتى باستثناء العمل».

**** الأم قررت:**

ولدت مارينا روجنيتوفسكى فى مدينة نيكولاييف الواقعة جنوب أوكرانيا، وهاجرت مع أسرتها إلى إسرائيل حينما كان عمرها ستة أعوام. تعمل والدتها فى مجال الموسيقى بوزارة التعليم فى الوسط العربى، وبدأت تعلم ابنتها العزف على البيانو من طفولتها، وفى سن الثانية عشرة بدأت تتعلم العزف على القيثارة.

* كيف تستطيع طفلة عمرها ١٢ عاما أن تقرر العزف على آلة كهذه..؟

- ابتسمت مارينا قائلة: «الطفلة لا تتخذ قراراً، لكن هناك أم تقرر وتجعل ابنتها تشعر بأنها اختارت. وقد قررت أمي أننى يجب أن أعزف على آلة خاصة، ولم يكن أى شيء يغير رأيها، وعندما شاهدت فى إحدى الأيام تلك الآلة، قررت بأن هذا ما سأتعلمه».

أخبرت أولجا مويتليف، معلمة مارينا الأولى، والدتها بعد عدة دروس بأن ابنتها سيكون لها مستقبل باهر نظراً لموهبتها. تقول مارينا: «بعد عام اشتركت فى فرقة الموسيقى بالمدينة، وقد أصبح كل شيء على ما يرام. ورغم أن ثمن هذه الآلة باهظ، استطعنا فى البداية الحصول على منح دراسية لتأجيرها، وبعد ذلك قمنا بشرائها، لأن أرخص آلة قيثارة يقدر ثمنها ببضعة آلاف من الدولارات».

* ماذا يجذبك فى تلك الآلة..؟

- «القيثارة آلة غير عادية، فهى تبدو شيئاً خاصاً، كما أنها نادرة فى إسرائيل.. فهى نادرة لدرجة أن الناس ينظرون ويقولون 'ما هذا الجمال، ما هذه الآلة الرائعة..؟' إنها آلة رائعة للغاية فى جمالها، ولا يمكن مقارنة صوتها بأى آلة أخرى، وحينما أجلس أمامها لا توجد أى مسافة بينى وبينها، وهذا أدى إلى أن تحولت إلى جزء منى».

قبيل نهاية مرحلة الثانوية، بدأت مارينا تدرك من وجهة نظرها أن الخدمة العسكرية لن تتماشى مع عملها الذى تخطط له قائلة: «قد أخبرتهم من أول وهلة أننى لا أهتم بالخدمة العسكرية. وفى نهاية الأمر، أرسلوا لى خطاباً بأنه توجد زيادة فى عدد الفتيات، ولا توجد ضرورة لتأديتك الخدمة العسكرية».

قدمت مارينا أوراقها لعدة جامعات فى العالم وتم قبولها فى معظمها. وقد اختارت جامعة إنديانا فى الولايات المتحدة، وبدأت الدراسة هناك عام ٢٠٠١. وتقول: «هناك مدرِّسة اسمها سوزان مكدونالد، تعتبر أحد أهم الموسيقيين فى مجال العزف على القيثارة فى العالم. كانت والدتى تدخر أموالاً منذ أن كنت فى مرحلة التعليم الأساسى لدراستى الأكاديمية، لكن المصاريف التى كانت تكفى كل دراستى الأكاديمية فى إسرائيل، لم تسد غير عام دراسى واحد فى الولايات المتحدة، مما جعلنى أعمل بكل صعوبة للحصول على منح دراسية، وأعمل أعمالاً أخرى. ولم يكن ذلك سهلاً».

**** تفقد السيطرة:**

بعدما حصلت مارينا على الليسانس، تقدمت للماجستير واستطاعت أيضاً دراسة فنون المسرح. وفى صيف ٢٠٠٧ أنهت دراستها، وكان يتعين عليها أن تقرر ما إذا كانت ستستكمل حياتها هناك أم لا، وقد أخذت عاما هادئاً تبحث فيه عن مستقبلها، لكن مدرِّستها سوزان قدمت لها وظيفة فى جامعة نيفادا الأمريكية. تقول مارينا: «إننى أدرِّس فى الجامعة هنا منذ أكثر من عامين، كما أعطى دروسا خاصة للطلاب، وأعزف فى الفرق الموسيقية».

* كم عدد الفرق الموسيقية هناك..؟

- «يبلغ تعداد سكان مدينة رينو بولاية نيفادا نحو ربع مليون نسمة، لكن توجد هناك أوبرا وعديد من الفرق الموسيقية التى أعزف فيها كلها، ولدى هناك كثير من العمل، وأعيش بشكل جيد للغاية».

فى هذه الفترة، بدأت مارينا الاستعداد للمسابقة، وحينها بدأت المشاكل فى يدها. وتقول: «لقد بدأت تلك المشاكل قبيل الانتهاء من الماجستير. كان جرح نتيجة عمل زائد عن الحد. وتوجهت إلى الأطباء ولا أحد يعلم سبب حدوث هذه الإصابة، لكنى أعتقد أنها بسبب تدربى كثيراً فلا يوجد اتزان جيد فى حياتى. ويبدو أننى أفقد السيطرة تماماً على يدى اليسرى».

* هل هذا الأمر جعلك تشعرين بالخوف..؟

- «كان هذا الأمر يخيفنى فى البداية، لأن يدى هى عملى، وإذا لم أكن قادرة على العزف فلا أعرف ماذا سأفعل. وبسبب التدريبات المكثفة للمسابقة، فإن الإصابة عادت إلى مرة أخرى».

تحاول مارينا عدم التفكير فيما حدث لها قائلة: «ما كان يجب أن يحدث حدث بالفعل. وهذا هو الوضع الحالى. كنت فى بعض الأحيان واثقة أننى الأفضل. بدأت المسابقة بعشرين عازفاً، وفى المرحلة الثانية لم يتبق إلا ١٥ متسابقاً فقط، وهم خيرة العازفين فى العالم».

* ما هو شعورك الآن..؟

- «خيبة أمل شديدة، وهذا واضح للغاية، لكن ما تخطيته قوى شوكتى. فقد جهزت الخطة واجتزت المرحلة الأولى بشكل جيد للغاية، وكل ما تبقى الآن لن يغير من الأمر شيئاً، وسوف أتوجه لمتابعة الدور نصف النهائى والنهائى من مقاعد المتفرجين».

* ألن يكون هذا مثل نثر الملح على الجروح..؟

- «من الواضح أن عدم وجودى فى المسابقة يحزننى للغاية، لكنى أؤمن بالقدر. إننى آخذ كل شيء بشكل إيجابى، وأفعل أقصى ما بوسعى وأستمتع بذلك».

* وماذا عن مشاريعك القادمة..؟

- «المسابقة القادمة ستجرى بعد ثلاث سنوات وقررت خوضها، وسوف أخطط الأمور بشكل آخر، وسأفعل أشياءً مختلفة وأحاول مرة أخرى. إننى مصممة وأعتزم إن آجلاً أو عاجلاً الفوز بجائزة فى هذه المسابقة.. وإننى سعيدة بأن هذه الفرصة مازالت متاحة أمامى».



استطلاعات

مقياس الحرب والسلام لشهر أكتوبر ٢٠٠٩(*)

أجراه: إفرايم ياعر وتمار هيرمان
يديعوت أحرونوت
١٨/١١/٢٠٠٩



أظهر استطلاع رأى «مقياس الحرب والسلام» لشهر أكتوبر أن الجمهور فى إسرائيل يرغب فى الحوار مع الفلسطينيين، دون ضغوط خارجية، ودون تجميد البناء فى المستعمرات. كما أن ثلاثة أرباع الجمهور اليهودى فى إسرائيل يؤيدون الآن إجراء مفاوضات مع السلطة الفلسطينية، وهو ما يعتبر أكبر نسبة تأييد سُجلت خلال السنوات الأخيرة فى استطلاعات رأى «مقاييس الحرب والسلام».

مع ذلك، فإن هناك انقساماً بين الجمهور حول مدى أهمية المطالبة بتجميد البناء فى المستعمرات لإحراز انفراجة فى المفاوضات، حيث يعتقد ٤٧٪ أن التجميد مهم، بينما يرى ٥٠٪ أنه غير مهم. كما تعارض أغلبية الثلثين الضغوط التى تمارسها الولايات المتحدة على إسرائيل فى هذا الصدد.

وبصورة متوقعة، يعتقد ٥٧٪ من بين من يؤيدون المفاوضات أن تجميد البناء مهم، مقابل ٣٧٪ يعتقدون العكس. ولكن هذه الأغلبية تقل عندما نحلل تقسيم الآراء بين المعارضين للمفاوضات، حيث يرى ٩٣٪ منهم أن التجميد غير مهم. وعندما يدور الحديث عن مسألة الضغوط الأمريكية، فهناك أيضاً أغلبية واضحة نسبتها ٥٧,٥٪ بين مؤيدى المفاوضات تعارض هذه الضغوط. وكما هو متوقع، فإن الجميع تقريباً (٩١٪) من بين المعارضين للمفاوضات يعارضون مثل هذه الضغوط.

يشار إلى أنه مر عام تقريباً على تولى الرئيس الأمريكى باراك أوباما مزاولة مهام منصبه، وعلى خلفية التدخل الأمريكى فيما يحدث فى الشرق الأوسط، يعتقد معظم مواطنى إسرائيل أن سياسة أوباما منحازة بصورة واضحة للجانب الفلسطينى. مع ذلك، يظهر مؤشر يدل على انخفاض نسبة من يعتقدون أن الرئيس أوباما موال للفلسطينيين، مع ارتفاع نسبة من يرون أن موقفه محايد أو أنه موالٍ لإسرائيل.

فى مايو عام ٢٠٠٩ أجاب ٥٥٪ بأن الرئيس الأمريكى موال للفلسطينيين، مقابل ٤٠٪ فى المقياس الحالى. وفيما يتعلق بالتصريحات الأخيرة لرئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو بشأن رغبته فى الاستئناف الفورى للمباحثات مع الفلسطينيين. هناك انقسام بين الجمهور اليهودى بالتساوى بين من يعتقدون أن أقوال نتنياهو صادقة (٤٦٪) ومن يعتقدون أن رئيس الوزراء غير صادق (٤٥٪).

*** اليهود والعرب على حد سواء: «أبو مازن غير موضوعى»:**

على خلفية الإعلان الذى صدر مؤخراً عن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس أبو مازن عن قراره عدم خوض الانتخابات الفلسطينية العامة المقبلة فى الأراضى الفلسطينية، يعتقد ٦٠٪ من الجمهور اليهودى أن هذه الخطوة ترجع لاعتبارات تكتيكية، بينما يثق ٢٤٪ فقط فى مصداقيته، والباقون لا يعرفون.

وهناك انقسام واضح فى مواقف الجمهور من السؤال عما إذا كان أبو مازن قادر اليوم على التوصل مع إسرائيل لتسوية يقبلها الجانب الفلسطينى وتستمر لفترة طويلة، حيث يعتقد ٢٨٪ أو يثقون فى أنه قادر على التوصل لمثل هذه التسوية، بينما يعتقد ٦٦٪ أو يثقون فى أنه غير قادر على القيام بذلك، كما أن أغلبية الجمهور العربى يعتقدون أن إعلان أبو مازن يرجع لاعتبارات تكتيكية، وشأنهم شأن اليهود، يثق معظم العرب فى أنه غير قادر على التوصل لتسوية.

فى أعقاب الإعلان عن اعتقال المواطن الإسرائيلى يعقوف تايتل - المتهم بسلسلة عمليات إرهابية ضد عرب ومحاولة اغتيال يهود مسيحانيين وأنصار يسار - يعتقد ثلث المشاركين فى الاستطلاع أن نصف الجمهور فأكثر يشاركون "المخرب اليهودي" فى مواقفه، حيث يثق ٣٩٪ فى أن القلة فقط مواقفهم مشابهة، إلى جانب ٢٢٪ يعتقدون أن "قلة واضحة" لديها نفس المواقف. ويعتقد ٢٠٪ أن لدى ما يزيد على نصف الجمهور أفكاراً تشبه أفكار تايتل، بينما يعتقد ١١٪ أن أغلبية كبيرة أو كل الجمهور يؤيدون هذه الأفكار.

(*) مؤشرات السلام لهذا الشهر:

بلغ مؤشر المفاوضات فى إجمالى العينة: ٥٤,٣، وبلغ فى العينة اليهودية: ٥١,٨.

أجرى مشروع مقياس «الحرب والسلام» معهد تامى شتاينميتس لأبحاث السلام وبرنامج إيفنس لتسوية النزاعات بجامعة تل أبيب وتقريب وجهات النظر، تحت إدارة البروفيسور إفرايم ياعر من جامعة تل أبيب والبروفيسور تمار هيرمان من الجامعة المفتوحة. وأجرى الاستطلاعات الهاتفية معهد ب. ى كوهين بجامعة تل أبيب فى أيام ١١ و١٢ و١٣ نوفمبر ٢٠٠٩، وتضمنت ٥٠٧ مشاركين يمثلون السكان البالغين فى إسرائيل (بما فى ذلك سكان يهودا والسامرة «الضفة الغربية» وغزة والكيبوتسات). وتبلغ أقصى نسبة للخطأ فى العينة ٤,٥٪.

تصاعد قوة اليمين وتأييد لخطة موفاز

بقلم: يوسى فيرتر
هاآرتس ١٣/ ١١/ ٢٠٠٩

لو أُجريت انتخابات الكنيست اليوم، لحصل تكتل اليمين على ٧٢ مقعداً، ولحصل اليسار على ٤٨ مقعداً، ولتراجع حزب العمل ليحصل على ٦ مقاعد فقط.. ٥٧٪ من الجمهور يؤيدون خطة موفاز لإجراء مفاوضات مع حماس.

لقد شخص هذا الأسبوع وزير الخارجية الفرنسى، برنار كوشنير، ببضع كلمات حالة الساحة السياسية فى إسرائيل قائلاً: «لم يعد هناك معسكر سلام». وقد صدق. فبعد مرور تسعة أشهر على الانتخابات وإذا بمعسكر اليسار يتلاشى، فى حين أن قوة تكتل اليمين آخذة فى التعاظم، وهو الآن أقوى من أى وقت مضى.

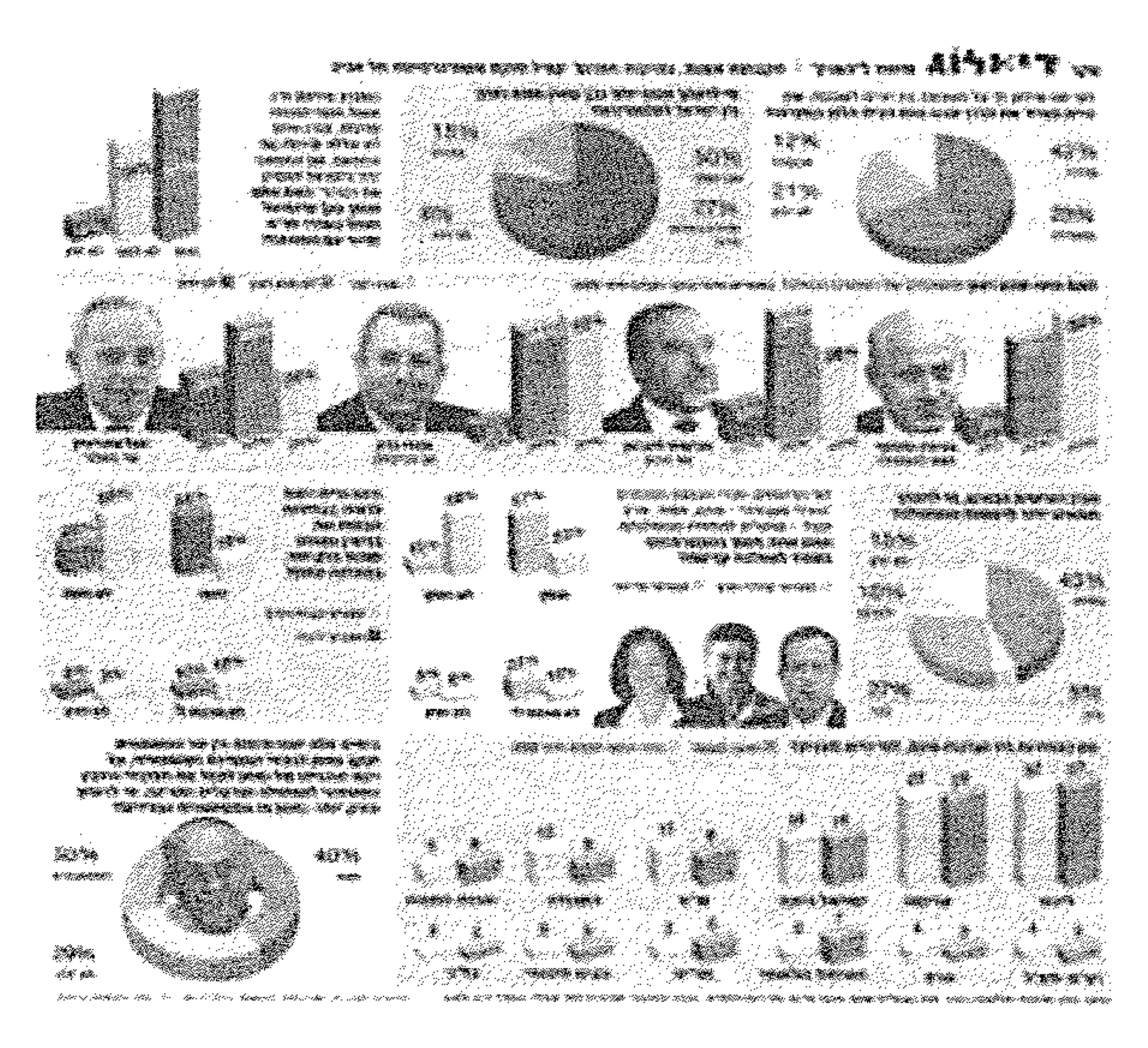
لا يزال حزب العمل وزعيمه يواصلان الغرق، إلا أن الجمهور العريض يظهر مرونة فكرية واعتدالاً سياسياً: فمعظم الجمهور، بما فى ذلك غالبية ناخبى حزب الليكود يؤيدون إجراء إسرائيل لمفاوضات سياسية مع حماس، حال قيام الأخيرة بنبذ طريق الإرهاب والاعتراف بإسرائيل.

هذه هى الاستنتاجات الرئيسية التى يكشف عنها استطلاع خاص للرأى العام أجراه معهد «ديالوج» أمس وأمس الأول لحساب صحيفة هاآرتس، تحت إشراف البروفيسور كميل فوكس، الأستاذ بقسم الإحصاء بجامعة تل أبيب.

يشير الاستطلاع إلى تزايد قوة «تكتل اليمين» بشكل كبير، وانكماش مؤلم لتكتل «الوسط- اليسار». وإذا كان ميزان القوى فى الكنيست الحالى هو ٦٥ مقعداً لليمين، و٥٥ لأحزاب الوسط واليسار، فإن ميزان القوى فى الاستطلاع الحالى هو ٧٢ مقعداً لليمين، و٤٨ مقعداً للوسط واليسار، وهذا يعنى أنه خلال ٩ أشهر فقط انتقلت ٧ مقاعد من تكتل «الوسط - اليسار» لا إلى تكتل اليمين. وبينما لا تزال قوة حزب كاديما

كما هى، حيث يحافظ الحزب على قوته، إلا أن حزب العمل ينهار ويحصل فى الاستطلاع الحالى على ٦ مقاعد فقط بدلاً من ١٣ مقعداً فى الكنيست الحالية، مما يشير إلى أنه فى طريقه للاختفاء من الساحة السياسية.

حركة سير المقاعد على النحو التالي: العمل يفقد مقاعد لصالح كاديما، الذى يفقد مقاعد لصالح الليكود الذى يفقد مقاعد لصالح أحزاب اليمين الأخرى.. ولكن رغم ذلك فإن حزب الليكود يعزز من قوته بنسبة ٢٠٪ تقريباً (٦ مقاعد)، وهو يحافظ بشدة على هذا العدد من المقاعد منذ الانتخابات الأخيرة.



من المحتمل أننا فى أوج «حملة» زاحفة. فعشية انتخابات ٢٠٠٦، بعدما انسحب شارون من الليكود وأقام حزب كاديما، وصل عدد مقاعد تكتل اليمين إلى ٥٠ مقعداً، فى حين بلغت عدد مقاعد تكتل الوسط- اليسار ٧٠ مقعداً. واليوم - بعد مرور أقل من أربع سنوات - العكس هو القائم.

* خطة موفاز:

إن نظرة الإسرائيليين لحماس، هذه المنظمة الإرهابية العنيفة التى لا تزال تحتجز جلعاد شاليط، نظرة براجماتية للغاية. يتبين من الاستطلاع أن غالبية الجمهور تؤيد موقف عضو الكنيست (عن حزب كاديما) شاؤول موفاز، الذى نشر هذا الأسبوع خطة دعا فيها إلى إجراء محادثات مع حماس بشروط معينة، فيما تحظى هذه الخطة بتأييد كبير فى أوساط حزب كاديما، حيث يؤيد ٧٢٪ من ناخبى الحزب هذه الخطة، فى حين يؤيدها ٥٣٪ من ناخبى الليكود.

أجرى استطلاع «هاآرتس- ديالوج» بمناسبة انتهاء زيارة نتنياهو لواشنطن، ولم تترك الملابسات التى تمت فيها الزيارة، وتعاطى البيت الأبيض مع زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلى آثارها فى نفس المواطن الإسرائيلى العادى. فالرأى السائد فى أوساط المشاركين فى الاستطلاع هى أن نظرة البيت الأبيض لنتنياهو هى نظرة «معقولة». غير أن ٢٥٪ من المستطلعة آراؤهم فقط قالوا إن نظرة البيت الأبيض لنتنياهو هى نظرة مهينة.

ويمكن أن نعطى تفسيرين لذلك: الأول هو الانفعال والغضب الذى سيطر على الساحة السياسية والإعلامية فى الولايات المتحدة بسبب أن نتنياهو وصل إلى البيت الأبيض فى المساء، فى اللحظة الأخيرة، قادماً فى «فان» وليس فى سيارة رسمية، والثانى هو أن الجمهور يعتقد أن نتنياهو يستحق هذه المعاملة. ويمكن الافتراض بأن التفسير الأول هو الأصوب: فالخطاب المؤثر حول ملابسات اللقاء بين نتنياهو والرئيس الأمريكى أوباما قد اقتصر على الساحتين الإعلامية والسياسية فقط ولم ينزلق إلى الشارع.

* نتنياهو لا يزال هو الأنسب لمنصب رئيس الوزراء:

وعموماً، فإن هذا الاستطلاع يضيء النور فى وجه نتنياهو، حيث تحمّل أغلبية كبيرة من الجمهور رئيس السلطة الفلسطينية أبو مازن ذنب الجمود السياسى. فلا تزال نسبة الرضاء العام عن نتنياهو إيجابية، مثلما كانت منذ ٥ أشهر، بعد مرور ١٠٠ يوم على تشكيل حكومته. أيضاً فيما يتعلق بموضوع الملاءمة لرئاسة الوزراء لا يزال نتنياهو فى المقدمة، متقدماً بفارق كبير عن تسيبى ليفنى التى تليه فى الترتيب: ٤٣٪ مقابل ٢٧٪ على الترتيب يعتقدون أنه الأنسب لرئاسة الوزراء، فيما يحافظ نتنياهو على الفارق الكبير بينه وبين ليفنى منذ الانتخابات الأخيرة.. ولذا نستطيع القول إن الجمهور يعيش الآن فى سلام مع هذه الحكومة، ومع رئيسها.

لا يزال وزير الخارجية أفيجدور ليبرمان، يتمتع بنظرة سلبية بين الجمهور فيما يتعلق بنسبة الراضين وغير الراضين عن أدائه، ومثله أيضاً وزير المالية، يوفال شتاينيتس، الذى يحافظ على مكانته باعتباره الأقل شعبية بين وزراء الحكومة. أما العداء والضغينة الشديدة، فيكنها المواطن الإسرائيلى العادى لحزب العمل وزعيمه وزير الدفاع، إيهود باراك.

* تراجع شعبية وزير الدفاع باراك:

منذ وقت ليس بالبعيد كان باراك هو الوزير الأكثر شعبية فى الحكومة، وكان يحظى بنسب تأييد مرتفعة بشكل ملحوظ بين الجمهور، إلا أنه لم يعد كذلك الآن. فمنذ الاستطلاع الأخير الذى أجرى فى منتصف يونيو هذا العام، فقد باراك نحو نسبة ٢٠٪ من تأييد الجمهور له. ففى يونيو الماضى أيده ٦١٪ من الجمهور والآن يؤيده ٥٠٪ فقط. فى يونيو ٢٩٪ من المستطلعة آراؤهم كانوا غير راضين عن أدائه كوزير للدفاع، واليوم ٤٤٪ منهم غير راضين عن أدائه. ماذا حدث..؟ رغم إعلان القبض

على سفينة السلاح الإيرانية لحزب الله مؤخراً، إلا أن قضية السويت الفاخر في باريس أضرت بصورة باراك، لدرجة أن الجمهور لم يعد يفرق بين الأداء والشخصية.

إن باراك هو البطل الأسطورى للسياسة الإسرائيلية، ولكن نسب ضئيلة جداً من الجمهور تعتقد أنه مناسب لرئاسة الوزراء (٥٪ فى مقابل ١٠٪ يرون أن ليبرمان أصلح منه للمنصب). إن حزب باراك فى طريقه للانهيار، فالحزب لم يصل أبداً فى الاستطلاعات إلى ٦ مقاعد فقط. وفى الاستطلاع الذى أجرته «هاآرتس» فى يونيو الماضى، حصل حزب العمل على ١٠ مقاعد. وليس من المستبعد أن نرى حزب العمل، وهو يختفى تماماً خلال الانتخابات القادمة، إلا إذا حدثت حملة سياسية عن طريق الاتحاد مع حزب كاديما أو ميريتس أو حتى مع حزب الليكود.

إن معظم ناخبى حزب الليكود يؤيدون أن يخوض نتنياهو وباراك الانتخابات القادمة معاً، فى حزب واحد (ليس هو حزب العمل بالطبع). ٥٦٪ من ناخبى الليكود يريدون ذلك، ولكن العجب كل العجب أن باراك قوبل بهتافات سخرية خلال حفل تأبين رئيس الوزراء السابق يتسحاق رابين، وبالتالى ما السبب الذى يجعله محبوباً ومقبولاً لدى أعضاء حزب الليكود..؟!.

لقد قام هذا الأسبوع أعضاء الكنيست الأربعة الذين أطلق عليهم «متمردو العمل» - إيتان كابل، وأوفير بينيس، ويولى تامير، وعَمير بيرتس - لقد قاموا بخطوة أخرى تمهيداً للانشقاق المحتمل عن حزب العمل. فبعضهم يدرس الانضمام لحزب كاديما. وبحسب الاستطلاع فإن معظم ناخبى كاديما (٥٧٪) أعربوا عن سعادتهم لرؤية فلول حزب العمل وهم ينضمون إلى حزب ليفنى، إلا أن معظم ناخبى حزبى العمل وميريتس يعارضون ذلك؛ فهم يدركون أن هذه ستكون بداية النهاية، أو بعبارة أصح، نهاية النهاية.

*** صلاحيات المستشار القانونى للحكومة:**

تحرى استطلاع « هاآرتس - ديالوج» موقف الجمهور حول الموضوع القضائى الذى يشغل الساحة السياسية والقانونية فى إسرائيل الآن ألا وهو: المواجهة بين وزير العدل، يعقوف نئمان، وكبار المسئولين فى وزارته حول مسألة تقسيم صلاحيات المستشار القانونى للحكومة، حيث أفاد ٤٠٪ من المشاركين فى الاستطلاع بأنهم يؤيدون نئمان، الذى يزعم بأن التقسيم سيعزز من سيادة القانون. بينما أفاد ٣٠٪ بأنهم يؤيدون رجال القانون الذين يزعمون العكس. وكما هو متوقع، فإن اليمين مع نئمان واليسار ضده، فى حين قال ثلث الجمهور إنهم لا يعرفون شيئاً فى هذا الشأن.

استطلاع حرية الصحافة: إسرائيل تتراجع للمركز الـ٩٣ عالمياً

بقلم: مايا شاني

المصدر: موقع نيوز وان الإخباري

٢٠/١٠/٢٠٠٩

إسرائيل ليست الأولى بين الدول التى تتجسد فيها حرية الصحافة. هذا ما أكده اليوم استطلاع رأى جديد أعدته منظمة «صحافة بلا حدود». هذا، وقد سبقت إسرائيل فى الترتيب فى منطقة الشرق الأوسط دول مثل الكويت (التى احتلت المركز الـ٦٠)، تلتها الإمارات العربية المتحدة فى المركز الـ(٦١) ثم لبنان فى المركز الـ(٨٦).

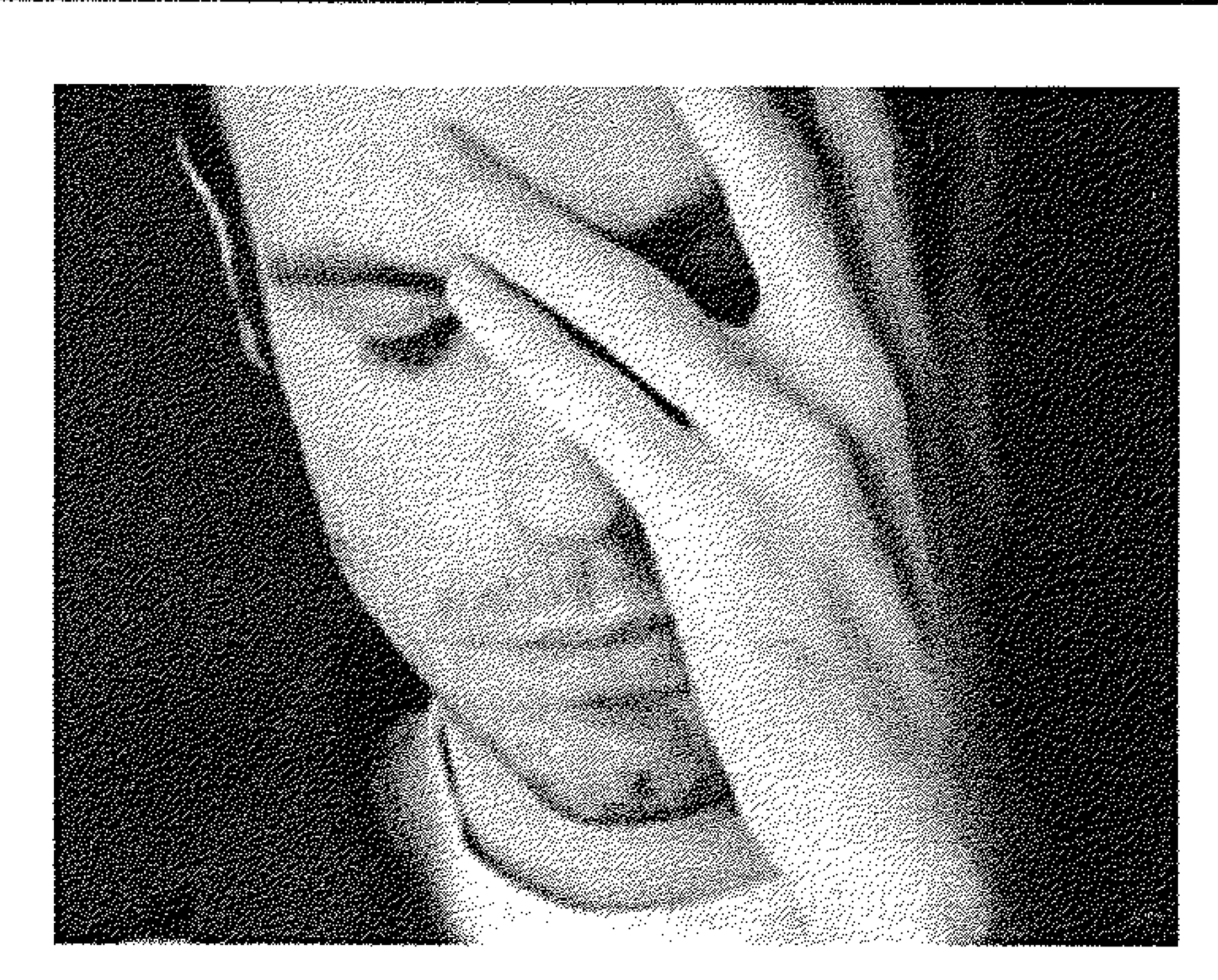
أشار الاستطلاع إلى أن السبب الرئيسى وراء هذا التراجع هو عملية «الرصاص المنصهر». ولفت الاستطلاع إلى أن «مغزى هذا التراجع هو أن إسرائيل قد فقدت مكانتها فى مقدمة دول الشرق الأوسط، مشيرا إلى مقتل ثلاثة صحفيين خلال عملية الرصاص المنصهر، وكذلك إصابة ٢٠، واعتقال خمسة آخرين، وأكد الاستطلاع أن بعض هذه الاعتقالات تمت بالمخالفة للقانون، فيما اتهمت المنظمة إسرائيل بأنها «بدأت تستخدم داخل أراضيها نفس الأساليب التى تستخدمها فى المناطق المحتلة»، كما أظهر الاستطلاع أن إسرائيل وصلت إلى المركز الـ١٥٠ فى الترتيب لاسيما إن كان الحديث يدور عن المناطق الواقعة فيما وراء الخط الأخضر، حيث أصيب هناك ٢٠ صحفياً ولقى ثلاثة آخرون مصرعهم.

فى مقابل هذا، حظيت الولايات المتحدة الأمريكية بالإشادة والإطراء من جانب المنظمة الكائنة فى باريس، حيث صعدت من المركز الـ٤٠ فى العام الماضى إلى المركز الـ٢٠ هذا العام. وقد نسبت المنظمة هذا الصعود إلى «انتهاج أساليب مريحة تجاه وسائل الإعلام فى ظل إدارة الرئيس باراك أوباما»، ومع ذلك، فقد حذرت المنظمة من أن «الأسلوب الذى تنتهجه الولايات المتحدة تجاه وسائل الإعلام فى العراق وأفغانستان مقلق للغاية»، مشيرةً إلى قيام الجيش الأمريكى باعتقال عدد من الصحفيين وإصابة عدد آخر خلال العام الأخير (الذى انتهى فى ٣١ أغسطس)، فيما تصدرت الدول الأوروبية القائمة التى شملت ١٧٥ دولة، حيث احتلت المراكز الأولى كل من الدانمارك وفنلندا والنرويج والسويد. وفى المراكز الأخيرة جاءت نفس الدول التى احتلت المراكز نفسها فى العام الماضى ومن بينها كوريا الشمالية، فى حين احتلت إيران المركز الرابع قبل الأخير وذلك فى أعقاب العنف الذى مُورس ضد وسائل الإعلام عقب الانتخابات الأخيرة التى شهدتها البلاد.

ارتفاع معدل الإصابة بالاكتئاب فى إسرائيل

بقلم: نعمى تلمور
المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٩/١١/٢

هل ظاهرة الاكتئاب فى إسرائيل فى تزايد..؟ هذا على الأقل ما يكشف عنه استطلاع رأى جديد أجراه معهد «كيليم شيفوكيم» لحساب مركز الدراسات الأكاديمية ومعهد بسجوت.



فى إطار الاستطلاع سُئل ٥٠٧ أشخاص حول حالتهم النفسية خلال الشهر الأخير، وحول أعراض الاكتئاب التى عانوا منها خلال هذا الشهر، فتبين أن ٢١٪ - ٣٧٪ من الأسئلة التى تم طرحها على المشاركين فى الاستطلاع قد حظيت بإجابات خطيرة مثل «فى أغلب الأحيان» أو «طوال الوقت»، الأمر الذى يشير إلى وجود أزمة ومشكلات.

وقد برزت بشكل واضح الإجابات على أسئلة: هل تشعر بالتعب أو انخفاض الطاقة، حيث أجاب ٣٥٪ من المشاركين فى الاستطلاع على هذه الأسئلة بـ«نعم»، بينما أجاب ٢٧٪ من المشاركين فى الاستطلاع بـ«نعم» على سؤال: هل تشعر بانعدام الأمل أو انعدام القوة. وفى الإجابة على سؤال عام لا ينتمى مباشرة إلى سلم قياس الاكتئاب، ألا وهو: كيف تصف حالتك النفسية العامة مقارنة بالعام الماضى..؟ أجاب ٢٥٪ من المستطلعة آراؤهم بأن حالتهم النفسية العامة أسوأ أو أسوأ بكثير مقارنة بالعام الماضى.

قال معدو الاستطلاع البروفيسور رافيد والدكتور عيشار: «جدير بالذكر أن بيانات الاستطلاع تشير إلى ارتفاع نسبى فى معدلات الإصابة بالاكتئاب فى إسرائيل مقارنة باستطلاعات رأى سابقة منذ ٣ أو ٤ سنوات، وسنحاول خلال ندوة سيتم تخصيصها، مناقشة موضوع الاكتئاب والقلق، وسنسعى إلى تعميق الوعى بهذا الموضوع، وتقديم إرشادات أخرى للمتخصصين والجمهور العريض للتعاطى مع ظواهر الإكتئاب والقلق».

أجرى الاستطلاع بين عينة ممثلة للسكان فى إسرائيل وشارك فيه ٥٠٧ رجال وسيدات فى سن ١٦ سنة فأكثر. وقد طرح معدو الاستطلاع وهما، البروفيسور عميرام رافيد من مركز الدراسات الأكاديمية، والدكتور نير عيشار من معهد بسجوت، عدداً من الأسئلة الورادة فى الاستطلاع الذى أعدته المؤسسة الحكومية للصحة النفسية (NIMH) بالولايات المتحدة الأمريكية، والخاصة بتحديد مبدئى لأعراض الاكتئاب.

كى يبقى الحلف

بقلم: ألكسندر يعقوفسون
هاآرتس ١٠/١١/٢٠٠٩

نشرت مؤخرا «رابطة مكافحة التشهير» (ADL) استطلاعا شاملا عن نظرة الجمهور فى الولايات المتحدة لإسرائيل، وكشف أن تأييد إسرائيل بين الجمهور الأمريكى ما يزال قويا، بل زاد فى السنوات الأخيرة، حيث يرى ٦٧٪ من الأمريكيين إسرائيل "حليفا قويا للولايات المتحدة"، بينما فى عام ٢٠٠٣ كان يعتقد ذلك ٦١٪. ويعتقد ٦٤٪ أن إسرائيل تسعى إلى السلام بصدق. كما زاد عدد مؤيدى إسرائيل فى نزاعها مع الفلسطينيين بثلاثة أضعاف من يؤيدون الطرف الثانى - ٤٥٪ مقابل ١٥٪؛ وبذلك زاد تأييد إسرائيل بـ٥٪ عن عام ٢٠٠٣. ويوافق ٦٤٪ على أن تأييد إسرائيل يزيد من خطر انتشار الإرهاب فى الولايات المتحدة، إلا أن ٦١٪ من بين من يظنون ذلك قالوا إنه ينبغى الاستمرار فى تأييد إسرائيل برغم المخاطرة.

وهذه المعطيات تعطى جزءا كبيرا من جواب السؤال الذى يتردد فى أحيان متقاربة فى دوائر اليمين وهو: ما الذى كسبته إسرائيل، من جهة التأييد الدولى، نتيجة تنازلاتها السياسية منذ أوسلو..؟ الجواب أنها كسبت وكسبت. فإن تعاطف أغلبية الشعب الأمريكى ما يزال عاملا سياسيا ذا وزن أكبر من جميع الهجمات على إسرائيل والدعوات إلى مقاطعتها، ولم يكن هذا التعاطف يُمنح لدولة لا يعتبرها الشعب الأمريكى دولة تبحث عن السلام.

إن اتفاقات أوسلو، وكامب ديفيد، والانسحاب من غزة، وخطاب بنيامين نتنياهو فى جامعة بار إيلان - كل هذه أمور تمثل عناصر القناعة لدى ٦٤٪ من الأمريكيين بأن إسرائيل جادة فى سعيها الى السلام.

هذه ذخيرة سياسية ذو أهمية عظيمة، لا يجب تضييعها بسبب جدل مع إدارة أوباما بشأن توسيع المستعمرات. إن المستعمرات هى السبب الرئيسى للشكوك المتعلقة بإرادة إسرائيل للسلام واستعدادها لحل الدولتين. ويعارضها أيضا أفضل أصدقائها فى الولايات المتحدة، وفى أماكن أخرى من العالم. ورغم ذلك، فإنهم مازالوا أصدقاء مؤيدين لأسباب أخرى: مناصرة الشعب اليهودى والديموقراطية الإسرائيلية، وتفهم وضع إسرائيل فى المنطقة، وشكوك فى استعداد الفلسطينيين للتسليم بإسرائيل (كما يبين استطلاع الرأى ايضاً).

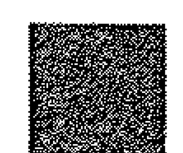
لا يوجد فرق حقيقى بين موقف إدارة أوباما وموقف إدارة بوش من قضية المستعمرات. الفرق كله فى أن أوباما قرر أن يركز الجهود السياسية الأمريكية على هذا الموضوع. وتشهد تصريحات هيلارى كلينتون فى المدة الأخيرة على صحة هذا الأمر، لكن مازال الخلاف علنياً فى هذه المسألة، والولايات المتحدة تجزم بأن إسرائيل لا تفى بالتزاماتها فى إطار خريطة الطريق.

إن خلافا معلنا مع الولايات المتحدة حول المستعمرات مدمر بالنسبة لإسرائيل، ونتنياهو يعرف الساحة الأمريكية جيدا كى يدرك ذلك.



شخصية العدد

رئيس الشاباك "يوفال ديسكين"



ترجمة وإعداد: أسامة أبو رفاعي

صادقت الحكومة الإسرائيلية فى أواخر شهر أكتوبر الماضى على تمديد فترة ولاية يوفال ديسكين الرئيس الحالى للشاباك (جهاز الأمن العام) لمدة عام آخر. ويأتى هذا التمديد فى ضوء عدم وجود مرشح مناسب يحل محل ديسكين. وبموجب القانون الذى سن فى عام ٢٠٠٢، يمكن تمديد فترة ولاية رئيس الشاباك، التى تبلغ خمس سنوات، لمدة عام فى حالة ما إذا طلبت الحكومة ذلك. وبهذا الشكل، فإن ديسكين يعد أول من يسرى عليه هذا القانون.

يذكر أن إسرائيل لديها ثلاثة أجهزة مخابرات أولها شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان"، وهى تابعة لهيئة أركـان الجيش الإسرائيلى، وثانيها جهاز الموساد، وهو جهاز الاستخبارات للعمليات الخارجية وله العديد من المهام الأخرى، وثالثها جهاز «الشاباك» الذى يعتبر أصغر الأجهزة الاستخبارية ويتكون من بضعة آلاف من العناصر ويختص بمواجهة العمليات الإرهابية ضد إسرائيل والسعى لإحباطها. ويتبع «الموساد» و«الشاباك» مباشرة مكتب رئيس الـوزراء، وهو صاحب صلاحية تعيين رئيس كل جهاز منهما.

لكن على الرغم من أن "الشاباك" هو أصغر الأجهزة الاستخبارية، فإنه يعتبر أكثر الأجهزة الأمنية حضوراً وتأثيراً على عملية صنع القرار السياسى والعسكرى فى إسرائيل، ولا يمكن مقارنة تأثيره بتأثير أى جهاز أمنى آخر. ويجمع المعلقون العسكريون فى إسرائيل على أن "الشاباك" هو أكثر الأجهزة الاستخبارية فى العالم قدرة على إحباط العمليات الإرهابية، الأمر الذى جعل ناحوم برنياع كبير معلقى صحيفة يديعوت أحرنوت يعتبر رئيس "الشاباك" هو الحاكم الحقيقى للدولة.

ويعتبر ديسكين من أهم الشخصيات التى ترأست الشاباك رغم أنه الرئيس الحادى عشر لهذا الجهاز. فقد ساهم فى رفع مكانته وتطوير أسلوب عمله ليربط كافة الأذرع الأمنية بعضها بعضاً، حيث يعتبر كنز المعلومات الذى تنهل منه كافة الجهات المختلفة سواء العسكرية المتمثلة فى الجيش بأذرعه، أو السياسية لصنع وبلورة القرارات المتعلقة بالشأن الإسرائيلى الداخلى وكيفية إدارة النزاع مع الطرف الفلسطينى.

ولد ديسكين فى مدينة جفعاتيم سنة ١٩٥٦. حصل على درجة الليسانس فى دراسات "أرض إسرائيل"، وفى العلوم السياسية من جامعة بار إيلان، والماجستير فى العلوم السياسية والإدارة العامة من جامعة حيفا. متزوج للمرة الثانية ويعول ستة أبناء.

تولى ديسكين (٥٣ عاماً) مهام عمله فى مايو ٢٠٠٥ خلفاً لآفى ديختر، الذى تولى رئاسة الجهاز خمس سنوات. وقد أنهى خدمته العسكرية كمساعد قائد سرية فى وحدة "شاكيد". وفى عام ١٩٧٨، انضم إلى صفوف "الشاباك" وبدأ طريقه

بجامع معلومات ميدانى فى منطقة نابلس، ثم انتقل للبنان للعمل فى بيروت وصيدا، لكن بعد الاجتياح الإسرائيلى للبنان سنة ١٩٨٢، عاد ديسكين إلى نابلس فى نهاية الثمانينيات للعمل فى مجال جمع المعلومات الاستخباراتية، ثم انتقل إلى جنين وطولكرم أيضاً.

فى مطلع التسعينيات، عُين ديسكين رئيساً للقسم العربى فى الشاباك. وفى عام ١٩٩٧، تقلد أهم منصب داخل الشاباك، وهو رئيس قسم القدس. فى الفترة ما بين ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٣، كان نائباً لرئيس الشاباك آفى ديختر. وأثناء المنافسة على رئاسة الشاباك، أخذ ديسكين عطلة دراسية قام خلالها بعدة أعمال لحساب الموساد تحت إمرة رئيسه ميئير داجان، ومنذ ذلك الحين، نشأت علاقة وطيدة بينهما.

يمكن الوقوف على بعض ملامح شخصية ديسكين من خلال الاستعراض لأسلوب عمله، أو نظرته وآرائه فى بعض المواقف التى واجهته خلال عمله سواءً كضابط أو كقائد للشاباك. ففى فترة عمله داخل نابلس، يتذكر الفلسطينيون اسم التمويه الذى كان يحمله ديسكين فى مهامه داخل المناطق الفلسطينية (الكابتن يونس). ورغم مضى أكثر من ٣٠ عاماً، إلا أن أفعاله مازالت حاضرة فى أزقة مدينة نابلس ومخيماتها. وتعرَّف الفلسطينيون على شخصيته الحقيقية بعد الإعلان الرسمى عن تعيينه رئيساً للشاباك فى ٢٠٠٥ ونشر صوره.

ويتحدث بعض من لهم تجربة مع ديسكين أثناء التحقيق عن تنوع أساليبه فى التحقيق معهم بالضغط والحوار ومحاولة الإقناع بالوعود، لكن أبرز أسلوب كان ديسكين يتبعه هو زرع الشك فى نفوس الناس من بعضهم بعضاً.

يقول المقربون من ديسكين إنه يعشق العمل، ورئيس شجاع لا يخشى اتخاذ القرارات، وذو خبرة يعتمد فيها على معلوماته الميدانية. كما يُعرف بأنه لا يحب الشهرة الإعلامية، فهو مقل فى اللقاءات الصحفية، وكان أول من تنبأ بفوز حماس بالسلطة فى غزة.

كان ديسكين على اتصالات وثيقة مع قادة أجهزة الأمن الفلسطينية أيام التوقيع على اتفاقات أوسلو بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى، وكان يعرف هؤلاء القادة تمام المعرفة، واستغل معرفته هذه بالقادة الأمنيين الفلسطينيين عندما اندلعت انتفاضة الأقصى فابتدع أسلوب «الاغتيالات الموجهة» والتصفيات الجسدية لمجاهدى الانتفاضة، فتركزت مهمته على توطيد العلاقة بين الشاباك والجيش، إذ كان يمد سلاح الجو الإسرائيلى بالمعلومات الميدانية التى يجمعها عملاء جهازه فى الأراضى الفلسطينية بغرض القيام بالتصفيات، فاعتبر ديسكين صاحب عقيدة الاغتيالات الموجهة التى تبنتها المخابرات الإسرائيلية طيلة سنوات الانتفاضة الأخيرة.

وقد كشف ديسكين عن عقيدته فى أول ظهور علنى له قائلاً إن إسرائيل ستواجه صعوبات فى تنفيذ سياسة الاغتيالات الموجهة ضد حماس السياسية كما فعلت ضد حماس العسكرية، وأنه لن يكون سهلاً اغتيال قادة الحركة السياسيين لانعدام التبريرات لها.

كان ديسكين معارضاً للانسحاب من قطاع غزة فى عام ٢٠٠٥، وعبر عن ذلك بالقول إن شارون أخطأ بانسحابه من غزة دون التأكد من أنه بإمكان السلطة الفلسطينية ملء الفراغ الأمنى هناك. وأضاف: «من الناحية الأمنية، فإننى أعارض تسليم أى أراض للفلسطينيين إلا فى حال تأكدنا من وجود مسئولين سيسيطرون عليها ويلتزمون ببسط القانون». وفى ذلك الوقت اعتبر ديسكين قيادة محمود عباس للسلطة الفلسطينية ضعيفة، وقال إنه يريد فعل شئ، لكنه غير قادر.

وتتضح نظرة ديسكين لحركة حماس عندما قال فى إحدى تصريحاته إن «إسرائيل منحت حماس طوق نجاة بموافقتها على التهدئة- يقصد التهدئة التى سبقت الحرب الأخيرة على قطاع غزة ونشبت بعد انتهائها- التى تخدم مصلحة حماس أكثر من المصلحة الإسرائيلية، وأن ثلاثة أحداث رئيسية وقعت منذ فك الارتباط عن غزة: أولها سيطرة حماس على مقاليد الحكم هناك، وثانيها حرب لبنان الثانية، وثالثها التهدئة التى أثرت على قوة الردع الإسرائيلية».

وفى إحدى تصريحاته السابقة أمام لجنة الخارجية والأمن بالكنيست، قال ديسكين إنه طالما بقيت حماس مسيطرة على قطاع غزة، فلا يوجد أمل فى إجراء مفاوضات أو عملية سياسية حقيقية. وأضاف أن حماس غير مستعدة للتنازل عن سيطرتها على غزة، وفى المقابل فإن حركة فتح غير مستعدة للتنازل عن سيطرتها على الضفة الغربية، وبالتالى لا يمكن فى مثل هذا الوضع إطلاق عملية سلمية.

وفى جلسة استعراض التقارير الاستخبارية السنوية لأجهزة الأمن الإسرائيلية أمام الحكومة بتاريخ ٩/٣/٢٠٠٨، كان من أهم ما ورد فى تقرير الشاباك الذى عرضه ديسكين أن الشعب الفلسطينى يريد إجراء انتخابات عامة مبكرة للرئاسة الفلسطينية وللمجلس التشريعى الفلسطينى، وأن الشعب الفلسطينى قلق من المشاكل الاقتصادية التى يواجهها، وأنه يظهر تعاملاً متناقضاً بالنسبة للعمليات المسلحة ضد أهداف إسرائيلية، ومازال يولى ثقة بالرئيس الفلسطينى محمود عباس.

وينعكس موقف ديسكين من حرب لبنان الثانية فى تصريحاته بعد الحرب، حيث قال: «لقد انهارت أجهزة الدولة بشكل تام أثناء الحرب ويجب الاعتراف بذلك. فالشعب الإسرائيلى يرى ويدرك وعلينا واجب الاعتراف بذلك. كانت هناك إخفاقات كثيرة والجمهور يرى ويفهم ذلك». وأضاف قائلاً «لا أعتقد أنه بسبب احتلالى منصب رئيس

الشاباك يتعين عليّ أن أصمت وألا أتطرق لما يجرى، العكس هو الصحيح، فقادة الأجهزة يفترض بهم أن ينتقدوا، وأن يحرصوا على التحقيق فى أوجه القصور».

وأصر ديسكين على موقفه قائلا إن حرب لبنان لم تكن مفيدة لقوة ردع دولة إسرائيل فى المنطقة، وعلينا ألا نهزأ بحزب الله. وقال ديسكين إن جهازه عرض تقديم مساعدة للجيش الإسرائيلى خلال الحرب التى شنت على لبنان، لكن الجيش رفض هذه المساعدة على حد زعمه.

كان التوتر بين ديسكين ورئيس الأركان السابق دان حالوتس معلوماً للجميع، وعبرت عنه العلاقات بين الجيش الإسرائيلى والشاباك. ومع تولى جابى أشكنازى المنصب، بدأ عصر جديد ذروته هى الحرب الأخيرة على قطاع غزة حيث أمر ديسكين بإخضاع جميع قدرات الشاباك لإمرة الجيش الإسرائيلى، بواسطة غرف حرب مشتركة، الأمر الذى أثار دهشة كبار المسئولين فى الشاباك وجعله موضع إطراء قادة فى الجيش الإسرائيلى الذين لقبوه بـ«مطور نظرية الاغتيالات».

من المعروف أن ساحة عمل الشاباك الرئيسية ذات صلة وثيقة بالساحة الفلسطينية، ولهذا يعترف كثير من المسئولين الإسرائيليين بفضل ديسكين الكبير فى تراجع نسبة العمليات الفلسطينية ضد الأهداف الإسرائيلية من جهة، والتحسن الكبير فى العلاقات الشخصية والأمنية بين المسئولين الإسرائيليين ونظرائهم فى السلطة الفلسطينية. وفى هذا السياق، يذكر لديسكين اتفاق المطلوبين مع السلطة الفلسطينية، الذى أعقبه ثقة كبيرة نشأت بين ديسكين ورئيس الحكومة الفلسطينية سلام فياض.

حظى التمديد لديسكين بموافقة ورضا رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع إيهود باراك، كما أشارت التقارير الإعلامية فى إسرائيل إلى أن نتنياهو تشاور قبل اتخاذ القرار مع كبار المسئولين فى حكومته كوزير الدفاع، ورئيس الموساد مئير داجان المعروف بعلاقاته الوطيدة مع ديسكين خلال الفترة التى كان فيها نائب رئيس الشاباك، ومستشاراً خاصاً فى الموساد تحت إمرته.

وسيضطر ديسكين قريباً لمواجهة مجموعة تحديات أهمها المفاوضات لإطلاق سراح الجندى جلعاد شاليط، ونشاط «حزب الله» الآخذ فى الازدياد. وهناك شخصيات إسرائيلية تعتقد بأن التمديد لديسكين، بعد التمديد لداجان، وقبل التمديد لأشكنازى، عملية تثير القلق وتعبر عن نضوب فى القدرات القيادية للأجهزة الأمنية، على الرغم من وجود من يؤيدون التمديد ويدعمونه. فالمؤيدون للتمديد يشيرون إلى عامل ضيق الوقت، وأن إسرائيل تواجه تهديدات لم يسبق لها مثيل، وقد تواجه القيادة خلال العام القادم قرارات حاسمة تاريخية فى إشارة إلى إيران.

وفى المقابل، يعتقد المعارضون لتمديد ديسكين أن الخبرة أمر جيد، ولكن وجهة نظرهم أنه حتى لو كان القادة الثلاثة يؤدون عملهم على أكمل وجه، فإن تناوب الرئاسة مفتاح لتنشيط الفكر، وعرض رؤية بديلة متجددة، وتنشيط الدورة الدموية فى الأجهزة الكبيرة.

وفى النهاية، فإن خبرة ديسكين ودهائه فى قيادة الأزمات ورؤيته المستقبلية للأمور جعلت رئيس الوزراء يقوم بتمديد فترة ولايته كى يكون سنداً لإسرائيل، ومرجعاً هاماً لبلورة أى قرار سياسى مع الفلسطينيين.

رؤية عربية

١

جدلية التفكك والوحدة: بين التمرد والانقلاب

د. رؤوف سليمان أبو عابد

يثار الجدل بين قوى التفكك والوحدة فى إطار منظومة القيم الفلسفية والمصلحية، ويأخذ هذا الجدل منحى خطيرا على الصعيد الوطنى، ولاسيما عندما يكون ذلك الجدل حصيلة إسقاطات خارجية، وإفرازا طبيعيا لحالة مرضية عند بعض ضعاف النفوس الطامعين بالسلطة والتسلط، والذين يختزلون المصلحة العليا للوطن بقالب المصلحة الشخصية والفئوية الضيقة.

فاحد ابرز عناوين النظام العالمى الجديد فى المنطقة، أو ما يعرف ضمنا بالمشروع الأمريكى للمنطقة العربية كان « الفوضى الخلاقة » وأدواتها عمليتى التفكيك والتركيب، أى تفكيك الكل إلى أجزاء، وإعادة تركيب تلك الأجزاء بما يتناسب مع الإستراتيجية الأمريكية ويحافظ / ويحقق مرتكزاتها فى المنطقة - (منع قيام أى قوة إقليمية أو اختراقات دولية فى المنطقة، تامين منابع النفط وانسياب تدفقه والتحكم بعمليات استخراجه وإنتاجه وتصديره، وضمان امن إسرائيل).

فكانت البداية من العراق حيث تم تفكيك الدولة وإنهاء العقد الاجتماعى للمجتمع العراقى، وضرب وحدته، وإعادة تركيبه فى إطار دويلات فسيفسائية، شيعية فى الجنوب، وسنية فى الوسط، وكردية فى الشمال، وأخرى وهمية هدفها المحافظة على الأمر الواقع وبقاء حالة التجزئة، وعلى نفس النمط جرى الحديث عن تفكيك وتقسيم السعودية إلى دولتين، واحدة دينية تضم مكة والمدينة، وأخرى علمانية تتألف من الرياض وباقى مدن المملكة، وهو ما ينسحب أيضا على مصر، بإيجاد دولة فى صعيدها وأخرى فى سينائها إلى جانب الدولة المركزية فى القاهرة، وكذلك تقسيم السودان إلى دولة فى الشمال وأخرى فى الجنوب، بالإضافة إلى سوريا ولبنان وليبيا، ولكن هذه المشاريع توقفت مع تعثر المشروع الأمريكى فى العراق.

وبرغم ذلك لم تتوقف حركة الانقسامات فى المنطقة، وهذه المرة تحت حمى الانقلابات والتمرد، وبفعل المشروع الذى كان من المفترض أو هكذا صور لنا، أن يكون النقيض للمشروع الأمريكى، وهو المشروع الإيرانى، ودعونا نتفق بداية على معادلة بسيطة، أن لأمريكا وإسرائيل مثلما لإيران وتركيا وغيرهما من دول المحيط مصلحة فى بقائنا كعرب مقسمين غير متحدين وضعفاء - مع الأخذ بعين الاعتبار نسبة الاختلاف ومساحة العداء بين كل حالة على حدا - فلكل من هذه القوى خلافاته واختلافاته معنا، والتى يسعى لحلها فى إطار فردى بعيدا عن الإطار الوحدوى العربى الجامع، ولكل منها مواقفه من قضايانا بشكل عام والتى تنطلق من تحقيق المصالح الوطنية لهذه القوى وبما يحقق أهدافها وطموحاتها الإقليمية والدولية، ولاسيما قضيتى الوحدة والقضية المركزية الفلسطينية، فلكل هذه القوى أدواتها ووسائلها التى تستطيع من خلالها أن تحافظ على بقائها عنصرا فاعلا فى معادلة التفسخ والانقسام والاقتتال العربى.

ودعنا نسجل هنا أننا لا نعادى ولسنا ضد أن تكون إيران أو غيرها دولة إقليمية لها دورها ونفوذها، وان يكون لها مشروعها الوطنى الخاص، فهذا حقها، لكن وشريطه أن لا يكون تحقيق ذلك على حساب وحدة أوطاننا، وبدماء أبنائنا، وان تكون أراضينا ساحة لمعاركها، فإن أخطر ما فى المشروع الإيرانى هى تلك الأذرع التى باتت تحمل عصى التخوين والتكفير، ولواء التمرد والانقلاب، فالذى يعادى أمريكا وإسرائيل لا يكون المطية فى تحقيق أهدافهم الإستراتيجية بالعصف بوحدة أوطاننا وبأمن وأمان أبنائها، وبالانقلاب على القيادات التاريخية والشرعية المنتخبة استنادا إلى الكثير من التضحيات التى بذلتها والانجازات التى حققتها، ولاسيما أن أحد هذه القيادات قد حقق أعظم نصرا فى تاريخنا الحديث عندما اختراق حاجز الانقسام والتشرذم وجلب الوحدة لشطرين من أمصار بلادنا وأقطارها، وصنع دولة الوحدة بدماء أبناء الوطن الشرفاء وسواعدهم، وبعد

العشرات من التجارب الوحدوية العربية الفاشلة، ولتُحيي فينا تلك الوحدة الأمل بأن هناك رجال قادرون على صنع غدا ومستقبل مشرق تتوحد فيه الرايات، ويتجدد فيه مجد الأمة، ويعود إليها عنفوانها ودورها الحضاري الرائد.

فشعار «الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل» يكون تحقيقه بالحفاظ على وحدة الوطن وصون ترابه، لا بإراقة دماء أبناءه، وإقامة إمارات فئوية كان لها فى تاريخ الشعوب صولات وجولات من القمع والتخلف والديكتاتورية، فالدم يبذل من اجل الوطن ولوحدة أبناءه، وإلا فكل تلك الشعارات شأنها شأن غيرها من المشاريع الخارجية تلتقى عند حدود إضعاف الوطن والعصف بمنجزات أبناءه فى الوحدة والتحرر والاستقلال.

وعنوان آخر للانقلاب والتمرد والتقسيم، وهو «المقاومة» نعم كلنا مع مقاومة الاحتلال، فما دام موجودا على أرضنا من حقنا المقاومة، بل هى واجب وفرض علينا، ولكن المقاومة وفق قاعدة الإجماع والتوافق الوطنى، وبما يحقق المصالح العليا للشعب، كلنا مع المقاومة لأجل العقيدة والوطن، طمعا بالشهادة والحرية والاستقلال، وليس المقاومة «مدفوعة الأجر» خدمة لمصالح وأجندات خارجية، ولقاء دعم هنا وهناك، وان يتم تحت شعارها تجويع الشعب واختطافه وأسره، ليس خدمة لقضيته، وإنما خدمة لتحقيق تلك المشاريع الخارجية، ومصالح شخصية وفئوية، ثبت أنها جميعها تسعى لتعزيز الانقسام والعصف بوحدة الوطن، وتلتقى فى خانة من يريدون أن يوهمونا بالعداء لهم، وهو ما يؤكد حقيقة انه تعددت المشاريع والهدف واحد، فالمقاومة تكون على الأرض وليست شعار انتخابى يستخدم للوصول للسلطة، أو فى حلبة المزايدات الداخلية.

وطالما كانت الوحدة المستهدف الأول وحجر الزاوية فى مخططات السيطرة والهيمنة على المنطقة العربية، فمن حقائق التاريخ انه ما اجتمعت هذه الأمة «الأمة العربية» إلا وكان لها شأن عظيم، فدأب أعدائها على تفتيتها وتقسيمه لتسهيل عملية السيطرة عليها ونهب مقدراتها، وتم زرع الكيان الإسرائيلى كاسفين لتكريس تلك الفرقة والانقسام، وحاجز لمنع قيام أى وحدة بين أيا من الأقطار العربية، بل والعمل على تفتيت ما بقى من صيغ الوحدة الداخلية الوطنية، وبرغم فشل معظم الأدوات الخارجية على هذا الصعيد، تم الالتفاف بضرب الوحدة الداخلية وهذه المرة بأيدى أبناء الوطن الواحد «هزم القلاع من داخلها» من خلال توظيف الدين تارة، والتاريخ تارة أخرى، واللعب على العواطف والمشاعر الوطنية.

ويبقى أن الرد على كل تلك المشاريع التصفوية، هو بإيجاد المشروع القومى والوطنى الجامع، والذى تشكل الوحدة الوطنية فيه المتراس الأول والحصن المنيع أمام كل المحاولات والمشاريع التقسيمية، بأجنداتها الخارجية والمعادية لأمال وأهداف شعوبنا فى التقدم والازدهار، والسبيل لبلوغ تلك الوحدة يكون عبر الحوار الوطنى على أرضية المصلحة العليا للشعب صاحب القول الفصل ومصدر الشرعية.

◆ رؤية عربية ◆



التوجه السياسى لليهود الشرقيين

هبة جمال الدين
باحثة فى الشئون الإسرائيلية

إذا كنا هنا بصدد البحث فى الدور السياسى لليهود الشرقيين فى إسرائيل فى إطار الصراع الدائر بين اليهود الشرقيين (السفارديم) والغربيين (الأشكناز)، فإننا ننطلق من فرضية أساسية فحواها وجود تأثير كبير للصراع الدائر بين المعسكر اليهودى الشرقى والغربى فى إسرائيل على التوجه السياسى لليهود الشرقيين بإسرائيل، محاولين استعراض تأثير السياسات التمييزية لليهود الأشكناز على التوجه السياسى الذى تبناه اليهود السفارديم، وذلك عبر الإجابة على عدد من التساؤلات المحورية: هل تبنى السفارديم سياسات يمينية نكاية فى السياسات التمييزية التى مارسها الأشكناز ضدهم..؟ هل كانت للسياسات التمييزية التى تبناها حزب العمل فى مواجهة السفارديم دور فى ابتعادهم عنه، وعن المعسكر اليسارى ككل بإسرائيل..؟ وما هى الأسباب الرئيسية التى دفعت السفارديم لتأييد معسكر اليمين الإسرائيلى..؟.

*** اليهود الشرقيون (المفهوم والأصول التاريخية):**

قبل الإجابة على هذه التساؤلات يقتضى التعرض لمفهوم اليهود الشرقيين، حيث يطلق المحللون السياسيون لفظ اليهود الشرقيين أو السفارديم على اليهود الذين لا ينتمون إلى ثقافات أوروبية من الشرق الأوسط وآسيا وشمال أفريقيا، وبدأت موجات الهجرة الكثيفة من المهاجرين الشرقيين بالوصول إلى إسرائيل فى الخمسينيات بالتحديد من آسيا وشمال أفريقيا، إلا أنه سرعان ما زاد عدد المهاجرين الشرقيين، وتحول ميزان القوى العددية فى إسرائيل لصالح اليهود السفارديم. ومن ثم بدأت المخاوف من تحول الهيمنة الأشكنازية أو هيمنة اليهود الأوروبيين إلى هيمنة سفاردية، وهى المخاوف التى بدأت معها ممارسة عدد من السياسات التمييزية لصالح الأشكناز داخل إسرائيل. وقد مُورست هذه السياسات التمييزية على جميع الأصعدة بالدولة من اقتصادية واجتماعية، ماعدا الأصعدة السياسية، حيث انغمس الشرقيون من اليهود فى الحياة السياسية مثل الأشكناز، وذلك نتيجة لرغبة السفارديم فى تأكيد التماثل داخل المجتمع الإسرائيلى بينهم وبين اليهود الغربيين أو الأشكناز. ونظراً لأن الأيديولوجية الصهيونية كانت تعمل على تعزيز مبدأ الوحدة بين اليهود سياسياً على خلاف الحال ثقافياً، فإن ذلك جعل الزعامة الصهيونية تُسلم بالمشاركة السياسية لليهود الشرقيين، لأن من المهم للمصلحة القومية الصهيونية أن يشمل مجتمع الاستيطان جميع اليهود فى أرض إسرائيل.

*** التوجه اليمينى للسفارديم:**

تبنت النسبة الأكبر من السفارديم توجهات ذات صبغة يمينية أثناء انغماسها فى الحياة السياسية، وذلك نظراً للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التى عاشها اليهود الشرقيون كلاجئين وأبناء لاجئين - من وجهة نظرهم. فقد جاء موقفهم اليمينى كرد فعل على استبعادهم متبنين هذا التوجه كطريقة للاندماج داخل المجتمع الإسرائيلى، ومتخذين هذا الموقف كدرع واقية تحول دون المزيد من الحرمان لهم. فقد فسر آلان دوتى سبب هذا التوجه بأنه ما عانوا منه من خبرة سابقة. هذا بالإضافة إلى الأمور والأوضاع الداخلية وليست السياسة الخارجية. كما يُفسَّر توجههم اليمينى ضد القضايا العربية، ورفضهم السلام مع العرب بزيادة الهاجس الأمنى لديهم نتيجة خبراتهم السابقة قبل وصولهم إلى إسرائيل حينما كانوا فى الدول العربية. لذلك رفضوا الانسحاب من أراضى ١٩٦٧ بسبب خوفهم من ضم أعداد إضافية من السكان العرب إلى الدولة الإسرائيلية. بالإضافة إلى أسباب اجتماعية وأخرى تتعلق بوضعهم المتدنى فى الهرم الاجتماعى بإسرائيل، وممارساتهم لمهن متدنية، فمثّل ذلك بدوره عاملا مهما فى تبنيهم هذا التوجه، وهذا ما أكده شلومو بن عامى فى هاآرتس بأن «الشرقيين والمتدينين لا يصوتون ضد حزب

العمل فقط بسبب صبغته الاجتماعية، ولكن فى ذات الوقت يصوتون ضد فرص السلام».

ومن ثم اتخذ هذا المعسكر التوجه اليمينى، ويظهر ذلك فى معدل تصويت اليهود الشرقيين لمعسكر اليمين الذى يزيد عن ٥٥٪. لكن تجدر الإشارة، إلى أنه منذ تأسيس دولة إسرائيل كان السفارديم متوجهين سياسياً ناحية حزب العمل نتيجة الصلة التى ربطتهم بأجهزة ومؤسسات الحزب، فقد كان الحزب الحاكم آنذاك فى حالة مكنته من بسط سلطته على الدولة ككل، وعلى الهستدروت (الاتحاد العمالى)، وبالتالى مثّل الحزب مركز العمل والتشغيل فى بلدات التطوير التى يسكنها الشرقيون من اليهود، وقد اتضح نفوذ الحزب وتأثيره على حياة اليهود الشرقيين فيما يتعلق بفرص العمل، وأماكن السكن وتوزيع ميزانيات التعليم والرفاه الاجتماعى، ومن ثم كان حزب العمل منذ عام ١٩٤٩ حتى نهاية السبعينيات يحظى بتأييد اليهود الشرقيين، إلى أن جاءت انتخابات الكنيست عام ١٩٧٧ لتشهد صعود حزب الليكود إلى سدة الحكم فى إسرائيل، وهزيمة حزب العمل الحزب الحاكم المسيطر فى إسرائيل منذ عام ١٩٤٩ حتى هذا العام. فقد أرجع البعض هذه الهزيمة إلى تحول اليهود السفارديم من التصويت لحزب العمل إلى التصويت لصالح حزب الليكود، ويرجع الفضل فى ذلك إلى بروز دور المحليات فى مدن التطوير، هذا فى إطار تقلص التبعية الاقتصادية لسكان مدن التطوير للحزب الحاكم، وتماشى ذلك مع ما حدث من مظاهر انفتاح أولية إزاء الاحتياجات الثقافية للمجموعات الإثنية اليهودية فى إسرائيل.

*** سياسات حزب العمل وأحزاب معسكر اليمين تجاه السفارديم:**

مارس حزب العمل (زعيم أحزاب الأشكناز ومعسكر اليسار بإسرائيل) عدداً من السياسات التمييزية ضد السفارديم جعلتهم على الهامش، وذلك فيما يخص توزيع موارد الدولة بالأساس، مما أعطى الفرصة لمعسكر اليمين، خاصة الليكود لجذب اليهود السفارديم إلى صفه، فقد نجح حزب الليكود، خاصة فى انتخابات ١٩٩٦ فى إحياء شعور اليهود الشرقيين بالإهانة والدونية، وبالتالى النقمة على الأشكناز والحزب الأشكنازى الذى أرسى هذه السياسات التمييزية ضدهم، ومن ثم نما الليكود واستثمر الشعور القومى المتعصب لدى الشرقيين متلاقياً مع المزاج اليمينى المتطرف لليكود. فقد استخدم حزب الليكود نهج بيجين فى تعامله مع الشرقيين من خلال استغلاله للرموز الدينية ولغة الدين فى خطابه لهم، فى ظل تصوير حزب العمل على أنه معاد للدين، خاصة بعد دعمه لميريتس ومهاجمته للأحزاب الدينية إبان الائتلاف الحكومى ١٩٩٢ - ١٩٩٦.. كذلك كان من أبرز الأسباب لرفض حزب العمل من قبل اليهود الشرقيين، هو رفضهم لفرص السلام مع العرب.

يضاف إلى ذلك تحميل السفارديم لمعسكر اليسار عامة، ولحزب العمل وكتلة ميريتس خاصة مسئولية ضائقتهم الاجتماعية، على الرغم من أن هناك فاعلين آخرين يتحملان هذه المسئولية أيضاً كحزب الليكود صاحب سياسات الانفتاح الاقتصادى، لكن الوضع بالنسبة لليكود يختلف عن العمل وميريتس، فتصويت الشرقيين لليمين، خاصة الليكود يعتمد على مصالح اقتصادية تندمج مع توجهات سياسية قومية يمينية، على خلاف الحال بالنسبة للعمل وميريتس، فهم بالإضافة لشعورهم بالعداء والنقمة تجاه حزب العمل خاصة، والأشكناز عامة، لكنهم أيضاً لا يثقون فى الالتزام القومى للحزب على خلاف الحال مع حزب الليكود، فلديهم أمل فى أن الالتزام الوطنى لليكود قد يؤدى إلى توازن ميوله اليمينية اجتماعياً.

وقد جاء توجههم نحو تأييد الليكود أثناء النضال السياسى لسكان مدن التطوير، من السفارديم وقاطنى الأحياء الفقيرة فى إسرائيل ساعين بذلك إلى الحصول على وضع اجتماعى وثقافى متميز. ففى الفترة الواقعة بين عامى ١٩٧٧ و١٩٩٦ صوت أكثر من ٥٠٪ من السفارديم لحزب الليكود بشكل دائم، وكان ذلك نتيجة لقدرة حزب الليكود على مضاعفة قوته داخل مدن التطوير التى يقطنها أغلب السفارديم.

وقد وصلت نسبة مصوتى الليكود من السفارديم إلى الثلثين فى انتخابات ١٩٩٢ مقابل الوضع فى عام ١٩٧٧ التى كانت نسبة التصويت فيه هى النصف أى ٥٠٪. وقد انعكس ذلك فى انتخابات رئاسة الوزراء عام ١٩٩٦، فقد حصل نتنياهو على ٧٥٪ من أصوات الشرقيين، وفى عام ٢٠٠١ كان أكثر المصوتين لشارون من الشرقيين. وقد كان هذا التوجه السفاردى ناحية الليكود له عدة أسباب من أبرزها: التوجه القومى المتطرف لليكود الذى تلاقى مع عداء الشرقيين للعرب، كذلك بسبب توجهاته القومية اليمينية بإغلاق المناطق الفلسطينية المحتلة أمام دخول العمال الفلسطينيين وتشديد الرقابة عليهم وتشغيلهم، وقد تلاقى ذلك مع رغبة اليهود الشرقيين، فقد نتج عن دخول العمال الفلسطينيين إلى سوق العمل الإسرائيلية سوء وضع العمال الشرقيين فى هذا السوق، بالإضافة إلى الصبغة القومية لحزب الليكود التى تؤكد على لغة القوة فى مواجهة العرب. ومن ثم تلاقى ذلك مع رغبة السفارديم فى التخلص من العرب سواء عرب ٤٨ أو العمال الفلسطينيين الذين يعملون داخل الخط الأخضر أو الفلسطينيين فى الضفة والقطاع. يضاف إلى ذلك الرغبة فى الاحتجاج على السياسات التمييزية التى تبناها حزب العمل ضدهم، ومن ثم رأى الشرقيون فى

نسب الأصوات التى حصل عليها حزب شاس فى الانتخابات البرلمانية منذ عام ١٩٨٤

الانتخابات	عدد المقاعد	التأييد (٪)
١٩٨٤	٤	٪٣,٣
١٩٨٨	٦	٪٥
١٩٩٢	٦	٪٥
١٩٩٦	١٠	٪٨,٣
١٩٩٩	١٧	٪١٤
٢٠٠٣	١١	٪٩
٢٠٠٦	١٢ ثالث حزب مساوٍ لحزب الليكود بعد حزب كاديما وحزب العمل	٪١٠
٢٠٠٩	١١	٪٩

الليكود بديلاً عن العمل يمكنهم من خلال الحراك السياسى بداخله من تبؤ أماكن ومناصب قيادية، لذلك جاء من هنا تأييدهم له، إلا أنه على الرغم من التأييد الجارف لليكود حدث قدر من الانحسار لهذا التأييد رجع إلى تطبيق الحزب لسياسات التحرر الاقتصادى، وما ارتبط به من خصخصة، وخفض ضرائب، وحدوث عدم استقرار اقتصادى، مما أدى إلى زيادة الفجوة فى توزيع الدخل بين الأشكناز والسفارديم، كذلك نتيجة للاستثمارات الضخمة التى قام بها على حساب ميزانيات الرفاه ومساعدة الشرقيين، إلا أنه على الرغم من هذه الأسباب مازال السفارديم يشكلون خط دفاع رئيسياً فى صفوف ناخبى حزب الليكود.

كذلك ليس حزب الليكود وحده هو ما يشكل السفارديم خط دفاع رئيسى بين ناخبيه، فهناك المعسكر الدينى المتشدد، خاصة حزب شاس، حيث اتجه السفارديم إلى تأييد هذا المعسكر وعلى رأسه حزب شاس الدينى، فقد اتسم السفارديم بوجهة يمينية دينية، واصطحب هذا التوجه عدداً من التعبيرات الدينية والتاريخية والتقليدية، ففى صفوف السفارديم اتجه الكثير من الشباب السفاردى إلى تبنى نمط حياة حريدى، فيدخلون أولادهم المدارس الدينية التى يتوافر بها حد أدنى من الدروس غير الدينية، كما هو متبع فى المجتمع الحريدى، ويدرسون هم أنفسهم فى يشيفوت ويواصلون دراساتهم فى إطار التعليم الدينى، ومن ثم اتجه السفارديم بشدة نحو المعسكر الدينى عامة وحزب شاس خاصة الذى جاء ليعبر عن احتياجات الجمهور السفاردى الذى يعكس الظاهرة الدينية الشرقية ذاتها. فقد استطاع حزب شاس حشد ناخبيه - كما يقول يائير شيلح - حول رسالة اندماجية وليست انفصالية، فقد رفع شعار «إعادة التاج إلى سابق عهده» ونادى بأهداف يهودية دينية عامة، فاستطاع التعبير عن مصالح الفئات الشعبية التى استبعدت ساعيةً إلى أن تتمكن من تبؤ الموقع الذى تستحقه. كذلك استطاع شاس جذب السفارديم إليه من خلال تبنيه خطاباً يضم عبارات الرفض والإحساس بالاغتراب داخل الدولة الإسرائيلية والنفور من الوضع العنصرى والسياسات التمييزية والتحقير، وذلك دون الإشارة إلى أزمة الشرقيين وإنما إلى الحل وطريقة إصلاح الأحوال الاقتصادية والاجتماعية عن طريق استعادة «المجد التليد» إلى ما كان عليه، أى عبر إصلاح التراث الدينى السفاردى، ومن ثم استطاع شاس أن يكون بؤرة جاذبة للاحتجاج بين الشرقيين فى الحياة اليومية، وفى الانتخابات استطاع أن يصبح ثالث أكبر الأحزاب الإسرائيلية.

ويوضح الجدول التالى نسب الأصوات التى حصل عليها حزب شاس فى الانتخابات البرلمانية منذ عام ١٩٨٤؛ أى منذ تأسيسه حتى عام ٢٠٠٩.

ومن ثم يتضح مدى قوة حزب شاس وزيادة نفوذه داخل المجتمع الإسرائيلى والحياة السياسية على الرغم من التراجع

الطفيف عام ٢٠٠٣، ولكنه استطاع الاستمرار، وجاء كثالث أكبر حزب فى إسرائيل على نفس المرتبة مع حزب الليكود بعد حزب كاديما وحزب العمل عام ٢٠٠٦. ولم يكن تراجعه عام ٢٠٠٣ دليلا على تقلص حجم الأصوات التى يحصل عليها حزب شاس من السفارديم الحريديم المتدينين أصحاب القبعات السوداء الذين اعتادوا التصويت له.

فيتضح من الجدول السابق أن نسبة شاس لم تقل عن ٤٣٪ تقريبا من عدد مقاعد المعسكر الدينى فى الكنيست؛ فعدد مقاعده تقترب من - وأحيانا تتجاوز - ٥٠٪ من قوة المعسكر الدينى، وتزيد النسبة أو تقل حسب زيادة عدد المقاعد التى يحصل عليها المعسكر ككل، ما عدا عام ٢٠٠٣ كان عدد مقاعده قد تراجع بسبب الشعور بالأسرلة لدى ناخبى الحزب وتوجههم للتصويت لليكود كما سلف البيان، ولكنها كانت حالة عارضة لأنه فى عام ٢٠٠٦ سرعان ما استعاد الحزب قوته، ليصبح ثالث أكبر حزب فى إسرائيل على نفس المرتبة مع حزب الليكود، ومن ثم يتضح مدى القوة التى يمثلها حزب شاس الدينى داخل المعسكر الدينى، مما يعطى أهمية لمعرفة أسباب تميز هذا الحزب، وقد حصل الحزب على ١١ مقعداً فى انتخابات ٢٠٠٩ كأكبر الأحزاب الدينية فى إسرائيل.

فحزب شاس استطاع خلق قاعدة انتخابية قوية له؛ فهو حزب اليهود الشرقيين ويصوت له قطاع عريض من اليهود الشرقيين، خاصة بعد أن خيَّب حزب الليكود أملهم ولم يحقق لهم ما يصبون إليه. من هنا شعر اليهود السفارديم بأهمية مشاركتهم فى الحياة السياسية من خلال حزب إثنى يمثل مصالحهم وتطلعاتهم. من هنا برز وتنامى وعى اليهود الشرقيين، وزادت معه قوتهم فى الحياة السياسية، هذا بالإضافة إلى قوة نخبته والقيادة الكاريزمية التى تتزعم حزب شاس الدينى؛ بدايةً من عوفاديا يوسف الزعيم الروحى للحزب وانتهاءً بآريه درعى، القائد الكاريزمى الذى يحظى بتأييد كبير فى أوساط ناخبى شاس، وهو يحافظ على هوية الحزب الدينية، ويحيطه بنوع من الأسطورية والغموض. كل هذه المقومات أدت إلى زيادة قوة الحزب داخل الحياة السياسية فى إسرائيل فى ظل نجاحه على حشد المؤيدين والمريدين للحزب، فقد استطاع شاس أن يصبح جاذباً لأصحاب المعتقدات القومية الصهيونية، ومن ثم تمكن من النجاح والاستمرار كمتحدث رسمى باسم السفارديم المتدينين وغيرهم من الطوائف المتشددة من الحريديم والقوميين. من هنا يتضح مدى إقبال السفارديم على تأييد هذا الحزب الدينى المتشدد مثلما يؤيدون حزب الليكود.

*** خلاصة:**

يتضح مما سبق التوجه اليمينى للسفارديم وتأييدهم لحزب الليكود وحزب شاس قطبى اليمين الدينى والعلمانى، ونظرتهم بسخط نحو حزب العمل ومعسكر اليسار ككل، ومن ثم فاليهود الشرقيون من أهم ناخبى المعسكر المعادى لحزب العمل ممثل الأشكناز فى إسرائيل، نظراً للسياسات التمييزية التى مارسها ويمارسها الأشكناز ضدهم.. ولكن ليس هذا هو العامل الوحيد المسبب لهذا التوجه اليمينى للسفارديم، ولكن لعبت خلفياتهم دوراً كبيراً فى هذا، يضاف إلى ذلك نجاح أحزاب اليمين فى استقطابهم وتعبيرهم عن مصالحهم.

◆مصطلحات عبرية◆

■ اعداد قسم الترجمة ■

١- هابوعيل - العامل:
رابطة رياضية تابعة لنقابة العمال العامة هدفها تنمية الرياضة البدنية والصحية للعامل.
وقد تأسس أول فرع لهابوعيل عام ١٩٢٤، وبعد مرور عامين أقيم الإطار القطرى لهذه الرابطة.. وفى عام ١٩٢٧ انضمت هابوعيل إلى الاتحاد العالمى للمنظمات الرياضية العمالية، ومنذ ذلك الوقت وهى تشترك فى الرياضات العمالية والاجتماعات الدولية المختلفة، وتقيم اتصالا مع النقابات الرياضية العمالية فى العالم.

٢- حبرت هاحشمال - شركة الكهرباء:
شركة لانتاج الكهرباء فى إسرائيل.. تأسست عام ١٩٢١ بمبادرة من بنحاس روتنبرج الذى حصل من حكومة الانتداب البريطانى على امتياز لاستغلال مياه نهر الأردن لإقامة محطات هيدروكهربائية.
وقد أقامت الشركة محطات قوى كهربائية فى تل أبيب، وحيفا، ومحطة رئيسية على جسر نهرايم فى ملتقى نهرى اليرموك والأردن (فى الأراضى الأردنية)، وفى حرب ١٩٤٨ سيطر الأردنيون على هذه المحطة ودمروها.
بعد الحرب وقيام إسرائيل أصبحت شركة الكهرباء شركة حكومية أقامت محطات أخرى فى أماكن أخرى من البلاد، وتم دمج شركة الكهرباء المقدسة بالشركة الكبرى.

٣- موعيتست هاعام - مجلس الشعب:
هى السلطة العليا للاستيطان العبرى فى فلسطين التى أقيمت فى نهاية فترة الانتداب البريطانى على فلسطين واستعداداً لقيام دولة إسرائيل.
ضم المجلس ٣٧ عضواً منهم ١٤ أعضاء إدارة اللجنة الوطنية و١٢ أعضاء إدارة الوكالة اليهودية و١١ ممثلين عن منظمات وهيئات أخرى.
انتخب مجلس الشعب هيئة تنفيذية مكونة من ١٣ عضواً أطلق عليها اسم إدارة الشعب.. وقد دامت فترة عمل هذا المجلس عشرة أيام عقد خلالها أربع جلسات، وفى اليوم الذى أعلن فيه قيام إسرائيل أصبح مجلس الشعب يعرف باسم «مجلس الدولة المؤقت».

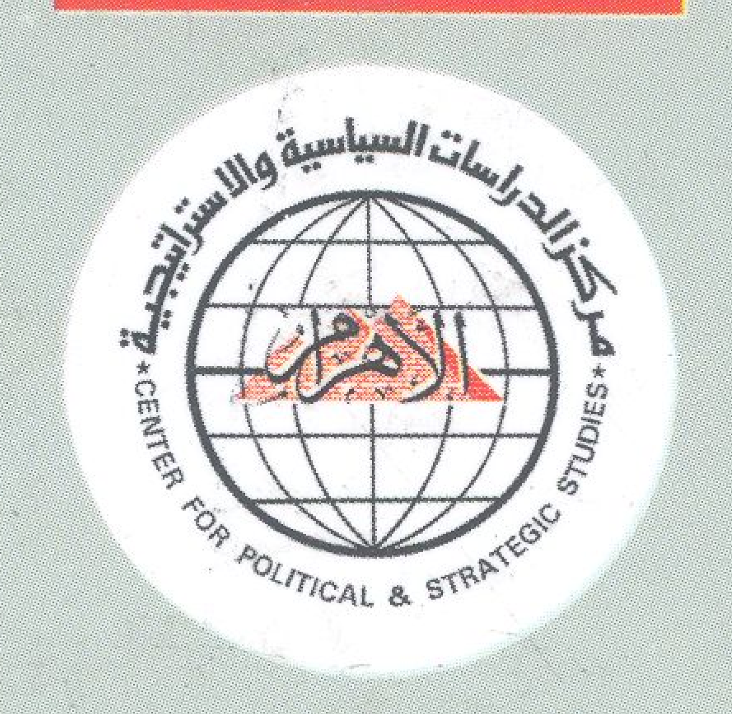
٤- سيفر هزهاف - الكتاب الذهبي:
هو كتاب شرف لشركة الصندوق القومى الإسرائيلى تسجل فيه كبادرة طيبة وتقدير مؤسسات ومنظمات وشخصيات.
تم فتح هذا الكتاب بتسجيل اسم الشخص الذى طرح فكرة الصندوق القومى ومؤسسها «تسفى هيرمان شابيرا» عام ١٩٠١، ويحتوى كل مجلد من الكتاب الذهبى على ٥٠٠٠ اسم.

الصحف الرئيسية فى إسرائيل

م	اسم الصحيفة	معناها باللغة العربية	تاريخ التأسيس	الجهة المؤسسة	أعداد التوزيع
١	يديعوت أحرونوت يومية	آخر الأخبار	١٩٣٩	ملكية خاصة لعائلة موزيس الإعلامية	الصحيفة الأكثر توزيعاً فى إسرائيل إذ يقرأها حوالى ثلثى قراء الصحف العبرية، حيث توزع ٣٠٠ ألف نسخة يوميا و ٦٠٠ ألف نسخة للعدد الأسبوعى الجمعة
٢	هاآرتس يومية	الأرض	١٩١٩	مالكة هذه الصحيفة هى كتلة الإعلام شوكين	العدد اليومى (٦٥ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٧٥ ألف نسخة)
٣	معاريف يومية	صلاة الغروب	١٩٤٨	ملكية خاصة لعائلة نمرودى الإعلامية	العدد اليومى (١٦٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٢٧٠ ألف نسخة)
٤	هاتسوفيه يومية	المراقب	١٩٣٨	المفدال الحزب الدينى القومى	العدد اليومى (٦٠ ألف نسخة)
٥	جيروزاليم بوست	بريد القدس	١٩٢٣	ملكية خاصة لمجموعة جريشون أجررون	العدد اليومى (٣٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٥٠ ألف نسخة) (توزع يوميا طبعة دولية فى أمريكا الشمالية وطبعة أسبوعية باللغة الفرنسية فى أوروبا)
٦	جلوبس يومية اقتصادية	-	١٩٨٣	شركة جلوبس لتونوت للنشر التى تملكها مجموعة مونتين	٤٠ ألف نسخة
٧	هامودیع يومية	المخبر	-	حزب أجودات يسرائيل	العدد اليومى (٢٥ ألف نسخة) توزع نسخة أسبوعية باللغة الإنجليزية

رقم الإيداع ٢٠٠٦ / ٢٠٠٣
ISBN 977-227-229-6

مطابع التجارية - قليوب - مصر



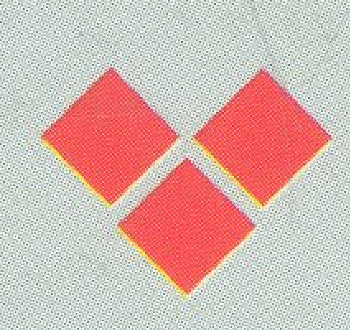


النشاط والأهداف

أنشئ المركز فى عام ١٩٦٨ كمركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلى والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه الى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه الى نشر الوعى العلمى بالقضايا الاستراتيجية العالمية والاقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأى العام المصرى والعربى بتلك القضايا، وأيضا بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار فى مصر.

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك فى عضوية المركز التى تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التى يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التى يصدرها فى لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوى، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج فى خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة الاف جنيه للهيئة وخمسة الاف جنيه للأفراد).



مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر